



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



ارسلهم يا صابرا  
عليهم يا صابرا

www.ghaemiyeh.com  
www.ghaemiyeh.org  
www.ghaemiyeh.net  
www.ghaemiyeh.ir

# مَدِينَةُ الْمَقَالِكِ

في أخبار الرضا

عنه

الشيخ الفقيه الميرزا محمد باقر المجلسي

القمي

الطبعة سنة ١٣١٦ هـ

جلد (١)

قمي

مكتبة آية الله العظمى الخميني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# منتهي المقال في احوال الرجال

كاتب:

ابوعلى حائرى محمد بن اسماعيل مازندراني

نشرت في الطباعة:

موسسه آل البيت (عليهم السلام) لاحياء التراث

رقمي الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

# الفهرس

5	الفهرس
19	منتهي المقال في أحوال الرجال المجلد 1
19	اشارة
20	اشارة
22	ديباجة الكتاب
30	ولنذكر خمس مقدمات لها مدخل تام في المقام:
30	اشارة
32	المقدمة الأولى: في تاريخ مواليد الأئمة عليهم السلام وفياتهم فإن الناظر في هذا العلم لا بد له من عرفانه:
32	فأمّا النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم.
33	و أمّا أمير المؤمنين عليه السلام.
34	و أمّا أبو محمّد الحسن عليه السلام.
34	و أمّا أبو عبد الله الحسين عليه السلام.
35	و أمّا سيّد العابدين علي بن الحسين عليه السلام.
35	و أمّا أبو جعفر الباقر عليه السلام.
36	و أمّا أبو عبد الله جعفر بن محمّد عليه السلام.
36	و أمّا أبو الحسن موسى عليه السلام.
37	و أمّا أبو الحسن الثاني عليه السلام.
39	و أمّا أبو جعفر الثاني عليه السلام:
39	و أمّا أبو الحسن الثالث عليه السلام:
40	و أمّا أبو محمّد الحسن العسكري عليه السلام:
41	و أمّا الحجة المنتظر صاحب العصر، عجل الله فرجه و فرج شيعته
42	المقدمة الثانية: في ذكر جماعة رأوا القائم عليه السلام
46	المقدمة الثالثة: في كنى الأئمة و ألقابهم عليهم السلام

50	
65	المقدمة الخامسة: في فوائد تتعلق بالرجال .....
65	اشارة .....
65	فائدة: .....
69	فائدة: .....
69	فائدة: .....
70	فائدة: .....
72	فائدة: .....
80	فائدة: .....
84	فائدة: .....
86	فائدة: .....
87	فائدة: .....
89	فائدة: .....
93	فائدة: .....
99	فائدة: .....
100	فائدة: .....
102	فائدة: .....
102	فائدة: .....
103	فائدة: .....
105	فائدة: .....
106	فائدة: .....
132	فائدة: .....
145	فائدة: .....
147	فائدة: .....
150	باب الألف .....

- 1-آدم أبو الحسين النخّاس الكوفي: ..... 150
- 2-آدم بن إسحاق بن آدم: ..... 150
- 3-آدم بياح اللؤلؤ: ..... 151
- 4-آدم بن الحسين النخاس: ..... 152
- 5-آدم بن عبد الله القميّ: ..... 153
- 6-آدم بن المتوكّل: ..... 153
- 7-آدم بن محمّد القلاسي: ..... 154
- 8-آدم بن يونس بن أبي المهاجر النسفي: ..... 154
- 9-أبان بن أبي عيّاش فيروز: ..... 155
- 10-أبان بن أرقم العنتري القيسي: ..... 155
- 11-أبان بن تغلب بن رياح: ..... 155
- 12-أبان بن سعيد بن العاص: ..... 158
- 13-أبان بن عبد الرحمن: ..... 159
- 14-أبان بن عبد الملك الثقفي: ..... 159
- 15-أبان بن عبد الملك الخثعمي: ..... 159
- 16-أبان بن عثمان الأحمر: ..... 159
- 17-أبان بن عمر الأسدي: ..... 166
- 18-أبان بن محمّد البجلي: ..... 167
- 19-إبراهيم أبو رافع: ..... 168
- 20-إبراهيم أبو السفاتج: ..... 169
- 21-إبراهيم بن أبي بكر: ..... 169
- 22-إبراهيم بن أبي البلاد: ..... 169
- 23-إبراهيم بن أبي حفص: ..... 171
- 24-إبراهيم بن أبي زياد الكرخي: ..... 171
- 25-إبراهيم بن أبي سمّال: ..... 173

- 174 ..... 26- إبراهيم بن أبي الكرام:
- 175 ..... 27- إبراهيم بن أبي محمود الخراساني:
- 176 ..... 28- إبراهيم بن أبي يحيى المدني:
- 177 ..... 29- إبراهيم بن أحمد بن محمد:
- 177 ..... 30- إبراهيم بن أحمد بن محمد:
- 177 ..... 31- إبراهيم بن إسحاق:
- 177 ..... 32- إبراهيم بن إسحاق الأحمر:
- 180 ..... 33- إبراهيم بن إسحاق بن زور:
- 180 ..... 34- إبراهيم بن إسماعيل الخلنجي الجرجاني:
- 180 ..... 35- إبراهيم الأعجمي:
- 181 ..... 36- إبراهيم بن حمويه:
- 181 ..... 37- إبراهيم الخارقي:
- 182 ..... 38- إبراهيم بن رجاء الجحدري:
- 182 ..... 39- إبراهيم بن رجاء الشيباني:
- 184 ..... 40- إبراهيم بن الزبرقان التيمي الكوفي:
- 184 ..... 41- إبراهيم بن زياد:
- 184 ..... 42- إبراهيم بن زياد الخارقي:
- 185 ..... 43- إبراهيم بن سعد بن إبراهيم:
- 185 ..... 44- إبراهيم بن سعيد المدني:
- 186 ..... 45- إبراهيم بن سلام نيسابوري:
- 186 ..... 46- إبراهيم بن سليمان بن أبي داحية:
- 188 ..... 47- إبراهيم بن سليمان بن عبد الله:
- 189 ..... 48- إبراهيم بن شعيب العتقوفي:
- 190 ..... 49- إبراهيم بن شعيب الكوفي:
- 190 ..... 50- إبراهيم الشعيري:



- 191 ..... 51-إبراهيم بن صالح الأنماطي:
- 198 ..... 52-إبراهيم بن عبد الحميد الأسدي:
- 202 ..... 53-إبراهيم بن عبد الرحمن بن أمية:
- 202 ..... 54-إبراهيم بن عبد الله القاري:
- 203 ..... 55-إبراهيم بن عبدة:
- 204 ..... 56-إبراهيم بن عبيد الله بن العلاء:
- 204 ..... 57-إبراهيم بن عثمان:
- 207 ..... 58-إبراهيم بن عربي الأسدي:
- 207 ..... 59-إبراهيم بن علي بن عبد الله:
- 207 ..... 60-إبراهيم بن علي الكوفي:
- 208 ..... 61-إبراهيم بن عمر اليماني:
- 212 ..... 62-إبراهيم بن عيسى:
- 212 ..... 63-إبراهيم بن الفضل الهاشمي:
- 212 ..... 64-إبراهيم الكرخي:
- 212 ..... 65-إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى:
- 216 ..... 66-إبراهيم بن محمد بن إسماعيل:
- 216 ..... 67-إبراهيم بن محمد الأشعري:
- 217 ..... 68-إبراهيم بن محمد بن بسام:
- 217 ..... 69-إبراهيم بن محمد بن سعيد:
- 219 ..... 70-إبراهيم بن محمد بن سماعة:
- 220 ..... 71-إبراهيم بن محمد بن العباس الختلي:
- 220 ..... 72-إبراهيم بن محمد بن عبد الله الجعفري:
- 221 ..... 73-إبراهيم بن محمد بن علي الكوفي:
- 221 ..... 74-إبراهيم بن محمد بن فارس النيسابوري:
- 223 ..... 75-إبراهيم بن محمد بن معروف:

- 224 ..... إبراهيم بن محمد: 76-إبراهيم بن محمد:
- 224 ..... إبراهيم بن محمد بن ميمون: 77-إبراهيم بن محمد بن ميمون:
- 224 ..... إبراهيم بن محمد الهمداني: 78-إبراهيم بن محمد الهمداني:
- 226 ..... إبراهيم بن محمد بن يحيى المدني: 79-إبراهيم بن محمد بن يحيى المدني:
- 227 ..... إبراهيم المخارقي: 80-إبراهيم المخارقي:
- 228 ..... إبراهيم بن مسلم بن هلال: 81-إبراهيم بن مسلم بن هلال:
- 228 ..... إبراهيم بن المفضل بن قيس: 82-إبراهيم بن المفضل بن قيس:
- 228 ..... إبراهيم بن موسى بن جعفر: 83-إبراهيم بن موسى بن جعفر:
- 229 ..... إبراهيم بن المهاجر الأزدي: 84-إبراهيم بن المهاجر الأزدي:
- 229 ..... إبراهيم بن مهزم الأسدي: 85-إبراهيم بن مهزم الأسدي:
- 229 ..... إبراهيم بن مهزيار: 86-إبراهيم بن مهزيار:
- 231 ..... إبراهيم بن ميمون الكوفي: 87-إبراهيم بن ميمون الكوفي:
- 232 ..... إبراهيم بن نصر بن القعقاع الجعفي: 88-إبراهيم بن نصر بن القعقاع الجعفي:
- 233 ..... إبراهيم بن نصير الكشي: 89-إبراهيم بن نصير الكشي:
- 234 ..... إبراهيم بن نعيم العبدي: 90-إبراهيم بن نعيم العبدي:
- 236 ..... إبراهيم بن هارون الخارقي: 91-إبراهيم بن هارون الخارقي:
- 236 ..... إبراهيم بن هاشم: 92-إبراهيم بن هاشم:
- 241 ..... إبراهيم بن هراسة: 93-إبراهيم بن هراسة:
- 241 ..... إبراهيم بن يحيى: 94-إبراهيم بن يحيى:
- 241 ..... إبراهيم بن يزيد المكفوف: 95-إبراهيم بن يزيد المكفوف:
- 241 ..... إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم: 96-إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم:
- 242 ..... أبي بن ثابت بن المنذر: 97-أبي بن ثابت بن المنذر:
- 242 ..... أبي بن قيس: 98-أبي بن قيس:
- 244 ..... أبي بن كعب: 99-أبي بن كعب:
- 245 ..... أجلاح بن عبد الله أبو حجية الكندي: 100-أجلاح بن عبد الله أبو حجية الكندي:

- 101-أحکم بن بشار المروري: ..... 245
- 102-أحمد بن إبراهيم أبو حامد المراغي: ..... 247
- 103-أحمد بن إبراهيم بن أبي رافع: ..... 248
- 104-أحمد بن إبراهيم بن أحمد: ..... 249
- 105-أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل: ..... 250
- 106-أحمد بن إبراهيم السببسي: ..... 252
- 107-أحمد بن إبراهيم: ..... 252
- 108-أحمد بن إبراهيم بن المعلّي: ..... 252
- 109-أحمد بن أبي بشر السراج: ..... 252
- 110-أحمد بن أبي زاهر: ..... 253
- 111-أحمد بن أبي طالب الطبرسي: ..... 254
- 112-أحمد بن أبي عوف: ..... 254
- 113-أحمد بن أحمد الكوفي الكاتب: ..... 255
- 114-أحمد بن إدريس بن أحمد: ..... 255
- 115-أحمد بن إسحاق الرازي: ..... 256
- 116-أحمد بن إسحاق بن عبد الله: ..... 257
- 117-أحمد بن إسماعيل السليماني: ..... 259
- 118-أحمد بن إسماعيل بن عبد الله: ..... 259
- 119-أحمد بن إسماعيل الفقيه: ..... 262
- 120-أحمد بن بشير البرقي: ..... 263
- 121-أحمد بن جعفر بن سفيان: ..... 263
- 122-أحمد بن جعفر بن محمد بن إبراهيم: ..... 264
- 123-أحمد بن الحارث كوفي: ..... 264
- 124-أحمد بن الحارث: ..... 265
- 125-أحمد بن الحارث الزاهد: ..... 266

- 126-أحمد بن الحسن بن إسماعيل: ..... 266
- 127-أحمد بن الحسن الاسفرائيني: ..... 268
- 128-أحمد بن الحسن بن الحسين: ..... 269
- 129-أحمد بن الحسن الرازي: ..... 269
- 130-أحمد بن الحسن بن عبد الملك: ..... 270
- 131-أحمد بن الحسن بن علي: ..... 270
- 132-أحمد بن الحسن القطان: ..... 271
- 133-أحمد بن الحسين بن أحمد: ..... 272
- 134-أحمد بن الحسين بن سعيد: ..... 272
- 135-أحمد بن الحسين بن عبد الملك: ..... 273
- 136-أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري: ..... 275
- 137-أحمد بن الحسين بن عبيد الله: ..... 280
- 138-أحمد بن الحسين بن عمر: ..... 281
- 139-أحمد بن الحسين بن يحيى: ..... 281
- 140-أحمد بن حمّاد: ..... 282
- 141-أحمد بن حمزة بن بزيع: ..... 284
- 142-أحمد بن حمزة بن عمران: ..... 284
- 143-أحمد بن حمزة بن اليسع: ..... 285
- 144-أحمد بن الخضر بن أبي صالح: ..... 285
- 145-أحمد بن الخضيب: ..... 285
- 146-أحمد بن داود بن سعيد: ..... 286
- 147-أحمد بن داود بن علي: ..... 287
- 148-أحمد بن رباح بن أبي نصر: ..... 288
- 149-أحمد بن رزق الغمشاني: ..... 289
- 150-أحمد بن رشيد بن خيثم: ..... 289

- 151-أحمد بن رميح المروزي: ..... 290
- 152-أحمد بن زياد بن جعفر: ..... 290
- 153-أحمد بن زياد الخزاز (1): ..... 291
- 154-أحمد بن سابق: ..... 291
- 155-أحمد بن السري: ..... 292
- 156-أحمد بن سلامة الجزائري: ..... 292
- 157-أحمد بن صبيح: ..... 293
- 158-أحمد بن عامر بن سليمان: ..... 293
- 159-أحمد بن عائذ: ..... 294
- 160-أحمد بن العباس النجاشي: ..... 295
- 161-أحمد بن العباس النجاشي: ..... 296
- 162-أحمد بن عبد الله بن أحمد: ..... 296
- 163-أحمد بن عبد الله بن أحمد: ..... 297
- 164-أحمد بن عبد الله بن أحمد: ..... 299
- 165-أحمد بن عبد الله الأصفهاني: ..... 300
- 166-أحمد بن عبد الله بن أمية: ..... 300
- 167-أحمد بن عبد الله بن جعفر: ..... 301
- 168-أحمد بن عبد الله بن عيسى: ..... 301
- 169-أحمد بن عبد الله الكرخي: ..... 301
- 170-أحمد بن عبد الله الكوفي: ..... 302
- 171-أحمد بن عبد الله بن متّوجّ البحرائي: ..... 302
- 172-أحمد بن عبد الله بن محمّد: ..... 302
- 173-أحمد بن عبد الله بن مهران: ..... 302
- 174-أحمد بن عبد الملك المؤدّن: ..... 303
- 175-أحمد بن عبد الواحد بن أحمد: ..... 304

- 306 ..... 176-أحمد بن عبيد الله بن يحيى:
- 307 ..... 177-أحمد بن علوية الأصفهاني:
- 308 ..... 178-أحمد بن علي بن إبراهيم:
- 308 ..... 179-أحمد بن علي بن إبراهيم:
- 309 ..... 180-أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي:
- 311 ..... 182-أحمد بن علي بن أحمد النجاشي:
- 311 ..... 183-أحمد بن علي بن أحمد:
- 315 ..... 184-أحمد بن علي البلخي:
- 315 ..... 185-أحمد بن علي بن الحسن:
- 316 ..... 186-أحمد بن علي بن سعيد الكوفي:
- 316 ..... 187-أحمد بن علي بن عباس:
- 317 ..... 188-أحمد بن علي العلوي:
- 317 ..... 189-أحمد بن علي الفاندي:
- 318 ..... 190-أحمد بن علي بن كلثوم:
- 318 ..... 191-أحمد بن علي الكوفي:
- 319 ..... 192-أحمد بن علي الماهابادي:
- 319 ..... 193-أحمد بن علي بن محمد:
- 320 ..... 194-أحمد بن علي بن مهدي:
- 321 ..... 195-أحمد بن علي النخاس:
- 321 ..... 196-أحمد بن علي بن نوح:
- 321 ..... 197-أحمد بن عمرو بن سعيد:
- 322 ..... 198-أحمد بن عمرو بن المنهال:
- 322 ..... 199-أحمد بن عمر بن أبي شعبة الحلبي:
- 323 ..... 200-أحمد بن عمر الحلاك:
- 325 ..... 201-أحمد بن عمران الحلبي:

- 325 ..... 202-أحمد بن عيسى بن جعفر: .....
- 326 ..... 203-أحمد بن عيسى بن محمد: .....
- 326 ..... 204-أحمد بن فارس بن زكريا: .....
- 327 ..... 205-أحمد بن فهد الحلبي: .....
- 328 ..... 206-أحمد بن الفضل الخزاعي: .....
- 328 ..... 207-أحمد بن القاسم: .....
- 329 ..... 208-أحمد بن القاسم بن أبي كعب: .....
- 329 ..... 209-أحمد بن القاسم بن طرخان: .....
- 329 ..... 210-أحمد بن كلثوم: .....
- 329 ..... 211-أحمد بن محمد بن إبراهيم: .....
- 329 ..... 212-أحمد بن محمد بن إبراهيم العجلي: .....
- 331 ..... 213-أحمد بن محمد: .....
- 331 ..... 214-أحمد بن محمد: .....
- 332 ..... 215-أحمد بن محمد: .....
- 332 ..... 216-أحمد بن محمد بن أبي نصر: .....
- 336 ..... 217-أحمد بن محمد الأردبيلي: .....
- 339 ..... 218-أحمد بن محمد بن أحمد: .....
- 339 ..... 219-أحمد بن محمد بن أحمد: .....
- 339 ..... 220-أحمد بن محمد بن أحمد: .....
- 340 ..... 221-أحمد بن محمد بن أحمد: .....
- 340 ..... 222-أحمد بن محمد بن إسحاق: .....
- 341 ..... 223-أحمد بن محمد بن جعفر: .....
- 342 ..... 224-أحمد بن محمد بن الحسن: .....
- 343 ..... 225-أحمد بن محمد بن الحسين: .....
- 344 ..... 226-أحمد بن محمد بن خالد: .....

- 346 ..... 227-أحمد بن محمد بن الربيع:
- 347 ..... 228-أحمد بن محمد بن زيد الخزاعي:
- 347 ..... 229-أحمد بن محمد الزراري:
- 347 ..... 230-أحمد بن محمد السري:
- 348 ..... 231-أحمد بن محمد بن سعيد:
- 350 ..... 232-أحمد بن محمد بن سليمان:
- 353 ..... 233-أحمد بن محمد بن سيار:
- 354 ..... 234-أحمد بن محمد بن الصقر:
- 354 ..... 235-أحمد بن محمد بن عاصم:
- 355 ..... 236-أحمد بن محمد بن عبيد الله:
- 355 ..... 237-أحمد بن محمد بن عبيد الله:
- 356 ..... 238-أحمد بن محمد بن علي:
- 358 ..... 239-أحمد بن محمد بن علي الكوفي:
- 359 ..... 240-أحمد بن محمد بن عمارة:
- 360 ..... 241-أحمد بن محمد بن عمرو:
- 360 ..... 242-أحمد بن محمد بن عمران:
- 362 ..... 243-أحمد بن محمد بن عيسى:
- 367 ..... 244-أحمد بن محمد بن عيسى القسري:
- 368 ..... 245-أحمد بن محمد الكوفي:
- 368 ..... 246-أحمد بن محمد المقري:
- 369 ..... 247-أحمد بن محمد بن موسى:
- 369 ..... 248-أحمد بن محمد بن موسى:
- 370 ..... 249-أحمد بن محمد بن نوح:
- 373 ..... 250-أحمد بن محمد بن هشام:
- 373 ..... 251-أحمد بن محمد بن يحيى:



- 375 ..... 252-أحمد بن محمد بن يحيى:
- 376 ..... 253-أحمد بن محمد بن يعقوب:
- 376 ..... 254-أحمد بن معافي:
- 376 ..... 255-أحمد بن معروف:
- 377 ..... 256-أحمد بن موسى الأشعري:
- 377 ..... 257-أحمد بن موسى بن جعفر:
- 380 ..... 258-أحمد بن موسى بن جعفر:
- 381 ..... 259-أحمد بن مهران:
- 382 ..... 260-أحمد بن ميثم:
- 384 ..... 261-أحمد بن نصر بن سعيد:
- 385 ..... 262-أحمد بن النصر:
- 386 ..... 263-أحمد بن هارون الفامي:
- 387 ..... 264-أحمد بن هارون المدائني:
- 387 ..... 265-أحمد بن هلال العبرتاني:
- 391 ..... 266-أحمد بن هوزة:
- 391 ..... 267-أحمد بن يحيى:
- 392 ..... 268-أحمد بن يحيى بن حكيم:
- 392 ..... 269-أحمد بن يحيى المكتب:
- 392 ..... 270-أحمد بن السبع بن عبد الله:
- 393 ..... 271-أحمد بن يوسف:
- 393 ..... 272-أحمد بن يوسف بن أحمد:
- 393 ..... 273-أحمد بن يوسف بن يعقوب:
- 394 ..... 274-إدريس بن زياد الكفرثوثاني:
- 396 ..... 275-إدريس بن زيد:
- 397 ..... 276-إدريس بن عبد الله بن سعد:

398 ..... 277-إدريس بن عيسى الأشعري:

398 ..... 278-إدريس بن الفضل بن سليمان:

399 ..... 279-إدريس القمي:

399 ..... 280-أديم بن الحر الجعفي:

400 ..... 281-أرطاة بن حبيب الأسدي:

400 ..... 282-أرقم بن شرحبيل:

402 ..... تعريف مركز

## منتهي المقال في أحوال الرجال المجلد 1

### اشارة

سرشناسه : مازندراني حائري، محمدبن اسماعيل، ق 1215 - 1159

عنوان و نام پديدآور : منتهي المقال في احوال الرجال/ تاليف ابي علي حائري محمدبن اسماعيل المازندراني

مشخصات نشر : قم: موسسه آل البيت(عليهم السلام) لاحياء التراث، 1416ق. = - 1374.

فروست : (موسسه آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث؛ 176، 177، 178، 179)

شابك : 964-5503-88-484000ريال(ج.1)؛ 964-89-5503-21

وضيعت فهرست نويسي : فهرستنويسي قبلي

يادداشت : اين كتاب به "رجال بوعلی" نیز مشهور است

يادداشت : عربي

يادداشت : ج. 4 - 2 (چاپ اول: 1416ق. = 1374)؛ 4000 ريال (6-90-964-5503-ISBN V.2)؛ (3-964-5503-ISBN V.3)

91-4؛ (3-964-550-97-3-ISBN V.4)

يادداشت : کتابنامه

عنوان ديگر : رجال بوعلی

موضوع : محدثان؛ سرگذشتنامه

موضوع : حديث -- علم الرجال

شناسه افزوده : موسسه آل البيت(عليهم السلام)، لاحياء التراث

رده بندي کنگره : BP115/م 2م 1374 8

رده بندي ديويي : 297/2924

شماره کتابشناسي ملي : م 75-8218





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ تَقْتِي وَاعْتَصِمِي وَعَلَيْهِ تَوَكَّلِي

نحمدك يا من رفع منازل الرواة بقدر ما يحسنون من الرواية عن الأئمة الهداة (1)، ونشكرك يا من عرفنا مراتبهم ودرجاتهم على نحو ضبطهم عن أئمتهم وساداتهم، ونسألك اللهم أن تجعلنا من أهل الرواية، وتنور قلوبنا

ص: 3

1- إشارة الى ما رواه الكشي في رجاله: 1/3، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اعرفوا منازل الرجال منّا على قدر رواياتهم عنّا. وفي الحديث الثاني قال الصادق عليه السلام: اعرفوا منازل شيعتنا بقدر ما يحسنون من رواياتهم عنّا، فانا لا نعدّ الفقيه منهم فقيها حتى يكون محدّثاً، فقليل له: أو يكون المؤمن محدّثاً؟ قال: يكون مفهّماً، والمفهم محدّث. وفي كتاب معاني الأخبار: 2/1 عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أبو جعفر عليه السلام: يا بني، اعرف منازل الشيعة على قدر روايتهم و معرفتهم، فإنّ المعرفة هي الدّراية للرواية، وبالدرایات للروایات يعلو المؤمن إلى أقصى درجات الإيمان. إنني نظرت في كتاب لعليّ عليه السلام فوجدت في الكتاب: أنّ قيمة كل امرء وقدره معرفته، إنّ الله تبارك وتعالى يحاسب الناس على قدر ما أتاهم من العقول في دار الدنيا. وفي الحديث الثالث منه قال: عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: حديث تدريه خير من ألف حديث ترويه، ولا يكون الرجل منكم فقيها حتى يعرف معاريض كلامنا، وإنّ الكلمة من كلامنا لتتصرف على سبعين وجهاً، لنا من جميعها المخرج. إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة في هذا المعنى.

بأنوار معرفة الدراية، ونصلي ونسلم على نبيك المرسل الى كل قوي وضعيف، ووضع شريف، وعلى آله وأصحابه الطاهرين من الأنداس، والمطهرين من الأرجاس.

أما بعد: فيقول تراب نعال المشتغلين، وخدام أبواب المتعلمين، فقير عفوربه الغني، محمد بن إسماعيل المدعو بأبي علي، أعطي كتابه بيمناه، وجعل عقباه خيرا من دنياه.

إنه لما كان كتاب: (منهج المقال في أحوال الرجال) الذي ألفه العالم العامل، والفاضل الكامل، الورع التقوي، والمقدس الزكي، مولانا أميرزا محمد الأسترآبادي، قدس الله فسيح تربته، وأسكنه بحبوحه جنته، كتابا شافيا، لم يعمل مثله في الرجال، وجامعا وافيا لجميع المذاهب والأقوال.

وكذا الحاشية التي علقها عليه أستاذنا العالم العلامة، وشيخنا الفاضل الفهامة، جامع المعقول والمنقول، حاوي الفروع والأصول، مؤسس ملّة سيد البشر، في رأس المائة الثانية عشر (1)، الأجل الأفضلة.

ص: 4

---

1- ذكر ابن الأثير في جامع الأصول 11:8881/319 بسنده عن أبي هريرة، أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها». ومع أنّ في هذا الحديث من مناقشات في الدلالة وقصور في السند، إلا أنّنا نرى علمائنا الأبرار قدس الله أرواحهم قد جعلوا لكل قرن علما من أعلامها ونجما ساطعا من نجومها مجددا لما اضمحلّ من الخمول نتيجة التيارات المذهبية والسياسية، واعتبروهم كمجددين للمذهب على رأس كل قرن. فقد ذكر ابن الأثير في جامعهم أنّه على رأس المائة الأولى كان من الإمامية: الإمام محمد بن علي الباقر عليه السلام. وعلى رأس المائة الثانية: الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام. وعلى رأس المائة الثالثة: أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني. وعلى رأس المائة الرابعة: السيد علي بن الحسين الموسوي المرتضى علم الهدى. وهناك مقال للسيد محمد رضا الجليلي تحت عنوان: مجدد والمذهب وسماتهم البارزة. نشرته مجلة تراثنا في عددها الثامن والعشرين حري بالمطالعة.

الأكمل، مولانا و ملاذنا الأعما محمد باقر بن محمد أكمل، لا زال ملجأ للخواصّ و العوام، الى قيام من عليه و آبائه أفضل الصلاة و السلام.

فإنّها حوت خرائد لم يفض ختامها الفحول من الرجال، بل لم يجسر لكشف نقابها أعظم أولئك الأبدال.

فلله درّة دام ظلّه لقد رفع نقابها، و كشف حجابها، بحيث لم يترك مقالاً لقائل، و لا نصالاً لصائل، كيف لا و هو مصداق المثل السائر: و كم ترك الأول للآخر.

إلاّ أنّه لما قصرت همم المشتغلين، و قلت رغبات المحصّلين، و صارت الطباع الى المختصرات أميل منها الى المطولات، رأيت أن أوّلف نخبة و جيزة، بل تحفة عزيزة، أذكر فيها مضمون الكتابين، و ملخص المصنّفين، بأن أذكر ملخص ما ذكره الميرزا رحمه الله، ثم ملخص ما أفاده الأستاذ العلامة دام مجده.

و إن لم يكن ثم كلام له سلمه الله اقتصرت على ما ذكره الميرزا رحمه الله، مع مراجعة الأصول المنقول منها، أو شهادة عدلين بوجود المنقول في المنقول عنه.

و لم أذكر المجاهيل، لعدم تعقّل فائدة في ذكرهم.

و إذا عثرت على كلام غير مذكور في الكتابين ذكرته بعد ذكر

ص: 5



الكلامين، وكتبت قبله «أقول» أو «قلت» بالحمرة.

وذكرت ما ذكره مولانا المقدّس الأمين الكاظمي في مشتركته، لئلا يحتاج الناظر في هذا الكتاب إلى كتاب آخر من كتب الفن.

وإن كان ما ذكرته من القرائن يغني في الأكثر عن ذلك، إلا أنني امتثلت في ذلك أمر السيد السند، والركن المعتمد، المحقق المتقن، مولانا السيد محسن البغدادي، النجفي، الكاظمي، وهو المراد في هذا الكتاب ب:

بعض أجلاء العصر، حيث ما أطلق.

وإذا قلت: بعض أفاضل العصر، فالمراد أفضل فضلائه وأجلّ علمائه، نادرة العصر، ویتيمة الدهر، السيد البهي و المولى الصفي سيدنا السيد مهدي الطباطبائي النجفي، دام ظلّه و زيد فضله.

ثم إن علماء الفن -شكر الله سعيهم- قد اصطلحوا لمن ذكر في الرجال:

من غير جرح أو تعديل: مهملاً.

ولمن لم يذكر أصلاً: مجهولاً.

وربما قيل العكس.

ولمّا لم نر ثمرة في الفرق كان إطلاق كل على الآخر جائزاً.

وقد رأيت أن اسمي مؤلّفني هذا: ب: (منتهى المقال في أحوال الرجال).

ولنشر الى الرموز المصطلحة في هذا الكتاب:

فللكشي: كش.

وللنجاشي: جش.

ولفهرست الشيخ: ست.

ولللخلاصة: صه.

ص: 6

و للإيضاح: ضح.

و لرجال الشيخ: جخ.

و لأبوابه:

ف لأصحاب الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ن.

و لأصحاب علي عليه السلام: ي.

و لأصحاب الحسن عليه السلام: ن.

و لأصحاب الحسين عليه السلام: سين.

و لأصحاب علي بن الحسين عليه السلام: ين.

و لأصحاب الباقر عليه السلام: قر.

و لأصحاب الصادق عليه السلام: ق.

و لأصحاب الكاظم عليه السلام: ظم.

و لأصحاب الرضا عليه السلام: ضا.

و لأصحاب الجواد عليه السلام: ج.

و لأصحاب الهادي عليه السلام: دي.

و لأصحاب العسكري عليه السلام: كر.

و لمن لم يرو عنهم عليهم السلام: لم.

و لكتاب البرقي: قي.

و لرجال ابن داود: د.

و لرجال محمد بن شهر آشوب: ب.

و لفهرست علي بن عبد الله (1) بن بابويه: عه.

و لرجال علي بن أحمد العقيقي: عق. ب.

---

1- في هامش نسخة (م): عبيد الله خ ل، والظاهر هو الصواب.

و لتقريب ابن حجر:قب.

و لمختصر الذهبي:هب.

و عشرت على مؤلف مختصر من تذكرة الذهبي ربما نقلت عنه، و جعلت رمزه:مخهب.

و للفضل بن شاذان:فش.

و لمحمد بن مسعود:معد.

و لابن عقدة:عقد.

و للشهيد الثاني:شه.

و لتعليقة الأستاذ العلامة:تعق.

و لابن طاوس:طس.

و للمجهول:م.

و لغير المذكور في الكتاب الكبير (1):غب.

و لغير المذكور في الكتابين (2):غين.

و لعلي بن الحسن بن فضال:عل.

و لشيخنا الشيخ يوسف البحراني رحمه الله الآتي ذكره إن شاء الله:

سف.

و البلغة:مختصر في الرجال للشيخ سليمان الماحوزي رحمه الله.

و المعراج:شرحه رحمه الله على الفهرست، و لم يشرح منه إلا قليلا.

و لم أعر على هذين الأخيرين إلى الآن، و لا على عق، و هب، و قب.

و المجمع:مجمع الرجال، تأليف مولانا عناية الله رحمه الله.

و الحاوي:هو حاوي الأقوال في معرفة الرجال، للفاضل النخريه.

---

1- اي: منهج المقال للميرزا الأسترآبادي.

2- اي: منهج المقال، و تعليقة الوحيد البهبهاني عليه.

الشيخ عبد النبي الجزائري، وقد قسّم كتابه هذا إلى أربعة أقسام: للثقات، و الموثقين، و الحسان، و الضعاف، و لم يذكر المجاهيل، و هو كتاب جليل يشتمل على فوائد جمّة، إلا أنه أدرج كثيرا من الحسان في قسم الضعاف.

و التقد: نقد الرجال، للسيد الجليل السيد مصطفى التفريشي، و هو معاصر للميرزا رحمه الله.

و لكتاب أمل الآمل: مل.

و لكتاب المشتركات: مشكا.

**و لنذكر خمس مقدمات لها مدخل تام في المقام:**

**إشارة**

ص: 9



## المقدمة الأولى: في تاريخ مواليد الأئمة عليهم السلام ووفياتهم فإن الناظر في هذا العلم لا بد له من عرفانه:

### فأما النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

ففي التهذيب: أنه ولد بمكة، يوم السابع عشر من شهر ربيع الأول، في عام الفيل، وصدع بالرسالة في يوم السابع والعشرين من رجب، وله أربعون سنة.

وقبض بالمدينة مسموماً يوم الاثنين، ليلتين بقيتا من صفر، سنة عشرة من الهجرة وهو ابن ثلاث وستين سنة، إلى آخر كلامه رحمه الله (1). وهذا هو المشهور.

وفي الكافي: أنه ولد لاثني عشر ليلة مضت من شهر ربيع الأول، وأن أمه حملت به في أيام التشريق.

وأنه قبض لاثني عشر ليلة مضين من ربيع الأول يوم الاثنين.

وتوفي أبوه -بالمدينة عند أخواله- وهو ابن شهرين، وماتت أمه وهو ابن أربع سنين، ومات عبد المطلب وله نحو من ثمان سنين.

وتزوج خديجة وهو ابن تسع وعشرين سنة، وولد له منها قبل مبعثه:

القاسم ورقية وزينب وأم كلثوم، وولد له بعد المبعث: الطيب والطاهر وفاطمة عليها السلام.

وروي: أنه لم يولد له صلى الله عليه وآله بعد المبعث إلا فاطمة

ص: 11



عليها السلام، وأنهما ولدا قبل المبعث أيضا (1)، انتهى.

وقوله رحمه الله: حملت به امه في أيام التشريق: عليه إشكال مشهور: وهو أن أقل مدة الحمل ستة أشهر، وأكثره لا يزيد على السنة-عند علمائنا-والقول بأنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ولد في ربيع الأول مع كون حمل امه به في أيام التشريق: يقتضي أن يكون صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لبث في بطن امه ثلاثة أشهر، أو سنة و ثلاثة أشهر. وأجيب عنه بوجوه أجودها.

أن المراد بأيام التشريق غير الأيام المعروفة بهذا الاسم، لأن هذه التسمية حدثت بعد الإسلام، وكان للعرب أيام كانت تجتمع فيها بمنى، و تسميها أيام التشريق، غير هذه الأيام.

وقيل: إنهم إذا فاتهم ذو الحجة عوضوا بدله شهرا و سموا الثلاثة أيام بعد عاشره: أيام التشريق، وهو النسيء المنهي عنه (2).

### و أمّا أمير المؤمنين عليه السلام.

فكانت ولادته-كما في التهذيب وإرشاد المفيد رحمه الله-بمكة في البيت الحرام، يوم الجمعة، لثلاث عشرة خلت من رجب، سنة ثلاثين من عام الفيل (3).

و كانت وفاته بالكوفة ليلة الجمعة-و في الكافي: ليلة الأحد (4)-لتسع

ص: 12

- 1- أصول الكافي 1:364، وقد اختصره المصنف في بعض الموارد، ونقله بالمعنى في البعض الآخر.
- 2- إشارة الى الآية الشريفة: 37 من سورة التوبة (إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحْلُوهُ عَاماً وَ يُحَرِّمُونَهُ عَاماً). و انظر مجمع البيان: 29/3، بحار الأنوار: 252/15.
- 3- تهذيب الأحكام: 19/6، الإرشاد: 5/1.
- 4- أصول الكافي: 1/376، باب مولد أمير المؤمنين صلوات الله عليه.

ليال بقين من شهر رمضان، سنة أربعين من الهجرة، وله عليه السلام ثلاث وستون سنة (1).

### وأما أبو محمد الحسن عليه السلام.

ففي التهذيب: كانت ولادته في شهر رمضان، سنة اثنين من الهجرة (2).

وفي الإرشاد: ليلة النصف منه سنة ثلاث (3).

وقبض عليه السلام بالمدينة مسموما، سنة تسع وأربعين من الهجرة، وله سبع وأربعون سنة (4).

وفي الإرشاد: قبض عليه السلام سنة خمسين، وله ثمانية وأربعون سنة (5).

وذكر العلامة المجلسي: أن وفاته عليه السلام كانت في آخر صفر، قال: وقيل: السابع، وقيل: الثامن والعشرون (6).

### وأما أبو عبد الله الحسين عليه السلام.

ففي التهذيب: كانت ولادته بالمدينة، في آخر شهر ربيع الأول، سنة ثلاث من الهجرة.

وقبض قتيلًا بالعراق يوم الجمعة، وقيل: يوم الاثنين، وقيل: يوم السبت، العاشر من المحرم، قبل الزوال، سنة إحدى وستين من الهجرة،

ص: 13

1- تهذيب الأحكام: 19/6، الإرشاد: 9/1.

2- تهذيب الأحكام: 39/6.

3- الإرشاد: 5/2.

4- تهذيب الأحكام: 39/6.

5- الإرشاد: 15/2.

6- بحار الأنوار: 134/44 و 135.

وله ثمان و خمسون سنة (1).

وفي الكافي: وله تسع و خمسون سنة (2).

وفي الإرشاد: كانت ولادته لخمس ليال خلون من شعبان، سنة أربع من الهجرة (3).

و ذكر في سنّته عليه السلام و سنة وفاته كما مر (4)، فتأمل.

### و أمّا سيّد العابدين علي بن الحسين عليه السلام.

ففي التهذيب و الإرشاد: كان مولده بالمدينة، سنة ثمان و ثلاثين من الهجرة.

و قبض بالمدينة، سنة خمس و تسعين، وله سبع و خمسون سنة (5).

و قال العلامة المجلسي: كانت وفاته في الثامن عشر من المحرم (6).

و قال الشيخ: في الخامس و العشرين منه (7).

و قال ابن شهر آشوب: في الحادي عشر، أو الثامن عشر (8).

### و أمّا أبو جعفر الباقر عليه السلام.

ففيهما: كان مولده بالمدينة، سنة سبع و خمسين من الهجرة.

ص: 14

1- تهذيب الأحكام: 42، 41/6. بأدنى تفاوت.

2- أصول الكافي: 385/1، وفيه: سبع بدل تسع. و هو الأصح.

3- الإرشاد: 27/2.

4- الإرشاد: 133/2.

5- تهذيب الأحكام: 77/6، الإرشاد: 137/2.

6- بحار الأنوار: 154/46.

7- مصباح المتهجد: 787.

8- مناقب آل أبي طالب: 175/4، وفيه: لإحدى عشر ليلة بقيت من المحرم، أو لاثنتي عشرة ليلة منه.

وقبض بها سنة أربع عشرة و مائة، وله سبع و خمسون سنة (1).

وقال العلامة المجلسي: كانت وفاته في سابع ذي الحجة (2).

وفي كشف الغمة: عن الجنابذي (3): إن وفاته كانت سنة سبع عشرة و مائة، وهو ابن ثمان و سبعين سنة، قال: وقال غيره: سنة ثمان عشر و مائة، وقال أبو نعيم الفضل بن دكين: سنة أربع عشر و مائة (4).

### و أما أبو عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام.

ففي الكتابين: أنه عليه السلام ولد بالمدينة سنة ثلاث و ثمانين.

و مضى في شوال سنة ثمان و أربعين و مائة، وله خمس و ستون سنة.

و امه: أم فروة بنت القاسم بن محمد النجيب بن أبي بكر (5).

و في الكافي: و أمها: أسماء بنت عبد الرحمن بن أبي بكر (6).

وقال العلامة المجلسي: كانت وفاته في شهر شوال، وقيل: الخامس عشر من شهر رجب (7).

و نقل في كشف الغمة: مولده في سنة ثمانين، وجعله الأظهر (8).

### و أما أبو الحسن موسى عليه السلام.

ففي الإرشاد: ولد سنة ثمان و عشرين و مائة (9)، وزاد في التهذيب:

ص: 15

1- تهذيب الأحكام: 77/6، الإرشاد: 158/2.

2- بحار الأنوار 46:19/217.

3- لم ينقله في كشف الغمة عن الجنابذي، بل نقله عن محمد بن عمرو.

4- كشف الغمة: 120/2، البحار 46:20/218.

5- الإرشاد: 179/2-180، تهذيب الأحكام: 78/6.

6- أصول الكافي: 393/1.

7- بحار الأنوار 47:1/1.

8- كشف الغمة: 161/2.

9- الإرشاد: 215/2.

بالأبواء (1)(2).

وفي الكافي: قيل: إنه ولد سنة تسع وعشرين و مائة (3).

وفي الإرشاد: قبض ببغداد في حبس السندي بن شاهك لعنه الله، لست خلون من رجب، سنة ثلاث و ثمانين و مائة، وله خمس و خمسون سنة (4).

وزاد في التهذيب: قتيلا بالسّم، وفيه لست بقين من رجب (5)، و الكافي كالإرشاد (6).

وقال العلامة المجلسي: في أواخر رجب (7).

### و أمّا أبو الحسن الثاني عليه السلام.

ففي الكتابين: ولد بالمدينة، سنة ثمان و أربعين و مائة.

وقبض بطوس من أرض خراسان، سنة ثلاث و مائتين، وله خمس و خمسون سنة (8).

وزاد في الإرشاد: في صفر، و كذا قال العلامة المجلسي، وقال:

وقيل: في الرابع عشر منه (9).

ص: 16

1- تهذيب الأحكام: 81/6. و هذه الزيادة مثبتة في الإرشاد أيضا.

2- الأبواء قرية من أعمال الفرع من المدينة، بينها و بين الجحفة مما يلي المدينة ثلاثة و عشرون ميلا. (معجم البلدان 1:79).

3- أصول الكافي: 397/1.

4- الإرشاد: 215/2.

5- التهذيب: 81/6.

6- أصول الكافي: 397/1.

7- بحار الأنوار: 206/48.

8- الإرشاد: 247/2، التهذيب: 83/6.

9- بحار الأنوار 49:7/293.

وقال الكفعمي: في السابع عشر (1).

وقيل: في أواخره (2)، وقيل: في الحادي عشر من ذي القعدة، وقيل: في الخامس والعشرين منه (3)، وقيل: في السابع من شهر رمضان (4)، وقيل: في أوله (5).

وقال الصدوق رحمه الله: في الحادي والعشرين منه، انتهى (6).

وقيل: في جمادى الأولى كما في أحمد بن عامر (7).

ونقل في كشف الغمة: أن مولده عليه السلام في حادي عشر ذي الحجة سنة ثلاث وخمسين ومائة، بعد وفاة جده أبي عبد الله عليه السلام بخمس سنين (8).

وفي العيون: سمعت جماعة من أهل المدينة أنه عليه السلام ولد بالمدينة يوم الخميس لإحدى عشرة ليلة خلت من ربيع الأول سنة ثلاث2.

ص: 17

1- المصباح: 198/2 و 218.

2- بحار الأنوار 49:7/293، نقلا عن الطبرسي في إعلام الوري: 354.

3- قال السيد الأمين في الأعيان: 12/2: توفي في 23 ذي القعدة أو آخره. وفي وفيات الأعيان 3:423/270، في 13 ذي القعدة. ولم أعر على ما ذكره المصنف.

4- إعلام الوري: 354، وفيه: وقيل: إنه توفي في شهر رمضان لسبع بقين منه.

5- بحار الأنوار 49:7/293 نقلا عن العدد.

6- عيون أخبار الرضا عليه السلام: 19/1.

7- قال النجاشي في رجاله: 250/100 في ترجمة أحمد بن عامر: قال عبد الله ابنه: حدثنا أبي قال: حدثنا عبد الله قال: ولد أبي سنة سبع وخمسين ومائة، ولقي الرضا عليه السلام سنة أربع وتسعين ومائة، ومات الرضا عليه السلام بطوس سنة اثنتين ومائتين، يوم الثلاثاء لثمان عشرة خلون من جمادى الأولى.

8- كشف الغمة: 259/2.

و خمسين و مائة (1).

و عن كمال الدين بن طلحة: في حادي عشر ذي الحجة من السنة المذكورة (2).

### و أمّا أبو جعفر الثاني عليه السلام:

ففي الكتابين: كان مولده بالمدينة، في شهر رمضان، لسنة خمس و تسعين و مائة.

و قبض عليه السلام ببغداد، سنة عشرين و مائتين، و له خمس و عشرون سنة، في ذي القعدة (3).

و قال العلامة المجلسي رحمه الله: وقيل: في الحادي عشر منه، و قيل: في ذي الحجة (4).

و نقل في كشف الغمة من طريق المخالفين: في آخره، و في الخامس منه أيضا، قال: وقيل: إنّ مولده في عاشر شهر رجب (5).

و في المصباح: قال ابن عياش: خرج على يد الشيخ الكبير أبي القاسم رضي الله عنه: اللهم إني أسألك بالمولودين في رجب، محمد بن علي الثاني و ابنه علي بن محمد المنتجب. الدعاء (6).

### و أمّا أبو الحسن الثالث عليه السلام:

ففيهما: أنّه عليه السلام ولد بالمدينة، للنصف من ذي الحجة، سنة

ص: 18

1- عيون أخبار الرضا عليه السلام: 18/1.

2- كشف الغمة: 259/2.

3- الإرشاد: 273/2، تهذيب الأحكام: 90/6.

4- بحار الأنوار 50:16/15 و 50:11/11.

5- كشف الغمة: 345، 343/2.

6- مصباح المتهجد: 805.

اثني عشر و مائتين.

و توفي بسرّ من رأى، في رجب سنة أربع و خمسين و مائتين، وله عليه السلام أحد و أربعون سنة و أشهر، و في التهذيب: و سبعة أشهر (1).

و في الكافي: و روي أنّه عليه السلام ولد في رجب من سنة أربع عشرة و مائتين، و مضى لأربع بقين من جمادى الآخرة، و روي أنّه عليه السلام قبض في رجب (2).

و قال العلامة المجلسي رحمه الله: كانت وفاته يوم الاثنين ثالث رجب (3).

و في رواية ابن الخشاب: في الخامس و العشرين من جمادى الثانية (4).

و في رواية: في السابع و العشرين منه (5).

### و أمّا أبو محمّد الحسن العسكري عليه السلام:

ففيهما: أنّه ولد بالمدينة، في ربيع الآخر، سنة اثنتين و ثلاثين و مائتين.

و قبض بسرّ من رأى، لثمان خلون من ربيع الأول، سنة ستين و مائتين، و له ثمانية و عشرون سنة (6).

ص: 19

---

1- الإرشاد: 297/2، تهذيب الأحكام: 92/6.

2- أصول الكافي: 416/1.

3- بحار الأنوار 50:9/117.

4- بحار الأنوار 50:3/115.

5- بحار الأنوار 50:2/114.

6- تهذيب الأحكام: 92/6، الإرشاد: 313/2.



وفي كشف الغمة: كان مولده في سنة إحدى و ثلاثين و مائتين (1).

## وأما الحجة المنتظر صاحب العصر، عجل الله فرجه و فرج شيعته

بفرجه:

ففي الإرشاد: كان مولده ليلة النصف من شعبان، سنة خمس و خمسين و مائتين، و كان سنّه عليه السلام يوم وفاة أبيه: خمس سنين (2).

وفي كشف الغمة: أنّ مولده صلوات الله عليه في ثالث عشر من رمضان من سنة ثمان و خمسين و مائتين (3).

و كانت مدّة غيبته الصغرى أربعاً و سبعين سنة، و أوّل غيبته الكبرى سنة ثمان و عشرين و ثلاثمائة، سنة وفاة علي بن محمّد السمري رحمه الله، و يقال: سنة تسع و عشرين و ثلاثمائة (4).

ص: 20

1- كشف الغمة: 402/2.

2- الإرشاد: 339/2.

3- كشف الغمة: 437/2، وفيه: ثالث و عشرين. بدل: ثالث عشر.

4- لا يخفى من أنّ مدة الغيبة الصغرى أربعاً و سبعين سنة، يتلاءم مع القول بأنّ ولادته عليه السلام سنة 255 هـ، و وفاة السمري سنة 329 هـ، و على هذا يكون مبدأ حساب الغيبة من تاريخ ولادته، و ليس من تاريخ إمامته و المشهور فيها أنها سنة 260 هـ.

## المقدمة الثانية: في ذكر جماعة رأوا القائم عليه السلام

في ذكر جماعة رأوا القائم عليه السلام،

أو وقفوا على معجزته

قال في إكمال الدين: حدثنا محمد بن محمد الخزاعي رضي الله عنه، قال: حدثنا أبو علي الأسدي، عن أبيه محمد بن عبد الله الكوفي أنه ذكر عدد من انتهى إليه ممن وقف على معجزات القائم عليه السلام ورآه من الوكلاء:

بيغداد: العمري، وابنه، وحاجز، والبلالي، والعطار.

و من الكوفة: العاصمي.

و من أهل الأهواز: محمد بن إبراهيم بن مهزيار.

و من أهل قم: أحمد بن إسحاق.

و من أهل همدان: محمد بن صالح.

و من أهل الري: الشامي (1) والأسدي -يعني نفسه (2)-.

و من أهل أذربيجان: القاسم بن العلاء.

و من أهل نيسابور: محمد بن شاذان النعيمي.

و من غير الوكلاء:

ص: 21

---

1- كذا في المخطوطة، وفي المصدر: البسامي، لكن المنقول عن عدة نسخ من المصدر وعن ربيع الشيعة: الشامي، وفي كشف الغمة: البسامي. انظر: (تنقيح المقال 3:47، 53 من الألقاب، كشف الغمة 2:532)، ولا يخفى أن المنقول عن ربيع الشيعة هو عن كتاب إعلام الوري للطبرسي.

2- وهو أبو علي الأسدي، راوي الحديث.

من أهل بغداد: أبو القاسم بن أبي حابس (1)، وأبو عبد الله الكندي، وأبو عبد الله الجندي (2)، وهارون القزاز، والنيلي (3)، وأبو القاسم بن ديبس (4)، وأبو عبد الله بن قزوح، ومسرور الطباخ مولى أبي الحسن عليه السلام، وأحمد ومحمد ابنا أبي الحسن عليه السلام (5)، وإسحاق الكاتب من بني نوبخت، وصاحب الفداء (6)، وصاحب الصرة المختومة.

و من أهل همدان: محمد بن كشمرد، وجعفر بن حمدان، ومحمد بن هارون بن عمران.

و من الدينور: حسن بن هارون، وأحمد ابن أخيه، وأبو الحسن.

و من أصفهان: ابن بادشالة (7).

و من الصيمرة (8): زيدان.

و من قم: الحسن بن النضر، ومحمد بن محمد (9)، وعلي بن محمد ابن إسحاق، وأبوه، والحسن بن يعقوب.

و من أهل الري: القاسم بن موسى، وابنه (10)، وأبو محمد بن هارون، ل.

ص: 22

1- في المصدر: أبي حليس، وفي نسخة منه: أبي حابس، وأخرى: أبي عابس.

2- في هامش نسخة (م): ابن الجنيد خ ل.

3- في هامش نسخة (م): النبيل خ ل.

4- في هامش نسخة (م): الرئيس خ ل.

5- في المصدر: وأحمد ومحمد ابنا الحسن.

6- في المصدر: وصاحب النواء.

7- في المصدر: بادشالة، وفي نسخة منه: بادشاة.

8- الصيمرة-بالفتح ثم السكون وفتح الميم ثم راء-موضعان: بلد بالبصرة على فم نهر معقل، والآخر بلد بين ديار الجبل وديار خوزستان.

(معجم البلدان 3:439).

9- في هامش نسخة (م): محمد بن علي خ ل.

10- في هامش نسخة (م): أبوه خ ل.

و صاحب الحصاة، و علي بن محمّد، و محمّد بن محمّد الكليني، و أبو جعفر الرقّاء.

و من أهل قزوين: مرداس، و علي بن أحمد.

و من قايين (1): رجّان.

و من شهرزور: ابن الخال.

و من فارس: المجروح (2).

و من مرو: صاحب الألف دينار، و صاحب المال و الرقعة البيضاء، و أبو ثابت.

و من نيسابور: محمّد بن شعيب بن صالح.

و من اليمن: الفضل بن يزيد، و الحسن ابنه، و الجعفري، و ابن الأعجمي، و الشمشاطي.

و من مصر: صاحب المولودين، و صاحب المال بمكة، و أبو رجاء.

و من نصيبين: أبو محمّد بن الوجناء.

و من أهل الأهواز: الحصيني (3). ي.

ص: 23

---

1- في المصدر: فاقت، و في نسخة منه: قابس، و اخرى: قائن.

2- في المصدر: المحروج، و في نسخة: المحوج.

3- إكمال الدين: 16/442، و فيه: الحصيني، و في نسخة: الخصيبي.



## المقدمة الثالثة : في كنى الأئمة و ألقابهم عليهم السلام

المقدمة الثالثة (1) في كنى الأئمة و ألقابهم عليهم السلام،

على ما تقرر عند أهل الرجال

و ذكره مولانا عناية الله في رجاله (2)

أبو إبراهيم: للكاظم عليه السلام.

و أبو إسحاق: للصادق عليه السلام، كما في إبراهيم بن عبد الحميد.

و أبو جعفر: للباقر عليه السلام، و الجواد عليه السلام، لكن أكثر المطلق و المقيّد بالأول هو الأول، و بالثاني الثاني.

و أبو الحسن عليه السلام: لعلي عليه السلام، و علي بن الحسين عليه السلام، و الكاظم عليه السلام، و الرضا عليه السلام، و الهادي عليه السلام، و قلّما يراد الأول، و الأكثر في الإطلاق: الكاظم عليه السلام، و قد يراد منه الرضا عليه السلام، و المقيّد بالأول: هو الكاظم عليه السلام، و بالثاني: الرضا عليه السلام، و بالثالث: الهادي عليه السلام، و يختص المطلق بأحدهم بالقرينة.

و أبو الحسين (3): لعلي عليه السلام.

و أبو عبد الله: للحسين عليه السلام، و الصادق عليه السلام، لكن

ص: 25

---

1- مجمع الرجال: 192/7-المقدمة الرابعة-.

2- رجال الكشي: 839/446.

3- في المصدر: أبو الحسين.

المراد في كتب الأخبار: الثاني، كالعالم و الشيخ- كما في إبراهيم بن عبدة (1)- و ابن المكرمة- كما في معروف بن خربوذ (2)- و كذا الفقيه و العبد الصالح، و قد يراد بهما و بالعالم: الكاظم عليه السلام.

و أبو القاسم: للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، و القائم عليه السلام، و الأكثر إطلاقه على الثاني.

و الصاحب، و صاحب الدار، و صاحب الزمان، و الغريم، و القائم، و المهدي، و الهادي: هو القائم عليه السلام.

و الرجل: الهادي عليه السلام، كما في فارس بن حاتم (3)، و إبراهيم ابن محمد الهمداني (4)، و كذلك الماضي، كما في إبراهيم بن عبدة (5)، و كذا صاحب العسكر.

و صاحب الناحية: الهادي أو الزكي أو الصاحب عليهم السلام.

و المراد بالأصل: الإمام- كما في أبي حامد المراغي (6)-.

أقول: في الأكثر يراد بالعالم، و الشيخ، و الفقيه، و العبد الصالح:

الكاظم عليه السلام، لنهاية شدة التقية في زمانه صلوات الله عليه، و خوف الشيعة من تسميته و ذكره بألقابه الشريفة، و كناه المعروفة.

و قوله رحمه الله: كالعالم و الشيخ كما في إبراهيم بن عبدة، سهو من 4.

ص: 26

---

1- في نسختنا من مجمع الرجال: إبراهيم بن عبد الحميد، و هو الصواب كما سينبه عليه المصنف في ختام هذه المقدمة.

2- رجال الكشي: 376/212.

3- رجال الكشي: 1009/526.

4- رجال الكشي: 1053/557.

5- رجال الكشي: 1088/575، و قد ورد التعبير ب(الماضي) في كتاب العسكري عليه السلام الوارد في توكيل إبراهيم بن عبدة.

6- رجال الكشي: 1019/534.

قلمه، فان ذلك مذكور في ترجمة إبراهيم بن عبد الحميد (1).

هذا وقد يعبر عن الهادي عليه السلام بالصادق، كما في أحد التهذيبيين-على ما هو بيالي-عن محمد بن أبي الصهبان-وهو محمد بن عبد الجبار-قال: كتبت إلى الصادق عليه السلام (2).

كذا أفاد الأستاذ العلامة، و يأتي في محمد بن عبد الجبار أيضا ما يعينه.8.

ص: 27

---

1- انظر رجال الكشي: 839/446.

2- تهذيب الأحكام 4:169/63، الاستبصار 2:118/38.





## المقدمة الرابعة: في بيان أسامي رجال يحصل فيهم الاشتباه عند الإطلاق

في بيان أسامي رجال يحصل فيهم الاشتباه عند الإطلاق

قال مولانا عناية الله: كل رواية يرويها ابن مسكان عن محمد الحلبي، فالظاهر أنه عبد الله كما يظهر من ترجمته من جش (1).

وكل ما يرويّه محمد بن الحسين، عن محمد بن يحيى، فالأول: ابن أبي الخطاب و الثاني: الخزاز، كما يفهم من ترجمة غياث بن إبراهيم عن ست (2).

وإذا روى أبان بن عثمان عن أبي بصير، فالظاهر أنه ليث بن البخترى المرادي، و صرح به في طريق سعد بن مالك الخزرجي أبي سعيد الخدري عن كش (3).

وكذا إذا روى عنه ابن أبي يعفور، أو بكير بن أعين (4)، أو الحسين ابن المختار، أو حماد التّاب، أو سليمان بن خالد، أو شعيب بن يعقوب العقرقوفي -على القلة- أو عبد الله بن مسكان، كما في الأخبار (5).

أقول: قال في النقد: الظاهر أنّ أباً بصير الذي روى عنه عبد الله بن

ص: 29

1- رجال النجاشي: 559/214.

2- انظر الفهرست: 559/123.

3- رجال الكشي: 84/40.

4- في المجمع زيادة: أو جعفر بن عثمان.

5- مجمع الرجال: 203/7. ولم ترد فيه عبارة: أو عبد الله بن مسكان، كما في الأخبار.

مسكان هو ليث المرادي لا يحيى بن القاسم (1). انتهى.

و بخط الأستاذ العلامة: عند صاحب المدارك إن رواية ابن مسكان عن أبي بصير تعين كونه المرادي، و صاحب المعالم و ابنه ادعيا الاطلاع على روايته عن أبي بصير يحيى بن القاسم. انتهى (2). فتدبر.

وقال الفاضل المذكور عطفًا على الكلام المزبور: أو الفضل البقباق، أو فضيل الرسان، أو المثني الحناط، أو المفضل بن صالح - كما ذكروا في ترجمته (3) - أو عبد الكريم بن عمرو - كما في طريق عبد الكريم بن عتبة، و من مشيخة الفقيه (4) - و عمر بن طرخان (5).  
يعني أن رواية هؤلاء عن أبي بصير تعين كونه المرادي.

ثم قال رحمه الله: وإذا روى شعيب بن يعقوب العرقوفي على الكثرة، أو شهاب بن عبد ربه، أو عبد الله بن وضاح، أو علي بن أبي حمزة، أو محمد بن عمران، أو يعقوب بن شعيب العرقوفي، عن أبي بصير، فالظاهر أنه يحيى بن القاسم لما يظهر من ترجمته و ترجمتهم (6).

ثم قال رحمه الله ناقلًا عن أستاذه مولانا عبد الله التستري طاب ثراه: إذا ورد عليك موسى بن القاسم، عن علي، عنهما، فالظاهر أن عليًا هذا هو:

علي بن الحسن الطاطري الجرمي، و المراد من ضمير عنهما: محمد بن أبي حمزة و درست، و ربما ذكر عوض علي: الجرمي، و قد صرح بما يفهم منه ما 7.

ص: 30

1- نقد الرجال: 278.

2- هامش مخطوطة منهج المقال ورقة: 508.

3- رجال النجاشي: 876/321 ترجمة ليث بن البختری.

4- الفقيه-المشيخة-: 55/4.

5- مجمع الرجال. 203/7.

6- مجمع الرجال: 203/7.

ذكره الشيخ رحمه الله في عدة أخبار في مسائل كفارات الصيد من التهذيب (1).

أقول: كذا قال في النقد أيضا في ترجمة علي بن الحسن الطاطري (2)، ونقله أيضا الأستاذ العلامة عن جدّه أعلى الله مقامه (3).

وقال الفاضل المذكور ناقلا عن أستاذه المزبور: في بعض الأخبار:

أحمد بن محمّد، عن العباس بن موسى الوراق، وبعضها: عنه عن العباس بن معروف، فالمطلق مشترك (4).

وإذا روى محمّد بن علي بن محبوب عن العباس، وكذا أحمد بن محمّد بن يحيى (5)، فهو عباس بن معروف، صرّح به في بعض الأخبار (6).

وإذا روى فضالة عن أبان، فأبان هو ابن عثمان، صرّح به الشيخ في زيادات الجزء الأول من التهذيب (7).

وإذا روى عن ابن سنان فهو عبد الله، وهو مصرّح به في بعض الأحاديث (8).3.

ص: 31

---

1- تهذيب الأحكام 5:1053/308، ومجمع الرجال: 202/7.

2- نقد الرجال: 231.

3- راجع روضة المتقين: 395/14.

4- كما في فروع الكافي 6:3/480، وتهذيب الأحكام 2:248/68.

5- كذا في النسخ والمصدر، والصحيح: محمّد بن أحمد بن يحيى، بقرينة كثرة روايات محمّد بن أحمد بن يحيى عن العباس و العباس بن معروف، وعدم وجود أحمد بن محمّد بن يحيى في هذه الطبقة، وورد أحمد بن محمّد بن يحيى عن العباس بن معروف في سند رواية واحدة في التهذيب 10:1148/295، انظر معجم رجال الحديث: 242/9.

6- الاستبصار 1:254/81، تهذيب الأحكام 9:183/44.

7- تهذيب الأحكام 5:1599/460.

8- تهذيب الأحكام 5:1585/453.

وإذا روى عن حسين، فهو حسين بن عثمان، صرح به في بعض الأخبار (1).

انتهى ما نقله الفاضل المزبور عن أستاذه المذكور (2).

وقال العلامة في فوائد صه: ذكر الشيخ وغيره في كثير من الأخبار:

سعد بن عبد الله عن أبي جعفر، والمراد بأبي جعفر هذا هو أحمد بن محمد بن عيسى (3).

أقول: وقال نحو ذلك ابن داود في خاتمة كتابه (4).

واستشكل ذلك المحقق الشيخ محمد رحمه الله لأن في الكافي في باب مولد الصادق عليه السلام: سعد بن عبد الله عن أبي جعفر محمد بن عمرو بن سعيد (5).

ولا يخفى أن المراد بكون أبي جعفر أحمد عند الإطلاق لا مطلقاً، والرواية أيضاً تشهد بذلك.

ويفهم من كلام الفاضل الشيخ عبد النبي الجزائري تسليم ذلك في كلام الشيخ رحمه الله دون الكافي استناداً إلى الرواية المذكورة، فتأمل (6).

وقال الفاضل الشيخ عبد النبي الجزائري أيضاً: إذا وردت رواية عن ابن سنان فإن كان المروي عنه الصادق عليه السلام فالمراد به عبد الله لا محمد - وإن كانا أخوين على ما في جنح (7) - لما يشهد به التبع لأسانيد 8.

ص: 32

---

1- تهذيب الأحكام 1:421/148.

2- مجمع الرجال: 202/7.

3- الخلاصة: 271 الفائدة الثانية.

4- رجال ابن داود: 7/307.

5- الكافي 1:8/396.

6- حاوي الأقوال - الخاتمة - التنبيه الثاني.

7- رجال الشيخ: 129/288.

الأحاديث، أنّ كلّ موضع صرّح فيه بمحمّد فهو إنّما يروي عن الصادق عليه السلام بواسطة، وذكر الشيخ في الرجال جماعة لم يرووا عن الصادق عليه السلام إلا بواسطة، وعدّ منهم محمّد بن سنان.

و يؤيد هذا: ان محمّدا مات سنة مائتين وعشرين-على ما ذكره النجاشي (1)-و كانت وفاة الصادق عليه السلام-على ما ذكره الشيخ-سنة ثمان وأربعين و مائة (2)، و من المعلوم أنّه لا بدّ من زمان قبل وفاة الإمام عليه السلام، يسع نقل هذه الأحاديث المتفرقة، وأن يكون صالحا للتحمل كالبلوغ و ما قاربه، و حينئذ يكون من المعمرين في السن، و قد نقلوا كمية عمر من هو أقل منه سنا.

و يشكل الحال فيما إذا وقع في أثناء السند، لاشتراكه بينهما، و لا يبعد ترجيح كونه عبد الله إذا كان الراوي عنه فضالة بن أيوب أو النضر بن سويد، و كونه محمّدا إذا كان الراوي عنه الحسين بن سعيد أو أحمد بن محمّد بن عيسى، و لذا ضعّف المحقق سندا فيه الحسين بن سعيد عن ابن سنان معللا بأنّه محمّد (3).

و احتمال الشهيد كونه عبد الله بعيد (4)، و ربما كان منشأه ما يوجد في كتاب الصلاة من رواية الشيخ عن الحسين بن سعيد، عن عبد الله بن سنان (5)، و التتبع و الاعتبار يحكمان بأنّه من الأغلاط التي وقعت في كتابي الشيخ، نعم يقع الإشكال في الرجال الذين رووا عنهما كيونس بن 1.

ص: 33

1- رجال النجاشي: 888/328.

2- التهذيب: 78/6.

3- المعتبر: 25، في الأسفار.

4- راجع منتقى الجمان: 36/1، الفائدة السادسة.

5- التهذيب 2: 504/131.

أقول: ما ذكره رحمه الله لا غبار فيه، مضافا الى أنه يلزم من درك محمّد الصادق عليه السلام دركه أربعة من الأئمة عليهم السلام، فإنّه أدرك الجواد عليه السلام كما يأتي، وقد نهوا على من أدرك ثلاثة منهم عليهم السلام، كابن أبي عمير، فمن أدرك أربعة أولى بالتنبيه عليه.

بل يظهر من خبر في الكافي في باب مولد الجواد عليه السلام دركه الهادي عليه السلام (2) أيضا، فيكون حينئذ قد أدرك خمسة منهم عليهم السلام فتدبر.

إلا- أنّ ما مرّ من كون عبد الله و محمّد أخوين لم أعثر عليه في غير هذا الموضوع، وربما يوهمه كلام بعض أجلاء العصر أيضا (3)، ولا أعرف له وجها أصلا سوى تسمية أبيهما بسنان، وهو مع أنه لا يقتضيه سياطي في محمّد إن شاء الله أنّ اسم أبيه الحسن و سنان جده، مات أبوه فكفله جده، فنسب إليه.

و ما ربما يوهمه كلام الشيخ رحمه الله في رجاله: محمّد بن سنان بن طريف الهاشمي و أخوه عبد الله (4).

فلا يخفى أنّ هذا رجل مجهول لا ذكر له أصلا ولا يعرف مطلقا، نعم هو أخو عبد الله و ليس بمحمّد بن سنان المشهور، و ذلك ليس من أصحاب الصادق عليه السلام و لم يرو عنه إلاّ بواسطة كما اعترف رحمه الله به، و نقله 8.

ص: 34

1- حاوي الأقوال-الخاتمة-:التنبيه الثالث.

2- الكافي 9/415:1.

3- عدة الرجال، للسيد محسن الأعرجي-و هو المراد من بعض أجلاء العصر-:46، الفائدة العاشرة.

4- رجال الشيخ:129/288.

عن الشيخ.

ولذا جعل الميرزا و مولانا عناية الله رحمه الله لمحمد بن سان بن طريف أخي عبد الله عنوانا على حدة، وذكره اسما برأسه، ولم يزيدا في ترجمته على ما ذكره الشيخ رحمه الله في رجاله (1).

وأيضاً عبد الله مولى بني هاشم (2) - كما يأتي - و محمد مولى عمرو بن الحمق الخزاعي (3)، و بن النسيين بون بعيد، فتأمل جدا.

وقال الفاضل المذكور: إذا وردت رواية سعد بن عبد الله عن جميل أو عن حماد بن عيسى، فالظاهر الإرسال، لأن المعهود رواية سعد عن حماد بواسطة وقد تعدد، و جميل من طبقة حماد.

وإذا روى سعد بن عبد الله عن العباس فالظاهر أن المراد به ابن معروف كما يظهر من بعض الأخبار.

و كذا إذا روى محمد بن علي بن محبوب عن العباس.

وإذا روى العلاء عن محمد فالأول ابن رزين، و الثاني ابن مسلم.

وإذا وردت رواية عن ابن مسكان فالمراد به عبد الله بلا شك، إذ لم يوجد لغيره ذكر في طرق الأحاديث، و كلام ابن إدريس وهم (4).

أقول: صرح بذلك أيضا الأستاذ العلامة في بعض فوائده (5)، و قبله.

ص: 35

---

1- منهج المقال: 300، مجمع الرجال: 231/5.

2- لما ذكره النجاشي في ترجمته: 558/214: عبد الله بن سنان بن طريف مولى بني هاشم.

3- قال النجاشي في ترجمته: 888/328: محمد بن سنان، أبو جعفر الزاهري، من ولد زاهر، مولى عمرو بن الحمق الخزاعي.

4- الحاوي-الخاتمة-: التنبيه الثالث، ذكر جميع هذه الأقوال.

5- الخلاصة: 278، الفائدة الثامنة.



شيخنا الشيخ سليمان الماحوزي (1).

وأما كلام ابن إدريس فهو ما ذكره في آخر السرائر: من أن اسم ابن مسكان حسن، وهو ابن أخي جابر الجعفي، غريق في ولايته لأهل البيت عليهم السلام (2)، انتهى.

وما ذكره رحمه الله غريب، وحسن بن مسكان غير معروف ولا مذكور، نعم حسين بن مسكان موجود لكن لا بهذا الوصف والثناء.

وكيف كان لا ينبغي الارتباب في انصراف الإطلاق إلى عبد الله مطلقاً.

وقال الفاضل المذكور: إذا وردت رواية عن محمد بن قيس فهو مشترك بين أربعة: ثقتين ومدوح وضعيف.

وقال الشهيد الثاني: الأمر في الاحتجاج في الخبر حيث يطلق فيه هذا الاسم مشكلاً، والمشهور بين أصحابنا ردّ روايته حيث يطلق مطلقاً نظراً إلى احتمال كونه الضعيف (3).

والتحقيق في ذلك: أن الرواية إن كانت عن الباقر عليه السلام فهي مردودة، لاشتراكه حينئذ بين الثلاثة الذين أحدهم الضعيف، واحتمال كونه الرابع حيث لم يذكروا طبقته.

وإن كانت الرواية عن الصادق عليه السلام، فالضعف منتف هنا، لأن الضعيف لم يرو عنه عليه السلام، لكن يحتمل كونها من الصحيح ومن الحسن، فتنبه لذلك، فإنه مما غفل عنه الجميع. 2.

ص: 36

1- بلغة المحدثين: 1/444.

2- السرائر: 604/3، ومستطرفات السرائر: 18/98.

3- الرعاية في علم الدراية: 371-372.

هذا حاصل كلامه رحمه الله (1).

و هو غير واضح، بل الذي ينبغي تحقيقه: إنه إن روى عن الباقر عليه السلام فالظاهر أنه الثقة، إن كان الراوي عنه عاصم بن حميد، أو يوسف ابن عقيل، أو عبيد ابنه. لأن النجاشي ذكر أن هؤلاء يروون عنه كتابا (2).

بل لا- يبعد كونه الثقة إذا روى عن الباقر عليه السلام عن علي عليه السلام، لأن كلاً من البجلي والأسدي صنف كتاب القضايا لأمير المؤمنين عليه السلام كما ذكره النجاشي (3).

و مع انتفاء هذه القرائن فإذا روى عن الباقر عليه السلام فهو مردود لما ذكره.

و أما المروي عن الصادق عليه السلام فيحتمل كونه من الصحيح و من الحسن، انتهى (4).

أقول: ما ذكره لا يخلو من قوة، إلا أن كون المروي عن الصادق عليه السلام محتملاً للصحيح و الحسن فقط، لعله غير حسن، لأن فيمن روى عنه عليه السلام من الموصوفين بهذا الوصف من هو مجهول، فتأمل.

وقال الفاضل المذكور: إذا وردت رواية عن أحمد بن محمد، فإن كان في كلام الشيخ في أول السند أو ما قاربه فهو ابن الوليد، وإن كان في آخره عن الرضا عليه السلام فهو البنظطي، وإن كان في الوسط فيحتمل كونه ابن محمد بن عيسى وغيره، ويعرف بالممارسة في أحوال الطبقات.

و إذا وردت عن محمد بن يحيى فإن كان في كلام الكليني بغير واسطة.

ص: 37

1- الحاوي-الخاتمة-:التنبيه الثالث.

2- رجال النجاشي: 881/323.

3- رجال النجاشي: 880/322، 881/323.

4- الحاوي-الخاتمة-:التنبيه الثالث.

فهو العطار، وإن روى عن الصادق عليه السلام فيحتمل كونه محمّد بن يحيى الخزاز الثقة و الخثعمي، وهو أيضا ثقة، إلا أنّ الشيخ قال: إنّه عامي (1).

و إذا روى أبو بصير عن الصادق أو الباقر عليهما السلام أو غيرهما أو في وسط السند، فإن كان الراوي عنه علي بن أبي حمزة أو شعيب العرقوفي فهو الأعمى الضعيف، وإلا فمشارك بينه وبين ليث المرادي، واحتمال غيرهما بعيد، لعدم وروده في الأخبار، انتهى (2).

وقال ابن داود في أواخر رجاله: إذا وردت رواية عن محمّد بن يعقوب، عن محمّد بن إسماعيل بلا واسطة ففي صحتها قول، لأنّ في لقائه له إشكالا، فتقف الرواية بجهالة الواسطة بينهما، وإن كانا مرضيين معظّمين.

و كذا ما يأتي عن الحسن بن محبوب عن أبي حمزة (3).

أقول: أمّا توقفه في صحة الرواية التي يرويها محمّد بن يعقوب عن محمّد بن إسماعيل، فلزعمه أنّ محمّد بن إسماعيل هذا هو ابن بزيع، و تبعه في ذلك غير واحد ممّن تأخر عنه، وهو فاسد، بل هو: بندفر، كما يأتي في ترجمته (4). ر.

ص: 38

1- الاستبصار 2:1091/305.

2- الحاوي-الخاتمة-:التنبيه الثالث.

3- رجال ابن داود:1/306.

4- تعليقة الوحيد البهبهاني:282. وقال الشيخ البهائي في مشرق الشمسيين:274: تبصرة: دأب ثقة الإسلام رحمه الله في كتاب الكافي ان يأتي في كل حديث بجميع سلسلة السند بينه وبين المعصوم عليه السلام ولا يحذف من أول السند أحدا، ثم إنّه كثيرا ما يذكر في صدر السند محمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان، وهو يقتضي كون الرواية عنه بغير واسطة، فربما ظنّ بعضهم أن المراد به الثقة الجليل محمّد بن إسماعيل بن بزيع، وأيدوا ذلك بما يعطيه كلام الشيخ تقي الدين بن داود رحمه الله، ثم ذكر نص كلام ابن داود ثم قال: و الظاهر أن ظن كونه ابن بزيع من الظنون الواهية، ويدل على ذلك وجوه: الأول: إنّ ابن بزيع من أصحاب أبي الحسن الرضا عليه السلام وأبي جعفر الجواد عليه السلام، وقد أدرك عصر الكاظم عليه السلام و روى عنه، كما ذكره علماء الرجال، فبقاؤه إلى زمن الكليني مستبعد جدا. الثاني: إنّ قول علماء الرجال أنّ محمّد بن إسماعيل بن بزيع أدرك أبا جعفر الثاني عليه السلام يعطي أنّه لم يدرك من بعده عليه السلام من الأئمة صلوات الله عليهم، فإن مثل هذه العبارة إنّما يذكرونها في آخر إمام أدركه الراوي، كما لا يخفى على من له انس بكلامهم. الثالث: إنّ رحمه الله لو بقي إلى زمن الكليني نور الله مرقد، لكان قد عاصر ستة من الأئمة عليهم السلام، وهذه مزية عظيمة لم يظفر بها أحد من أصحابهم صلوات الله عليهم، فكان ينبغي لعلماء الرجال ذكرها وعدّها من جملة مزاياه رضي الله عنه، وحيث إنّ أحدا منهم لم يذكر ذلك، مع أنّه تتوفر الدواعي على نقله، علم أنّه غير واقع. الرابع: إنّ محمّد بن إسماعيل الذي يروي عنه الكليني بغير واسطة يروي عن الفضل بن شاذان، و ابن بزيع كان من مشايخ الفضل بن شاذان، كما ذكره الكشي حيث قال: إنّ الفضل بن شاذان كان يروي عن جماعة، وعدّ منه: محمّد بن إسماعيل بن بزيع. الخامس: ما اشتهر على الألسنة من أنّ وفاة ابن بزيع كانت في حياة الجواد عليه السلام. السادس: إنّما استقرّ أنا جميع أحاديث الكليني المروية عن محمّد بن إسماعيل، فوجدناه كلّما قيده بابن بزيع فإنما يذكره في أواسط السند، و يروي عنه بواسطتين هكذا: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع. و أمّا محمد بن إسماعيل الذي يذكره في أول السند فلم نظفر بعد الاستقراء الكامل و التتبع التام بتقييده مرة من المرات بابن بزيع أصلا، و يبعد أن يكون هذا من الاتفاقيات المطردة. السابع: إنّ ابن بزيع

من أصحاب الأئمة الثلاثة، أعني: الكاظم و الرضا و الجواد عليهم السلام، و سمع منهم سلام الله عليهم أحاديث متكررة بالمشافهة، فلو لقيه الكليني لكان ينقل عنه شيئا من تلك الأحاديث التي نقلها عنهم سلام الله عليهم بغير واسطة، لتكون الواسطة بينه و بين كل امام من الأئمة الثلاثة عليهم السلام واحد، فإنّ قلة الوسائط شيء مطلوب، و شدة اهتمام المحدثين بعلو الاسناد أمر معلوم. و محمّد بن إسماعيل الذي يذكره في أوائل السند ليس له رواية عن أحد من المعصومين سلام الله عليهم بدون واسطة أصلا، بل جميع رواياته عنهم عليهم السلام إنما هي بوسائط عديدة. فإن قلت: للمناقشة في هذه الوجوه مجال واسع، ثم بدأ بذكر الاشكال على كل فرع من هذه الفروع و الإجابة عنها. ثم ذكر اثني عشر شخصا مسمين بمحمّد بن إسماعيل عدا ابن بزيع، ثم رجح كونه البرمكي. و استبعد التقي المجلسي في روضته: 429/14 كونه البرمكي، و رجح كونه البندقي (بندفر). و قال الداماد في الرواشح: 70 الراشحة التاسعة عشر: إن رئيس المحدثين كثيرا ما يروي عن الفضل بن شاذان من طريق محمّد بن إسماعيل، فيجعل صدر السند في كافيّه هذا محمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان، وإن أصحاب هذا العصر من المتعاطيين لهذا العلم، و الآخذين فيه صارت هذه متبها لآرائهم، تاهت فيها فطنهم، و ضلت أذهانهم، و نحن نعرفك حقيقة أمر الرجل. ثم ذكر الروايات الوارد فيها ثم رجح كونه: بندفر.



وأما في رواية الحسن بن محبوب عن أبي حمزة فالأصل فيه نصر بن الصباح، وأما أحمد بن محمد بن عيسى فإن كان قد سبقه في ذلك إلا أنه تاب ورجع عنه (1)هـ.

ص: 40

1- قال الكشي في رجاله: 989/512: قال نصر بن الصباح: أحمد بن محمد بن عيسى لا يروي عن ابن محبوب، من أجل أن أصحابنا يتهمون ابن محبوب في روايته عن أبي حمزة (ابن أبي حمزة، خ ل)، ثم تاب أحمد بن محمد فرجع قبل ما مات، وكان يروي عن ابن محبوب، من أجل أن أصحابنا يتهمون ابن محبوب في روايته عن ابن أبي حمزة. وقال الكشي في موضع آخر من رجاله: 1095/585 نقلا عن نصر بن الصباح أيضا: ابن محبوب لم يكن يروي عن ابن فضال، بل هو أقدم من ابن فضال وأسن، وأصحابنا يتهمون ابن محبوب في روايته عن ابن أبي حمزة. وأما عبارة الكشي في رجال النجاشي في ترجمة أحمد بن محمد بن عيسى: 198/82: قال الكشي عن نصر بن الصباح: ما كان أحمد بن محمد بن عيسى يروي عن ابن محبوب، من أجل أن أصحابنا يتهمون ابن محبوب في أبي حمزة الشمالي، ثم تاب ورجع عن هذا القول. فنتيجة اختلاف النسخ والتعابير بين أبي حمزة مرة، و ابن أبي حمزة، وأبي حمزة الشمالي نرى أن علماء الرجال ذهب كل إلى رأي معين في من هو المقصود. فالأكثر على أنه أبي حمزة الشمالي ثابت بن دينار، ويتلائم من حيث التاريخ. حيث أن وفاته على ما ذكره النجاشي في ترجمته: 296/115، سنة خمسين و مائة. أما الحسن بن محبوب فان وفاته على ما ذكره الكشي في رجاله: 1094/584، ومات الحسن بن محبوب في آخر سنة أربع وعشرين ومائتين، وكان من أبناء خمس و سبعين سنة. فتكون ولادته حينئذ سنة 149، فيكون عاصر من زمان الشمالي سنة واحدة. وقد مال إلى هذا-أي إلى أنه أبو حمزة الشمالي-الوحيد البهبهاني في تعليقه في ترجمة الحسن بن محبوب: 108 حيث قال: أن التهمة في روايته عن أبي حمزة ثابت بن دينار، و مرّ في ترجمة ثابت رواية الحسن بن محبوب عنه، وكذا رواية أحمد بن محمد بن عيسى وأخيه عبد الله عن الحسن. وأن وفاة أبي حمزة كانت سنة خمسين و مائة، فبملاحظة سن الحسن و سنة وفاته، يظهر أن تولد الحسن كان قبل وفاة أبي حمزة بسنة، والظاهر أن هذا منشأ تهمة، و ربما يظهر من ترجمة أحمد أن تهمة من روايته وأخذه عنه في صغر سنه، وعلى تقدير صحة التواريخ، ظاهر أن روايته عن كتابه، وغير خفي أن هذا ليس بفسق، ولا منشأ للتهمة، بل لا يجوز الاتهام بأمثال ذلك، سيما مثل الحسن الثقة الجليل، الذي قد أكثر الأعظم والأجلة من الثقات والفحول من الرواية عنه عموما، وروايته عن أبي حمزة خصوصا. وكذا الكلام في الأخذ حال صغر السن، ولذلك ندم أحمد و تاب. إلى آخر كلامه. و مال إلى هذا الرأي أيضا الحائري في منتهى المقال: 104 في ترجمة الحسن بن محبوب. وكذا المامقاني في تنقيحه: 90/1 في ترجمة أحمد بن محمد بن عيسى. و ذهب آخرون إلى أن المقصود منه هو علي بن أبي حمزة البطائني، وأن ما يوجد في بعض نسخ النجاشي من إثبات كلمة الشمالي اشتباه من النسخ، وكذا في بعض نسخ الكشي حيث فيها عن أبي حمزة، من سقوط لفظ «ابن». و مال إلى هذا الرأي القهبائي في مجمعه: 161/1 في ترجمة أحمد بن محمد بن عيسى، وكذا في ترجمة الحسن بن محبوب: 144/2، حيث قال فيما قال: والمراد منه علي بن أبي حمزة البطائني، فإن ابن محبوب روى عنه كما سيأتي في ترجمة ثابت بن دينار أبي حمزة الشمالي، و وجه التهمة حينئذ أن ابن محبوب أمتن و أجل من أن يروي عن علي بن أبي حمزة البطائني فإنه واقفي، خبيث، ردي، معاند للرضا عليه السلام. إلى آخر ما نقله.



و كيف كان فالظاهر أنّ منشأ التوقف عدم درك الحسن عليا، كما يظهر من تاريخ ولادة الأول و وفاة الثاني، لكن بعد الإقرار بوثاقة الرجل و عدّه من الأركان الأربعة في زمانه، لا ينبغي الإسراع إلى اتهامه، بل يجب أن نحمل ذلك على أحسن محمل، و هو أخذ الحسن الرواية من كتاب علي، و مثله غير عزيز، بل هو أكثر كثير، و لا ينبغي الحمل على الإرسال، إذ لا يخلو من نوع تدليس و تغيير، و قد حقق ذلك الأستاذ العلامة دام علاه في غير موضع (1)، و يأتي الإشارة إليه في ترجمته. ا.

ص: 42

---

1- الذي حققه الأستاذ العلامة الوحيد في ترجمة الحسن بن محبوب: 108، هو أنّ المقصود منه أبي حمزة الشمالي كما يظهر من تاريخ وفاة الشمالي و ولادة الحسن، و كذا حملة على أخذ الحسن الرواية من كتاب الشمالي، فالظاهر أنّ كلمة علي هنا في المتن اشتباه و لا معنى لها.



### إشارة

في فوائد تتعلق بالرجال

التقطتها من فوائد الأستاذ العلامة (1)، أعلى الله في الدارين مقامه.

### فائدة:

قال المحقق الشيخ محمد: إذا قال النجاشي: ثقة، ولم يتعرض

لفساد المذهب

، فظاهره أنه عدل إمامي، لأنّ ديدنه التعرض للفساد، فعدمه ظاهر في عدم ظفّره، وهو ظاهر في عدمه، لبعده وجوده مع عدم ظفّره، لشدّة بذل جهده، وزيادة معرفته، وعليه جماعة من المحققين (2)، انتهى (3).

أقول: لا يخفى أنّ الرؤية المتعارفة المسلمة أنه إذا قال عدل إمامي -النجاشي كان أو غيره-: ثقة، الحكم بمجرد بكونه عدلاً إمامياً كما هو ظاهر.

إمّا لما ذكر.

أو لأنّ الظاهر (4) التشيع، والظاهر من الشيعة حسن العقيدة.

ص: 43

1- راجع فوائد الوحيد البهبهاني -الفائدة الثانية-.

2- انظر الرواشح السماوية-الراشحة السابعة عشر-: 67، تكملة الرجال: 21/1، و عدة الرجال: 17، الفائدة الخامسة. ونقل المصنف في ترجمة عبد السلام بن صالح الهروي عن المحقق الشيخ محمد: إن عدم نقل النجاشي كونه عامياً يدل على نفيه. إلى آخره. وقال في مشرق الشمسيين: 271: قلت: إنهم يريدون بقولهم: فلان ثقة، أنه عادل ضابط. إلى آخره.

3- انتهى كلام المحقق الشيخ محمد، ويستمر كلام الوحيد.

4- في تعليقه الوحيد: الظاهر من الرواة.

أو لأنّهم وجدوا منهم رحمهم الله أنّهم اصطالحوا ذلك في الإمامية -و إن أطلقوا على غيرهم مع القرينة- بأنّ معنى ثقة: عادل ثبت، فكما أنّ عادل ظاهر فيهم فكذا ثقة (1).

أو لأنّ المطلق ينصرف إلى الكامل.

أو لغير ذلك.

نعم في مقام التعارض بأن يقول الآخر: فطحي مثلاً، يحكمون بكونه موثقاً، معللين بعدم المنافاة.

ولعلّ مرادهم: عدم معارضة الظاهر النص، وعدم مقاومته، بناء على أنّ دلالة ثقة على الإمامية ظاهرة -كما أنّ فطحي على إطلاقه لعلّه ظاهر في عدم ثبوت العدالة عند قائله، مع تأمّل فيه- وإنّ الجمع مهما أمكن لا يزم، فيرفع اليد عما ظهر، ويتمسك بالمتيقن، أعني: مطلق العدالة، فيصير فطحيًا عادلًا في مذهبه، فيكون الموثق تسامح أو كلاهما.

وكذا لو كانا من واحد، لكن لعلّه لا يخلو عن نوع تدليس، إلا أنّ لا يكون مقصراً عندهم، لكون حجّة خبر الموثقين إجماعياً أو حقاً عندهم، واكتفوا بظهور ذلك منهم، أو غير ذلك، وسيجيء في أحمد بن محمد بن خالد، ما له دخل.

أو يكون ظهر خلاف الظاهر واطّلع الجرح على ما لم يطلع عليه المعدّل، لكن ملائمة هذا للقول بالملكة لا تخلو عن إشكال، مع أنّ المعدّل ادّعى كونه عادلاً -في مذهبنا، فإذا ظهر كونه مخالفاً للعدالة في مذهبه من أين؟! إلا أنّ يدعى أنّ الظاهر اتحاد سبب الجرح و التعديل في المذهبية.

ص: 44

1- راجع عدة الرجال للكاظمي: 17، الفائدة الخامسة.

لكن هذا لا يصحّ بالنسبة إلى الزيدي والعامي و من مائلهما جزماً، و أمّا بالنسبة إلى الفطحي والواقفي و من ضاهاهما، فثبوته أيضاً يحتاج إلى التأمل.

مع أنّه إذا ظهر خطأ المعدّل بالنسبة إلى نفس ذلك الاعتقاد فكيف يؤمن خطؤه بالنسبة إلى غيره.

و أيضاً ربما يكون الجراح و المعدّل واحداً كما في إبراهيم بن عبد الحميد (1).

و أيضاً لعلّ الجراح جرحه مبني على ما لا يكون سبباً في الواقع، كما سيذكر في إبراهيم بن عمر و سيحيى فيه ما ينبغي أن يلاحظ.

و كيف كان هل الحكم و البناء المذكور عند التعارض مطلق، أم مقيد بما إذا انحصر ظنّ المجتهد فيه، و انعدمت الأمارات و المرجحات؟ إذ لعلّه بملاحظتها يكون الظاهر عنده حقيقة أحد الطرفين.

لعلّ الأكثر على الثاني، و أنّه هو الأظهر، كما يأتي في إبراهيم بن عمر، و ابن عبد الحميد، و غيرهما كسماعة، و غيره.

هذا كله إذا كان الجراح و المعدّل عدلاً إمامياً.

و أما إذا كان كعلي بن الحسن بن فضال فمن جرحه يحصل ظنّ، و ربما يكون أقوى من الإمامي، فهو معتبر في مقام اعتباره و عدم اعتباره، على ما سيحيى في أبان و غيره، بناء على جعله شهادة أو رواية، و لم نجعل منشأ قبولها الظنّ.

و أما تعديله فلو جعل من مرجّحات قبول الرواية فلا إشكال، بلي.

ص: 45

---

1- حيث وثقه الشيخ في الفهرست: 12/7، و قال في رجاله: 26/344 و 1/366 إنّه واقفي.

يحصل منه ما في غاية القوة (1).

وأما لو جعل من دلائل العدالة فلا يخلو عن إشكال، ولو على رأي من يجعل التعديل من باب الظنون أو الرواية، ويعمل بالموثق لعدم ظهور إرادة العدل الإمامي، أو في مذهبه، أو الأعم، و مجرد الوثوق بقوله، ولم يظهر اشتراطه العدالة في قبول الرواية.

إلاّ أن يقال: إذا كان الإمامي المعروف كمحمّد بن مسعود يسأل عن رجل ويقول: «ثقة» على الإطلاق، مضافا إلى ما يظهر من رويته من التعرض للوقف و النواوسية وغيرهما في مقام جوابه وإفادته له، وأيضا ربما يظهر من إكثاره ذلك أنّه كان يرى التعرض لأمثال ذلك في المقام.

و كذا الحال بالنسبة إلى محمّد بن مسعود الجليل، بالقياس إلى الجليل الآخذ عنه، وهكذا.

فإنه ربما يظهر من ذلك إرادة العدل الإمامي، مضافا إلى أنّه لعل الظاهر مشاركة أمثاله مع الإمامية في اشتراط العدالة، وأنّه ربما يظهر من الخارج كون الراوي من الإمامية، فيبعد خفاء حاله على الجميع، بل و عليه أيضا، فيكون تعديله بالعدالة في مذهبنا كما لا يخفى.

فلو ظهر من الخارج خلافه فلعل حاله حال توثيق الإمامي. وأيضا بعد ظهور المشاركة، إحدى العدالتين مستفادة فلا يقصر عن الموثق، فتأمل.

فإنّ المقام يحتاج إلى التأمل التام.

وأشكل من ذلك ما إذا كان الجارح إماميا و المعدّل غيره.

و أما العكس فحاله ظاهر، سواء قلنا بأنّ التعديل من باب الشهادة، أوة.

ص: 46

---

1- في فوائد الوحيد: بل يحصل منه علما في غاية القوة.

الرواية، أو الظنون (1).

### فائدة:

المدح في نفسه يجامع صحة العقيدة وعدمها

، والأول يسمّى حديثه:

حسنا، والثاني: قويا (2).

و إذا لم يظهر صحتها ولا فسادها فهو أيضا من القوي (3)، لكن نراهم بمجرد ورود المدح يعدّونه حسنا، ولعلّه لأنّ إظهار المدح مع عدم إظهار القدح، وعدم تأمّل منهم، ظاهر في كونه إماميا (4).

مضافا إلى أنّ ديدنهم التعرّض للفساد، على قياس ما مرّ في التوثيق، فيكون في مقام التعارض: قويا، على قياس ما مرّ.

و الأولى في صورة عدم التعارض أيضا ملاحظة خصوص المدح بعد ملاحظة ما في المقام، ثم البناء على الظن الحاصل عند ذلك.

و من التأمّل فيما مرّ يظهر حال مدح علي بن الحسن بن فضال و أمثاله، وكذا حال المعارضة بين مدحه و قدح الإمامي، وعكسه، وغير ذلك (5).

### فائدة:

من المدح ما له دخل في قوة السند، وصدق القول

، مثل: خير، و صالح.

ص: 47

1- تعليقة الوحيد البهبهاني: 5.

2- قال الكاظمي في العدة: 20: ثمّ المدح إن جاء في أصحابنا أفاد الحديث حسنا و عدّ حسنا، وإن جاء في غيرهم أفاده قوة و عدّ قويا.

3- قال الطريحي في جامع المقال: 3: القوي. أطلقوه على ما رواه من سكت عن مدحهم و قدحهم.

4- انظر عدة الرجال للكاظمي: 17، الفائدة الخامسة.

5- التعليقة: 6.

و منه ما له دخل في المتن، مثل: فهم، و حافظ.

و منه ما لا دخل له فيهما: كشاعر، و قارئ.

و منشأ صيرورة الحديث حسنا أو قويا هو الأول.

و أما الثاني: فيعتبر في مقام الترجيح و التقوية، بعد كون الحديث معتبرا.

و أما الثالث: فلا اعتبار له لأجل الحديث، نعم ربما يضم إلى التوثيق، و ذكر أسباب الحسن و القوة إظهارا لزيادة الكمال، فهو من المكملات  
(1).

هذا، و قولهم: أديب، و عارف باللغة، أو النحو، أو أمثالهما، هل هو من الأول أو الثاني أو الثالث؟ الظاهر عدم قصوره عن الثاني، مع احتمال كونه من الأول، و لعل مثل القارئ أيضا كذلك، فتأمل (2).

### فائدة:

المتعارف المشهور أن قولهم: ثقة في الحديث، تعديل و توثيق للراوي

نفسه

### (3).

و لعل منشأ الاتفاق على ثبوت العدالة، و أنه يذكر لأجل الاعتماد،

ص: 48

1- التعليق: 6.

2- التعليق: 6، و قال الكاظمي في عدته: 20: و قد عدّوا في المدح مثل شاعر، أديب، قارئ عارف باللغة و النحو، نجيب. و الحق أن هذا كلّه و نحوه، و إن كان في الناس ممدحة، لكنّه لا يفيد الحديث حسنا أو قوة.

3- انظر: توضيح المقال: 39، و مقباس الهداية: 162/2، حيث تعرضوا للأقوال فيهما، و قال الكاظمي في عدته: 18، الفائدة الخامسة: و قولهم: ثقة في الحديث توثيق، كما هو المعروف.

وعلى قياس ما مرّ في التوثيق، وأنّ الشيخ الواحد ربما يحكم في واحد بأنه ثقة، وفي موضع آخر بأنه ثقة في الحديث.  
مضافا إلى أنّه في الموضع الأول كان ملحوظ نظره الموضع الآخر كما سيجيء في أحمد بن إبراهيم بن أحمد (1)، فتأمل.  
وربما قيل: بالفرق بينه وبين ثقة (2).

ويمكن أن يقال-بعد ملاحظة اشتراطهم العدالة-: إنّ العدالة المستفادة من الأول هي بالمعنى الأعم، وقد أشرنا و سنشير إلى أنّ التي وقع الاتفاق على اشتراطها هي التي بالمعنى الأعم.

ووجه الاستفادة إشعار العبارة وكثير من التراجم مثل أحمد بن بشير، وأحمد بن الحسن، وأبيه، والحسين بن أبي سعيد، والحسين بن أحمد بن المغيرة، وعلي بن الحسن الطاطري، وعمّار بن موسى، وغير ذلك.

إلا أنّ المحقق نقل عن الشيخ أنّه قال: يكفي في الراوي أن يكون متحرزا عن الكذب في الرواية، وإن كان فاسقا بجوارحه (3)، فتأمل. 1.

ص: 49

1- قال الشيخ الطوسي في رجاله: 44/445: أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن المعلى. واسع الرواية، ثقة. وقال في الفهرست: 90/30: أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن معلى. وكان ثقة في حديثه.

2- قال في الفصول الغروية: 303: ومن هنا قد يقع التعارض بين توثيق بعض وتصريح آخر بأنه من غير الإمامية، كما في داود بن حصين، فإن النجاشي أطلق توثيقه، والشيخ صرح بأنه من الواقفة. الى أن قال: وأما إذا قيد، كقولهم ثقة في الحديث، فيمكن أن يكون التقييد قرينة على إرادة مجرد الاعتماد عليه في الحديث، وبيان تحرزه فيه عن الكذب، فلا يدل على التعديل، بل ولا على كونه إماميا، ونقل عن الأكثر القول بأنه يفيد التعديل، وهو غير واضح.

3- معارج الأصول: 149، عن عدة الأصول: 382/1.

اختلف في قولهم: أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه

فالمشهور أنّ المراد صحة ما رواه حيث تصح الرواية إليه، فلا يلاحظ ما بعده إلى المعصوم عليه السلام، وإن كان فيه ضعيف، وهذا هو الظاهر من العبارة (1).

وقيل: لا يفهم منه إلا كونه ثقة (2).

واعترض عليه: بأنّ هذا أمر مشترك فلا وجه لاختصاص الإجماع بالمذكورين (3).

وهذا بظاهره في غاية السخافة، إذ كون الرجل ثقة لا يستلزم وقوع الإجماع على وثاقته.

إلا أن يكون المراد ما أورده بعض المحققين: من أنّه ليس بالتعبير بها لتلك الجماعة دون غيرهم ممن لا خلاف في عدالته فائدة (4).

وفيه: أنّه إن أردت عدم خلاف من المعدّلين المعروفين، ففيه:

أولاً: إنّنا لم نجد من وثّقه جميعهم.

ص: 50

1- راجع وسائل الشيعة: 244/30 الفائدة السابعة، والوافي: 27/1.

2- قال الشيخ الأصفهاني في الفصول الغروية: 303 قولهم: أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه. وهذا عند الأكثر على ما قيل يدل على توثيق من قيل ذلك في حقه.

3- ذكر هذا القول الشيخ محمّد في شرح الاستبصار على ما نقل عنه الشيخ النوري في مستدركة: 760/3-الفائدة السابعة-قائلاً: وتوقف في هذا بعض قائلاً: إنّنا لا نفهم منه إلا كونه ثقة، قال والذي يقتضيه النظر القاصر: إن كون الرجل ثقة أمر مشترك فلا وجه لاختصاص الإجماع بهؤلاء المذكورين.

4- ذكر ذلك المحقق الشيخ محمّد في شرح الاستبصار على ما نقل عنه السيد الصدر في نهاية الدراية: 152.



وإن أردت عدم وجدان خلاف منهم، ففيه: أنه غير ظهور الوفاق، مع أن سكوتهم ربما يكون فيه شيء، فتأمل.

وثنانيا: إن اتفاق خصوص هؤلاء غير إجماع العصابة، وخصوصا أن مدعي هذا الإجماع الكشي عن مشايخه. هذا مع أنه لعل عند هذا القائل يكون تصحيح الحديث أمرا زائدا على التوثيق.

وإن أردت اتفاق جميع العصابة فلم يوجد إلا في مثل سلمان، ممن عدالته ضرورية لا تحتاج إلى الإظهار، وأما غيرهم فلا يكاد يوجد ثقة جليل سالما عن القدح، فضلا عن أن يتحقق اتفاقهم على سلامته منه، فضلا عن أن يثبت عندك.

واعترض هذا المحقق أيضا: بمنع الإجماع، لأن بعض هؤلاء لم يدع أحد توثيقه، بل قدح بعض في بعضهم. وبعض منهم وإن ادعى توثيقه إلا أنه ورد منهم قدح فيه.

وفيه أيضا تأمل، وسيظهر لك وجهه في الجملة.

نعم، يرد عليهم: أن تصحيح القدماء لا يستلزم التوثيق، إلا أنه يمكن أن يقال: يبعد أن لا يكون رجل ثقة ومع ذلك تتفق العصابة بأجمعها على تصحيح جميع ما رواه، سيما بعد ملاحظة دعوى الشيخ الاتفاق على اعتبار العدالة لقبول الخبر (1).

وربما يظهر ذلك من الرجال أيضا، وخصوصا مع مشاهدة أن كثيرا من الأعظم الثقات لم يتفقوا على تصحيح حديثه، وسيجيء في عبد الله بن سنان ما يؤكد، نعم لا يحصل الظن بكونه ثقة إماميا بل الأعم، كما لا يخفى، ويشير إليه نقل هذا الإجماع في الحسن بن علي، و  
عثمان بن 7.

ص: 51

و ما يظهر من عدة الشيخ وغيرها: أنّ المعترف العدالة بالمعنى الأعم، فلا يقدر نسبة بعضهم الى الوقف و أمثاله (1)، نعم النسبة إلى التخليط- كما وقعت في أبي بصير يحيى الأسدي-ربما تكون قاذحة (2).

فإن قلت: المحقق في المعترف ضعّف ابن بكير (3)، و أيضا الشيخ (4) ربما يقدر فيما صحّ عن هؤلاء بالإرسال. و المناقشة في مراسيل ابن أبي عمير معروفة.

قلت: أمّا المحقق فلعلّه لم يعتمد على الإجماع المزبور، أو لم يتفطن لما ذكرنا، أو لم يعتبر هذا الظن، أو غرضه من الضعف ما يشمل الموثقة.

و الشيخ وغيره من المناقشين ربما لم يثبت عندهم الإجماع، أو لم يثبت وجوب اتّباعه، لعدم كونه بالمعنى المعهود، بل كونه مجرد اتّفاق، أو لم يفهموا على وفق المشهور. و لا يضرّ ذلك، أو لم يقنعوا بمجرد ذلك.

و الأول أظهر بالنسبة إليه رحمه الله، لعدم ذكره ذلك في كتابه، كما ذكره الكشي، و النجاشي (5)، و أمثاله.

هذا و ربما يتوهم بعض من إجماع العصابة وثيقة من روى عنهم.

ص: 52

1- عدة الأصول: 379/1.

2- في رجال الكشي: 903/476، قال محمد بن مسعود: سألت علي بن الحسن بن علي ابن فضال، عن أبي بصير هذا، هل كان متّهما بالغلوّ؟ فقال: أمّا الغلو فلا، و لكن كان مخلّطا.

3- المعترف: 56 في مبحث الحيض.

4- الاستبصار 3: 982/276.

5- فتشنا كتاب النجاشي فلم نجد ذكر لهذا الإجماع.

وفساده ظاهر. نعم يمكن أن يفهم منه اعتداد ما بالنسبة إليه.

وعندي: أن رواية هؤلاء إذا صحت إليهم لا تقصر عن أكثر الصحاح، ويظهر وجهه بالتأمل فيما ذكرنا.

أقول: الجماعة الذين ادّعى الكشي إجماع العصابة على تصحيح ما يصحّ عنهم: زرارة، و معروف بن خربوذ، و بريد بن معاوية العجلي، و أبو بصير الأسدي - و قال بعضهم مكانه: أبو بصير المرادي، و هو ليث بن البختری - و الفضيل بن يسار، و محمّد بن مسلم، و جميل بن درّاج، و عبد الله بن مسكان، و عبد الله بن بكير، و حمّاد بن عثمان، و حمّاد بن عيسى، و أبان بن عثمان، و يونس بن عبد الرحمن، و صفوان بن يحيى، و ابن أبي عمير، و عبد الله بن المغيرة، و الحسن بن محبوب، و أحمد بن محمّد بن أبي نصر، و فضالة بن أيوب.

و قال بعضهم: مكان ابن محبوب: الحسن بن علي بن فضال، و بعضهم مكانه: عثمان بن عيسى (2).

و أمّا معنى الكلام المزبور فالظاهر المنساق الى الذهن هو ما اختاره الأستاذ العلامة و عزاه الى المشهور، و صرّح بعض أجلاء العصر أيضا (3) بأنه.

ص: 53

1- الفصول الغروية: 303 قال: و ربما قيل بأنّها تدل على وثاقة الرجال الذين بعده أيضا، و هو بعيد.

2- رجال الكشي: 1050/556، 705/375، 431/238.

3- و هو السيد محسن الأعرجي، قال في عدته: 40، الفائدة الثامنة: إن المراد الإجماع على الحكم بصحة كل حديث جاء به، و صحّ عنه، و ثبتت روايته له، حتى لا ينظر فيما فوقه، و بالجملة كلّما ثبت عندهم أنّه رواه حكموا بصحته في نفس الأمر، و وروده عن المعصوم، سواء رواه عنه بلا واسطة، أو بواسطة ثقة أو غير ثقة. إلى آخر كلامه.

بل نسب ذلك المحقق الداماد إلى الأصحاب مؤذنا بدعوى الإجماع، حيث قال في الرواشح السماوية-بعد عدّ الجماعة-: وبالجملة هؤلاء على اعتبار الأقوال المختلفة في تعيينهم أحد وعشرون، بل اثنان وعشرون رجلا، و مراسيلهم و مرافيعهم و مقاطيعهم و مسانيدهم الى من يسمّون من غير المعروفين معدودة عند الأصحاب رضي الله عنهم من الصحاح، من غير اكتراث منهم، لعدم صدق حدّ الصحيح-على ما قد علمته-عليها (1). الى آخر كلامه زيد في إكرامه.

وقال مثل ذلك في أوائل الوافي (2). إلاّ أنّه لم ينسب ذلك الى الأصحاب، بل إلى المتأخرين.

وقال نحو ذلك في مشرق الشمسيين (3).

وقال محمّد أمين الكاظمي: المراد بهذه العبارة أنه إذا صح السند الى الرجل فالحديث صحيح. ولا ينظر الى من بعده، ولا يسأل عنه، ومن هنا صحح العلامة و ابن داود و البهائي و السيد محمّد رواية أبان بن عثمان مع أنه ناووسي، لكن هذه الصحة يراد بها ما ثبت نقله عن الأئمة المعصومين عليهم السلام و إن كان الراوي غير إمامي. انتهى. فتأمل.

وقال الشهيد قدس سره في نكت الإرشاد في كتاب البيع بعد ذكر رواية 0.

ص: 54

1- الرواشح السماوية: 47.

2- الوافي: 27/1، إلاّ أنّه بعد أن ذكر رأي المتأخرين عقبه بقوله: وأنت خبير بأنّ هذه الرواية ليست صريحة في ذلك و لا ظاهرة فيه، فإنّ ما يصحّ عنهم إنّما هو الرواية لا المروي، بل كما يحتمل ذلك يحتمل كونها كناية عن الإجماع على عدالتهم و صدقهم، بخلاف غيرهم ممّن لم ينقل الإجماع على عدالته.

3- مشرق الشمسيين: 269-270.

عن الحسن بن محبوب عن خالد بن جرير عن أبي الربيع الشامي هكذا:

وقد قال الكشي: أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن الحسن بن محبوب.

قلت: في هذا توثيق ما لأبي الربيع الشامي. انتهى، فتأمل.

ووصف الشهيد الثاني في المسالك في بحث الارتداد خبرا فيه الحسن بن محبوب عن غير واحد بالصحة (1)، وما ذلك إلا لذلك كما صرح به في موضع آخر منه، ونقله في مشرق الشمسين (2) وغيره.

وذهب إلى ما قلناه أيضا العلامة المجلسي قدس سره (3) -على ما نقل- ونسبه إلى جماعة من المحققين منهم والده المقدس التقي (4). و يأتي في حمزة بن حرمان ما يرشد إليه.

واستدل في الفوائد النجفية على صحة خبر ضعيف بأن في سنده عبد الله بن المغيرة وهو ممن أجمعت العصابة، والطريق إليه صحيح. وقال في موضع آخر نحو ذلك، ثم قال: على ما فهمه الشيخ البهائي، وقبله الشهيد، وقبلهما العلامة في المختلف من تلك العبارة.

والسيد الأستاذ دام علاه (5) -بعد حكمه بذلك و سلوكه في كثير من.

ص: 55

---

1- مسالك الأفهام: 358/2.

2- مشرق الشمسين: 270.

3- قال العلامة المجلسي في كتاب الأربعين: 512، في الحديث الخامس و الثلاثون: وأما محمد بن أبي عمير فلا ريب في ثقته و فضله، و هو ممن اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه، إنا تأكيداً للتوثيق، أو لعدم النظر إلى من بعده من رجال السند.

4- قال المجلسي الأول في روضة المتقين: 19/14: اعلم أنّ الظاهر من إجماع الأصحاب على تصحيح ما يصح عنه: أنّهم لم يكونوا ينظرون إلى ما بعده، فإنهم كانوا يعلمون أنّه لا يروي إلا ما كان معلوم الصدور عن الأئمة عليهم السلام. إلى آخر كلامه.

5- هو السيد المحقق السيد علي بن السيد محمد علي الطباطبائي صاحب رياض المسائل.

مصنفاته كذلك-بالغ في الإنكار، وقال: بل المراد دعوى الإجماع على صدق الجماعة، وصحة ما ترويه، إذا لم يكن في السند من يتوقف فيه، فإذا قال أحد الجماعة: حدثني فلان، يكون الإجماع منعقدا على صدق دعواه، وإذا كان فلان ضعيفا أو غير معروف، لا يجديه ذلك نفعاً.

وقد ذهب إلى ما ذهب إليه بعض أفاضل العصر (1)، وليس لهما دام فضلها ثالث.

وسائر أساتيدنا ومشايخنا على ما ذهب إليه الأستاذ العلامة أعلى الله في الدارين مقامهم ومقامه.

و ادعى السيد الأستاذ دام ظلّه أنّه لم يعثر في الكتب الفقهية من أول كتاب الطهارات إلى آخر كتاب الديات على عمل فقيه من فقهاءنا رضي الله عنهم بخبر ضعيف محتجاً: بأنّ في سنده أحد الجماعة وهو إليه صحيح.

و إذا وقفت على ما تلوناه عليك عرفت أنّ كلامه سلمه الله تعالى ليس على حقيقته، على أنّ من لم يعمل يجاب عنه بنحو ما أجاب الأستاذ العلامة عن قدح الشيخ فيما صحّ عن هؤلاء بالإرسال.

بقي شيء آخر: وهو أن الصحيح عند القدماء غير الصحيح المصطلح عليه عند المتأخرين (2).0.

ص: 56

---

1- هو السيد البهي و المولى الصفّي، سيدنا السيد مهدي الطباطبائي- دام ظلّه-(منه) وقال السيد الطباطبائي في رجاله: 367/2 في ترجمة زيد النرسي، وفي رواية ابن أبي عمير لأصل زيد النرسي: وحكى الكشي في رجاله إجماع العصابة على تصحيح ما يصح عنه، والإقرار له بالفقه و العلم، ومقتضى ذلك صحة الأصل المذكور، لكونه ممّا قد صحّ عنه، بل توثيق راويه أيضاً، لكونه العلة في التصحيح غالباً. إلى آخر كلامه. و الظاهر أنّ هذا الكلام يخالف لما في المتن.

2- مشرق الشمسيين: 269-270.

لكن يجاب عنه: بأنّ الصحيح هو الاصطلاح القديم، والداعي لوضع هذا الجديد خفاء القرائن و الأمارات التي بها كان يتميز الصحيح من الضعيف، فإذا عرف الصحيح-سيّما و أن يدّعي الإجماع عليه غير واحد- لا محيص عنه و لا ملجأ منه.

هذا كله، و الانصاف أن مثل هذا الصحيح ليس في القوة كسائر الصحاح، بل و أضعف من كثير من الحسنان.

لا لما فهمه السيد الأستاذ مدّ في بقاءه، و من شاركه، إذ لا يكاد يفهم ذلك من تلك العبارة أبداً، و لا يتبادر الى الذهن مطلقاً.

و من المعلوم أنّ صدق الرجل غير تصحيح ما يصح عنه.

بل لو هن الإجماع المزبور، إذ لم تقف على من وافق الكشي في ذلك من معاصريه و المتقدمين عليه و المتأخرين عنه (1)، الى زمان العلامة رحمه الله أو ما قاربه، نعم ربما يوجد ذكر لهذا الإجماع في كلام النجاشي فقط من.

ص: 57

---

1- قال ابن شهر آشوب في المناقب: 211/4، في أحوال الإمام الباقر عليه السلام: و اجتمعت العصابة أنّ أفقه الأولين ستة، و هم أصحاب أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام، و هم: زرارة بن أعين، و معروف بن خربوذ المكي، و أبو بصير الأسدي، و الفضيل بن يسار، و محمّد ابن مسلم الطائفي، و يزيد بن معاوية العجلي. و قال في باب أحوال الإمام الصادق عليه السلام: 280/4: و اجتمعت العصابة على تصديق ستة من فقهاء عليه السلام و هم: جميل بن درّاج، و عبد الله بن مسكان، و عبد الله بن بكير، و حمّاد بن عيسى، و حمّاد بن عثمان، و أبان بن عثمان. و في باب أحوال الإمام الكاظم عليه السلام: 325/4، نقل مثل هذا أيضاً، إلا أنّه نسبه الى الشيخ الطوسي في الاختيار، حيث قال: و في اختيار الرجال عن الطوسي: أنّه اجتمع أصحابنا على تصديق ستة نفر من فقهاء الكاظم و الرضا عليهما السلام و هم: يونس بن عبد الرحمن، و صفوان بن يحيى بياح السابري، و محمّد بن أبي عمير، و عبد الله بن المغيرة، و الحسن بن محبوب السّراد، و أحمد بن محمّد بن أبي نصر.

المتقدمين، وذلك بعنوان النقل عن الكشي (1).

إلا أنّ غير واحد من علمائنا-منهم الشيخ البهائي طاب ثراه-صرّح بأنّ من الأمور الموجبة لعدّ الحديث من الصحيح عند قدمائنا، وجوده في أصل معروف الانتساب الى أحد الجماعة الذين أجمعوا على تصحيح ما يصح عنهم (2)، فتدبر.

لكن هذا الإجماع لم يثبت وجوب اتباعه، كالذي بالمعنى المصطلح، لكونه مجرد وفاق، ولعل ما ذكرناه هو الداعي للسيد الأستاذ و موافقيه لحمل الكلام المزبور على خلاف معناه المعروف المشهور، فتأمل.

#### فائدة:

قولهم: صحيح الحديث، عند القدماء هو: ما وثقوا بكونه من

المعصوم عليه السلام

، أعمّ من أن يكون الراوي ثقة أو لأمارات أخر يقطعون أو يظنون بها صدوره عنه عليه السلام (3).

ص: 58

1- فتشت رجال النجاشي بحثا عن هذا الإجماع فلم أجد له عينا ولا أثرا.

2- مشرق الشمسيين: 269.

3- قال الشيخ البهائي في مشرق الشمسيين: 269- في أقسام الخبر و ما يكون به صحيحا-: و هذا الاصطلاح لم يكن معروفا بين قدمائنا- قدس الله أرواحهم- كما هو ظاهر لمن مارس كلامهم، بل كان المتعارف بينهم إطلاق الصحيح على كل حديث اعتضد بما يقتضي اعتمادهم عليه، أو اقترن بما يوجب الوثوق به و الركون إليه. وقال الكاظمي في التكملة: 50/1: اعلم: أنّ الصحة في لسان القدماء يجعلونها صفة لمتن الحديث على خلاف اصطلاح المتأخرين حيث يجعلونها صفة للسند، ويريدون به ما جمع شرائط العمل، إما من كونه خبر ثقة، كما هو في اصطلاح المتأخرين. الى آخره. وقال المجلسي الأول في روضة المتقين: 10/14: و الظاهر من طريقة القدماء سيما أصحابنا أن مرادهم بالصحيح ما علم وروده من المعصوم.



و لعلّ اشتراطهم العدالة لأجل أخذ الراوي من الراوي (1) من دون حاجة الى التثبيت، و تحصيل أمارات تورث لهم الوثوق المعتمدّ به.

كما أنّه عند المتأخرين أيضا كذلك (2).

و ما قيل: من أنّ الصحيح عندهم قطعي الصدور بيّنا فساده في الرسالة (3).

ثم أنّ بين صحيحهم و المعمول به عندهم لعلّه عموم من وجه، لأنّ ما وثقوا بكونه عنهم عليهم السلام الموافق للتقية صحيح غير معمول به عندهم، و يبالي التصريح بذلك في أواخر الكافي (4) ا.

ص: 59

- 1- في التعليقة: 6، الرواية عن الراوي.
- 2- قال الشهيد الثاني في الرعاية: 203: إنّ ألفاظ التعديل الدالة عليه صريحا هي قول المعدّل: هو عدل أو ثقة. إلى أن قال: و كذا قوله هو صحيح الحديث، فإنّه يقتضي كونه ثقة ضابطا، ففيه زيادة تزكية. و ذهب الى هذا السيد الداماد في الرواشح السماوية: 60، الراشحة الثانية عشر. و قال الكاظمي في عدته: 18، الفائدة الخامسة، بعد ذكر كلام الشهيد الثاني في درايته: و لقائل أقصاه الصدق و الضبط، و هما لا يستلزمان الوثاقة المأخوذ فيها الايمان، بل ربما قضت الإضافة باختصاص المدح بالحديث دون المحدث. كما قال الشيخ في سعد ابن طريف القاضي: إنّ صحيح الحديث. و قد قال النجاشي: إنّ يعرف و ينكر. و روى الكشي عن حمدويه الثقة أنّه ناووسي. اللهم إلا أن تقوم قرينة على عدم إرادة ذلك، كما إذا قيل ذلك في الأجلاء، أو بعد التوثيق، فان قال قائل إنّما يعد حديث المحدث صحيحا في نفسه، و يتلقّى منه بالقبول إذا كان ثقة، منعنا عليه ذلك لأنّ المدار في القبول و التصحيح عند المتقدمين على الصدق و الضبط، و بالجملة الوثاقة بالمعنى الأعم و لا يتوقفون في ذلك على الايمان. الى آخر كلامه. و راجع مقباس الهداية: 166/2.
- 3- رسالة الاخبار و الاجتهاد، للوحيد البهبهاني: 47 إلى آخر الرسالة، فصل القول فيها ردا على من قال بأنّ أحاديثنا كلها قطعية الصدور عن المعصوم عليه السلام.
- 4- المذكور في الكافي 7:9/324: و عن أبيه، عن ابن فضال جميعا، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، قال يونس: عرضت عليه الكتاب فقال: هو صحيح. إلى أن قال: عن الحسن بن الجهم قال عرضته على أبي الحسن الرضا عليه السلام فقال لي: ارووه فإنه صحيح. و في: 5/327 شبيه هذه العبارة. و في: 1/330: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن فضال، و محمد بن عيسى، عن يونس جميعا قالوا: عرضنا كتاب الفرائض عن أمير المؤمنين عليه السلام على أبي الحسن الرضا عليه السلام فقال: هو صحيح. و غيرها.

و ما روته العامة-مثلا-عن علي عليه السلام لعله غير صحيح عندهم، ويكون معمولاً به كذلك، لما نقل عن الشيخ في العدة: من أن رواية المخالفين عن الأئمة عليهم السلام إن عارضتها رواية الموثوق به وجب طرحها، وإن وافقها وجب العمل بها، وإن لم يكن ما يوافقها ولا ما يخالفها ولا يعرف لها قول فيها وجب أيضا العمل بها، لما روي عن الصادق عليه السلام «إذا نزلت بكم حادثة لا تجدون حكمها فيما رووا (1) عنا فانظروا الى ما رووه عن علي عليه السلام فاعملوا به».

و لأجل ما قلناه عملت الطائفة بما رواه حفص بن غياث، و غياث بن كلوب، و نوح بن دراج، و السكوني، و غيرهم من العامة عن أئمتنا عليهم السلام، و لم (2) ينكروه و لم يكن عندهم خلافه (3)، انتهى.

و المتأخرون-أيضا-بين صحيحهم و المعمول به عندهم العموم من وجه، و بين صحيحهم و صحيح القدماء المطلق، كما أثبتناه في الرسالة (4).

و لعل منشأ قصر اصطلاحهم في الصحة فيما روته الثقات صيرورة.

ص: 60

---

1- في العدة: روي.

2- في العدة: فيما لم.

3- عدة الأصول: 379/1.

4- و هي رسالة الأخبار و الاجتهاد، للوحيد البهبهاني: 62 الى آخره.

الأحاديث ظنية، وانعدام الأمارات المقتضية للعمل بها.

و مثل الحسن، و الموثقية، و إجماع العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه، و غير ذلك، و إن صار ضابطة عند البعض مطلقاً، أو في بعض رأيه، إلا أنّ ذلك البعض لم يصطلح إطلاق الصحيح عليه، و إن كان يطلق عليه في بعض الأوقات، بل لعل الجميع يطلقون أيضاً كذلك، كما سنشير إليه في أبان بن عثمان حدرا من الاختلاط، لشدة اعتمادهم في مضبوطة قواعدهم و لتلا يقع تلبس و تدليس.

و بالجملة لا وجه للاعتراض عليهم بتغيير الاصطلاح و تخصيصه، بعد ملاحظة ما ذكرنا (1).ل.

ص: 61

1- قال الشيخ البهائي في مشرق الشمسيين: 270: تبين: الذي بعث المتأخرين نور الله مراقدهم على العدول عن متعارف القدماء و وضع ذلك الاصطلاح الجديد، هو أنه لما طالت المدة بينهم و بين الصدر السالف، و آل الحال إلى اندراس بعض كتب الأصول المعتمدة، لتسلط حكام الجور و الضلال، و الخوف من إظهارها و انتساخها، و انضم الى ذلك اجتماع ما وصل إليهم من كتب الأصول في الأصول المشهورة في هذا الزمان، فالتبست الأحاديث المأخوذة من الأصول المعتمدة بالمأخوذة من غير المعتمدة، و اشتبهت المتكررة في كتب الأصول بغير المتكررة، و خفي عليهم قدس الله أرواحهم كثير من تلك الأمور التي كانت سبب وثوق القدماء بكثير من الأحاديث، و لم يمكنهم الجري على أثرهم في تمييز ما يعتمد عليه مما لا يركن إليه، فاحتاجوا إلى قانون تتميز به الأحاديث المعتمدة عن غيرها، و الموثوق بها عمّا سواها. فقررنا لنا شكر الله سعيهم ذلك الاصطلاح الجديد، و قربوا إلينا البعيد، و وصفوا الأحاديث الموردة في كتبهم الاستدلالية بما اقتضاه ذلك الاصطلاح من الصحة و الحسن و الوثيق. و أول من سلك هذا الطريق من علمائنا المتأخرين شيخنا العلامة جمال الحق و الدين الحسن بن المطهر الحلبي قدس الله روحه. ثم إنهم أعلى الله مقامهم ربما يسلكون طريقة القدماء في بعض الأحيان فيصفون مراسيل بعض المشاهير كابن أبي عمير و صفوان بن يحيى بالصحة، لما شاع من أنهم لا يرسلون إلا عمّن يثقون بصدقه، بل يصفون بعض الأحاديث التي في سندها من يعتقدون أنه فطحي أو ناوسي بالصحة نظراً إلى اندراجه فيمن أجمعوا على تصحيح ما يصحّ عنهم. و على هذا جرى العلامة قدس الله روحه في المختلف، حيث قال في مسألة ظهور فسق إمام الجماعة: إنّ حديث عبد الله بن بكير صحيح. و في الخلاصة حيث قال: إن طريق الصدوق إلى أبي مريم الأنصاري صحيح و إن كان في طريقه أبان بن عثمان مستندا في الكتابين إلى إجماع العصابة على تصحيح ما يصحّ عنهما. و قد جرى شيخنا الشهيد الثاني طاب ثراه على هذا المنوال أيضاً، كما وصف في بحث الردّة من شرح الشرائع حديث الحسن بن محبوب عن غير واحد بالصحة، و أمثال ذلك في كلامهم كثير، فلا تغفل.

و أيضا عدّهم الحديث حسنا و موثقا منشأ القدماء، و لا خفاء فيه، مع أنّ حديث الممدوح عند القدماء ليس كحديث الثقة، و المهمل و الضعيف البتة، و كذا الموثق، نعم لم يعهد منهم أنّه حسن أو موثق مثلا، و ما فعله المتأخرون لو لم يكن حسنا لا مشاحة فيه البتة، مع أنّ حسنه غير خفي.

و مما ذكرنا ظهر فساد ما توهم بعض من أنّ قول مشايخ الرجال:

صحيح الحديث، تعديل، و يأتي في الحسن بن علي بن نعمان (1) أيضا، نعم هو مدح، فتدبر (2).

#### فائدة:

قولهم: لا بأس به، أي: بمذهبه، أو رواياته

.و الأول أظهر إن ذكر مطلقا، و سيجيء في إبراهيم بن محمّد بن فارس: لا بأس به في نفسه و لكن ببعض من روى عنه (3).

و ربما يوهم هذا كون المطلق قابلا للمعنيين، و فيه تأمل.

ص: 62

---

1- قول النجاشي في رجاله في ترجمته: 81/40: له كتاب نوادر صحيح الحديث.

2- تعليقة الوحيد البهبهاني: 6.

3- قال الكشي في رجاله: 1014/530: و أمّا إبراهيم بن محمّد بن فارس، فهو في نفسه لا بأس به، و لكن ببعض من يروي هو عنه.

و الأظهر الأوفق بالعبارة: أنه لا بأس به بوجه من الوجوه، ولعله لذا قيل بإفادته التوثيق (1)، واستقر به المصنف في الوسيط (2)، و يومئ إليه ما في تلك الترجمة، و ترجمة بشار بن يسار (3)، و يؤيده قولهم: ثقة لا بأس به.

و المشهور إفادته المدح (4)، و قيل: بعدم إفادته ذلك أيضا (5)، و في الخلاصة عدّه من القسم الأول (6)، فهو عنده يفيد مدحا معتدا به. 7.

ص: 63

1- قال الشهيد الثاني في الرعاية: 205، في تعداده لألفاظ التعديل الغير الصريحة: لا بأس به، بمعنى أنه ليس بظاهر الضعف. و قال في صفحة: 207: و أما نفي البأس عنه، فقريب من الخير، لكن لا يدلّ على الثقة، بل من المشهور: أنّ نفي البأس يوهم البأس. و نقل المحقق في حاشية الرعاية عن ابن معين: إذا قلت ليس به بأس، فهو ثقة. و عن ابن أبي حاتم: إذا قيل صدوق، أو محلّه الصدق، أو لا بأس به، فهو ممّن يكتب حديثه و ينظر فيه. و عدّ الداماد في الرواشح السماوية: 60: لا- بأس به. في ضمن ألفاظ التوثيق و المدح. و قال الكاظمي في العدة: 20: قولهم: لا- بأس به، فإنّه في العرف ممّا يفيد المدح، بل ربما عدّ في التوثيق و قال الأصفهاني في الفصول الغروية: 303: و منها قولهم: لا بأس به، فعده بعضهم توثيقا، لظهور النكرة المنفية بالعموم.

2- في نسختنا من الوسيط- في ترجمة إبراهيم بن محمّد بن فارس: 8: و عن أحمد بن طاوس، عن الكشي، عن محمّد بن مسعود: ثقة في نفسه و لكن بعض من يروي عنه- ثم قال-: و كأنّه بناء على أنّ نفي البأس يقتضي التوثيق، و هو غريب. انتهى. و احتمال التصحيف بين كلمة قريب و غريب غير بعيد. و لقول الوحيد في التعليقة: 27، في تلك الترجمة: لعلّ ما ذكره من أنّ لا بأس، نفي لجميع أفراد البأس، و يؤكده قوله: و لكن ببعض من يروي عنه، و في ذلك إشارة إلى الوثاقة، و قد مرّ في الفائدة الثانية.

3- في رجال الكشي: 773/411، قال: سألت علي بن الحسن، عن بشار بن بشار- الذي يروي عنه أبان بن عثمان-؟ قال: هو خير من أبان و ليس به بأس.

4- كما في عبارة الشهيد الثاني في الرعاية: 207، و قد مرّت.

5- أرسل هذا القول في الفصول الغروية: 303، و هو مختار السيد الصدر في نهاية الدراية: 149.

6- الخلاصة: 25/7.

قولهم: عين، ووجه، قيل: يفيد التعديل

(1). ويظهر من المصنف في الحسن بن علي بن زياد (2).

وسنذكر عن جدي فيه معناهما، واستدلّاه على كونه توثيقاً (3).

وربما يظهر ذلك من المحقق الداماد أيضاً في الحسين بن أبي العلاء (4).

وعندي أنهما يفيدان مدحا معتدا به.

وأقوى منهما قولهم: وجه من وجوه أصحابنا (5).

ص: 64

1- قال في الرواشح: 60: ألفاظ التوثيق: ثقة. عين، وجه. وقال في الفصول الغروية: 303: ومنها قولهم عين، أو وجه. فقد عدّه بعض الأفاضل تعديلاً، وهو غير بعيد. وقال البهائي في الوجيزة: 5: وألفاظ التعديل: ثقة، حجة، عين، وما أدى مؤداها.

2- قال في منهج المقال: 103: وربما استفيد توثيقه من استجازة أحمد بن محمد بن عيسى، ولا ريب أنّ كونه عينا من عيون هذه الطائفة، ووجهها من وجوهها، أولى من ذلك.

3- روضة المتقين: 45/14، قال: وكان هذا الشيخ عينا من عيون هذه الطائفة، وهذا توثيق. إلى أن قال: بل الظاهر أنّ قوله: وجه، توثيق. وقال الميرزا القمي في القوانين: 485: فمن أسباب الوثاقة. قولهم: عين، ووجه، فقيل أنّهما يفيدان التوثيق.

4- وقال المحقق الداماد في تعليقه على رجال الكشي: 243/1: والحسين بن أبي العلاء الخفاف الأزدي، وأخواه علي و عبد الحميد: وجوه، ثقات، أذكاء.

5- التعليقة: 7، وقال في الفصول الغروية: 303: ومنها قولهم: عين، أو وجه، أو وجه من وجوه أصحابنا، إلى أن قال: والأظهر أنّه يفيد مدحا يصح الاعتماد معه على روايته لا سيما الأخير. وقال الميرزا القمي في القوانين: 485: قولهم عين ووجه، فقيل إنّهما يفيدان التوثيق، وأقوى منهما وجه من وجوه أصحابنا.

عند خالي (1)، بل و جدي (2) -على ما هو ببالي- كون الرجل ذا

أصل، من أسباب الحسن

و عندي فيه تأمل، لأنّ كثيرا من أصحاب الأصول كانوا ينتحلون المذاهب الفاسدة (3)، وإن كانت كتبهم معتمدة، على ما صرح به في أول الفهرست (4).

و أيضا الحسن بن صالح بن حي، متروك العمل بما يختص بروايته على ما صرح به في التهذيب (5)، مع أنّه ذا أصل.

ص: 65

1- قال المجلسي في مرآة العقول: 108/1: الحديث التاسع مجهول على المشهور بسعدان بن مسلم، وربما يعد حسنا لأنّ الشيخ قال: له أصل. وقال أيضا في 124/10، عند ذكر الحسن بن أيوب: وقال النجاشي: له كتاب أصل، و كون كتابه أصلا عندي مدح عظيم.

2- قال المجلسي الأول في روضة المتقين: 86/1: فإنّك إذا تتبعت كتب الرجال، وجدت أكثر أصحاب الأصول الأربعمئة غير مذكور في شأنهم تعديل و لا جرح، إمّا لأنّه يكفي في مدحهم و توثيقهم أنّهم أصحاب الأصول. إلى آخره.

3- الظاهر من أنّهم يعدونه حسنا إذا ذكر مجردا من دون مدح أو قدح، ولذا قال المجلسي الثاني في آخر وجيزته: 409، بعد ذكر طرق الصدوق: و اعلم ان ما نقلنا من العلامة هو بيان حال السند دون صاحب الكتاب، و إنّما حكمنا بحسن صاحب الكتاب إذا كان على المشهور مجهولا، لحكم الصدوق رحمه الله بأنّه إنّما أخذ أخبار الفقيه من الأصول المعتمدة، التي عليها المعول و إليها المرجع، و هذا إن لم يكن موجبا لصحة الحديث -كما ذهب إليه المحدثون- فهو لا محالة مدح لصاحب الكتاب. و يؤيده قول المجلسي الأول الأنف الذكر.

4- الفهرست: 2.

5- التهذيب 1: 1282/408.

و كذلك علي بن أبي حمزة البطائني، مع أنه ذكر فيه ما ذكر (1).

وأضعف من ذلك كون الرجل ذا كتاب.

وفي المعراج: كون الرجل ذا كتاب لا يخرج عن الجهالة إلا عند بعض من لا يعتد به (2).

هذا، والظاهر أن كون الرجل ذا أصل يفيد حسنا، لا الحسن الاصطلاحي. وكذا كونه كثير التصنيف، أو جيد التصنيف، وأمثال ذلك، بل كونه ذا كتاب أيضا يشير إلى حسن ما.

ولعل مرادهم ذلك مما ذكروا- وسيجيء عن البلغة في الحسن بن أيوب-: أن كون الرجل ذا أصل يستفاد منه الحسن (3)، فلاحظ.

أقول: لا يكاد يفهم حسن من قولهم: له كتاب، أو أصل، أصلا، وإفادة الحسن لا بالمعنى المصطلح لا تجدي في المقام نفعاً، لكن تأمله سلمه الله تعالى في ذلك- لا تتحال كثير من أصحاب الأصول المذاهب الفاسدة- لعله ليس بمكانه، لأن ذلك لا ينافي الحسن بالمعنى الأعم، كما سيعترف به دام فضله عند ذكر وجه الحكم بصحة حديث ابن الوليد، وأحمد ابن محمد بن يحيى، وسائر مشايخ الإجازة.

والأولى أن يقال: لأن كثيرا منهم فيهم مطاعن و ذموم. إلا أن يكون مراد خاله العلامة الحسن بالمعنى الأخص، فتأمل. 3.

ص: 66

---

1- ذكر الشيخ في ترجمته في الفهرست: 418/96: واقفي المذهب، له أصل. مع كثرة ما ورد فيه من ذموم.

2- معراج أهل الكمال: 61/129، في ترجمة: أحمد بن عبيد، ومراده من البعض هو: المولى مراد النفرشي رحمه الله في التعليقة السجادية، كما صرح بذلك في الهامش.

3- راجع البلغة: 344 هامش رقم: 3.



الكتاب مستعمل عندهم رضي الله عنهم في معناه المعروف

، وهو أعمّ مطلقاً من الأصل والنوادر.

فإنّه يطلق على الأصل كثيراً، منه ما يأتي في ترجمة: أحمد بن محمد ابن عمار (1)، وأحمد بن ميثم (2)، وإسحاق بن جرير (3)، والحسين بن أبي العلاء (4)، وبشار بن يسار (5)، وبشر بن مسلمة (6)، والحسن بن رباط (7)، وغيرهم.

وربما يطلق في مقابل الأصل، كما في ترجمة: هشام بن الحكم (8)، و معاوية بن حكيم (9)، وغيرهما.

ص: 67

- 
- 1- قال الشيخ الطوسي في فهرسته: 88/29: كثير الحديث و الأصول، و صنف كتابا.
  - 2- قال الشيخ في رجاله: 21/440: روى عنه حميد بن زياد كتاب الملاحم، و كتاب الدلالة، و غير ذلك من الأصول.
  - 3- قال الشيخ في فهرسته: 53/15: له أصل. و قال النجاشي في رجاله: 170/71: له كتاب.
  - 4- قال الشيخ في الفهرست: 204/54: له كتاب يعدّ في الأصول.
  - 5- قال الشيخ في الفهرست: 130/40: له أصل. عن ابن أبي عمير عنه. و قال النجاشي في رجاله: 290/113: له كتاب، رواه عنه محمد بن أبي عمير.
  - 6- في الفهرست: 129/40: له أصل، عنه ابن أبي عمير. و في رجال النجاشي: 285/111: له كتاب، رواه ابن أبي عمير.
  - 7- في الفهرست: 174/49: له أصل. رواه ابن محبوب، و في رجال النجاشي: 94/46: له كتاب، رواية الحسن بن محبوب.
  - 8- قال الشيخ في الفهرست: 781/174: له أصل. و له من المصنفات كتب كثيرة.
  - 9- قال النجاشي في رجاله: 1098/412: روى معاوية بن حكيم أربعة و عشرين أصلاً، لم يرو غيرها. و له كتب.

وربما يطلق على النوادر، وهو أيضا كثير، منه قولهم: له كتاب النوادر، وفي أحمد بن الحسين بن عمر ما يدل عليه (1).

وكذا يطلق النوادر في مقابل الكتاب، كما في ترجمة ابن أبي عمير (2).

وأما المصنّف، فالظاهر أنّه أيضا أعمّ منهما، فإنه يطلق عليهما، كما يظهر من ترجمة أحمد بن ميثم (3).

ويطلق بإزاء الأصل، كما في هشام بن الحكم (4)، وديباجة الفهرست (5).

وأما النسبة بين الأصل و النوادر، فالأصل أنّ النوادر غير الأصل، وربما يعدّ من الأصول كما يظهر من ترجمة حريز بن عبد الله (6)، وغيره.

بقي الكلام في معرفة الأصل و النوادر، نقل ابن شهر آشوب عن المفيد: أنّ الإمامية صنّفت من عهد أمير المؤمنين عليه السلام الى زمان العسكري عليه السلام أربعمئة كتاب تسمى الأصول، انتهى (7). 3.

ص: 68

1- قال النجاشي في ترجمته: 200/83: له كتب لا يعرف منها إلاّ النوادر.

2- قال النجاشي في ترجمته: 887/326: وقد صنف كتبا كثيرة. حدثنا علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير بجميع كتبه. فأما نوادره فهي كثيرة، لأن الرواة لها كثيرة.

3- قال الشيخ في الفهرست: 77/25: له مصنفات، منها كتاب الدلائل، كتاب المتعة.

4- قال الشيخ في الفهرست: 781/174: وكان له أصل، ثم قال: وله من المصنفات كتب كثيرة.

5- قال الشيخ في ديباجة الفهرست: 2: عمدت إلى كتاب يشتمل على ذكر المصنفات و الأصول، ولم أفرد أحدهما عن الآخر لئلا يطول الكتابان، لأنّ في المصنفين من له أصل فيحتاج إلى أن يعاد ذكره في كل واحد من الكتاتين فيطول.

6- قال الشيخ في الفهرست: 249/62: له كتب. وعدّها منها: كتاب النوادر، ثم قال: تعدّ كلّها في الأصول.

7- معالم العلماء: 3.

أقول: لا يخفى أنّ مصنفاتهم أزيد من الأصول (1)، فلا بد من وجه لتسمية بعضها أصولاً دون بعض.

ف قيل: إنّ الأصل ما كان مجرد كلام المعصوم عليه السلام، و الكتاب ما فيه كلام مصنفه أيضاً (2)، و أيد ذلك بقول الشيخ رحمه الله في ذكرها بن يحيى الواسطي: له كتاب الفضائل، و له أصل (3).

و في التأييد نظر، إلا أنّ ما ذكره لا يخلو عن قرب و ظهور.

و اعترض: بأنّ الكتاب أعمّ، و فيه أنّ الغرض بيان الفرق بين الكتاب الذي ليس بأصل و المذكور في مقابله، و الكتاب الذي هو أصل، و بيان سبب قصر تسميتهم الأصل في الأربعمئة.

و يظهر من كلام الشيخ في أحمد بن محمّد بن نوح أنّ للأصول ترتيباً خاصاً (4).

و قيل -في وجه الفرق-: أنّ الكتاب ما كان مبوباً (5) و مفصلاً، و الأصل.

ص: 69

1- قال الحر العاملي في الفائدة الرابعة من خاتمة الوسائل: 165/30- عند تعداده للكتب التي نقل عنها-: و أمّا ما نقلوا منه و لم يصرحوا باسمه فكثير جداً، المذكور في كتب الرجال، يزيد على ستة آلاف و ستمائة كتاب، على ما ضبطناه. بينما ذكر أنّ الأصول أربعمئة.

2- ذكر ذلك المحقق البحراني في المعراج: 17، نقلاً عن الفاضل الأمين الأسترآبادي قدس سره من بعض معلقاته. و قال المحقق محمّد أمين الكاظمي في هداية المحدثين: 307: الفرق بين المصنف و الكتاب و الأصل: أنّ الأولين كتبوا بعد انقضاء زمن الأئمة عليهم السلام، بخلاف الثالث فإنه كتب في زمنهم عليهم السلام.

3- الفهرست: 314/75، في ترجمة زكار بن يحيى الواسطي.

4- الفهرست: 117/37، قال: و له كتب في الفقه على ترتيب الأصول.

5- و لكنّ يبدو أنّ كثيراً من الكتب غير مبوبة، كما ورد في قول النجاشي في ترجمة علي بن جعفر: 662/251: له كتاب في الحلال و الحرام يروي تارة غير مبوب، و تارة مبوباً. و في ترجمة سعد بن سعد: 470/179: له كتاب مبوب و كتاب غير مبوب. و قال في ترجمة محمّد بن علي بن بابويه الصدوق: 1049/392: كتاب العلل غير مبوب.

مجمع أخبار و آثار (1).

ورد: بأن كثيرا من الأصول مبيّنة (2).

ويقرب في نظري: أن الأصل هو الكتاب الذي جمع فيه مصنفه الأحاديث التي رواها عن المعصوم عليه السلام، أو عن الراوي، و الكتاب و المصنّف لو كان فيهما حديث معتمد معتبر لكان مأخوذا من الأصول غالبا.

وقيّدنا بالغالب، لأنّه ربما كان بعض الروايات يصل معنعنا، و لا يؤخذ من أصل، و بوجود مثل هذا فيه لا يصير أصلا، فتدبر.

و أمّا النوادر: فالظاهر أنّه ما اجتمع فيه أحاديث لا تنضب في باب لقلته أو وحدته، و من هذا قولهم في الكتب المتداولة: نوادر الصلاة، نوادر الزكاة و غير ذلك (3).

و ربما يطلق النادر على الشاذ (4)، و من هذا قول المفيد رحمه الله: إنّ النوادر هي التي لا عمل عليها (5).

و قال الشيخ في التهذيب: لا يصلح العمل بحديث حذيفة لأنّ متنه لا9.

ص: 70

1- انظر عدّة الرجال: 12.

2- كما قال الشيخ في الفهرست: 117/37، في ترجمة أحمد بن محمّد بن نوح: وله كتب في الفقه على ترتيب الأصول.

3- قال العلامة المجلسي في مرآة العقول: 154/1: النوادر: أي أخبار متفرقة مناسبة للأبواب السابقة، و لا يمكن إدخالها فيها، و لا عقد باب لها، لأنّها لا يجمعها باب، و لا يمكن عقد باب لكلّ منها.

4- راجع نهاية الدراية: 63، و مقباس الهداية: 252/1.

5- الرسالة العددية: 19/9.

يوجد في شيء من الأصول المصنّفة، بل هو موجود في الشواذ من الأخبار (1).

و المراد من الشاذ-عند أهل الدراية:- ما رواه الثقة مخالفا لما رواه الأكثر (2)، وهو مقابل المشهور (3).

و الشاذّ مردود مطلقا عند بعض، مقبول كذلك عند بعض (4).

و منهم من فصل: بأنّ المخالف له إن كان أحفظ و أضبط و أعدل فمردود، دون العكس فيتعارضان (5).

و عن بعض أنّ النادر ما قلّ روايته و ندر العمل به (6). و ادعى أنّه الظاهر من كلام الأصحاب. و لا يخلو من تأمل (7).

#### فائدة:

قولهم: أسند عنه، قيل: معناه سمع عنه الحديث

، و لعل المراد على سبيل الاستناد و الاعتماد (8)، و إلاّ فكثير ممن سمع عنه ليس ممن أسند

ص: 71

1- التهذيب: 169/4.

2- قال ابن الصلاح في المقدمة: 44: قال الشافعي: ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يروي غيره، إنّما الشاذ أن يروي الثقة حديثا يخالف ما روى الناس. و نظيره في تدريب الراوي: 1/232 و غيرهما.

3- كما في الرعاية: 115، و الوجيزة للبهائي: 5، و نهاية الدراية: 63.

4- الرعاية: 115.

5- الرعاية: 115، مقدمة ابن الصلاح: 46، تدريب الراوي: 1/234.

6- مقباس الهداية: 31/3. و قال الشيخ الطريحي في مجمع البحرين- ندر:- 490/3: و النادر من الحديث في الاصطلاح: ما ليس له أخ، أو يكون لكّته قليل جدا، و يسلم من المعارض و لا كلام في صحته، بخلاف الشاذ فإنه غير صحيح، أو له معارض.

7- تعليقة الوحيد البهبهاني: 7.

8- نقل العلياري في بهجة الآمال: 161/1 عن القوانين أنّه قال: و من أسباب الوثاقة قولهم: أسند عنه، يعني سمع منه الحديث على وجه الاسناد.

وقال جدي: المراد روى عنه الشيخ، واعتمدوا عليه، وهو كالتوثيق، ولا شك أن هذا المدح أحسن من لا بأس به (2)، انتهى.

قوله رحمه الله: وهو كالتوثيق، لا يخلو من تأمل، نعم إن أراد التوثيق بالمعنى الأعم فلعله لا بأس به، لكن لعله توثيق من غير معلوم الوثاقة، أما أنه روى عنه الشيخ كذلك حتى يظهر وثاقته لبعده اتفاقهم على الاعتماد على من ليس بثقة، أو بعد اتفاق كونهم بأجمعهم غير ثقات، فليس بظاهر.

نعم ربما يستفاد منه قوة و مدح (3)، لكن ليس بمثابة قولهم: لا بأس به، بل أضعف منه، لو لم نقل بإفادة ذلك التوثيق.

وربما يقال: بإيمانه الى عدم الوثوق، ولعله ليس كذلك (4).

أقول: لم أعر على هذه الكلمة إلا في كلام الشيخ رحمه الله، وما ربما يوجد في الخلاصة فيما أخذه من رجال الشيخ، والشيخ رحمه الله إنما ذكرها في رجاله دون فهرسته، وفي أصحاب الصادق عليه السلام دون غيره، إلا في أصحاب الباقر عليه السلام ندرة غاية الندرة (5). 2.

ص: 72

1- ذكر هذا القول أيضا الأسترآبادي في لب اللباب: 22 على ما نقل عنه محقق مقباس الهداية: 228/2.

2- روضة المتقين: 64/14، ذكر ذلك عند شرحه لحال أيوب بن الحر الجعفي.

3- قال الكاظمي في عدته: 50: وكثيرا ما يقولون: أسند عنه- وهو بالمجهول- والمراد أن الأصحاب رَووا عنه، وتلك خلة مدح، فإنه لا يسند ولا يروى إلا عمّن يعول عليه ويعتمد.

4- التعليقة: 7.

5- ذكرت لفظة «أسند عنه» في عدّة من أصحاب الأئمة عليهم السلام في رجال الشيخ، ففي أصحاب الإمام الصادق عليه السلام جاوزوا الثلاثمائة شخص. أما في أصحاب الإمام الباقر عليه السلام فذكرت العبارة في حق شخص واحد، وهو: حماد بن راشد الأزدي: 39/117.

وذكرت في أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام مرتين: موسى بن إبراهيم المروزي: 7/359. يزيد بن الحسن: 19/364. و ذكرت في

أصحاب الإمام الرضا عليه السلام سبع مرات: إسماعيل بن محمّد بن إسحاق بن جعفر: 4/367. أحمد بن عامر بن سليمان

الطائي: 5/367. داود بن سليمان بن يوسف: 2/375. علي بن بلال: 7/380. عبد الله بن علي: 16/381. محمّد بن سهل البجلي

الرازي: 34/389. محمّد بن أسلم الطوسي: 49/390. و ذكرت في أصحاب الإمام الهادي عليه السلام مرة واحدة: محمّد بن أحمد بن عبيد

الله ابن المنصور: 14/422.

و اختلفت الأفهام في قراءتها:

فمنهم من قرأها بالمجهول كما سبق، ولعلّ عليه الأكثر، وقالوا بدلالتها على المدح، لأنه لا يسند إلاّ عمن يستند إليه، ويعوّل عليه.

وفي ترجمة محمّد بن عبد الملك الأنصاري: أسند عنه، ضعيف (1).

فتأمل.

وقيل في وجه اختصاصها ببعض دون بعض: أنّها لا تقال إلاّ فيمن لا يعرف بالتناول منه و الأخذ عنه (2).

وقرأ المحقق الشيخ محمّد: أسند بالمعلوم، وردّ الضمير الى الامام عليه السلام، وكذا الفاضل الشيخ عبد النبي الجزائري رحمه الله فيه.

ص: 73

---

1- رجال الشيخ: 223/294.

2- قال الكاظمي في عدته: 50، بعد كلامه في هامش رقم 3 المتقدم: غير أنّهم إنّما يقولون ذلك فيمن لا يعرف بالتناول منه، و الأخذ عنه.

الحاوي (1) كما يأتي عنهما في يحيى بن سعيد الأنصاري (2)، وعن الثاني في عبد النور أيضا (3).

و ينافيه قول الشيخ في جابر بن يزيد: أسند عنه، روى عنهما (4).

وقوله في محمد بن مسلم: أسند عنه قصير و حداح، روى عنهما (5).

وقوله في محمد بن إسحاق بن يسار: أسند عنه، يكنى أبا بكر، صاحب المغازي، من سبي عين التمر، وهو أول سبي دخل المدينة، وقيل:

كنيته أبو عبد الله، روى عنهما (6).

وقال المحقق الداماد في الرواشح- ما ملخصه-: إن الصحابي- على مصطلح الشيخ في رجاله- على معان:

منها: أصحاب الرواية عن الإمام بالسمع منه.

ومنها: بإسناد عنه، بمعنى أنه روى الخبر عن أصحابه عليه السلام 1.

ص: 74

1- الحاوي: 2135/344.

2- قال المحقق الشيخ محمد قدس سره: العجب من العلامة رحمه الله أنه أتى بقوله: أسند عنه، مع عدم تقدم مرجع الضمير، فكأنه نقل كلام الشيخ رحمه الله بصورته، والضمير فيه عائد إلى الصادق عليه السلام، وهذا من جملة العجلة الواقعة من العلامة رحمه الله، انتهى. وقال الفاضل عبد النبي الجزائري: لا يخفى أن ضمير عنه في عبارة الخلاصة لا مرجع له بحسب الظاهر، وكان عليه أن يقول من أصحاب الصادق عليه السلام، انتهى. ثم عقب الحائري بقوله: ولا- يخفى أن ما ذكره مبني على قراءة «أسند»، بصيغة المعلوم، ولم يظهر ذلك من العلامة رحمه الله، فلعله رحمه الله قرأها بالمجهول، فلا اعتراض. منتهى المقال، ترجمة يحيى بن سعيد الأنصاري.

3- الحاوي: 1851/306.

4- رجال الشيخ: 30/163.

5- رجال الشيخ: 317/300.

6- رجال الشيخ: 22/281.



الموثوق بهم، وأخذ عن أصولهم المعتمد عليها، فمعنى أسند عنه: أنه لم يسمع منه، بل سمع من أصحابه الموثقين وأخذ عنهم من أصولهم المعتمد (1) عليها.

وبالجملة قد أورد الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام جماعة جمّة إنّما روايتهم عنه بالسمع من أصحابه الموثوق بهم والأخذ من أصولهم المعوّل عليها، ذكر كلا منهم وقال: أسند عنه، انتهى (2).

وردّ: بأنّ جماعة ممن قيلت فيه، رووا عنه مشافهة (3).

وقرأ ولد الأستاذ العلامة دام علاهما أيضا بالمعلوم، ولكن لا أدري الى من ردّ الضمير.

وقرأ بعض السادة الأذكىء من أهل العصر (4) أيضا كذلك، قال:).

ص: 75

1- في نسخة: المعمول.

2- الرواشح السماوية: 63-65، الراشحة الرابعة عشر.

3- كما في ترجمة: جابر بن يزيد الجعفي: 30/163، ومحمد بن إسحاق بن يسار: 22/281، ومحمد بن مسلم بن رباح: 317/300، فإن الثلاثة من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام وقال عنهم الشيخ: أسند عنه، ثم عقبه بقوله: روى عنهما عليهما السلام. وكثير من الذين عدّهم الشيخ في رجاله وقال: أسند عنه، ذكرهم النجاشي في رجاله وذكر لهم كتاب يرويه عن ذلك الامام، مثل: 1- محمد بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام. 2- أبان بن عبد الملك الخثعمي. 3- عبد الله بن علي. 4- أحمد بن عامر بن سليمان الطائي. 5- محمد بن إبراهيم العباسي الإمام. 6- محمد بن ميمون التميمي الزعفراني. 7- إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى وغيرهم كثير.

4- هو التحرير الرباني السيد بشير الجيلاني رحمه الله (منه).

و الأشبه كون المراد أنهم أسندوا عنه عليه السلام و لم يسندوا عن غيره من الرواة كما تتبعنا، و لم أجد رواية أحد من هؤلاء عن غيره عليه السلام إلا أحمد بن عائد، فإنه صحب أبا خديجة و أخذ عنه، كما نص عليه النجاشي (1)، و الأمر فيه سهل، فكأنه مستثنى لظهوره. انتهى.

و فيه أيضا تأمل، فإن غير واحد ممن قيل فيه: أسند عنه، سوى أحمد بن عائد رووا عن غيره عليه السلام أيضا، منهم: محمد بن مسلم على ما ذكره ولد الأستاذ العلامة، و الحارث بن المغيرة، و بسام بن عبد الله الصيرفي.

و ربما يقال: إن الكلمة: أسند بالمعلوم، و الضمير للراوي، إلا أن فاعل أسند ابن عقدة، لأن الشيخ رحمه الله ذكر في أول رجاله أن ابن عقدة ذكر أصحاب الصادق عليه السلام و بلغ في ذلك الغاية. قال رحمه الله: و إنني ذاكر ما ذكره، و أورد من بعد ذلك ما لم يذكره (2)، فيكون المراد: أخبر عنه ابن عقدة، و ليس بذلك البعيد.

و ربما يظهر منه: وجه عدم وجوده إلا في كلام الشيخ. و سبب ذكر الشيخ ذلك في رجاله دون فهرست، و في أصحاب الصادق عليه السلام دون غيره (3). بل و ثمره قوله رحمه الله: إنني ذاكر ما ذكره ابن عقدة ثم أورد ما لم يذكره. فتأمل جدا (4).؟.

ص: 76

1- رجال النجاشي: 246/98.

2- رجال الشيخ: 2.

3- ذكرنا فيما سبق المواضع التي وردت الكلمة في حقهم، من أصحاب باقي الأئمة عليهم السلام.

4- وقد فصل القول في معنى الكلمة و مدلولها و مواردها و معناها اللغوي السيد الجليلي في مقاله التي نشرت في مجلة تراثنا، العدد الثالث، السنة الأولى، تحت عنوان: المصطلح الرجالي «أسند عنه» ما هو؟ و ما هي قيمته الرجالية؟.

لا يخفى أنّ كثيرا من القدماء سيّما القميين وابن الغضائري كانت لهم

اعتقادات خاصة في الأئمة عليهم السلام

بحسب اجتهادهم، لا يجوزون التعدي عنها، ويسمون التعدي: غلوا وارتقاعا، حتى أنّهم جعلوا مثل نفي السهو عن النبي صلّى الله عليه وآله غلوا، بل ربما جعلوا التفويض -المختلف فيه- إليهم، أو نقل خوارق العادات عنهم، أو الإغراق في جلالتهم، وذكر علمهم بمكنونات السماء والأرض ارتقاعا، أو مورثا للتهمة.

وذلك لأنّ الغلاة كانوا مختلفين في الشيعة، ومخلوطين بهم، مدلسين أنفسهم عليهم، فبأدنى شبهة كانوا يتهمون الرجل بالغلوّ والارتقاع، وربما كان منشأ رميهم بذلك وجدان رواية ظاهرة فيه منهم، أو ادعاء أرباب ذلك القول كونه منهم، أو روايتهم عنه، وربما كان المنشأ روايتهم المناكير، الى غير ذلك.

وبالجمله الظاهر أنّ القدماء كانوا مختلفين في المسائل الأصولية، وربما كان شيء عند بعضهم فاسدا أو كفرا أو غلوا، وعند آخرين عدمه، بل مما يجب الاعتقاد به، فينبغي التأمّل في جرحهم بأمثال الأمور المذكورة.

ومما ينبه على ما ذكرنا ملاحظة ما سيذكر في تراجم كثيرة، ويأتي في إبراهيم بن عمر، وغيره، ضعف تضعيفات ابن الغضائري وفي إبراهيم بن إسحاق وسهل بن زياد ضعف تضعيف أحمد بن محمّد بن عيسى، مضافا الى غيرهما من التراجم فتأمل (1).

ص: 77

للتفويض معان:

أولاً: يأتي في آخر الكتاب (1).

ثانياً: تفويض الخلق و الرزق إليهم عليهم السلام، ولعله يرجع الى الأول، وورد فساده عن الصادق (2) و الرضا (3) عليهما السلام.

ثالثاً: تفويض تقسيم الأرزاق، ولعله مما يطلق عليه (4).

رابعاً: تفويض الأحكام و الأفعال إليه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، بأن يثبت ما رآه حسناً، و يرد ما رآه قبيحاً، فيجيز الله تعالى ذلك، كإطعام الجدد السدس، و إضافة الركعتين في الرباعيات، و الركعة في المغرب، و النوافل

ص: 78

1- تعليقة الوحيد: 410 عند ذكره للفرق، وفيه: و منها المفوضة، القائلون بأن الله خلق محمداً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَفُوضَ إليه أمر العالم، فهو الخلاق للدينا و ما فيها، و قيل: فوض ذلك الى علي عليه السلام، و ربما يقولون بالتفويض إلى سائر الأئمة.

2- نقل العلامة المجلسي في البحار 25/343:25، عن كتاب اعتقاد الصدوق: عن زرارة أنه قال: قلت للصادق عليه السلام: إن رجلاً من ولد عبد الله بن سبأ يقول بالتفويض، فقال: و ما التفويض؟ قلت: إن الله تبارك و تعالى خلق محمداً و علياً صلوات الله عليهما، ففوض إليهما، فخلقاً و رزقاً و أماتاً و أحياً، فقال عليه السلام: كذب عدو الله، إذا انصرفت إليه فاتل عليه هذه الآية التي في سورة الرعد: «أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ». الرعد: 16.

3- عيون أخبار الرضا عليه السلام 1:17/124 بسنده عن الامام الرضا عليه السلام أنه قال:.. و من زعم أن الله عز و جل فوض أمر الخلق و الرزق الى حججه عليهم السلام فقد قال بالتفويض، و القائل بالتفويض مشرك.

4- بصائر الدرجات: 11/363 بسنده عن علي بن الحسين عليه السلام أنه قال:.. يا أبا حمزة لا تنامنّ قبل طلوع الشمس فإني أكرهها لك، إن الله يقسم في ذلك الوقت أرزاق العباد، و على أيدينا يجريها.

أربعاً وثلاثين، وتحريم كل مسكر عند تحريم الخمر، الى غير ذلك (1).

وهذا محل إشكال عندهم رحمهم الله، لمنافاته لظاهر (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ) (2) وأمثاله، والكليني رحمه الله قائل به، والأخبار الكثيرة الواردة فيه (3).

ووجه: بأنها تثبت من الوحي إلا أن الوحي تابع ومجيز.

خامساً: تفويض الإرادة، بأن يريد شيئاً لحسنه ولا يريد شيئاً لقبحه، كإرادة تغيير القبلة، فأوحى الله تعالى إليه صلى الله عليه وآله بما أراد (4).

سادساً: تفويض القول بما هو أصلح له وللخلق، وإن كان الحكم الأصلي خلافه، كما في صورة التقية (5).

سابعاً: تفويض أمر الخلق، بمعنى: أنه أوجب عليهم طاعته في كل ما يأمر وينهى، سواء علموا وجه الصحة أم لا، بل وإن كان بحسب ظاهر نظرهم عدم الصحة، بل الواجب عليهم القبول على وجه التسليم (6).

وبعد الإحاطة بما ذكر يظهر أنّ القدح بمجرد رميهم بالتفويض لا يخلو أيضاً من إشكال، وفي محمد بن سنان ما يشير إليه (7). 8.

ص: 79

1- راجع بحار الأنوار: 328/25 وما بعدها، فصل في بيان التفويض ومعانيه، وتفسير آية 7 من سورة الحشر قوله تعالى: (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا).

2- النجم: 3/53.

3- الكافي: 363/1، باب في معرفتهم أوليائهم والتفويض إليهم.

4- مجمع البيان: 227/1.

5- راجع مقباس الهداية: 379/2، الرابع.

6- راجع تفسير الآية 65 من سورة النساء: (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا).

7- التعليقة: 8.

أبو العباس الذي يذكره النجاشي على الإطلاق

، قيل: مشترك بين ابن نوح، وابن عقدة (1)، وليس كذلك، بل هو الأول، ويأتي في إبراهيم بن عمر اليماني (2).

كلمة «مولى» بحسب اللغة لها معان معروفة

(3)، وأما في المقام:

ص: 80

1- اختلفت كلمات الرجال في تعيين أبي العباس، فمنهم من جعله: ابن عقدة، ومنهم من عيّنه ابن نوح، والأكثر على أنه مشترك. فقال الكاظمي في تكملة الرجال: 350/1 في ترجمة: حفص بن البختری: فنقل النجاشي عن أبي العباس - وهو ابن عقدة - توثيقه. وجاء في الهامش منه أيضا: ويحتمل أن يكون ابن نوح على ضعف، وإن كان ينقل عن كليهما، لأن الظاهر أنه عند الإطلاق يراد بأبي العباس: ابن عقدة، وإذا أراد به ابن نوح قيده، كما يظهر من تتبعه، والشيخ محمد في الشرح رده بينهما، والأظهر ذلك وسيجيء في ترجمة حفص بن سوقة ما يؤيده، ووافقنا على هذا المجلسي فيما سيجيء - إن شاء الله - في ترجمة الحكم بن حكيم. وقال الشيخ البهائي في مشرق الشمسيين: 313: لا - يقال إن النجاشي نقل توثيق حكم ابن حكيم عن أبي العباس، وهو مشترك بين ابن نوح الإمامي، وابن عقدة الزيدي، فكيف عدت حديث حكيم من الصحيح، والمعدل له مشترك، قلنا: الاشتراك هنا غير مضر، وابن عقدة وإن كان زيدا، إلا أنه ثقة مأمون، وتعديل غير الإمامي إذا كان ثقة لمن هو إمامي حقيق بالاعتبار والاعتماد، فإن الفضل ما شهدت به الأعداء. نعم، جرح غير الإمامي للإمامي لا عبرة به، وإن كان الجرح ثقة.

2- في التعليقة: 24، في ترجمته: وما قيل من أن أبا العباس مشترك - والقائل هو الشهيد الثاني في تعليقه على الخلاصة - ففيه أن الظاهر أنه ابن نوح، لأنه شيخ النجاشي، مع أن ابن عقدة بينه وبينه وسائط، مضاف إلى أن ابن نوح جليل، والآخر عليل، والإطلاق ينصرف إلى الكامل، سيما عند أهل هذا الفن، خصوصا النجاشي، فإنه يعبرون عن الكامل به، أما الناقص فلا، بل ربما كان عندهم ذلك تدليسا، فتأمل.

3- راجع القاموس: 401/4، والصحاح: 2529/6، و تاج العروس: 399/10، و لسان العرب: 408/15.

فقال الشهيد الثاني: إنه يطلق على غير العربي الخالص، وعلى المعتق، وعلى الحليف، والأكثر في هذا الباب إرادة المعنى الأول، انتهى (1).

و الظاهر أنه كذلك، إلا أنه يمكن أن يراد منه النزيل أيضا، فعلى هذا لا يحمل على معنى إلا بالقرينة، ومع انتفائها فلعلّ الراجح الأول لما ذكر (2).

### فائدة:

الواقفة من وقف على الكاظم عليه السلام

، ويقال لهم أيضا:

الممطورة، أي: الكلاب المبتلة من المطر (3).

وربما يطلق الواقف على غيره عليه السلام أيضا (4). لكن المطلق ينصرف إلى الأول، ولا ينصرف إلى غيره عليه السلام إلا بقرينة، ولعلّ من جملتها عدم دركه الكاظم عليه السلام، وموته قبله أو في زمانه عليه السلام، كسماعة بن مهران، وعلي بن حيان، ويحيى بن القاسم، لكن يأتي فيه عن المصنف رحمه الله جواز الوقف قبله عليه السلام و حصوله في زمانه، فتأمل (5).

وقال جدي رحمه الله: الواقفة صنغان: صنف منهم وقفوا عليه عليه السلام وفي زمانه، بأن اعتقدوا كونه عليه السلام قائم آل محمد، لشبهة حصلت لهم مما ورد عنه وعن أبيه عليهما السلام أنه صاحب الأمر، ولم يفهموا أن كل

ص: 81

1- الرعاية في علم الدراية: 392.

2- التعليقة: 9.

3- فرق الشيعة-للنوبختي-: 81.

4- راجع إكمال الدين: 40.

5- منهج المقال: 372.

واحد منهم عليهم السلام صاحب الأمر، أي أمر الإمامة، ومنهم سماعة بن مهران، لما نقل من أنه مات في زمانه عليه السلام، وغير معلوم كفر مثل هذا الشخص لأنه عرف إمام زمانه. ولا يجب عليه معرفة من بعده، نعم إذا سمع أنه فلان، ولم يعتقد، يصير كافرا. انتهى (1).

ويشير الى ما ذكره رحمه الله أن الشيعة لفرط حبههم و ترجيهم لدولة قائم آل محمد عليه السلام كثيرا ما كانوا يسألون عنه عليه السلام، فربما كانوا يقولون: فلان- أي الإمام الآتي- وما كانوا عليهم السلام يظهر من القائم مصلحة لهم، وتسلية لخواطرهم، حتى قالوا عليهم السلام: إن الشيعة تربي بالأماني.

وربما كانوا عليهم السلام يشيرون الى مرادهم، وهم لفرط ميلهم وزيادة حرصهم لا يتفطنون، ولعلّ عنبسة وأشباهه كانوا كذلك.

وسنذكر في سماعه (2) ويحيى بن القاسم (3) وغيرهما أنهم رويوا أن الأئمة اثنا عشر، ولعله لا يلائم ما ذكره رحمه الله.

ويمكن أن يكون نسبة الوقف إلى أمثالهم لادّعاء الواقعة كونهم منهم لكثرتهم من الرواية عنهم، أو لروايتهم عنهم ما يوهم الوقف.

وكيف ما كان، فالقدح بمجرد رميهم بالوقف-بالنسبة إلى الذين ماتوا في زمان الكاظم عليه السلام، والذين رويوا أن الأئمة اثنا عشر، وكذا من روى عن الرضا عليه السلام-لا يخلو عن إشكال، لأن الواقعة ما كانوا يروون عنه عليه السلام. 4.

ص: 82

---

1- فتشت عليه كثيرا في كتاب روضة المتقين فلم أعره عليه.

2- الكافي 1:20/449.

3- رجال الكشي: 901/474.



و مما ذكر ظهر حال الناوسية أيضا، ولعلّ الفطحية أيضا كذلك.

## فائدة:

من يذكره النجاشي-أو مثله-و لم يطعن عليه

،ربما جعله بعض سبب قبول روايته، منه ما سيجيء في الحكم بن مسكين.

أقول: من يذكره الشيخ في الفهرست من غير قدح وإشارة الى مخالفة في المذهب، ينبغي القطع بكونه إماميا عنده، لأنّه فهرست كتب الشيعة وأصولهم وأسماء المصنّفين منهم، كما صرّح بذلك نفسه في الفهرست (1).

و مثله القول في النجاشي، لأنّه رحمه الله ألفه لذكر سلف الإمامية رضوان الله عليهم، و مصنّفاتهم كما صرّح به في أوله (2)، فلاحظ.

و صرح السيد الداماد رحمه الله في الرواشح: بأنّ عدم ذكر النجاشي كون الرجل عاميا في ترجمته يدل على عدم كونه عاميا عنده (3)، و يظهر ذلك من كلام المحقق الشيخ محمّد في ترجمة عبد السلام الهروي، فلاحظ.

و كذا الكلام في رجال ابن شهر آشوب لأنّه معالم العلماء في فهرست كتب الشيعة وأسماء المصنّفين منهم قديما و حديثا (4).

بل يقوى في الظن عدم اختصاص ذلك بمن ذكر، كما صرّح به في الحاوي حيث قال: اعلم أنّ إطلاق الأصحاب لذكر الرجل يقتضي كونه إماميا، فلا يحتاج الى التقييد بكونه من أصحابنا و شبهه، و لو صرّح كان تصريحها بما علم من العادة، نعم ربما يقع نادرا خلاف ذلك، و الحمل على

ص: 83

1- الفهرست: 2.

2- رجال النجاشي: 3.

3- الرواشح السماوية: 67، الراشحة السابعة عشر.

4- معالم العلماء: 2.

ما ذكرناه عند الإطلاق مع عدم الصارف متعين (1)، انتهى، وهو جيد.

## فائدة:

في أسباب المدح، والقوة، وقبول الرواية.

منها: قولهم: مضطلع بالرواية، أي قوي و عال لها (2).

و منها: سليم الجنبه، قيل: معناه سليم الأحاديث و سليم الطريقة (3).

و منها: قولهم: من أولياء أمير المؤمنين عليه السلام، وربما جعل دليلا على العدالة. وفيه تأمل، نعم من الأولياء ظاهر فيها.

و منها: خاصّي، عند خالي رحمه الله (4)، ولعله لا- يخلو من التأمل، لاحتمال إرادة كونه من الشيعة في مقابل قولهم: عامّي لا أنّه من خواصّهم عليهم السلام، و كون المراد من العامّي ما هو في مقابل الخواص لعلة بعيد، فتأمل (5).

و منها: قريب الأمر، عند أهل الدراية، ولا يخلو من التأمل (6).

ص: 84

1- الحاوي: 6.

2- قال في مقباس الهداية: 238/2: و لا ريب في إفادته المدح لكونه كناية عن قوته و قدرته عليها، فإنّ اضطلاع الأمر القدرة عليه، كأنّه قوّيت ضلوعه بحمله، و لكن في إفادته المدح المعتد به تأمل، و أمّا التوثيق فلا ريب في عدم دلالة عليه.

3- عدّه في توضيح المقال: 50، ضمن الألفاظ التي لا تقيّد مدحا و لا قدحا، و جعله أقوى من سابقه ثم قال: نعم استفادة مطلق المدح من ذلك معلوم.

4- حيث عدّ حيدر بن شعيب- الذي قال عنه الشيخ في رجاله: 31/467: خاصّي- في وجيزته: 645/204، ممدوح.

5- و قال الشهيد الثاني في الرعاية: 208: و أمّا الخاص، فمرجع وصفه إلى الدخول مع إمام معين، أو في مذهب معين، و شدة التزامه به أعم من كونه ثقة في نفسه، كما يدل عليه العرف.

6- قال الشهيد الثاني في الرعاية: 208 و أمّا قريب الأمر، فليس بواصل إلى حدّ المطلوب، و إلّا، لما كان قريبا منه، بل ربما كان قريبا إلى المذهب من غير دخول فيه رأسا. و قد عدّ المولى علي في توضيح المقال: 50 قريب الأمر من الألفاظ التي لا تقيّد مدحا و لا قدحا، و قال: المراد إمّا أنّه قريب العهد إلى التشيع، أو يقرب أمر قبول روايته، أو قريب المذهب إليها، أو غير ذلك، و لا يخفى أنّ شيئا ممّا ذكر لا يوجب مدحا معتبرا، و إن أخذه أهل الدراية مدحا، فلعلّهم أرادوا مطلقه.

ومنها: كون الرجل من مشايخ الإجازة، وربما يظهر من جدي دلالة على الوثاقة (1)، وكذا المصنف في الحسن بن علي بن زياد (2).

وقال العلامة البحراني: مشايخ الإجازة في أعلى درجات الوثاقة (3).

ولا يخلو عن قرب، لكن قوله: في أعلى درجاتها، غير ظاهر.

وقال المحقق الشيخ محمد: عادة المصنفين عدم توثيق الشيوخ.

ويأتي في محمد بن إسماعيل النيسابوري، عن الشهيد الثاني أنّ مشايخ الإجازة لا يحتاجون الى التنصيص على تركيتهم (4). 2.

ص: 85

1- حسب تتبعي لروضة المتقين لم أجد توثيقا من المجلسي لمشايخ الإجازة، وإنما الموجود فيه عدم ضرر جهالة مشايخ الإجازة، والظاهر أنّه يعتبر ذكرهم مجردا لأجل التيمن والتبرك وحتى يخرج الحديث عن الإرسال. فقال في الجزء 43/14: عن علي بن الحسين السعد آبادي، لم يذكر فيه مدح ولا ذم، وكان من مشايخ الإجازة فلا يضر جهالته. وقال في: 328: ولكن لما أرادوا أن يخرج الخبر بظاهره عن صورة الإرسال ذكروا طريقا إليه تيمنا وتبركا، وهؤلاء مشايخ الإجازة المحض، فلهذا ترى العلامة وغيره يصفون الخبر بالصحة، ولو كان في أوائل السند مجاهيل: كأحمد بن محمد بن الحسن، وأحمد بن محمد بن يحيى، وماجيلويه، ومحمد بن إسماعيل عن الفضل وغيرهم، ومن لم يكن له اطلاع على ذلك فتارة يعترض عليه، وتارة يحكم بثقة هؤلاء، مع أنّ الظاهر أنّه لو كان لهؤلاء توثيق في الكتب لكتنا نطلع عليه، لأنّه لم يكن للعلامة كتاب غير هذه الأصول التي في أيدينا، ولو كان له غيرها لكان يذكر مرّة أنّه ذكر فلان في الكتاب الفلاني أنّ فلانا ثقة. إلى آخر كلامه.

2- منهج المقال: 103 قال: وربما استفيد توثيقه من استجازة أحمد بن محمد بن عيسى.

3- معراج الكمال: 64 وفيه: وذكرنا أنّه من مشايخ الإجازات، والظاهر أنّهم في أعلى طبقات الجلالة والوثاقة.

4- الرعاية في علم الدراية: 192.

وعن المعراج: أنّ التركيبة بهذه الجهة طريقة كثير من المتأخرين (1).

الى غير ذلك.

وإذا كان المستجيز ممن يطعن بالرواية عن الضعفاء، فالدلالة على الوثاقة في غاية الظهور، سيّما إذا كان المجيز من المشاهير.

وربما يفرق بينهم وبين غيرهم بكون الأول من الثقات، ولعله ليس بشيء، فتأمل.

ومنها: كونه وكيلا لأحدهم عليهم السلام، ويأتي في الفائدة الرابعة (2) إن شاء الله.

ومنها: أن يكون ممن يترك رواية الجليل أو تأول محتجا بروايته و مرجحا لها عليها، وكذا لو خصص الكتاب، أو المجمع عليه بها، وكذا الحال فيما مائل التخصيص، أو الكتاب أو الإجماع، أو غير ذلك من الأدلة، وقد اتفق كثيرا (3).

ومنها: أن يؤتى بروايته بإزاء رواية الجليل أو غيرها من الأدلة فتوجّه، و يجمع بينهما، وكذا أن تطرح روايته من غير جهته، وهو كثير (4).

ومنها: كونه كثير الرواية، وهو موجب للعمل بروايته مع عدم الطعن 9.

ص: 86

---

1- قال في المعراج: 126: ذكر متأخرو أصحابنا قدس الله أرواحهم أنّ مشايخ الإجازات من أصحابنا لا يحتاج إلى التنصيص على عدالتهم

و التصريح بوثاقتهم و جلالتهم، قالوا: وذلك لما استفاض من جلالتهم و عدالتهم و ورعهم زيادة على ما يعتبر في العدالة. إلى آخر كلامه.

2- كذا و الصواب الفائدة الثانية من آخر كتاب المنتهى، وقد اعتبرها المصنف من أمارات الوثاقة و الجلالة.

3- التعليقة: 9.

4- التعليقة: 9.

عند الشهيد رحمه الله (1)، ونشير إليه في الحكم بن مسكين (2).

وفي علي بن الحسين السعدآبادي عن جدي: إن الظاهر أنه لكثرة الرواية عدّ جماعة روايته من الحسان (3).

وقريب من ذلك في الحسن بن زياد الصيقل (4).

وعن خالي في إبراهيم بن هاشم: إنه من شواهد الوثاقة (5).

وعن العلامة فيه: إنه من أسباب قبول الرواية (6).

ويظهر من كثير من التراجم كونه من أسباب المدح والقوة.

وأولى منه كونه كثير السماع، كما يظهر من التراجم، ويذكر في أحمد ابن عبد الواحد (7).

ومنها: أن يروي عنه-أو كتابه-جماعة من الأصحاب، ويظهر ذلك.

ص: 87

---

1- روضة المتقين: 63/14، عن الحكم بن مسكين. وقال الشهيد رحمه الله: لَمَّا كَانَ كَثِيرَ الرَّوَايَةِ، وَلَمْ يَرِدْ فِيهِ طَعْنٌ فَأَنَا أَعْمَلُ عَلَى رَوَايَتِهِ، أَنْتَهَى. وَاَعْتَرَضَ الشَّهِيدَ الثَّانِيَ بِأَنَّهُ لَا يَكْفِي عَدَمَ الْجَرْحِ، بَلْ لَا بَدَّ مِنَ التَّوَثُّيقِ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ الشَّهِيدَ الْأَوَّلَ يَكْتَفِي فِي الْعَدَالَةِ بِحَسَنِ الظَّاهِرِ. إِلَى آخِرِهِ.

2- التعليقة: 122.

3- روضة المتقين: 43/14.

4- روضة المتقين: 93/14، قال فيه: ويظهر من كثرة الروايات عنه مع سلامة الجميع حسنه، وتقدم وسيجيء عنهم عليهم السلام: اعرفوا منازل الرجال على قدر روايتهم عنا. ويمدحون بأنه كثير الرواية.

5- الأربعين، للمجلسي: 507-508، الحديث الخامس والثلاثون.

6- الخلاصة: 9/4.

7- التعليقة: 37-38 قال فيه: وكذا في كونه شيخ الإجازة، وكذا كونه كثير الرواية، وأولى منه كونه كثير السماع، المشير إلى كونه من مشايخ الإجازة، الظاهر في أخذها عن كثير من المشايخ، وبالجملة الظاهر جلالته، بل وثاقته لما ذكر وأشرنا.

من عبد الله بن سنان (1)، ومحمد بن سنان (2)، والفضل بن شاذان، وغيرهم، بل بملاحظة اشتراطهم العدالة يقوى كونه من أماراتها، سيما وأن يكون من يروي عنه ممن يطعن بالرواية عن المجاهيل والضعفاء، بل الظاهر من النجاشي في عبد الله أنه كذلك (3).

وما في بعض التراجم (4) من تضعيفه مع ذكره ذلك، لعله ظهر عليه من الخارج، وإن كانت الجماعة تعتمد عليه، والتخلف في الإمارات الظنية غير عزيز وغير مضر.

ومنها: رواية الجليل عنه، سيما وأن يكون ممن يطعن بالرواية عن الضعفاء، بل ربما تشير إلى الوثاقة.

وأولى منها: رواية الأجلاء عنه، سيما وأن يكون منهم من يطعن، ويأتي الكلام بتمامه في محمد بن إسماعيل البندقي (5).

ومنها: رواية ابن أبي عمير، وصفوان بن يحيى عنه، لقول الشيخ: ح.

ص: 88

1- قال النجاشي في ترجمته: 558/214: روى هذه الكتب عنه جماعات من أصحابنا، لعظمه في الطائفة و ثقته و جلالته.

2- قال في التعليقة: 298 في ترجمته: ومما يشير الى الاعتماد عليه وقوته كونه كثير الرواية، و مقبولها، و سديدها، و سليمها، و رواية كثير من الأصحاب عنه سيما مثل: الحسين بن سعيد، و الحسن بن محبوب، و محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، و أحمد بن محمد بن عيسى، و غيرهم من الأعاظم، مع أنهم قد أكثروا من الرواية عنه. مع أن أحمد قد أخرج من قم أحمد البرقي باعتبار رواية المراسيل و الرواية عن الضعفاء.

3- رجال النجاشي: 558/214.

4- في تعليقة الوحيد زيادة: مثل صالح بن الحكم، حيث قال النجاشي في ترجمته: 533/200: ضعيف. ثم قال: روى عنه ابن بكير، و جميل بن دراج.

5- قال في التعليقة: 284: وربما يعدّ حديثه من الحسان لعدم التوثيق، و إكثار الكليني من الرواية عنه، و كون رواياته متلقاة بالقبول، بل ربما يظهر كونه من مشايخ الكليني و الكشي، و تلميذ ابن شاذان، كما أشير إليه، حتى أن جماعة عدّوا حديثه من الصحاح.

إنهما لا يرويان إلا عن ثقة (1).

وصرح المصنف في إبراهيم بن عمر بأنه يؤيد التوثيق (2).

والفاضل الخراساني في الذخيرة بني على القبول من هذه الجهة (3).

ونحوهما: أحمد بن محمد بن أبي نصر، لما سيأتي فيه (4).

و يقرب منهم: علي بن الحسن الطاطري (5).

وعلى هذا جرى مسلك الفاضل المذكور.

ومنها: رواية محمد بن إسماعيل بن ميمون (6)، أو جعفر بن بشير (7) عنه، أو روايته عنهما، لما يأتي فيهما.

ومنها: كونه ممن يروي عن الثقات (8).

ومنها: رواية علي بن الحسن بن فضال (9) و من مثله، عنه. 2.

ص: 89

1- العدة: 386.

2- منهج المقال: 25.

3- قال: إبراهيم بن عمر اليماني، فظاهر النجاشي توثيقه، وضعفه ابن الغضائري، لكن الاعتماد على النجاشي قد يحصل فيه خلاف من الشهيد الثاني. راجع تكملة الرجال: 93/1.

4- من أنه لا يروي إلا عن ثقة، كما في العدة: 386/1.

5- لقول الشيخ في الفهرست: 390/92: وله كتب في الفقه رواها عن الرجال الموثوق بهم ورواياتهم، فلأجل ذلك ذكرناها.

6- لما ذكره النجاشي في ترجمته: 933/345: روى عن الثقات، ورووا عنه.

7- قال النجاشي في ترجمته: 304/119: روى عن الثقات ورووا عنه.

8- و اعترض المامقاني في المقباس: 265/2 بقوله: وأنت خير بأن الرواية عن الثقات لا دلالة فيها على ما رامه، نعم لو قيل في حقه: لا يروي إلا عن الثقات، دل على المدح.

9- ذكر النجاشي في ترجمته: 676/257، أنه قل ما روى عن ضعيف. ولا يخفى من أن هذه العبارة ربما تجتمع مع كون من نريد استعلام حاله ضعيفا، لأنهم لم يشهدوا بعدم روايته عن ضعيف، بل بقلة روايته عن ضعيف. راجع مقباس الهداية: 266/2.

و منها: أخذه معرّفًا للجليل، وفاقا للسيد الداماد-على ما هو ببالي (1)-.

و منها: كونه ممّن تكثّر الرواية عنه، ويفتي بها، وصرّح المحقق به في ترجمة السكوني (2).

و منها: كثرة رواية الثقة عن مشترك مع عدم إتيانه بقريضة معينة (3). هـ.

ص: 90

1- ذكر السيد الداماد في تعليقه على رجال الكشي 2:721/684، في ترجمة يونس بن يعقوب، عند قوله: ووجه أبو الحسن علي بن موسى عليهما السلام إلى زميله محمّد بن الحباب، وكان رجلا من أهل الكوفة: صل عليه أنت. قال: وما رواه أبو عمرو الكشي، أنّ أبا الحسن الرضا علي بن موسى عليهما السلام، وجه إلى زميله محمّد بن الحباب، فأمره بالصلاة على يونس بن يعقوب، يتضمّن مدحه، والتنويه بجلالته، سواء كان ضمير: زميله، عائدا إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام، أو إلى يونس بن يعقوب، فلا تكن من الغافلين.

2- قال الوحيد في التعليقة: 56 في ترجمة إسماعيل بن أبي زياد السكوني: و المحقق ذكر في المسائل العزّية حديثا عن السكوني، في أن الماء يطهر، و ذكر أنّهم قد حوا فيه بأنّه عامي، و أجاب بأنّه وإن كان كذلك، فهو من ثقات الرواة، و نقل عن الشيخ في مواضع من كتبه، أنّ الإمامية مجتمعّة على العمل بروايته ورواية عمّار و من مائلهما من الثقات، و لم يقدح بالمذهب في الرواية مع اشتهاه، و كتب جماعتنا مملوءة من الفتاوى المستندة إلى نقله، فلتكن هذه كذلك. و وثقه أيضا في المعتبر: 67 في كتاب النفاس حيث قال: و السكوني عامي لكنّه ثقة. و لكنّ المحقق في نكت النهاية: 21/3 في مسألة اعتاق الحمل بعنت امه، ضعف الرواية لأن راويها السكوني قال: الجواب: هذه رواها السكوني، عن جعفر، عن أبيه: في رجل أعتق أمة و هي حبلى، و استثنى ما في بطنها، قال: الأمة حرّة و ما في بطنها حرّ، لأنّ ما في بطنها منها. و لا أعمل بما يختصّ به السكوني، لكنّ الشيخ رحمه الله يستعمل أحاديثه، و ثوقا بما عرف من ثقته.

3- قال الداماد في الرواشح: 178: قول الثبت الثقة: عن بعض أصحابنا، أو عن صاحب لي ثقة، أو أخبرني شيخ ثبت، أو سمعت صاحبنا لي و هو ثقة ثبت، أو ما يجري مجرى ذلك، شهادة منه لا محالة لتلك الطبقة بالثقة، و الجلالة، و صحّة الحديث، و جهالة الاسم و النسب هنالك ممّا لا يوجب حكم الإرسال، و لا يثلم في صحّة الإسناد أصلا، و المنازع المشاح في ذلك مكابر لاجّ. أليس قد صار من الأصول الممهّدة عندهم أنّ رواية الشيخ الثقة الثبت الجليل القدر عن أحد ممّن لا يعلم حاله أمانة الحديث، و آية ثقة الرجل و جلالته. ثم ذكر أمثلة لذلك، ثم قال: قال الشيخ المعظم نجم أصحابنا المحققين أبو القاسم بن الحسن بن يحيى بن سعيد الحلبي رضي الله عنه، في مختصره المعروف بنهج المعارج في علم الأصول، في الفصل المعقود في مباحث متعلّقة بالمنبر: المسألة الخامسة: إذا قال: أخبرني بعض أصحابنا، أو عن بعض الإمامية، يقبل و إن لم يصفه بالعدالة، إذا لم يصفه بالفسوق، لأنّ إخباره بمذهبه شهادة بأنّه من أهل الأمانة، و لم يعلم منه الفسوق المانع من القبول، فإن قال: عن بعض أصحابه، لم يقبل، لا مكان نسبته إلى الرواة، أو إلى أهل العلم، فيكون البحث عنه كالمجهول. إلى آخر كلامه رحمه الله.



و منها: اعتماد شيخ عليه، كما يظهر من النجاشي و الخلاصة في علي ابن محمد بن قتيبة (1)، فإذا اعتمد جمع فهو في المرتبة القصوى، و ربما يشير إلى الوثاقة، سيما إذا كثر منهم الاعتماد.

و منها: اعتماد القميين أو روايتهم عنه (2)، كما يأتي في إبراهيم بن هاشم (3)، سيما أحمد بن محمد بن عيسى (4)، و ابن الوليد منهم (5)، و يقربح.

ص: 91

- 1- رجال النجاشي: 678/259، و الخلاصة: 16/94، و فيهما: عليه اعتمد أبو عمرو الكشي في كتاب الرجال.
- 2- لأنّ المعلوم من طريقتهم كثرة طعنهم في الرجال الذين يروون عن المجاهيل و الضعفاء.
- 3- لأنه أول من نشر حديث الكوفيين بقم، و لم يطعن عليه أحد منهم، مع ما علم من طريقتهم.
- 4- لأنه أخرج من قم جمعا-كالبرقي أحمد بن محمد بن خالد-لروايتهم عن الضعفاء و اعتمادهم المراسيل.
- 5- لقول الشيخ في الفهرست: 704/156: جليل القدر، عارف بالرجال، موثوق به. و كان يستثني من روايات محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري ما رواه عن الضعفاء، أو المراسيل، كما ذكره النجاشي في رجاله: 939/348. و قال الصدوق في الفقيه: 55/2: و أمّا خبر صلاة يوم غدیر خم و الثواب المذكور فيه لمن صامه، فإنّ شيخنا محمد بن الحسن رضي الله عنه كان لا يصححه، و يقول: إنّه من طريق محمد بن موسى الهمداني، و كان غير ثقة، و كل ما لم يصححه ذلك الشيخ قدس الله روحه، و لم يحكم بصحته من الأخبار، فهو عندنا متروك غير صحيح.

من ذلك ابن الغضائري (1).

ومنها: أن تكون رواياته كلها أو جلها مقبولة أو سديدة (2).

ومنها: وقوعه في سند حديث اتفق الكل أو الجلل على صحته، بل أخذ ذلك دليل الوثاقة، ويأتي في محمد بن إسماعيل البندقي (3)، وأحمد بن عبد الواحد (4) 1.

ص: 92

1- والمقصود منه: أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري، مؤلف كتاب الرجال المقصود على ذكر الضعفاء، وكان يضعف الرجال بأدنى شبهة، حتى قيل أنه قلما يسلم منه أحد.

2- قال الكاظمي في عدته: 26 فيما ثبت به التعديل: ومنها أن يكون أكثر ما يرويه متلقى بالقبول، أو سديدا. وقال الوحيد في التعليقة: 127، في ترجمة حنان بن سدير: رواية ابن أبي عمير عن الحسن بن محبوب تشير أيضا إلى وثاقته، ويؤيدها رواية الجليل مثل إسماعيل وغيره عنه، وكونه كثير الرواية، وسديد الرواية، ومقبول الرواية، كما هو الظاهر، إلى غير ذلك من أمارات الاعتداد والقوة.

3- قال في الرواشح: 74: ثم ليعلم أن طريق الحديث بمحمد بن إسماعيل النيسابوري، هذا صحيح لا- حسن، كما قد وقع في بعض الظنون، ولقد وصف العلامة وغيره من أعظم الأصحاب أحاديث كثيرة- هو في طريقها- بالصحة. وقال الشيخ البهائي في مشرق الشمسين: 276، بعد كلام طويل في تعيين محمد بن إسماعيل الذي يروي عنه الكليني من هو: وقد حكم متأخرو علمائنا قدس الله أرواحهم بتصحيح ما يرويه الكليني عن محمد بن إسماعيل الذي فيه النزاع، وحكمهم هذا قرينة قوية على أنه ليس أحدا من أولئك الذين لم يوثقهم أحد من علماء الرجال.

4- قال البحراني في بلغة المحدثين: 328، هامش رقم (1): المعروف بين أصحابنا عدّ حديثه في الصحيح، ولعله كاف في توثيقه، مع أنه من مشايخ الإجازة المشاهير. وقال المجلسي في وجيزته 101/150: أحمد بن عبد الواحد البزاز المعروف بابن عبدون ممدوح، ويعدّ حديثه صحيحا.

ومنها: إكثار الكافي أو الفقيه من الرواية عنه، ويأتي في البندقي (1).

ومنها: قولهم: معتمد الكتاب ويأتي في حفص بن غياث (2).

ومنها: قولهم: بصير بالحديث و الرواية (3)(4).

ومنها: قولهم: صاحب فلان- أي واحد من الأئمة عليهم السلام- فإنه يشعر بالمدح، كما ذكره المصنف رحمه الله في إدريس بن يزيد (5)، وغيره، وغيره أيضا!.

ص: 93

1- قال في التعليقة: 284: وربما يعدّ حديثه من الحسان لعدم التوثيق، وإكثار الكليني من الرواية عنه، وكون رواياته متلقاة بالقبول، إلى غير ذلك ممّا مرّ في الفوائد وهو فيه، بل ربما يظهر كونه من مشايخ الكليني والكشي، وتلميذ ابن شاذان، كما أشير إليه، حتى أنّ جماعة عدّوا حديثه من الصحاح، ومن هذا ظهر ضعف عدّه من المجهول.

2- التعليقة: 120، قال: قوله في حفص بن غياث: وله كتاب معتمد، سيجيء عن المصنف رحمه الله في ذكر طريق إليه أنّه ربما جعل ذلك مقام التوثيق من أصحابنا.

3- في تعليقة الوحيد: 10: الرواة.

4- قال النجاشي في ترجمة: أحمد بن علي بن العباس السيرافي: 209/86: كان ثقة في حديثه، متقنا لما يرويه، فقيها، بصيرا بالحديث و الرواية. وقال في ترجمة: أحمد بن محمد بن الربيع: 189/79: عالما بالرجال.

5- الظاهر أنّ الصواب في ترجمة إدريس بن زيد، كما في منهج المقال: 50، قال: إدريس ابن زيد، وصفه الصدوق في الفقيه بصاحب الرضا عليه السلام، وهو يدلّ على مدح، إلاّ أنّه غير مذكور في كتب الرجال، ووصف العلامة طريق الصدوق إليه بالحسن، وربما يشعر بالمدح، فتأمل. وقال المجلسي الأول في روضة المتقين: 48/14، في ترجمته: وصف الصدوق له بأنه صاحب الرضا عليه السلام، وحكمه أولا بأنّ كتابه معتمد، يجعل الخبر حسنا، وطريقه إليه حسنا كالصحيح. وقال السيد الخوي في معجمه: 77/1: وقد جعل بعضهم ان توصيف أحد بمصاحبه لأحد المعصومين عليهم السلام من أمارات الوثاقة. ثم قال: وأنت خبير بأنّ المصاحبة لا تدل بوجه لا على الوثاقة، ولا على الحسن، كيف وقد صاحب النبي صلّى الله عليه وآله وسائر المعصومين عليهم السلام من لا حاجة الى بيان حالهم، وفساد سيرتهم، وسوء أفعالهم؟!.

و منها: ذكر الجليل شخصا مترصيا أو مترحما (1).

و منها: أن يروي عنه محمد بن أحمد بن يحيى، ولم يكن مستثنى، و عليه الفاضل الخراساني وغيره (2).

و يأتي في ترجمته (3) و في محمد بن عيسى ما له دخل (4).3.

ص: 94

1- قال الكاظمي في عدته: 23: و منها ترضي الأجلاء عنه، و ترجمهم عليه، و هذا كما ترى الكليني و الصدوق و الشيخ يترحمون على ناس و يترضون عنهم، فتعلم أنهم عندهم بمكانة من الجلالة، بدليل أنهم ما زالوا يذكرون الثقات و الأجلاء ساكتين، و ربما كان الترحم و الترضي بخصوصية اخرى كالمشيخة و نحوها، و كيف كان فما كان ليكون إلا عن ثقة يرجع إليه الأجلاء. و اعترض السيد الخويي في معجمه: 78/1: بأن الترحم هو طلب الرحمة من الله تعالى، فهو دعاء مطلوب و مستحب في حق كل مؤمن، و قد أمرنا بطلب المغفرة لجميع المؤمنين و للوالدين بخصوصهما، و قد ترحم الصادق عليه السلام لكل من زار الحسين عليه السلام، بل إنه سلام الله عليه قد ترحم لأشخاص خاصة معروفين بالفسق لما فيهم ما يقتضي ذلك، كالسيد إسماعيل الحميري وغيره، فكيف يكون ترحم الشيخ الصدوق أو محمد بن يعقوب و أمثالهم كاشفا عن حسن المترحم عليه! و هذا النجاشي قد ترحم على محمد بن عبد الله بن محمد بن عبيد الله بن البهلول، بعد ما ذكر أنه رأى شيوخه يضعفونه، و أنه لأجل ذلك لم يرو عنه شيئا و تجنبه.

2- في عدة الكاظمي: 26 قال: و منها كونه من رجال محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري، و لم يستثن عليه، و ذلك إن أقصى ما استثنى عليه روايته عن أولئك الثمانية عشر أو العشرين، فعلم أن من عداهم مرضي عنه، فكان أقل مراتبه المدح، بل ربما جعل طريقا إلى التوثيق، و بالجملة فاتخاذ هذا الوجه دليلا على الاعتماد طريقة جماعة من المحققين كصاحب الذخيرة وغيره. و زاد السيد الصدر في نهاية الدراية: 163: و عندي أنه لا يفيد شيئا سوى تقوية الحديث في الجملة.

3- تعليقة الوحيد: 281.

4- تعليقة الوحيد: 313.

و منها: قول الثقة: لا أحسبه إلا فلانا، أي ثقة أو ممدوحا، و ظاهرهم العمل به، و البناء عليه.

و تأمل فيه المحقق الشيخ محمد لأن حجية الظن من دليل، و ما يظن تحقق مثله في المقام هو الإجماع، و تحقّقه في غاية البعد، و في تأمله تأمل ظاهر (1).

و منها: أن يقول الثقة: حدثني الثقة، و في إفادته التوثيق المعبر خلاف معروف، و حصول الظن منه ظاهر، و احتمال كونه في الواقع مقدوحا لا يمنعه، فضلا عن احتمال كونه مّمن ورد فيه قدح، كما هو الحال في سائر التوثيقات (2).

و ربما يقال: الأصل تحصيل العلم، و لما تعذر يكتفى بالظن الأقرب، و هو الحاصل بعد البحث.

و يمكن أن يقال: مع تعذر البحث، يكتفى بالظن، كما هو الحال في التوثيقات، و سائر الأدلة، و الأمارات الاجتهادية، و ما دلّ على ذلك دلّ على هذا.

و مراتب الظن متفاوتة، و كون المعبر أقوى مراتبه لم يقل به أحد، مع أنّه على هذا لا يكاد يوجد حديث صحيح بل و لا يوجد، و تخصيص خصوص ما اعتبره من الحدّ أنّي له بإثباته، مع أنّه ربما يكون الظن الحاصل في بعضا.

ص: 95

1- تعليقة الوحيد: 11.

2- قال الشيخ حسين بن عبد الصمد العاملي في وصول الأخبار: 189: و لو قال الراوي الثقة: حدثني الثقة، أو العدل، و نحوهما، لم يكف عند بعضهم، لجواز كون غيره قد اطّلع على جرحه، و أصالة عدم الجرح غير كاف إذ لا بدّ من البحث. و إضرابه عن تسميته مريب، و الاحتمال آت، و الأصح الاكتفاء، إذا كان القائل عالما بطرق الجرح و التعديل. و قال السيد الصدر في نهاية الدراية: 162: و منها قول الثقة: حدثني الثقة، و أمّا لو قال: حدثني غير واحد من أصحابنا، أو جماعة من أصحابنا فلا.

التوثيق بهذا الحد، بل وأدون، فتأمل.

ومنها: أن يكون ممن ادّعى اتفاق الشيعة على العمل بروايته- كما في جمع (1)- وربما ادّعى ثبوت الموثقية من ذلك.

ومنه المحقق الشيخ محمّد، ولعله في غير موضعه، ويكون ما قالوه حقا على قياس ما مرّ في إجماع العصابة، على أنا نقول: الظنّ الحاصل من عمل الطائفة أقوى من الموثقية بمراتب شتى، ولا أقل من التساوي، فتدبر (2).

ومنها: وقوعه في سند حكم العلامة بصحته، وحكم بعض بالتوثيق لذلك، كالمصنف في الحسن بن متيل (3)، وإبراهيم بن مهزيار (4)، وأحمد ابن عبد الواحد (5)، وغيرهم. ع.

ص: 96

1- مثل: السّكوني، وحفص بن غياث، وغياث بن كلوب، ونوح بن درّاج، ومن ماثلهم من العامّة مثل: طلحة بن زيد وغيره، وكذا مثل عبد الله بن بكير، وسماعة بن مهران، وبني فضال، والطاطريين، وعمّار السّباطي، وعلي بن أبي حمزة، وعثمان بن عيسى من غير العامّة، فإنّ جميع هؤلاء نقل الشيخ عمل الطائفة بما رووه، راجع تعليقة الوحيد: 11، وعدة الأصول: 380/1-381.

2- قال المامقاني في المقباس: 280/2: إن لم يكن ذلك توثيقا لهم في أنفسهم، باعتبار عدم إمكان إجماعهم على العمل برواية غير الثقة، سيّما مع اختلاف مشاربهم، واعتبار جمع منهم العدالة، فلا أقل من كون ذلك توثيقا لهم في خصوص الرواية، وذلك كاف على الأظهر.

3- في منهج المقال: 106 قال: ويفهم من تصحيح العلامة طريق الصدوق إلى أبي جعفر ابن ناجية توثيقه، وهو الحق إن شاء الله تعالى.

4- منهج المقال: 28، وفيه: والعلامة حكم بصحة طريق الصدوق الى بحر السقاء وفيه؟؟؟ إبراهيم وهو يعطي التوثيق.

5- منهج المقال: 38 قال: ويستفاد من كلام العلامة في بيان طرق الشيخ في كتابه توثيقه في مواضع.

وفيه: أنّ العلامة لم يقصر إطلاق الصحة في الثقات، إلا أن يقال:

إطلاقه على غيرها نادر، وهو لا يضّر، لعدم منع ذلك ظهوره فيما ذكره، سيّما بعد ملاحظة طريقته، وجعل الصحة اصطلاحاً فيها.

لكن لا يخفى أنّ حكمه بصحة حديثه مرة و مرتين مثلاً غير ظاهر في توثيقه، بل ظاهر في خلافه، بملاحظة عدم توثيقه وعدم قصره.

نعم لو كان ممن أكثر تصحيح حديثه مثل أحمد بن محمد بن يحيى، وأحمد بن عبد الواحد، ونظائرهما، فلا يبعد ظهوره في التوثيق.

و احتمال تصحيحه إياه لكونهم من مشايخ الإجازة، فلا يضر مجهوليتهم، أو لظنه وثاقتهم، فليس من باب الشهادة.

فيه ما سنشير إليه.

و الغفلة ينفبها الإكثار، مع أنّه في نفسه لا يخلو من البعد (1) .هـ.

ص: 97

1- قال المجلسي الأول في روضة المتقين: 328/14، في ترجمة أحمد بن الحسين بن عبد الملك الأودي، عند تكلمه حول طرق كتاب الحسن بن محبوب، وأنّ بعض هذه الطرق فيها جهالة أو ضعف، وبعضها صحيحة: والظاهر أنّه لا يحتاج إلى الطريق أصلاً، لأنّه لا ريب في أنّه كان أمثال هذه الكتب التي كان مدار الطائفة عليها، كانت مشتهرة بينهم زاندا على اشتهاار الكتب الأربعة عندنا، ولا ريب في أنّ الطريق لصحة انتساب الكتاب إلى صاحبه، فإذا كان الكتاب متواتراً فالتمسك بأخبار الأحاد الصحيحة كان كتعرف الشمس بالسراج. و لكن لما أرادوا أن يخرج الخبر بظاهره عن صورة الإرسال، ذكروا طريقاً إليه تيمناً وتبركاً، وهؤلاء مشايخ الإجازة المحض، فلماذا ترى العلامة وغيره يصفون الخبر بالصحة. ولو كان في أوائل السند مجاهيل كأحمد بن محمد بن الحسن، وأحمد بن محمد بن يحيى، و ماجيلويه، ومحمد بن إسماعيل عن الفضل وغيرهم. و من لم يكن له اطلاع على ذلك، فتارة يعترض عليه، وتارة يحكم بثقة هؤلاء، مع أنّ الظاهر أنّه لو كان لهؤلاء توثيق في الكتب لكتنا نطلع عليه، لأنّه لم يكن للعلامة كتاب غير هذه الأصول التي في أيدينا، ولو كان له غيرها لكان يذكر مرة أنّه ذكر فلان في الكتاب الفلاني أنّ فلانا ثقة، لكن الأصحاب نظروا إلى أنّه لو كان لم يعتبر مشايخ الإجازة وضعفهم لكان يحكم بصحة الجميع لأنّهم جميعاً منهم مع أنّه ليس كذلك دأبه. لكن لم يلاحظوا أنّه فرّق بين مشايخ الإجازة، فبعضهم لم يكن له كتاب ولا رواية أصلاً، وكان لبعضهم كتاب ورواية، وإن لم يكن يروي هذا الخبر إلا من صاحب الكتاب، فإنه يمكن أن يكون روى من غير هذا الكتاب، ولم يكن ذلك الكتاب معتبراً ولا رواية ثقة، فكانوا ينظرون إلى هذا المعنى، ويصفون الخبر بالضعف أو الجهالة لجهالة الطرق، بخلاف من لم يكن له كتاب، فإنه ذكر لمجرد اتصال السند. والظاهر أنّ الباعث للعلامة وأمثاله ذلك. إلى آخره.

هذا وإن المشهور يحكمون بصحة حديث أحمد بن محمد المذكور، وأحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، والحسين بن الحسن بن أبان، وقيل في وجهه: حكم العلامة بالصحة، كما مر (1).ق.

ص: 98

1- قال الشيخ البهائي في مشرق الشمسيين: 276: تبين: قد يدخل في أسانيد بعض الأحاديث من ليس له ذكر في كتب الجرح والتعديل بمدح ولا قدح، غير أن أعظم علمائنا المتقدمين قدس الله أرواحهم قد اعتنوا بشأنه وأكثروا الرواية عنه، وأعيان مشايخنا المتأخرين طاب ثراهم قد حكموا بصحة روايات هو في سندها، والظاهر أن هذا القدر كاف في حصول الظن بعدالته. وذلك مثل: أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، فإن المذكور في كتب الرجال توثيق أبيه رحمه الله، وأما هو فغير مذكور بجرح ولا تعديل، وهو من مشايخ المفيد رحمه الله، والواسطة بينه وبين أبيه رحمه الله، والرواية عنه كثيرة. ومثل: أحمد بن محمد بن يحيى العطار، فإن الصدوق يروي عنه كثيرا، وهو من مشايخه والواسطة بينه وبين سعد بن عبد الله. ومثل: الحسين بن الحسن بن أبان، فإن الرواية عنه كثيرة، وهو من مشايخ محمد بن الحسن بن الوليد، والواسطة بينه وبين الحسين بن سعيد، والشيخ عدّه في كتاب الرجال تارة في أصحاب العسكري عليه السلام، وتارة في من لم يرو، ولم ينص عليه بشيء، ولم نقف على توثيقه إلا في غير بابه في ترجمة محمد بن أورمة، والحق أن عبارة الشيخ هناك ليست صريحة في توثيقه، كما لا يخفى على المتأمل. ومثل: أبي الحسين علي بن أبي جيد، فإن الشيخ رحمه الله يكثر الرواية عنه، سيما في الاستبصار، وسنده أعلى من سند المفيد، لأنه يروي عن محمد بن الحسن بن الوليد بغير واسطة، وهو من مشايخ النجاشي أيضا. فهؤلاء وأمثالهم من مشايخ الأصحاب، لنا ظن بحسن حالهم، وعدالتهم، وقد عددت حديثهم في الجبل المتين وفي هذا الكتاب في الصحيح، جريا على منوال مشايخنا المتأخرين، ونرجو من الله سبحانه أن يكون اعتقادنا فيهم مطابقا للواقع، وهو ولي الإعانة والتوفيق.



وفيه: ما مرّ، إلا أن يريدوا إكثاره.

وفيه: إن الإكثار وقع في مثل إبراهيم بن هاشم، وأحمد بن عبدون، وهم يعدون حديثهم من الحسان، وإن حكم جمع بصحته (1)، إلا أن يقال:

إن هذا الإكثار ليس بمثابة ذلك، لكن لا بدّ من ملاحظته، ومع ذلك كيف يفيد ذلك التوثيق دون هذا، وكون ذلك أقوى لا يقتضي قصر الحكم فيه.

واعترض أيضا: بأنّ التوثيق من باب الشهادة، والتصحيح ربما كان مبنيا على الاجتهاد (2). ه.

ص: 99

1- قال المحقق البحراني في المعراج: 88 في ترجمة إبراهيم بن هاشم: لأصحابنا اضطراب كثير حتى من الواحد في الكتاب الواحد في حديث إبراهيم بن هاشم، فتارة يصفونه بالحسن كما حققناه واعتمدنا عليه، وهو الصواب. وتارة يصفونه بالصحة، كما فعله شيخنا البهائي قدس سره في مبحث نوافل الظهرين من مفتاح الفلاح، حيث وصف حديث محمد بن عذافر بالصحة، مع أنّ إبراهيم المذكور في الطريق. وكذا وقع لشيخنا الشهيد الثاني في عدة مواضع، منها في روض الجنان في مبحث توجيه الميت، حيث وصف حديث سليمان بن خالد بسلامة السند. وقد وقع للعلامة رحمه الله مثل ذلك في عدة مواضع من المختلف والمنتهى، والله الهادي.

2- قال المجلسي الأول في روضة المتقين: 334/14، والباعث لهم على ذلك أن تصحيح الحديث يستلزم توثيق رجاله، سيّما إذا لم يكونوا من المشتبهين، ليقال إنّ ذلك من باب الاجتهاد، لا من باب الشهادة حتى يكون معتبرا، لأنّه كثير ما يجتهد في مشتبه أنّه فلان، ويجتهد آخر أنّه غيره، أما إذا لم يكن مشتبهها بغيره. كان من باب الشهادة كما قيل، لكن الظاهر أنّ العلامة راعى أنّهما ليسا براويين، بل كانا لمحض اتصال السند، ولو لم تجزم بأنّ مراده ذلك فلا شك في إمكان أن يكون مراده ذلك، أو لوجه آخر أدى اجتهاده إليه.

وفيه: ما لا يخفى على المطلع بحال التوثيق، مضافا الى الاكتفاء بالظنّ والبناء عليه.

وقال جماعة في وجهه: إنهم ثقّات ولا يحتاجون إلى التنصيص، لأنهم من مشايخ الإجازة (1).

وفيه: إنّ هذا ليس على قواعد المشهور، بل الظاهر منهم خلافه، مع أنّهم كثيرون، فلا وجه للقصر.

والاعتراض: بأنّ كثيرا من مشايخ الإجازة كانوا فاسدي العقيدة.

مندفع: بأنّ ذلك ينافي العدالة بالمعنى الأخص لا الأعم، والأخصه.

ص: 100

1- قال السيد الداماد في الرواشح: 179: و ممّا يجب أن يعلم ولا يجوز أن يسهل عنه، أنّ مشيخة المشايخ الذين هم كالأساطين والأركان أمرهم أجلّ من الاحتياج إلى تزكية مزكّ و توثيق موثق، ولقد كنا أثبتنا ذلك فيما أسلفنا بما لا مزيد عليه. وقال الميرزا الأسترآبادي في المنهج: 103 في ترجمة الحسن بن علي بن زياد الوشاء: وربما استفيد توثيقه من استجازة أحمد بن محمّد بن عيسى. وقال الشهيد الثاني في الرعاية في علم الدراية: 192: تعرف العدالة المعتمدة في الراوي: بتنصيص عدلين عليها، أو بالاستفاضة، بأنّ تشتهر عدالته بين أهل النقل، أو غيرهم من أهل العلم، كمشايخنا السالفين من عهد الشيخ محمّد بن يعقوب الكليني، وما بعده إلى زماننا هذا. ثم قال: لا يحتاج أحد من هؤلاء المشايخ المشهورين إلى تنصيص على تزكية، ولا بينة على عدالة، لما اشتهر في كلّ عصر من ثقّتهم وضبطهم وورعهم زيادة على العدالة. وقال المحقق البحراني في البلغة: 404 في ترجمة محمّد بن إسماعيل البندقي: مجهول إلا أنّ الظاهر جلالته، لكونه من مشايخ الإجازة. وقال الشيخ البهائي في مشرق الشمسيين: 276: قد يدخل في أسانيد بعض الأحاديث من ليس له ذكر في كتب الجرح والتعديل بمدح ولا قدح، غير أنّ أعظم علمائنا المتقدمين قدس الله أرواحهم قد اعتنوا بشأنه، وأكثروا الرواية عنه، وأعيان مشايخنا المتأخرين طاب ثراهم قد حكموا بصحة روايات هو في سندها، والظاهر أنّ هذا القدر كاف في حصول الظنّ بعدالته.

يظهر من الخارج، على أنه ربما يكون ظاهر الشيخية حسن العقيدة الى أن يثبت الخلاف، فتأمل.

وقال جماعة: إن مشايخ الإجازة لا يضر مجهوليتهم، لأن أحاديثهم مأخوذة من الأصول المعلومة، وذكرهم لمجرد اتصال السند أو للتيمن (1).

وفيه: إن ذلك غير ظاهر، مضافا الى عدم انحصار ذلك في تلك الجماعة، فكم من معروف منهم بالجلالة لم يصححوا حديثه، فضلا عن المجهول، على أنه لا وجه لتضعيف أحاديث سهل بن زياد وأمثاله، ممن حاله حال تلك الجماعة في الوساطة للكتب، مشايخ الإجازة كانوا أم لا (2).

وبالجملة لا وجه للتخصيص بمشايخ الإجازة، ولا من بينهم بجماعة خاصة.

ودعوى: أن غيرهم ربما يروي من غير تلك الأصول دون الجماعة، وأن ذلك كان ظاهرا على العلامة، بل ومن تأخر عنه، جزاف، على أن النقل عنها غير معلوم إغناؤه عن التعديل، لعدم معلومية كل واحد من أحاديثها.

ص: 101

1- كما ذهب إلى هذا المجلسي الأول في أكثر من موضع، قال في ترجمة محمد بن علي الكوفي: 28/14: والظاهر أن مساهلتهم في النقل عن أمثاله لكونه من مشايخ الإجازة، والأمر فيه سهل، لأن الكتاب إذا كان مشتهرا متواترا عن صاحبه يكفي في النقل عنه، وكان ذكر السند لمجرد التيمن والتبرك.

2- قال السيد الصدر في نهاية الدراية: 158: أقول: مجرد كونه من مشايخ الإجازة لا يفيد شيئا، إذ ربما أخذوا من الضعيف لعلو إسناده، أو لمجرد إخراج الحديث من الإرسال و اتصال المستجيز بالسند ليدخل في المسانيد وإن كان المجيز فاسد المذهب، ولو كان لمجرد كونه من مشايخ الإجازة ظهور في الوثيقة لصححوا أخبار سهل بن زياد، فإنه من مشايخ الإجازة، كما حكى المجلسيان رحمهما الله، ولما قالوا إن الجهل بمشايخ الإجازة غير قادح لأن المستجاز فيه من الأصول المعلومة، وأجمل محامل من قال بدلالة ذلك على المدح والعدالة عندي أنه لا يريد كلية الكبرى، بل يريد هؤلاء الاعلام المشهورين بالتعظيم والجلالة عند الطائفة.

بالخصوص، وكذا الكيفية المودعة، و القدماء كانوا لا يروونها إلا بالإجازة أو القراءة و أمثالهما، و يلاحظون الوسطة غالباً حتى في كتب الحسين بن سعيد الذي جُلَّ رواية تلك الجماعة عنه، و سيجيء في أخيه الحسن ما يدل عليه، و كذا في كتب كثير ممن ماثله من الأجلة، مع أنّ هذه الكتب أشهر و أظهر من غيرها.

و ربما يقال في وجه الحكم بالصحة أنّ الاتفاق على الحكم بها دليل على الوثاقة.

وفيه: أنّ الظاهر أنّ منشأ الاتفاق أحد الأمور المذكورة (1).

و منها: أنّ ينقل حديث غير صحيح في مدحه، فان المظنون تحقّقه فيه عند المتأخرين، و يقوى إذا تأيّد باعتداد المشايخ، و نقلهم إياه في بيان حال الرجل (2).

ص: 102

1- قال الشيخ حسن في منتقى الجمال: 39/1: الفائدة التاسعة: يروي المتقدمون من علمائنا رضي الله عنهم عن جماعة من مشايخهم، الذين يظهر من حالهم الاعتناء بشأنهم، و ليس لهم ذكر في كتب الرجال، و البناء على الظاهر يقتضي إدخالهم في قسم المجهولين، و يشكل بأنّ قرائن الأحوال شاهدة ببعده اتخاذ أولئك الأجلاء الرجل الضعيف أو المجهول شيخاً يكثر الرواية عنه و يظهر الاعتناء به، و رأيت لوالدي رحمه الله كلاماً في شأن بعض مشايخ الصدوق رحمه الله قريباً مما قلناه، و ربما يتوهم أنّ في ترك التعرّض لذكرهم في كتب الرجال إشعاراً بعدم الاعتماد عليهم، و ليس بشيء، فإن الأسباب في مثله كثيرة، و أظهرها أنه لا تصنيف لهم، و أكثر الكتب المصنفة في الرجال لمتقدمي الأصحاب اقتصر فيها على ذكر المصنفين، و بيان الطرق إلى رواية كتبهم. إلى آخر كلامه و فيه فوائد جمة.

2- قال المقدس الكاظمي في عدته: 26: و هذا كما حكم الشهيد الثاني رحمه الله بوثاقة عمر ابن حنظلة لقول الصادق عليه السلام في حديث الوقت: إذن لا يكذب علينا، مع ما في سنده من الضعف لمكان يزيد بن خليفة، و ما ذلك إلا لرواية الأجلاء كالكليني له، و عمل كثيرين به، فضعف اعتراض ولده المحقق صاحب المعالم و استغرابه للتوثيق بمجرد هذا الخبر الضعيف لا وجه له.

وأضعف من ذلك ما لوروى الراوي بنفسه ذلك، ويحصل الظن بملاحظة اعتداد المشايخ ونقلهم إياه، كما في كثير من التراجم.

ومنها: كونه من آل أبي الجهم، لما في منذر بن محمد (1)، وسعيد بن أبي الجهم (2).

ومنها: كونه من آل نعيم الأزدي، لما في بكر بن محمد (3)، وجعفر بن المثنى (4)، والمثنى بن عبد السلام.

ومنها: كونه من آل أبي شعبة، ويأتي في: عمر بن أبي شعبة (5).

ومنها: قول العدل: حدثني بعض أصحابنا، قال المحقق: يقبل وإن لم يصفه بالعدالة، إذا لم يصفه بالفسوق (6)، لأن إخباره بمذهبه شهادة بأنه من أهل الأمانة، ولم يعلم منه الفسق المانع من القبول.

وإن قال: بعض أصحابه، لم يقبل، لإمكان أن يعني نسبه إلى الرواق.

ص: 103

1- لما في رجال النجاشي: 1118/418 حيث قال في ترجمته: من أصحابنا من بيت جليل.

2- لما في رجال النجاشي: 472/179 حيث قال: كان ثقة في حديثه، وجها بالكوفة، وآل أبي الجهم بيت كبير بالكوفة. راجع رجال السيد بحر العلوم: 275-272/1 ترجمة آل أبي جهم القابوسي.

3- لما في رجال النجاشي: 273/108: وجه في هذه الطائفة، من بيت جليل بالكوفة، من آل نعيم الغامديين.

4- لما في رجال النجاشي: 309/121: ثقة، من وجوه أصحابنا الكوفيين، ومن بيت آل نعيم. وذكر السيد بحر العلوم في رجاله: 283/1-289 ترجمة آل نعيم الأزدي الغامدي.

5- حيث قال النجاشي: 612/230 في ترجمة عبيد الله بن علي بن أبي شعبة الحلبي: وآل أبي شعبة بالكوفة بيت مذكور من أصحابنا. و ترجمهم السيد بحر العلوم في رجاله: 222-214/1.

6- في نسخة «م»: بالفسق.

وأهل العلم، فيكون البحث فيه كالمجهول، انتهى (1). وفيه نظر (2).

ومنها: رواية الجليل عن غير واحد، أو عن رهط مطلقاً أو مقيداً بقول من أصحابنا، وعندني أنّ هذه الرواية في غاية القوة، بل أقوى من كثير من الصحاح، وربما تعد من الصحاح لبعد أن لا يكون فيهم ثقة (3).

ومنها: رواية الجليل عن أشياخه، فإن علم أنّ فيهم ثقة فالظاهر صحة الرواية، وكذا إن علم أنّ فيهم من مشايخ الإجازة أو من أشباههم، وإلاّ فهي في غاية القوة مع احتمال الصحة، لبعد الخلو عن الثقة. ورواية حمدويه عن أشياخه من الأول (4)، لأن فيهم العبيدي (5)، وهو ثقة كما يأتي (6) ر.

ص: 104

1- معارج الأصول: 151 و عبارته هكذا: إذا قال أخبرني بعض أصحابنا، وعنى الإمامية، يقبل وإن لم يصفه بالعدالة- إذا لم يصفه بالفسوق- لأنّ إخباره بمذهبه شهادة بأنّه من أهل الأمانة، ولم يعلم منه الفسوق المانع من القبول. فان قال: عن بعض أصحابه (خ. ل أصحابنا) لم يقبل، لا مكان أن يعني نسبه إلى الرواة، أو أهل العلم، فيكون البحث فيه كالمجهول.

2- و تنظر فيه أيضا المامقاني في المقباس: 287/2 حيث قال: وأنت خير بأنّ ما ذكره غير مستقيم، لأنّ السكوت عن تفسيره أعمّ من التوثيق، مضافاً إلى عدم صراحة بعض أصحابنا في كون المقول فيه إمامياً كما مرّ، فتأمل.

3- عقبها البهبهاني في التعليقة: 11 بقوله: وفيه تأمل، وقال المحقق الشيخ محمّد: إذا قال ابن عمير عن غير واحد، عدّ روايته من الصحيح، حتى عند من لم يعمل بمراسيله. وقال في المدارك: لا يضر إرسالها لأنّ في قوله: غير واحد، إشعار بثبوت مدلولها عنده، وفي تعليقه تأمل فتأمل.

4- وردت رواية حمدويه عن أشياخه في رجال الكشي: 720/385، 566/313، 780/414 و 1141/612، 1065/564، 783.

5- وهو محمّد بن عيسى بن عبيد بن يقطين.

6- قال الجزائري في حاوي الأقوال في ترجمة جعفر بن عثمان بن زياد الرواسي: روى الكشي رحمه الله عن حمدويه عن أشياخه أنّه ثقة فاضل خير، ثم قال: قلت: لا يتوهم أنّ ما نقله الكشي مرسل ولا يفيد التوثيق لأنّ بعض مشايخ حمدويه ثقة و الإضافة تفيد العموم، قيل: وفيه نظر.

و منها: قولهم: فقيه من فقهاءنا، بل يشير إلى الوثاقة.

وقريب منه قولهم: فقيه (1).

و منها: قولهم: فاضل (2)، أو دين (3). و يأتي في الحسن بن علي بن فضال (4).4.

ص: 105

1- قال الوحيد البهبهاني في التعليقة: 10: و منها قولهم: فقيه من فقهاءنا و هو يفيد الجلالة بلا شبهة و يشير إلى الوثاقة، و البعض بل لعلّ الأ-كثر لا يعدّه من أماراتها، إمّا لعدم الدلالة عنده، أو لعدم نفع مثل تلك الدلالة، و كلاهما ليس بشيء، بل ربما يكون أنفع من بعض توثيقاتهم، فتأمل و لاحظ ما ذكرناه في الفائدتين و هذه الفائدة و عبارة النجاشي في إسماعيل ابن عبد الخالق تشير إلى ما ذكرناه، فلاحظ و تأمل، و قريب مما ذكر قولهم: فيه. انتهى. و قد عدّ جمع هذه العبارة في ضمن أمارات الوثاقة و المدح كما في الرواشح: 60، عدة الكاظمي: 19، مقباس الهداية: 248/2، و نهاية الدراية: 148.

2- و قد عدّ الشهيد الثاني في الرعاية: 205: فاضل من أمارات المدح الملحق لحديث المقول فيه بالحسن، و عدم إفادتها التعديل، ثم قال: و أمّا الفاضل، فظاهر عمومته، لأنّ مرجع الفضل إلى العلم، و هو يجمع الضعف بكثرة. و قد عدّ جمع الكلمة من ألفاظ المدح كما في الرعاية: 205، و الرواشح: 60، و مقباس الهداية: 247/2، نهاية الدراية: 148، و قد عدّها السيد في العدة: 19، من الألفاظ التي تفيد التوثيق.

3- قال المامقاني في المقباس: 247/2: و لا شبهة في دلالة على المدح المعتد به المقارب للتوثيق، بل يحتمل دلالة على ذلك، لأنّ الدين لا يطلق إلا على من كان ملتزماً بجميع أحكام الدين، و من كان كذلك فهو عدل. و قد عدّها السيد في العدة: 19 من الألفاظ التي تفيد التوثيق أيضاً. و ذكرها السيد الصدر في نهاية الدراية: 148 ضمن ألفاظ المدح. و قال الأصفهاني في الفصول الغروية: 303: و منها قولهم: ورع أو تقي أو دين، و الأولان نص في التعديل، و الأخير ظاهر فيه، بل لا يبعد اختصاصه عرفاً به.

4- يأتي في ترجمته نقلاً- عن الكشي و النجاشي قول الفضل بن شاذان لأبيه فيه: هذا ذاك العابد الفاضل، قال: هو ذاك. راجع رجال الكشي: 993/515، رجال النجاشي: 72/34.

و منها: قولهم: أوجه من فلان، أو أصدق، أو أوثق، و ما أشبه ذلك، مع كون فلان وجهًا، أو صدوقًا، أو ثقةً، بل يشير الأخير إلى الوثاقة (1).

و منها: توثيق علي بن الحسن بن فضال (2)، أو ابن عقدة، و منى.

ص: 106

1- قال الأصفهاني في الفصول: 303؛ و أمّا قولهم: أوجه من فلان، حيث يكون المفضّل عليه ثقة، فأقوى في المدح، و يحتمل قويًا عدّه توثيقًا. و منها قولهم: أصدق لهجة من فلان، حيث يكون المفضّل عليه ثقة، و الظاهر أنّه يفيد مدحا يعتد به في العمل بروايته، و كذا لو كان المفضّل عليه هنا و فيما مرّ ممدوحًا بما يصحّ الاعتماد على روايته. و قد فصل الكلام الكاظمي في العدة: 20 حيث قال: و التفضيل على الموثق و الممدوح أدلّ على الوثاقة و المدح من الأصل، فان لم يثبت في المفضّل عليه كما في مثل: أوثق إخوته، أو من أبيه مع عدم العلم بوثاقة الأب و الإخوة كان الأصل أدلّ، فإننا نجد أنّ قولنا هو ثقة أدلّ على الوثاقة من ذلك، و كذلك صدوق، و أصدق إخوته، و وجه و أوجههم. و ربما يتعلّق في التوثيق بالتفضيل عليه لمكان المشاركة. و هذا كما يجعل للحسين بن علوان حظًا في الوثاقة، بقول ابن عقدة في أخيه الحسن: إنّ كان أوثق من أخيه. و كذلك قول النجاشي بعد حكمه على الحسين بأنّه عامي ثقة، و الحسن أخص بنا و أولى. و الحقّ أنّه لا دلالة في ذلك على التوثيق، لشيوع استعمال أفعل مجردًا. و قد وقع في كلامهم التفضيل بالوثاقة على من لا حظّ له فيها من الضعفاء المتّهمين، و هذا كما قال النجاشي في الحسن بن محمّد بن جمهور العمّي أبو محمّد البصري: ثقة في نفسه، ينسب إلى بني العم، يروي عن الضعفاء، و يعتمد المراسيل، ذكره أصحابنا بذلك و قالوا: كان أوثق من أبيه. مع قولهم في أبيه على ما في النجاشي: أنّه ضعيف في الحديث، فاسد المذهب، و أنّ فيه أشياء الله أعلم بها من عظمها، روى عن ابنه الحسن. و كان ما رمي به من الرّواية عن الضّعفاء لروايته عن أبيه و نحوه.

2- و قد ناقش المامقاني في المقباس: 266/2 في ذلك حيث قال: قلت: الموجود في ترجمته: أنّه قلّ ما روى عن ضعيف و كان فطحيا، و لم يرو عن أبيه شيئا. و دلّته على ما رام إثباته كما ترى، لأنّ قلّة روايته عن الضعيف تجتمع مع كون من نريد استعمال حاله ضعيفا، لأنهم لم يشهدوا بعدم روايته عن ضعيف، بل بقلة روايته عن ضعيف، فلا تذهل. ثم قال: و توهم إمكان الاستدلال للمطلوب بما ورد من الأمر بالأخذ بما رووا بنو فضال و ترك ما رأوا، مدفوع بأنّ الأخذ بما يرويه، عبارة عن تصديقه في روايته، و أين ذلك و كيف هو من الدلالة على عدالة من رووا عنه شيئا أو صدقه؟ فهم مصدّقون في الأخبار بأنّ فلانا روى عن الصادق عليه السلام كذا، و ذلك لا يستلزم بوجهه صدق فلان أيضا، هذا مضافا إلى أنّه إن تمّ لاقتضى كون رواية كل من بني فضال كذلك لا خصوص عليه، و لم يلتزم بذلك أحد كما لا يخفى.



و أمّا ابن نمير، فلا يبعد حصول قوة من قوله بعد ملاحظة اعتداد المشايخ به، سيّما إذا ظهر تشييع من وثقوه، خصوصا إذا اعترف الموثق بتشييعه (2).

ومنها: قولهم: شيخ الطائفة، وأمثال ذلك، بل يشير إلى الوثاقة، وهووم.

ص: 107

1- قال السيد الأعرجي في العدة: 25: و أمّا توقفهم في توثيق ابن فضال و ابن عقدة و أضرابهما من الثقات المنحرفين، من أئمة هذا الشأن، و أهل القدم الراسخ فيه، و الباع الطويل، فالذي يستفاد من تتبع سيرة قدماء الأصحاب هو الاعتماد على أمثال هؤلاء، كما يعرب عنه تصفح كتب الرجال، و ناهيك في علي بن الحسن بن فضال اعتماد الثقة الجليل محمّد بن مسعود العياشي عليه، حتى أنّه ليكتفي بمجرد أن يقول من دون أن يسأله عن الوجه في ذلك، كما وقع له غير مرّة، فلا وجه للتوقف فيه و في اضراجه. نعم توثيق مثله إنما يفيد الوثاقة بالمعنى الأعم، فإن ثبت كون من وثقوه مستقيما على الطريقة أفاد الوثاقة بالمعنى الأخص. فأما نصر بن الصّباح، فإنّه و إن رمي بالغلو و ارتفاع القول، لكن الثقات الأجلاء كابن مسعود و الكشي تناولوا منه و رووا عنه. و عدّ قوم توثيقهم مدحا قريبا من التوثيق.

2- قال السيد الأعرجي في العدة: 25: و أمّا ثقات العامة كابن نمير، فقال الأستاذ: إنّّه لا يبعد عن مكانة ابن فضال. و قال الوحيد في التعليقة: 10: و أمّا توثيق ابن نمير و من مثله، فلا يبعد حصول قوة منه، بعد ملاحظة اعتداد المشايخ به و اعتمادهم عليه، كما سيجيء في إسماعيل بن عبد الرحمن، و حميد بن حماد، و جميل بن عبد الله، و علي بن حسان، و الحكم بن عبد الرحمن، و غيرهم، سيّما إذا ظهر تشييع من وثقوه، كما هو في كثير من التراجم، و خصوصا إذا اعترف الموثق بتشييعه، و قس على توثيقهم مدحهم و تعظيمهم.

أولى من الوكالة، وشيخية الإجازة، وغيرهما، مما حكموا بشهادته على الوثيقة (1).

ومن هنا: توثيق العلامة و ابن طاوس و نظائرهما، و هو من أمارات الوثيقة (2)، و توقف الشهيد (3)، و صاحب المعالم فيه، و ولده في العلامة و لال.

ص: 108

1- قال العاملي في وصول الأخبار: 192: أما نحو شيخ هذه الطائفة و عمدتها و وجهها و رئيسها و نحو ذلك فقد استعملها أصحابنا فيمن يستغنى عن التوثيق لشهرته، إيماء إلى أن التوثيق دون مرتبه. و قال الأعرجي في العدة: 19: و أما نحو شيخ الطائفة و فقيها فظاهر في التوثيق، و ما كانت الطائفة لترجع إلا لمن تثق بدينه و أمانته. و علق المامقاني في المقباس: 224/2 بقوله: فإذا قيل: فلان شيخ الطائفة، كان التعرض لا ماميته و وثاقته مستنكرا حشوا، لكون مفاد العبارة عرفا أعظم من الوثيقة، ألا ترى أنك لو سألت أحدا عن عدالة شيخ من شيوخ الطائفة استنكر أهل العرف ذلك.

2- و قد ناقش في ذلك السيد الخويي في المعجم: 43/1 فقال: و مما تثبت به الوثيقة أو الحسن أن ينص على ذلك أحد الأعلام المتأخرين، بشرط أن يكون من أخبر عن وثاقته معاصرا للمخبر، أو قريب العصر منه، كما يتفق ذلك في توثيقات الشيخ منتجب الدين، أو ابن شهر آشوب. و أما في غير ذلك كما في توثيقات ابن طاوس و العلامة و ابن داود، و من تأخر عنهم كالمجلسي لمن كان بعيدا عن عصرهم فلا عبرة بها، فإنها مبنية على الحدس و الاجتهاد جزما، و ذلك فإن السلسلة قد انقطعت بعد الشيخ، فأصبح عامة الناس -إلا قليلا منهم- مقلدين يعملون بفتاوى الشيخ و يستدلون بها كما يستدل بالرواية، على ما صرح به الحلبي في السرائر، و غيره في غيره.

3- قال الشهيد الثاني في الرعاية: 180: فلا ينبغي لمن قدر على البحث تقليدهم في ذلك، بل ينفق مما آتاه الله، فلكل مجتهد نصيب. فان طريق الجمع بينهما يلتبس على كثير، حسب اختلاف طرقه و أصوله في العمل بالأخبار الصحيحة و الحسنة و الموثقة، و طرحها أو بعضها. فربما لم يكن في أحد الجانبين حديث صحيح، فلا يحتاج إلى البحث عن الجمع بينهما، بل يعمل بالصحيح خاصة، حيث يكون ذلك من أصول الباحث. و ربما يكون بعضها صحيحا، و نقيضه حسنا أو موثقا و يكون من أصله العمل بالجميع، فيجمع بينهما بما لا يوافق أصل الباحث الآخر. و نحو ذلك. و كثيرا ما يتفق لهم التعديل بما لا يصلح تعديلا، كما يعرفه من يطالع كتبهم، سيما «خلاصة الأقوال» التي هي الخلاصة في علم الرجال.

يبعد موافقة غيرهم لهم (1)، و لعلّه ليس في موضعه لحصول الظن (2).

وقال جدّي: العادل أخبر أو شهد فلا بدّ من القبول (3).

وهو حسن، نعم لو ظهر ما يشير الى توهم منهم فالتوقف فيه كما في غيره، وقصرهم رحمهم الله التوثيق في القدماء غير معلوم، بل ربما يكون الظاهر خلافه مع أن ضرره غير ظاهر (4).ر.

ص: 109

1- قال العاملي في وصول الأختيار: 162: لكن ينبغي للماهر تدبر ما ذكره، فلعلّه يظفر بكثير ممّا أهملوه، أو يطلع على توجيه قد أغفلوه، خصوصا مع تعارض الجرح والمدح، فلا ينبغي لمن قدر على التمييز التقليد، بل ينفق مما آتاه الله، فلكل مجتهد نصيب.

2- التعليق: 10 و العبارة فيها هكذا: ومنها: توثيق العلامة و ابن طاوس و نظائرهما، و توقف المحقق الشيخ محمد في توثيق العلامة، و صاحب المعالم في توثيقاته و توثيق ابن طاوس، و كذا الشهيد بل و لا يبعد أن غيرهم أيضا توقف، بل توقف في نظائرهما أيضا، و لعلّه ليس في موضعه، لحصول الظن منها و الاكتفاء به. إلى آخره. و قال الداماد في الرواشح: 59 الراشحة الحادية عشر: هل حكم العالم المزكي كالعلامة و المحقق و شيخنا الشهيد في كتبهم الاستدلالية بصحة حديث مثلا في قوة التزكية و التعديل لكل من رواه على التنصيص و التعيين، و في حكم الشهادة الصحيح التعويل عليها في باب أي منهم بخصوصه أم لا؟ و جهان و أولى بالعدم على الأقوى. و كذلك في التحسين و التوثيق و التقوية و التضعيف، إذ يمكن أن يكون ذلك بناء على ما ترجح عندهم في أمر كل من الرواة من سبيل الاجتهاد، فلا يكون حكمهم حجة على مجتهد آخر، نعم إذا كان بعض الرواة غير مذكور في كتب الرجال، أو مذكورا غير معلوم حاله، و لا هو بمختلف في أمره، لم يكن على البعد من الحق أن يعتبر ذلك الحكم من تلقائهم شهادة معتبرة في حقه.

3- راجع روضة المتقين: 17/14-18.

4- قال المامقاني في المقباس: 291/2: و دعوى قصرهم توثيقهم في توثيق القدماء، مدفوعة بأنه غير ظاهر، بل ظاهر جملة من التراجع خلافه، مع أن ضرر القصر غير ظاهر، بل لا شبهة في إرادتهم بالثقة: العدل. نعم لو قالوا في حق شخص أنّه صحيح لم يفسد في إثبات الاصطلاح المتأخر، لأنّ الصحة عندهم أعمّ من الصحة عند المتأخرين، نعم لو قامت أمارّة على توهم منهم في موضع في أصل التوثيق لزم التوقف، و أمّا حيث لم يظهر التوهم فالأقوى الاعتبار.

و منها: توثيقات إرشاد المفيد رحمه الله (1)، وإن كان ما في محمّد بن سنان ياباه، لكن يمكن العلاج كما سيحيى (2).

## فائدة:

في أسباب الدم وضعف الرواية:

منها: قولهم: ضعيف، ونرى الأكثر يفهمون منه القدح في نفس الرجل، ويحكمون به بسببه (3).

ص: 110

- 1- قال الوحيد في التعليقة: 11 بعد هذا الكلام: وعندى أن استفادة العدالة منها لا يخلو عن تأمل، كما لا يخفى على المتأمل في الإرشاد في مقامات التوثيق، نعم يستفاد منها القوة والاعتماد. ثم قال: والمحقق الشيخ محمّد أيضا تأمل فيها، لكن قال في وجهه لتحقيقها بالنسبة إلى جماعة اختص بهم من دون كتب الرجال، بل وقع التصريح بضعفهم من غيره، على وجه يقرب الاتفاق، ولعلّ مراده من التوثيق أمر آخر انتهى. وفي العلة نظر، فتأمل. وقد أجاب المامقاني في المقباس: 291/2 على هذا بقوله: وهو كما ترى، فإنّ توثيقه من ضعفه، أو توقفوا في حاله لا يوجب و هن توثيقاته، غايته عدم الأخذ بتوثيقه عند تحقق اشتباهه، فإن الخطأ من غير المعصوم عليه السلام غير عزيز.
- 2- لأنه عدّه في الإرشاد: 248/2 في من روى النصّ على الرضا عليه السلام بالإمامة من أبيه، من خاصته وثقاته وأهل الورع والعلم والفقّه من شيعته. وقال في الكتاب التاسع من مصنفات الشيخ المفيد في كتاب الرد على أهل العدد والرؤية: 20: وهذا الحديث شاذ، نادر، غير معتمد عليه، طريقه محمّد بن سنان، وهو مطعون فيه، لا تختلف العصابة في تهمته وضعفه، وما كان هذا سبيله لم يعمل عليه في الدين.
- 3- فقد عدّ الضعيف من أسباب الجرح جمع، منهم: ثاني الشهيدان في الرعاية: 209، والشيخ البهائي في الوجيزة: 5. و عدّها الداماد في الرواشح: 60 من ألفاظ الجرح والدم. وقال التقي المجلسي في الروضة: 396/14: بل الحكم بالضعف ليس بجرح، فإن العادل الذي لا يكون ضابطا يقال له: إنه ضعيف، أي ليس قوة حديثه كقوة الثقة، بل تراهم يطلقون الضعيف على من يروي عن الضعفاء ويرسل الأخبار.

1- قال السيد الأعرجي في العدة: 28 عند تعداده لألفاظ القدح و الجرح: نعم يقع الكلام في اصطلاحات آخر منها قولهم: ضعيف، و المعروف أنه قدح مناف للعدالة، و من تتبع طريق القدماء و دأبهم كيف يضعفون بكثرة الإرسال، و الرواية عن الضعفاء و المجاهيل. كما قال غض في جعفر بن محمد بن مالك بعد أن رماه بالرواية عن الضعفاء و المجاهيل و غير ذلك، و كل عيوب الضعفاء مجتمعة فيه، فعَدَّ ذلك من موجبات الضعف. حتى أنهم لينفون من اتهموه بذلك، كما وقع لأحمد بن محمد بن عيسى مع أحمد بن أبي عبد الله البرقي و سهل بن زياد الآدمي و غيرهما، عرف أن مطلق التضعيف غير قادح، بل ربما ضعفوا برواية الضعفاء و من غمز عليه. و هذا كما قال النجاشي في محمد بن الحسن بن عبد الله الجعفري: ذكره بعض أصحابنا و غمز عليه، روى عنه البلوى، و البلوى رجل ضعيف مطعون عليه، إلى أن قال: و هذا أيضا ممَّا يضعفه. و قال في جابر بن يزيد الجعفي، و هو يغض من جانبه: و روى عنه جماعة غمز فيهم، إلى أن قال: و كان في نفسه مختلطا. بل قال الأستاذ: لعلَّ من أسباب الضعف عندهم قلة الحافظة، و سوء الضبط، و الرواية من غير إجازة، و الرواية عن من لم يلقه، و اضطراب ألفاظ الرواية، و إيراد الرواية التي ظاهرها الغلو و التفويض، أو الجبر و التشبيه، كما هو المسطور في كتبنا المعتمدة، قال: بل ربما كانت مثل الرواية بالمعنى عندهم من الأسباب. فقد بان أن التضعيف في الاصطلاح القديم أعم منه في الحديث، فاما قولهم ضعيف في الحديث فربما ظهر من تخصيص الضعف بالحديث عدم القدح بالمحدث. إلى آخر كلامه، و نقلناه بطوله لما فيه من فوائد و توضيح.

2- في التعليقة: 176 قال: قوله: سهل بن زياد، اشتهر الان ضعفه، و لا يخلو من نظر، لتوثيق الشيخ، و كونه كثير الرواية جدا، و لأنَّ روايته سديدة مقبولة مفتي بها، و لرواية جماعة من الأصحاب عنه، كما هو المشاهد و صرَّح به هنا النجاشي، بل و رواية أجلالهم عنه، بل و إكثارهم من الرواية عنه، منهم عدَّة من أصحاب الكليني، مع نهاية احتياطه في أخذ الرواية، و احترازه عن المتهمين، كما هو مشهود، و ينبه عليه ما سيحيي في ترجمته إكثاره من الرواية عنه بمكان، سيِّما في كافي الذي قال في صدره ما قال، فتأمل. و بالجملة أمارات الوثاقة و الاعتماد و القوة التي مرت الإشارة إليها مجتمعة فيه كثيرة، مع أنَّنا لم نجد من أحد من المشايخ القدماء تأمل في حديث بسببه، حتى أنَّ الشيخ رحمه الله مع أنَّه كثيرا ما تأمل في أحاديث جماعة بسببهم، لم يتفق في كتبه مرة بالنسبة إليه، بل و في خصوص الحديث الذي هو واقع في سنده ربما يطعن، بل و يتكلف في الطعن من غير جهته، و لا يتأمل فيه أصلا فتأمل. إلى آخر كلامه.

ومنها: قولهم: ضعيف في الحديث، وهو غير: ضعيف.

والحكم بالقدح به أضعف منه (3)، كما يأتي في سهل بن.

ص: 112

#### 1- راجع التعليقة: 43.

2- كما ذكر ذلك في ترجمة داود بن كثير الرقي. وقد اعترض المولى الكني في توضيح المقال: 43 على الوحيد، فقال: ومنها: ضعيف، ولا ريب في إفادته سقوط الرواية وضعفها، وإن لم يكن في الشدة مثل أكثر ما سبق، فيتميز عند التعارض. وأما إفادته القدح في نفس الرجل فلعله كذلك حيث أطلق، ولم يكن قرينة كتصريح أو غيره على الخلاف، والظاهر أنه إليه نظر الأكثر في استفادة قدح الرجل منه. فما في الفوائد بعد حكاية ذلك عنهم: ولا يخلو من ضعف لما سنذكر في داود بن كثير وسهل بن زياد وأحمد بن محمد بن خالد وغيرهم لا يخلو من بحث، إذ غاية الأمر وجود قرينة و تصريح بالخلاف، حتى من المضعف، وهذا لا ينافي إفادته عند الإطلاق لما ذكرنا، مع أننا لاحظنا ما أشار إليه من التراجع فلم نقف فيها على ما ينافي مفاد الإطلاق المزبور، فلاحظ وتأمل. ثم إن الذي يظهر منهم أو ينبغي إرادتهم مطلق القدح في نفس الرجل لا خصوص الفسق، فيشمل ما لو كان التضعيف لسوء الضبط، وقلة الحافظة، أو عدم المبالاة في الرواية في أخذها ونقلها، فلا بأس بما في الفوائد أيضا من قوله، كما أن تصحيحهم غير مقصور على العدالة، فكذا تضعيفهم غير مقصور على الفسق، وهذا غير خفي على من تتبع وتأمل. إلى آخر كلامه.

3- قال في نهاية الدراية: 167: من ألفاظ الجرح قولهم: ضعيف، ولا ريب في أنه قدح مناف للعدالة إذا قيل على الإطلاق دون التخصيص بالحديث، لأن المراد في الأول أنه ضعيف في نفسه، وفي الثاني أن الضعف في روايته، فلا تدل على القدح في الراوي مع الإضافة إلى الحديث. وقال الغروي في الفصول: 304: ومنها قولهم: ضعيف، أو ضعيف في الحديث، وهو غير صريح في التفسيق، لجواز أن يكون التضعيف من حيث الاعتماد على المراسيل، كما هو الظاهر من الأخير، ولو صرح بذلك لم يقدح قطعا، وإن عدّه بعضهم قادحا، كما عن كثير من القميين.

وقال جدي: الغالب في إطلاقاتهم ذلك أنه يروي عن كل أحد (2).

ومنها: الرواية عن الضعفاء وروايتهم عنه، كما سبق، وسبق منشأ التأمل فيه (3).

قال جدي: تراهم يطلقون الضعيف على من يروي عن الضعفاء، ويرسل الأخبار (4)، انتهى. فتأمل.

ولعل من أسباب الضعف عندهم: قلة الحافظة، وسوء الضبط، والرواية من غير إجازة، وعمن لم يلقه، واضطراب ألفاظ الرواية، ورواية ما ظاهره الغلو أو التفويض، أو نحوهما، كما هو في كتبنا المعتمدة، بل هي مشحونة منها (5). ل.

ص: 113

1- راجع ترجمة سهل بن زياد في التعليقة: 176.

2- روضة المتقين: 55/14.

3- قال المامقاني في المقباس: 307/2 عند ذكره لأسباب الدم وما تخيل كونه من ذلك: فمنها: كثرة الرواية عن الضعفاء والمجاهيل، جعله القميون وابن الغضائري من أسباب الدم، لكشف ذلك عن مسامحة في أمر الرواية. ثم قال: وأنت خبير بأنه كما يمكن أن يكون لذلك، يمكن أن يكون لكونه سريع التصديق، أو لأن الرواية غير العمل، فتأمل. ثم قال: ومنها: كثرة رواية المذمومين عنه، أو ادعائهم كونه منهم. وهذا كسابقه في عدم الدلالة على الدم، بل أضعف من سابقه، لأن الرواية عن الضعيف تحت طوعه، دون رواية المذموم عنه، فتأمل.

4- روضة المتقين: 396/14.

5- قال المولى الكني في توضيح المقال: 44 بعد تعداده لهذه الأسباب: وبالجملة أسباب قدح القدماء كثيرة. لا يخلو من نظر، لأننا لا ننكر كثرة أسباب القدح عندهم، إنا نمنع التعبير عن أمثال ذلك بمطلق ضعف الرجل.

مع أنّ عادة المصنّفين إيرادهم جميع ما رووه كما يظهر من طريقتهم، مضافا الى ما في أول الفقيه (1).

ومنها: قولهم: كان من الطيّارة، و من أهل الارتفاع (2).ة.

ص: 114

1- حيث قال الشيخ الصدوق في ديباجة الفقيه: 3/1: ولم أقصد فيه قصد المصنّفين في إيراد جميع ما رووه، بل قصدت إلى إيراد ما افتي به و أحكم بصحته.

2- قال السيد الأعرجي في العدة: 28: ومنها قولهم: كان من الطيّارة، و مرتفع القول، و في مذهبه ارتفاع، يريدون بذلك كلّ الغلو و التجاوز بأهل العصمة إلى ما لا يسوغ- و هو الذي أراد من قال في محمّد بن سنان: أراد أن يطير فقصصناه- و المعروف في مثل هذا عدّه في القوادح، كما في معناه. لكن قال الأستاذ: الظاهر أنّ كثيرا من القدماء سيّما القميين و ابن الغضائري كانوا يعتقدون للأئمة عليهم السلام منزلة خاصة من الرفعة و الجلالة، و مرتبة معينة من العصمة و الكمال بحسب اجتهادهم، لا يجوزون التعدي عنها، فكانوا يعدون التجاوز عنها ارتفاعا و غلوا، حتى جعلوا مثل نفي السهو عنهم غلوا، بل ربما جعلوا نسبة مطلق التفويض إليهم، أو التفويض المختلف فيه، أو الإغراق في إعظامهم، و حكاية المعجزات و خوارق العادات عنهم، أو المبالغة في تنزيههم عن النقائص، و إظهار سعة القدرة، و إحاطة العلم بمكنونات الغيوب في السماء و الأرض ارتفاعا، و موجبا للتهمة خصوصا، و الغلاة كانوا مخلوطين بهم يتدلّسون فيهم. قال: و بالجملة فالظاهر أنّ القدماء كانوا مختلفين في المسائل الأصولية كالفرعية، فربما كان بعض الاعتقادات عند بعضهم كفرا أو غلوا أو تفويضا أو جبرا أو تشبيها أو نحو ذلك، و عند آخرين ممّا يجب اعتقاده. و ربما كان منشأ جرحهم للرجل و رميهم إياه بالأمر المذكورة روايته لما يتضمن ذلك، أو نقل الرواية المتضمنة لذلك، أو لشيء من المناكير عنه، أو دعوى بعض المنحرفين أنّه منهم، فينبغي التأمل في جرحهم بأمثال هذه الأمور، و من لحظ موقع قدحهم في كثير من المشاهير: كيونس بن عبد الرحمن، و محمّد بن سنان، و المفضل بن عمر، و معلى بن خنيس، و سهل بن زياد، و نصر بن الصباح، في كثير من أمثالهم، عرف الوجه في ذلك، و كفالك شاهدا إخراج محمّد بن أحمد بن عيسى لأحمد بن محمّد بن خالد. قال المحقق محمّد بن الحسن: إن أهل قم كانوا يخرجون الراوي بمجرد توهم الريب. و قال التقي المجلسي: إن ابن عيسى أخرج جماعة من قم باعتبار روايتهم عن الضعفاء و إيرادهم المراسيل، و كان ذلك اجتهادا منه، و الظاهر خطأه، لكن كان رئيس قم. و ذكر الأستاذ أيضا: إنّ ابن عيسى و ابن الغضائري ربما نسبا الراوي إلى الكذب و وضع الحديث بعد نسبته إلى الغلو، و كأنه لرواية ما يدل عليه. انتهى كلام السيد في العدة.



و منها: قولهم: ليس بذاك - عند خالي رحمه الله - ولا - يخلو من تأمل، لاحتمال أن يراد ليس بحيث يوثق به وثوقا تاما، وإن كان فيه نوع وثوق، كقولهم: ليس بذاك الثقة، ولعل هذا هو الظاهر، فيشعر الى نوع مدح (1).

أقول: يأتي في أحمد بن علي أبو العباس الرازي، ما يشعر بكون المراد من قولهم ليس بذاك: ليس بذاك الثقة (2).

و منها: قولهم: مضطرب الحديث (3)، و مختلط الحديث، و ليس بنقيّد.

ص: 115

1- قال الغروي في الفصول: 304: و منها- أي من ألفاظ الجرح- قولهم: ليس بذاك، و عدّه بعضهم ذما و بعضهم مدحا، و الأول مبني على أنّ المراد ليس بثقة، و الثاني يبتني على أن المراد ليس بحيث يوثق به وثوقا تاما، و الكل محتمل، و لعل الثاني أقرب. و قال السيد الأعرجي في العدة: 31: و كذلك قولهم: ليس بذاك، فإنّه ربما عدّ قدحا، و أنت تعلم أنّه أكثر ما يستعمل في نفي المرتبة العليا، كما يقال: ليس بذلك الثقة، و ليس بذلك الوجه، و ليس بذلك البعيد، فكان فيه نوع من المدح. و قد ناقش المولى الكني في توضيح المقال: 44 بعد إيراده لكلام الوحيد البهبهاني بقوله: قلت: هذا منه قدس سره كما سبق، فأى منافاة لاحتمال خلاف الظاهر في الظهور، ثم ترجى ظهور الخلاف، فإن كان مجرد الترجي فلا- كلام، و إلاّ فالظاهر خلافه، لظهور النفي المزبور في نفي المعتبر من الوثوق و الاعتماد، نعم لو قيّدته بالثقة بقوله: ليس بذاك الثقة، كان كما ذكره، و هو واضح. و قد عدّ الداماد في الرواشح: 60: ليس بذلك، من ألفاظ الجرح و الذم. و قال المامقاني في المقباس: 302/2: و إنّ الأظهر كون ليس بذلك ظاهرا في الذم، غير دال على الجرح، و مجرد الاحتمال الذي ذكره لا ينافي ظهور اللفظ في الذم.

2- راجع منهج المقال، و تعليقه الوحيد عليه: 38.

3- و قد عدّها ثاني الشهيدان في الرعاية: 209 من ألفاظ الجرح، و كذا الداماد في الرواشح: 60 حيث جعلها من ألفاظ الجرح و الذم. و قد ذكر البهائي في وجيزته: 5: مضطرب في ألفاظ الجرح. و الظاهر أنّها إذا جاءت من دون إضافة إلى الحديث فالمراد منها أنّ الراوي يستقيم تارة و ينحرف اخرى. كما أفاده السيد الصدر في نهاية الدراية: 168، ثم قال: و أمّا قولهم مضطرب الحديث فيراد أنّ حديثه تارة يصلح، و تارة يفسد.

1- قال السيد الأعرجي في العدة: 31 عند تعداده لهذه: فربما عدّ هذا ونحوه في القدح، والحق أنّه كما قال الأستاذ: ليس بظاهر فيه، إذ لا منافاة بينه وبين العدالة. وقال الغروي في الفصول: 304: ومنها قولهم: مضطرب الحديث، ومختلط الحديث، وليس بنقي الحديث، وفيه دلالة على الطعن فيه، أو في رواياته، وربما أمكن أن يجامع ذلك مع التوثيق. وقال السيد الصدر في نهاية الدراية: 170: قولهم: ليس بنقي الحديث، المراد الغض عن حديثه. وقال الشيخ البهائي في وجيزته: 5: وأما نحو يعرف حديثه وينكر، ليس بنقي الحديث، وأمثلة ذلك ففي كونه جرحاً تأمل. وقال المولى الكني في توضيح المقال: 44: ومنها: ضعيف في الحديث، ومضطرب الحديث، ومختلط الحديث، وليس بنقي الحديث، ويعرف حديثه وينكر، وغمز عليه في حديثه، ومنكر الحديث، وأمثلة ذلك، ولا دلالة فيها على القدح في العدالة، بل الظاهر من التقييد عدمه، ولعلّه لذا أو غيره لم يذهب ذاهب هنا إلى إفادتها القدح في العدالة، وإن كان مقتضى مصيرهم إلى استفادة وثاقة الرجل من قولهم: ثقة في الحديث، القدح فيها بما ذكرنا، فكما أنّه يبعد الوثوق بأحاديث رجل ما لم يكن ثقة في نفسه، فكذا يبعد الحكم بأمثال ما ذكر ما لم يكن ضعيفاً في نفسه، لكن الظاهر وضوح الفرق لظهور كون الوثيقة منشأ الوثوق بالرواية، ولا ملازمة في الغالب بين ما ذكر وفسق الرجل، أو ضعفه في نفسه. وقال ابن الغضائري في ترجمة إسماعيل بن مهران: ليس حديثه بالنقي، يضطرب تارة و يصلح أخرى. مجمع الرجال: 225/1.

2- قال السيد الصدر في نهاية الدراية: 170: وأما نحو يعرف حديثه وينكر، يعني: يؤخذ به تارة ويرد أخرى، أو أنّ بعض الناس يأخذونه وبعضهم يرده، إمّا لضعفه أو لضعف حديثه، فلا ظهور له بالقدح كما لا يخفى، وربما قالوا في الراوي نفسه: يعرف وينكر، كما قالوا في صالح بن أبي حمّاد: كان أمره ملتبساً، يعرف وينكر. وقال الغروي في الفصول: 304: ومنها قولهم: يعرف حديثه تارة وينكر أخرى، فإن أريد أن حديثه يقبل عند إسناده إلى ثقة، وينكر عند إسناده إلى غير ثقة دلّ على مدحه، بل وثاقته، وكان الطعن فيمن يروي عنه. وإن أريد أن حديثه يعرف عند اعتضاده بأمارات الوثوق، وينكر عند تجرده عنها، دلّ على الطعن فيه، والثاني أقرب بدليل تخصيصه ببعض. وعدّ الذهبي في ميزان الاعتدال: 4/1: منكر الحديث، من أردى عبارات الجرح. ونقل ابن قطان: أنّ البخاري قال: كل من قلت فيه: منكر الحديث، فلا تحلّ الرواية عنه. ميزان الاعتدال: 1: 3/6 ترجمة أبان بن جبلة. وهذا اصطلاح خاص به. وقد فصل القول فيها المامقاني في مقدمة تنقيح المقال: 192: ولما فيه من فوائد ارتأينا نقله برمته، فقال: الفائدة الخامسة: إنّه قد تكرر من أهل الرجال، سيّما ابن الغضائري رحمه الله في حق جماعة من رجالنا قولهم: يعرف حديثه وينكر، أو يعرف تارة وينكر أخرى، وإثا وإن ذكرنا في مقباس الهداية ما ذكره في المراد بالعبارة، إلّا أنّنا لكثرة وقوعه في كلمات أصحابنا أهمّنا شرح الكلام فيه هنا أيضاً، فنقول: قد صدر منهم في المراد بالعبارة: أحدها: أنّ بعض أحاديثه معروف وبعضها منكر، وأنّ المراد بالمنكر: ما لا موافق له في مضمونه من الكتاب والسنة. وبالمعروف: ما يوافق مضمونه بعض الأدلة. وعلى هذا يراد بالمنكر ما تقرّد بروايته، وينافي ذلك قوله في بعض المواضع: ويجوز أن يخرج شاهداً، إذا كان له موافق في المضمون. ثانيها: إن بعض أحاديثه منكر مخالف للأدلة في مضمونه، وبعضها معروف له موافق فيها، وهذا يقرب من سابقه. ويمكن الجواب بأنّ ضمير يجوز يرجع إلى أصل حديثه، لا- إلى خصوص المنكر لترد المنافاة والمدافعة، فإن التخريج يكون بالنسبة إلى بعض أحاديثه، وهو ما يعرف. ثالثها: أنّ المراد بالمنكر الأعاجيب، على حدّ ما قاله الشيخ رحمه الله في ترجمة جعفر بن محمّد بن مالك، ويقابله قوله: يعرف. رابعها: أنّ المراد بالعبارة احتمالات: إنّه يقبل تارة ولا يقبل أخرى، احتمله بعضهم، ولم أفهم معناه، لأنّ قبول الرواية يتوقف على كونه ثقة، فإذا قبلت له رواية لزم قبول جميع رواياته، إلّا أن يريد قبول بعض الأصحاب وعدم قبول بعض آخر، فيرجع إلى بيان أنّه مختلف فيه بين الأصحاب، ولعلّه يساعد على ذلك قوله: أمره مختلط، وقوله: يجوز أن يخرج شاهداً، وقوله: أمره مظلم، وعلى هذا الاحتمال لا يعارض قول ابن الغضائري: يعرف وينكر، توثيق النجاشي وغيره. خامسها: أنّ المراد به أنّه يعرف معنى حديثه وينكر، بمعنى أنّه مضطرب الألفاظ، على حد ما قيل في

ترجمة الحسن بن العباس، ويساعد على ذلك قوله في ترجمة حميد بن شعيب بعد العبارة: وأكثر تخليطه فيما يرويه عن جابر، وقد اختار هذا التفسير بعضهم، حيث قال: إن الظاهر من قول ابن الغضائري: يعرف وينكر، اضطراب الحديث. سادسها: أن قوله: يعرف وينكر تفسير لقوله: مختلط، ومعنى اختلاط الحديث أنه لا يحفظه على وجهه. ويدل عليه ما في العيون عن الريان بن الصلت: و كنت أخلط الحديث بعضه ببعض لا أحفظه على وجهه. و الذي تحصل لي بسبر كلماتهم في التراجم واستقصائها أن المراد ورود حديث الرجل تارة مقبولا للعقول موافقا لظاهر الكتاب و السنة، و اخرى غير مقبول للعقول و غير موافق لظواهر الكتاب و السنة، ككون الصلاة تتكلم، و كون الفحشاء و المنكر أسماء رجال، و كون ذكر الله الأكبر هم الأئمة عليهم السلام، و قد تبعت كثيرا من موارد قولهم في رجل: يعرف وينكر، فوجدتها على هذه الصفة، و وجدت ما ينكر منها عندهم قد ثبتت صحته بالبراهين الواضحة، و صار من ضروريات مذهب الإمامية اليوم، فتتبع.



حديثه (1)، وليس حديثه بذاك النقي (2).

وهذه وأمثالها ليست ظاهرة في القدح في العدالة.

ويأتي في أحمد بن محمد بن خالد (3)، وأحمد بن عمر (4)، وغيرهما.

فليست من أسباب الجرح وضعف الحديث على رؤية المتأخرين، نعم هي من أسباب المرجوحية، وبينها أيضا تفاوت، فالأول أشدّ و هكذا.9.

ص: 118

---

1- قال السيد الأعرجي في العدة: 53: ويقولون غمز عليه، وغمز فيه أصحابنا، وهو ظاهر في أنّ انحرافه ليس بظاهر.

2- قال السيد الصدر في نهاية الدراية: 170: قولهم: ليس بنقي الحديث، المراد الغض عن حديثه، وأمثال ذلك كثير في كلماتهم، مثل قولهم: ليس بذلك، ولم يكن بذلك، و حديثه ليس بذلك النقي، وليس بكلّ التثبت في الحديث و المراد إما الغض [عنه] أو عن حديثه، وفي كونه جرحا تأمل بل منع، كما لا يخفى.

3- التعليقة: 43.

4- التعليقة: 39.

أقول: ومنها: كذاب، ووضّاع، وواه (1).

و منكر الحديث، و لين الحديث، على تأمل فيهما (2).

و منها: متروك، و متّهم، و ساقط، و لا شيء، و ليس بشيء، و نحو ذلك (3).

ص: 119

1- وقد عدّها أو بعضها جمع من أسباب الجرح و الدم، كثنائي الشهيدين في الرعاية: 209، و السيد الداماد في الرواشح: 60، و الشيخ حسين بن عبد الصمد في وصول الأختيار: 193، و الشيخ البهائي في وجيزته: 5، و المامقاني في المقباس: 293/2، و السيد الأعرجي في العدة: 28، و الغروي في الفصول: 304، و المولى الكني في توضيح المقال: 43. و قد عدّ ابن الصلاح في المقدمة: 72: كذاب، في المنزلة الرابعة و قال: فهو ساقط الحديث و لا يكتب حديثه. و نقل عن الخطيب أبو بكر أنه قال: أرفع العبارات في أحوال الرواة أن يقال: حجة أو ثقة. و أدونها أن يقال: كذاب، ساقط. و قال السيوطي في التدريب: 346/1: و إذا قالوا: متروك الحديث، أو واهية، أو كذاب، فهو ساقط لا يكتب حديثه، و لا يعتبر به، و لا يستشهد.

2- عدّ الشهيد الثاني في الرعاية: 209 من ألفاظ الجرح: مضطرب الحديث، منكره، لينه، ثم قال: أي يتساهل في روايته عن غير الثقة. و قال والد الشيخ البهائي في وصول الأختيار عند ذكره لألفاظ الجرح و عدّها منها لين الحديث: و مثل هذا يكتب حديثه أيضا للنظر و الاعتبار، و ربما صلح شاهدا و مقويا. و ذهب إليه أيضا السيد الصدر في نهاية الدراية: 170 و كذا عدّها الداماد في الرواشح: 60 من ألفاظ الجرح و الدم. و نقل ابن قطان عن البخاري أنّه قال: كل من قلت فيه: منكر الحديث، فلا تحل الرواية عنه. حكاه عنه الذهبي في ميزان الاعتدال 1: 3/6. و ذكر الخطيب البغدادي في الكفاية: 23 أنّه سئل الدار قطني ما المراد بفلان لين؟ قال لا يكون ساقطا متروك الحديث، و لكن مجروحا بشيء لا يسقط عن العدالة. ثم قال البغدادي: و إذا أجابوا في الرجل بلين الحديث، فهو ممن يكتب حديثه و ينظر فيه اعتبارا.

3- و قد عدّها جمع من ألفاظ الجرح و الدم و ذكروا بينها تفاوت في قوة الجرح و ضعفه، راجع وصول الأختيار: 193، الرواشح السماوية: 60، الرعاية في علم الدراية: 209، الوجيزة للبهائي: 5، مقباس الهداية: 294/2. و ذكرت بعض هذه الألفاظ في كتب العامة، راجع تدريب الراوي: 345-348، مقدمة ابن الصلاح: 72-73، و عدّ ابن حجر في ديباجة التقریب: 5/1، متروك و ساقط، من المرتبة العاشرة.

و أما قولهم: مختلط، و مخلط، فقال بعض أجلاء العصر: إنه أيضا ظاهر في القدح لظهوره في فساد العقيدة (1)، وفيه نظر.

بل الظاهر أن المراد بأمثال هذين اللفظين من لا يبالي عمّن يروي و ممن يأخذ، يجمع بين الغث و السمين، و العاقل و الثمين (2)، و هذا ليس طعنا في نفس الرجل كما عرفته و ستعرفه (3). ج.

ص: 120

1- و هو السيد السند، و المولى المعتمد السيد محسن البغدادي النجفي دام ظلّه (منه. قده)، راجع عدّة الرجال: 31. و قال أيضا في العدة: 51: إذا قيل: مخلط، على الإطلاق، أي في نفسه و اعتقاده، كمختلط الأمر، فإن قيل: فيما يرويّه، كما قال ابن الوليد في محمد بن جعفر بن بطة: مخلط فيما يسنده، فهم منه أنه ليس بمخلط في اعتقاده. و قد ذهب إلى هذا المعنى السيد الصدر في نهاية الدراية: 169 و قال- بعد أن ذكر ما ذكره الأعرجي-: ثم اني عثرت على حديث في التهذيب يدلّ على استعمال الامام لفظ مخلط فيما ذكرنا من فساد المذهب، رواه الشيخ عن إسماعيل الجعفري قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجل يحب أمير المؤمنين عليه السلام و لا يتبرأ من أعدائه، و يقول: هو أحب إلى، فقال عليه السلام: هو مخلط و هو عدو لا تصلّ خلفه و لا كرامة، إلا أن تتقيه، الحديث.

2- قال المجلسي الأول في روضة المتقين: 406/14، في ترجمة عمر بن عبد العزيز: بصري، مخلط، أي يدخل أخبار الغلاة و العامة في حديثه.

3- و قد اعترض المولى الكني في التوضيح: 44 على تنظر الحائري من دلالة الكلمة على فساد العقيدة، حيث قال: ثم استشهد على مختاره بما لا يشهد له، إذ غاية إطلاق ذلك على غير فاسد العقيدة، و لا مجال لإنكاره، و أين هذا من ظهور الإطلاق، كما أن كون المبدأ الخلط الذي هو المزج لا يقتضي ما ذكره، فان استعمال التخليط في فساد العقيدة أمر عرفي لا ينكر، و لا ينافيه كون أصل اللغة على خلافه، مع أنه لا مخالفة، إذ فساد العقيدة ربما يكون بتخليط صحيحها بسقيمها، بل الغالب في المرتدين عن الدين أو المذهب كذلك، لبعده الرجوع عن جميع العقائد. و بالجملة فالمرجع ظهور اللفظ في نفسه، ثم ملاحظة الخارج.

ولو كان المراد فاسد العقيدة، كيف يقول سديد الدين محمود الحمصي-على ما في فهرست علي بن بابويه-: إن ابن إدريس مخلط (1)؟! وكيف يقول الشيخ في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام: إن علي ابن أحمد العقيلي مخلط (2)؟! مع عدم تأمل من أحد في كونه إماميا.

وكيف يقول النجاشي في محمد بن جعفر بن أحمد بن بطة: إنه مخلط؟! مع اعترافه بكونه كبير المنزلة بقم، كثير الأدب والعلم والفضل!، (قال: كان يتساهل في الحديث، ويعلق الأسانيد بالإجازات، وفي فهرست ما رواه غلط كثير، قال ابن الوليد: كان ضعيفا مخلطا فيما يسنده.

فتدبر (3) (4).

وقوله: في جابر بن يزيد: إنه كان في نفسه مختلطا (5). يؤيد ما قلناه، 8.

ص: 121

1- فهرست منتجب الدين: 421/173.

2- رجال الشيخ: 60/486.

3- ما بين القوسين إضافة من نسخة «ش».

4- رجال النجاشي: 1019/372. وقال النقي المجلسي في الروضة: 432/14 بعد ذكر عبارة النجاشي: الظاهر أنّ تخليطه كان لفضله، و كان يعلم أنّ الإجازات لمجرد اتصال السند، فكان يقول فيما أجيز له من الكتب: أخبرنا فلان عن فلان، وهذا نوع من التخليط، و كان الأ-حسن أن يقول: أخبرنا إجازة، و كان الأشهر جواز ما فعله أيضا، مع أنّه كان رأيه الجواز، و كان ابن الوليد -كالبخاري من العامة- يشترط شروطا غير لازمة، و ذكر مسلم بن الحجاج في أول صحيحه شروطه و اعترض عليه بأنّ هذه الشروط غير لازمة، و إنّما هي بدعة ابتدعتها البخاري، و ذكر جزوا في إبطال ما ذكره من الشروط. و كذلك النجاشي و الشيخ، فإنّ الشيخ لتبحره في العلوم كان يعلم أو يظن عدم لزوم ما ذكره النجاشي، فلهذا اعتمد الشيخ على جميع إجازات ابن بطة في فهرسته، فتدبر في أكثر ما يضعفون الأصحاب فإنّه من هذا القبيل.

5- رجال النجاشي: 332/128.



لأنّ الكلمة إذا كانت تدلّ بنفسها على ذلك لما زاد قبلها كلمة: بنفسه، هذا مع أنّ تشيع الرجل في الظهور كالنور على الطور.

وفي ترجمة محمّد بن وهبان الديلمي: ثقة، من أصحابنا، واضح الرواية، قليل التخليط (1).

فلاحظ و تدبر، فإنّه ينادي بما قلناه، و صريح فيما فهمناه.

وفي محمّد بن أورمة في النجاشي: كتبه صحاح إلاّ كتابا ينسب إليه من ترجمة تفسير الباطن، فإنه مختلط (2). ونحوه في الفهرست (3).

فان قلت: الأصل ما قلناه الى أن يظهر الخلاف، فلا خلاف.

قلت: اقلب تصب، لأنّ الكلمتين المذكورتين مأخوذتان من الخلط و هو الخبط أي المزج، و الأصل بقاؤهما على معناهما الأصلي، إلى أن تتحقق حقيقة ثابتة، فتدبر.

### فائدة:

ربما يقال: قد وقع الخلاف في العدالة هل هي الملكة، أم حسن

الظاهر

، أم ظاهر الإسلام مع عدم ظهور الفسق (4)؟ وكذا في أسباب الجرح، و عدد الكبائر، فمن أين يطلع على رأي المعدّل؟. و مع عدم الاطلاع كيف ينفع التعديل؟

ص: 122

1- رجال النجاشي: 1060/396.

2- رجال النجاشي: 891/329، وفيه: مخلط.

3- الفهرست: 620/143.

4- الكلام هنا حول موضوع العدالة، وقد بحث الفقهاء هذه المسألة في الكتب الفقهية الاستدلالية، فمنهم من بحثها في كتاب القضاء، و منهم من بحثها و فصلها في كتاب الشهادات، و هناك رسائل مفصلة في الموضوع منفردة. و قد فصل الشيخ الأعظم الأنصاري الموضوع في رسالة في العدالة مطبوعة ضمن رسائل فقهية و ضمن المكاسب.

و الجواب: إن إرادة الأخير من قولهم ثقة- وكذا من العدالة التي جعلت شرطا لقبول الخبر- لا خفاء في فساده، وأما الأولان فأيهما يكون مرادا ينفع القائل بحسن الظاهر، ولا يحتاج الى التعيين كما هو ظاهر.

وأما القائل بالملكة، فقد قال في المنتقى: تحصيل العلم برأي جماعة من المزكّين أمر ممكن بغير شك من جهة القرائن الحالية و المقالية، إلا أنّها خفيّة المواقع، متفرقة المواضع، فلا يهتدي إلى جهاتها، ولا يقدر على جمع أشتماتها، إلا من عظم في طلب الإصابة جهده، وكثر في التصفّح في الآثار كده (1). انتهى.

قلت: إن لم يحصل العلم فالظن كاف لهم، كما هو دأبهم و ديدنهم، نعم بالنسبة إلى طريقته ربما يحتاج الى العلم، فتأمل.

ويمكن الجواب أيضا: بأنّ تعديلهم لان (2) ينتفع به الكل وهم انتفعوا به، و تلقّوه بالقبول، ولم نر من متقدميهم و لا متأخريهم ما يشير إلى تأمل من هذه الجهة في تعديل من التعديلات، و لم يتأمل واحد من علماء الرجال و المعدّلين في تعديل الآخر من تلك الجهة أصلا، و لا نشم رائحته مطلقا، مع إكثارهم من التأمّل من جهات آخر، بل نراهم يتلقون تعديل الآخر بالقبول، حتى أنّهم يوثّقون بتوثيقه، و يجرحون بجرحه. على أنّ المعتمد عند الجلّ في خصوص المقام العدالة بالمعنى الأعم، فلا مانع من عدم احتياج القائل بالملكة أيضا الى التعيين.

و أيضا لو أراد العدالة المعتمدة عنده كان يقول: ثقة عندي، حذرا من التدليس، و العادل لا يدلّس، مع أنّ رؤيتهم كذلك. ا.

ص: 123

1- منتقى الجمان: 21/1 الفائدة الثانية.

2- كذا في النسخ الخطية، وفي النسخة الحجرية: لا.

قال الشيخ في العدة: من شرط العمل بخبر الواحد العدالة بلا

خلاف (1)

فان قلت: اشتراطهم العدالة يقتضي عدم عملهم بخبر غير العادل، وذلك يقتضي عدم اعتبار غير العدالة من أمارات الرجال، وحينئذ تنتفي الحاجة الى الرجال، لأنّ تعديلهم من باب الشهادة، وشهادة فرع الفرع غير مسموعة، وشهادة علماء الرجال على أكثر المعدلين من هذا القبيل، لعدم ملاقاتهم لهم ولا ملاقة (2) من لاقاهم.

قلنا: الظاهر أنّ اشتراطهم العدالة لأجل العمل بخبر الواحد من حيث هو هو، من دون حاجة الى الانجبار بشيء (3)، كما هو مقتضى دليلهم ورؤيتهم في الحديث و الفقه و الرجال، فإنّ عملهم بأخبار غير العدول أكثر من أن يحصى، و ترجيحهم في الرجال قبولها منهم بحيث لا يخفى، حتى أنّها ربما تكون أكثر من أخبار العدول التي قبلوها.

و العلامة رحمه الله ربّ الخلاصة على قسمين: الأول فيمن اعتمد على روايته، أو ترجّح عنده قبول روايته - كما صرح به في أولها (4) -.

و يظهر من طريقته في هذا القسم من أوله الى آخره أنّ من اعتمد عليه هو الثقة، و من ترجّح عنده الحسن و الموثق.

ص: 124

1- عدة الأصول: 341/1.

2- في نسخة (ش): ملاقاتهم.

3- بشيء: لم ترد في نسخة (م).

4- الخلاصة: 3.

ونقل المحقق عن الشيخ أنه قال: يكفي في الراوي أن يكون ثقة، متحرزا عن الكذب في الحديث، وإن كان فاسقا بجوارحه، وإن الطائفة المحققة عملت بأحاديث جماعة هذه حالتهم (1)، انتهى.

وصرح في العدة بذلك، مع أنه ادعى فيها الوفاق على اشتراط العدالة لأجل العمل (2)، فتأمل.

ثم ما ذكرت من أن ذلك يقتضي عدم اعتبارهم غير العدالة، فيه: أنه ربما يحتاج إليه للترجيح.

وقولك: إن تعديلهم من باب الشهادة غير معلوم. بل الظاهر أنه من اجتهادهم، أو من باب الرواية كما هو المشهور ولا محذور.

أما على الثاني: فلأن الخبر من الأدلة الشرعية.

و أما على الأول: فلأن اعتماد المجتهد على الظن الحاصل من قبيل اعتماده على سائر الظنون الاجتهادية، وما دلّ على ذلك دلّ على هذا.

وما ذكرت من أن شهادة فرع الفرع غير مسموعة فيه: أنهم لم يشهدوا على الشهادة، بل على نفس الوثيقة، وعدم الملاقاة لا ينافي القطع بها.

و القائل بكون تعديلهم شهادة، لعله يكتفي في المقام كما يكتفي هو وغيره فيه وفي غيره أيضا، فإن العدالة بأي معنى تكون ليست محسوسة، مع أن الكل متفقون على ثبوتها بها فيما هي معتبرة فيه، فتدبر. 1.

ص: 125

---

1- معارج الأصول: 149.

2- عدة الأصول: 382/1.



1- آدم أبو الحسين النخاس الكوفي:

ق (1). ويأتي عن جش: ابن المتوكل أبو الحسين، موثقاً (2)، وعنه وعن صه ود: ابن الحسين كذلك (3)(4)(5). فهو على الوجه ثقة.

وفي تعق على منهج المقال: وعن صه ود: هذا هو الظاهر وفاقاً لخالي وجدّي (6).

2- آدم بن إسحاق بن آدم:

ابن عبد الله بن سعد الأشعري، قمّي، ثقة، صه (7).

وزاد جش: له كتاب، يرويه عنه محمد بن عبد الجبار، وأحمد بن محمد بن خالد (8).

وزاد ست على صه: له كتاب، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن أبي المفضل الشيباني، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عنه (9).

ص: 127

1- رجال الشيخ: 16/143.

2- رجال النجاشي: 260/104.

3- رجال النجاشي: 261/104.

4- الخلاصة: 1/13.

5- رجال ابن داود: 2/29.

6- تعليقة الوحيد البهبهاني: 14، روضة المتقين: 324/14، الوجيزة: 2/141.

7- الخلاصة: 2/13.

8- رجال النجاشي: 262/105.

9- الفهرست: 58/16.

وفي دإته: لم (1). وهو غير بعيد، لكنني لم أجد تصريحاً به من غيره.

أقول: في مشكا: ابن إسحاق الثقة، أحمد بن أبي عبد الله البرقي عنه، و محمد بن عبد الجبار عنه (2).

### 3- آدم بن عيسى اللؤلؤ:

له كتاب، أخبرنا به أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عن حميد بن زياد، عن أحمد بن زيد، عن القاسم بن إسماعيل القرشي، عن أبي محمد - يعني عيسى - عنه، ست (3).

وفي تعق: قال المحقق البحراني: الذي أراه أن كلمة: عن، ههنا زائدة، أي: التي بعد القاسم بن إسماعيل القرشي (4).

ونظره إلى أن القاسم يكتنّى بأبي محمد، إلا أن في نسختي بعد كلمة أبي محمد: يعني: عيسى.

والظاهر أنه العباس بن عيسى الغاضري، وهو يكتنّى بأبي محمد، يروي عنه حميد بواسطة ابنه، وأحمد بن ميشم، فتدبر.

لكنني لم أر الكلمتين في نسختي من ست (5)، ويحتمل كونه تفسيراً لأبي محمد من المصنّف أو غيره، فتوهم الناسخ فألحقهما بالأصل.

و على أيّ تقدير، كونه عيسياً محتمل، بل هو الظاهر، كما يشير إليه ما في جش، قال: حدّثنا حميد، عن أحمد بن زيد، قال: حدّثنا عيسى، عنه (6).

ص: 128

1- رجال ابن داود: 1/29.

2- هداية المحدثين: 5.

3- الفهرست: 56/16. ولم يرد فيه: عن أحمد بن زيد، وكذا لم يرد في أي مصدر.

4- معراج أهل الكمال: 2/7.

5- في هامش نسخة (م): «م» ولم أرهما أيضاً في نسختي (منه).

6- رجال النجاشي: 260/104.

و هذا يشير أيضا الى اتحاد بيتاع اللؤلؤ مع ابن المتوكل، وإن كان ظاهر ست التعدد، ولعله غير مضر، لكثرة وقوع أمثاله عن الشيخ.

وقال بعض المحققين: إن الشيخ متى ما يرى رجلا بعنوان ذكره، فأوهم ذلك التعدد (1).

قلت: وقع ذلك عنه في ست كثيرا، ومنه في صالح القمّاط (2)، وفي جنح أكثر، و سنشير إليه في إبراهيم بن صالح.

و الظاهر أنّ ذلك لأجل التثبت، كما صدر عن جش أيضا، منه في الحسن بن محمد بن الفضل (3)، وليس هذا غفلة، كما توهم بعض غفلة.

و سيجيء عن المصنّف في صالح بن خالد ما يشير الى ما ذكرنا (4).

وربما وقع منهم التوثيق في موضع و عدمه في آخر، كما في أبان بن محمد (5)، وغيره، فتدبر (6).

و في المعراج: آدم بيتاع اللؤلؤ، هو ابن المتوكل الآتي، الثقة، ولو جعل غيره فهو مجهول الحال (7).

#### 4- آدم بن الحسين النخاس:

كوفي، ثقة، له أصل، يرويه عنه إسماعيل بن مهران، جش (8).

ص: 129

---

1- راجع رجال ابن داود: 1219/154 ترجمة القاسم بن محمد الجوهري.

2- الفهرست: 364، 363/85.

3- رجال النجاشي: 112/51.

4- منهج المقال: 180.

5- رجال النجاشي: 11/14، 497/187.

6- تعليقة الوحيد البهبهاني: 14.

7- معراج أهل الكمال: 2/6.

8- رجال النجاشي: 261/104.



صه الى قوله: ثقة، إلا أن في نسخها: النجاشي (1).

وعن شه: إنّه وجد في جش بخط السيّد ابن طاوس أيضا:

النجاشي (2).

وفي د: من أصحابنا من أثبتته في كتاب له: النجاشي، وهو غلط (3).

انتهى.

وفي ضح: بالخاء المعجمة المشدّدة و السين المهملة (4).

أقول: في مشكا: ابن الحسين النخّاس الكوفي الثقة، عنه إسماعيل ابن مهران (5).

### 5- آدم بن عبد الله القمي:

ق (6). وفي تعق: هو والد زكريّا، و من بيت الأجلّاء، و يجيء في أخيه عمران ما يشير الى نهايته (7).

### 6- آدم بن المتوكل:

أبو الحسين، بيّاع اللؤلؤ، كوفي، ثقة، ذكره أصحاب الرجال، له أصل، رواه عنه جماعة، عيسى، عنه، به، جش (8).

وفي د: ق، جش، مهمل (9).

ص: 130

---

1- الخلاصة: 1/13، وفيه: النخّاس.

2- تعليقة الشهيد الثاني على الخلاصة: 11.

3- رجال ابن داود: 2/29.

4- إيضاح الاشتباه: 7/83.

5- هداية المحدثين: 5.

6- رجال الشيخ: 17/143.

7- لم يرد في النسخة المطبوعة من التعليقة، و مذكور في النسخ الخطية.

8- رجال النجاشي: 260/104.

9- رجال ابن داود: 3/29.

و ليس في صه، و هو يؤيد الإهمال.

أقول: التوثيق موجود في نسختين عندي من جش. ونقله أيضا في الحاوي (1)، و المجمع (2). فالإهمال لا وجه له.

و في مشكا: ابن المتوكل الثقة، عيس عنه، و أحمد بن زيد الخزاعي عنه (3).

### 7- آدم بن محمد القلاني:

من أهل بلخ، قيل: إنّه كان يقول بالتفويض، لم (4)، صه (5)، د (6).

روى عنه الكشي في الرجال (7).

### 8- آدم بن يونس بن أبي المهاجر النسفي:

ثقة عدل، قرأ على الشيخ أبي جعفر قدس الله روحه تصانيفه، -عه (8).

أقول: في مشكا: ابن يونس الثقة، في طبقة الشيخ أبي جعفر، لأنّه قرأ عليه تصانيفه (9).

ص: 131

- 
- 1- حاوي الأقوال: 9.
  - 2- مجمع الرجال: 15/1.
  - 3- هداية المحدثين: 5.
  - 4- رجال الشيخ: 5/438.
  - 5- الخلاصة: 5/207.
  - 6- رجال ابن داود: 1/225.
  - 7- رجال الكشي: 43/18، 338/192، 924/487.
  - 8- فهرست منتجب الدين: 6/11.
  - 9- هداية المحدثين: 5.

## 9- أبان بن أبي عياش فيروز:

تابعي، ضعيف، ين (1)، قر (2)، ق (3).

و كذا صه، و زاد: لا يلتفت إليه، وينسب أصحابنا وضع كتاب سليم ابن قيس إليه، هكذا قال ابن الغضائري.

وقال السيّد عليّ بن أحمد العقيلي في كتاب الرجال: أبان بن أبي عياش، كان سبب تعرّفه هذا الأمر سليم بن قيس الهلالي، حيث طلبه الحجاج ليقتله- حيث هو من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام- فهرب.

إلى أن قال: و الأقرب عندي التوقّف فيما يرويه، لشهادة ابن الغضائري عليه بالضعف، و كذا قال شيخنا الطوسي في كتاب الرجال، و قال: إنّه ضعيف (4)، انتهى.

وقيل: الكتاب موضوع. و سيجيء تمام الكلام في سليم.

و شيء مما ذكروا لا يقتضي الوضع، على أنّي رأيت أصل تضعيفه من المخالفين من حيث التشيع (5)، فتدبر.

## 10- أبان بن أرقم العنزي القيسي:

الكوفي، أسند عنه، ق (6).

## 11- أبان بن تغلب بن رباح:

أبو سعيد البكري. رحمه الله، ثقة، جليل القدر، عظيم المنزلة في

ص: 132

1- رجال الشيخ: 10/83. لم يرد فيه: تابعي ضعيف.

2- رجال الشيخ: 36/106.

3- رجال الشيخ: 190/152. و ورد فيه: فيروز البصري تابعي.

4- الخلاصة: 3/206.

5- ميزان الاعتدال 1: 15/10، تهذيب التهذيب 1: 174/85. الجرح و التعديل 2: 1087/295. إلا أنّهم لم ينسبوه الى التشيع.

6- رجال الشيخ: 178/151، وفيه: العنزي.

لقي أبا محمّد عليّ بن الحسين عليه السلام، وأبا جعفر وأبا عبد الله عليهما السلام، وروى عنهم عليهم السلام، وكانت له عندهم حظوة و قدم.

وقال له أبو جعفر الباقر عليه السلام: اجلس في مسجد المدينة وافت الناس، فإنني أحب أن يرى في شيعتي مثلك.

وقال أبو عبد الله عليه السلام لَمَّا أتاه نعيه: أما والله لقد أوجع قلبي موت أبان.

وكان قارئاً، فقيهاً، لغويّاً، يبذر (1)، سمع من العرب، وحكى عنهم.

وصنّف كتاب الغريب في القرآن. إلى أن قال:

فأمّا كتابه المفرد، فأخبرنا به أحمد بن محمّد بن موسى، عن أحمد ابن محمّد بن سعيد، عن المنذر بن محمّد القابوسي، قال: حدّثني أبي محمّد بن المنذر بن سعيد بن أبي الجهم، عن أبان.

وأما كتابه المشترك بينه وبين عبد الرحمن، الذي يعرف بعبد الرحمن (2)، فأخبرني به الحسين بن عبيد الله، قال: قرأت على أبي بكر أحمد بن عبد الله بن جليلين، قال: قرأته على أبي العباس أحمد بن محمّد بن سعيد.

وأخبرنا به أحمد بن محمّد بن موسى المعروف بابن الصلت الأهوازي، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد. ست (3).

وفي جش: عظيم المنزلة في أصحابنا، لقي عليّ بن الحسين عليه.

1- في المصدر: بندار (نبيل خ ل).

2- في المصدر: واما المشترك الذي لعبد الرحمن.

3- الفهرست: 61/17، ولم يرد الترحّم المذكور في أول الترجمة فيه.

السلام. وذكر نحوه مع زيادات، منها: محمد بن موسى بن أبي مريم صاحب اللؤلؤ، وسيف بن عميرة، وأبان بن محمد بن أبان بن تغلب، و عبد الرحمن بن الحجاج، و عبد الله بن خفقة (1).

وفي صه: ثقة، جليل القدر، عظيم المنزلة، وذكر قريبا منهما (2).

وفي قب: ثقة، تكلم فيه للتشيع (3)، مات سنة أربعين و مائة (4).

وفي كش أحاديث كثيرة في فضله و جلالته (5).

وفي تعق على قوله: يبذار: رأيت في المعراج: نبلا و سمع، و لا يبعد أن يكون تصحيفا (6).

أقول: هذا هو الظاهر، و إن كان لذلك أيضا معنى، لأنّ الناسخ ربما لا يفهم معنى الكلمة، فيزعم يبذا: نبلا، ثم يجعل الراء واوا.

وفي القاموس: يبذار و يبذارة و تذار - كتيبان - و يبذراني: كثير الكلام (7).

و ربما قرئ بندار بالنون، و المهملة، و البنادرة: التجار.

وفي مشكا: ابن تغلب الثقة، محمد بن المنذر بن سعيد بن أبي الجهم، عنه، و عبد الله بن خفقة (8)، و أبو علي صاحب الكلل، و محمد بن ب.

ص: 134

1- رجال النجاشي: 7/10.

2- الخلاصة: 1/21. فيه «الشأن» بدل «المنزلة».

3- في المصدر زيادة: من السابعة.

4- تقريب التهذيب: 30/1 رقم 157.

5- رجال الكشي: 601/330-602.603.604.

6- تعليقة الوحيد البهبهاني: 15، و لم يرد فيها: و سمع. معراج أهل الكمال: 4/7، وفيه: نبلا.

7- القاموس المحيط: 370/1.

8- في المصدر زيادة: و رواية علي بن رئاب.

موسى بن أبي مريم صاحب اللؤلؤ، ورفاعة بن موسى، وجميل بن دراج، وعبد الله بن سنان، وأبو سعيد القمّاط، وعبد الرحمن بن الحجاج، ومنصور ابن حازم، وأحمد بن عمر الحلبي، وسيف بن عميرة، وسعيد بن أبي الجهم، ومحمد بن أبي عمير، وابن مسكان، وحفيده أبان بن محمد بن أبان بن تغلب، عنه.

قال (1) في أسانيد الفقيه: قال الصادق عليه السلام لأبان بن عثمان:

أبان بن تغلب قد روى عنّي رواية كثيرة، فما رواه لك (2) فاروه عنّي.

ولقد لقي الباقر والصادق عليهما السلام (3)، انتهى.

ووقع في الكافي رواية ابن أبي عمير عن أبان بن تغلب سهواً، وصوابه عن أبان بن عثمان (4).

وهو عن عليّ بن الحسين عليه السلام، والباقر والصادق عليهما السلام، وعن عطية الكوفي، وعن أنس بن مالك، وعن الأعمش، وعن محمد بن المنكدر، وعن سّمّك بن حرب، وعن إبراهيم النخعي، وعن أبي بصير -أيضا- كأبان بن عثمان (5).

## 12- أبان بن سعيد بن العاص:

ابن أمية بن عبد شمس الأموي، وإخوته (6): خالد، وعنبسة (7)، وعمرو.

ص: 135

1- في المصدر: قال أبو جعفر الصدوق.

2- في المشيخة والمشاركات زيادة: عنّي.

3- الفقيه المشيخة: 23/4، وفيه وروى عنهما.

4- الكافي 4:9/140.

5- هداية المحدثين: 6.

6- في المصدر: وأخوه.

7- في المصدر: عتبة، وفي نسخة: عنبسة.

و العاص بن سعيد قتله عليّ عليه السلام ببدر، ل(1).

وفي تعق: في المجالس: إنّه وأخويه خالد و عمرا أبوا عن بيعة أبي بكر، و تابعوا أهل البيت عليهم السلام، (وقالوا لهم: إنكم لطوال الشجر، طيبة الثمر، ونحن تبع لكم) (2) و بعد ما بايع أهل البيت كرها (3)، بايعوا (4).

### 13- أبان بن عبد الرحمن:

أبو عبد الله البصري، أسند عنه، ق (5).

### 14- أبان بن عبد الملك الثقفي:

شيخ من أصحابنا، روى عن أبي عبد الله عليه السلام كتاب الحج، جش (6).

### 15- أبان بن عبد الملك الخثعمي:

الكوفي، أسند عنه، ق (7).

وربّما يحتمل أن يكون هذا و الثقفي واحدا.

### 16- أبان بن عثمان الأحمر:

الجلبي، أبو عبد الله، مولا هم، أصله الكوفة، و كان يسكنها تارة و البصرة أخرى، و قد أخذ عنه أهلها: أبو عبيدة معمر بن المثنى، و أبو عبد الله محمد بن سلام، و أكثروا الحكاية عنه في أخبار الشعراء، و النسب، و الأيام.

ص: 136

1- رجال الشيخ: 38/5، وفيه: عمر.

2- ما بين القوسين لا يوجد في المصدر.

3- لم ترد في المصدر: كرها.

4- مجالس المؤمنين: 224/1، تعليقة الوحيد البهبهاني: 17.

5- رجال الشيخ: 183/151.

6- رجال النجاشي: 9/14.

7- رجال الشيخ: 184/151.

وروى عن أبي عبد الله وأبي الحسن (1) عليهما السلام، ست (2). جش، إلا الكنية (3).

وزاد الأول: أخبرنا الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان رضي الله عنه، والحسين بن عبيد الله، عن محمد بن عمر بن يحيى العلوي الحسيني، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد قراءة عليه.

وأخبرنا أحمد بن محمد بن موسى، قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا علي بن الحسن بن فضال، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن زرارة، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبان.

وفي صه: قال كش: قال محمد بن مسعود: قال علي بن الحسن بن فضال: كان أبان بن عثمان من الناووسية.

ثم قال أبو عمرو الكشي: إن العصابة أجمعت على تصحيح ما يصح عن أبان بن عثمان، والإقرار له بالفقه.

فالأقرب عندي قبول روايته- وإن كان فاسد المذهب- للإجماع المذكور (4).

وفي كش ما ذكره (5).

ولا يخفى أن كونه من الناووسية، لا يثبت بمجرد قول علي بن الحسن بن فضال الفطحي، سيما وقد عارضه الإجماع المنقول بقول الكشي الثقة، ويؤيده: كونه من أصحاب الكاظم عليه السلام، وكثرة روايته عنه عليه 5.

ص: 137

---

1- في رجال النجاشي والفهرست زيادة: موسى.

2- الفهرست: 62/18.

3- رجال النجاشي: 8/13.

4- الخلاصة: 3/21.

5- رجال الكشي: 660/352، 705/375.



السلام، وأنه لم يفرّق أحد بينها وبين روايته عن الصادق عليه السلام.

وفي تعق: ترخّم عليه في موضعين من ست، وهو يعطي عدم كونه ناووسياً عنده (1)، كما هو الصواب، ويؤيده روايته: أنّ الأئمة اثنا عشر (2)، وكثرة روايته عن الكاظم عليه السلام.

وقال المقدّس الأردبيلي رحمه الله في كتاب الكفالة من شرح الإرشاد:

غير واضح كونه ناووسياً، بل قيل كان ناووسياً. وفي كش الذي عندي: قيل:

كان قادسيّاً، أي: من القادسيّة، فكأنّه تصحيف (3)، انتهى.

وفي حاشية الوسيط من المصنّف في بعض النسخ: إنّ من القادسيّة، فلعلّ من قال بكونه ناووسياً، رأى كلمة: قادسيّاً، فظنّ: ناووسياً، أو كانت في نسخته محرّفة.

وفي المعالم: ما جرح به لم يثبت، لأنّ الأصل فيه عليّ بن الحسن ابن فضّال، المتقرّر في كلام الأصحاب أنّه من الفطحيّة، فلو قبل طعنه في أبان لم يتّجه المنع من قبول رواية أبان، إذ الجرح ليس إلّا لفساد المذهب، وهو مشترك بين الجراح والمجروح، انتهى.

وفي المعراج: قول عليّ بن الحسن بن فضّال، لا يوجب جرحه لمثل هذا الثقة الجليل (4)، انتهى.

قلت: إلى الآن لم أطلع على توثيقه، وحكاية إجماع العصابة ليست نفس التوثيق ولا - مستلزماً له، وهو رحمه الله معترف به، نعم يمكن الاستفادة التوثيق بالمعنى الأعم كما مرّ في الفوائد، فلا منافاة بينه وبين كلام عليّ بن 0.

ص: 138

---

1- ذكر الترحم القهبائي في مجمع الرجال: 25/1 نقلاً عن الفهرست.

2- الخصال: 44/478.

3- مجمع الفائدة والبرهان: 323/9.

4- معراج أهل الكمال: 20.

الحسن بن فضال، لكن سنشير إلى ما يشير إلى التوثيق بالمعنى الأخص أيضا.

قال (1): روى الصدوق في المجلس الثاني من أماليه، في الصحيح عن ابن أبي عمير، قال: حدثني جماعة من مشايخنا، منهم: أبان بن عثمان، و هشام بن سالم، ومحمد بن حمران (2)، فتدبر.

وأكثر ابن أبي عمير من الرواية عنه، واعتمد على روايته الأجلة.

وصحح في الخلاصة طريق الصدوق إلى العلاء بن سيابة (3)، وهو فيه، وكذا إلى أبي مريم الأنصاري (4)، وهو فيه، لكنّه قال فيه: إنّه فطحي، وهو سهو من قلمه رحمه الله.

وعن المنتهى: إنّه واقفي (5). وهو كسابقه، وإن صحّ إطلاق الواقفي على من يقف على الصادق عليه السلام، لكن لم يعهد.

وقال شيخنا البهائي رحمه الله: قد يطلق المتأخرون -كالعلامة- على خبر أبان ونحوه، اسم الصحيح، ولا بأس به (6)، انتهى.

ومنّه يظهر الجواب عمّا اعترض على خالي العلامة رحمه الله: بأنّه يعدّ حديثه صحيحا، بناء على الإجماع المذكور، مع قوله فيه: بأنّه موثّق (7).

مع أنّ اختلاف رأي المجتهد غير مسدود بابه، وتصحيح حديثه غير معلوم كونه في زمان حكمه بالموثّقية. 2.

ص: 139

1- «قال» لم ترد في نسخة «ش».

2- أمالي الصدوق: 2/15.

3- الخلاصة: 280.

4- الخلاصة: 277.

5- منتهى المطلب: 2/763.

6- مشرق الشمسيين: 270.

7- الوجيزة: 10/142.

هذا، و يروي عنه: ابن أبي نصر، و جعفر بن بشير، و الأول لا يروي إلا عن ثقة، و الثاني روى عن الثقات، و روى عنه. و يروي عنه أيضا: الوشاء كثيرا، و كذا فضالة.

و في كل ذلك شهادة على صحّة الإجماع المدعى، سيّما بعد ملاحظة الإكثار من الرواية عنه، و كون كثير من رواياته مفتي بها، و إنّ كثيرا منها ظهر أو علم صدقه من الخارج.

و في ترجمة الحسن بن عليّ بن زياد، ما يظهر منه قوّة كتابه، و صحّته (1)(2).

أقول: ذكره الفاضل الشيخ عبد النبي الجزائري في قسم الثقات، ثمّ في قسم الموثّقين، مع إدراجه كثيرا من الممدوحين، بل و الموثّقين في قسم الضعاف.

و قال عند ذكره أولا: و ممّا يرجّح الاعتماد عليه أيضا: إجازة الصادق عليه السلام له الرواية عنه بواسطة أبان بن تغلب، كما في عبارة الفقيه (3).

ثمّ قال: و بالجملة، فروايته لا تقصر عن الصحيح (4).

و قال عند ذكره في القسم الآخر: و ذكرناه هنا، لما قيل: إنّه ناوسي، كما اعتمده جماعة من المتأخّرين (5)، انتهى. 9.

ص: 140

1- رجال النجاشي: 80/39، و فيه طلب أحمد بن محمّد بن عيسى من الوشاء إجازة كتاب أبان بن عثمان.

2- تعليقة الوحيد البهبهاني: 17.

3- في نسخة «ش» زيادة: حيث قال: قال عليه السلام- أي الصادق عليه السلام- لأبان بن عثمان: أنت أبان بن تغلب، قد روى عني رواية كثيرة، فما رواه لك عني فاروه عني، انتهى. فتأمل. الفقيه- المشيخة-: 23/4.

4- حاوي الأقوال: 97/32.

5- حاوي الأقوال: 1047/199.

و يظهر منه: أنّ من سوى جماعة من المتأخرين يقول بوثاقته، وعدم ناووسيته، كما صرّح به قبيل كلامه هذا، حيث قال-بعد نقل ما اشتهر نقله من سؤال فخر المحققين والده العلامة-أجزل الله إكرامه وإكرامه-عن أبان، وقوله: الأقرب عدم قبول روايته، لقوله تعالى (إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ) (1) الآية، ولا-فسق أعظم من عدم الايمان-ما لفظه: الظاهر أنّ حكمه بعدم إيمانه لقول ابن فضال، وأنت خير بحال ابن فضال هذا، فلا يعارض قوله الإجماع المذكور الثابت بنقل الكشّبي. على أنّ من قبل كلام ابن فضال، يلزمه قبول قول أبان، لاشتراكهما في عدم الايمان، و تصريح الأصحاب بتوثيقهما (2)، انتهى.

و ما سبق في تعق من قوله: حكاية إجماع العصابة الى آخره، عجيب بعد ذكره آنفا في معنى هذا الإجماع عن بعض: الإجماع على توثيق الجماعة، وهو الذي اختاره جماعة، فيكون أبان ثقة عند كلّ من فسّر العبارة المذكورة بالمعنى المذكور، بل وعند من فسّر بها بالمعنى المشهور أيضا، لما سيعترف به دام فضله في ترجمة السكوني: من أنّ الأصحاب رحمهم الله لا يجمعون على العمل برواية غير الثقة، وأنّ من ادّعى الإجماع على العمل بروايته، ثقة عند أهل الإجماع، فتدبر.

و في مشكا: ابن عثمان الناووسي المجمع على تصحيح ما يصحّ عنه، عنه: عباس بن عامر، وأحمد بن محمّد بن أبي نصر، وسنديّ بن محمّد البرّاز، و بكر بن محمّد الأزدي، و محمّد بن سعيد بن أبي نصر، و الحجاج، و جعفر بن بشير، و أيوب بن الحر-لم أجد روايته عنه، لكنّ 2.

ص: 141

1- سورة الحجرات آية: 6.

2- حاوي الأقوال: 97/32.

شيخنا ذكرها، وهي محتملة، لأنهما في طبقة واحدة لرواية ابن الحر (1) - و محسن بن محمد (2)، و الحسن بن عليّ الوشاء عنه، و عنه فضالة بن أيوب، و القاسم بن محمد الجوهري، و عليّ بن الحكم الكوفي، و ظريف بن ناصح، و صفوان بن يحيى، و عبد الله بن المغيرة، و محمد بن أبي عمير، و عبيس بن هشام.

و في التهذيب، رواية أحمد بن حمزة و القاسم بن محمد، عن أبان بن عثمان (3).

فقال بعض العلماء: هو أحمد بن اليسع القميّ الثقة، و توهم اشتراكه هنا فاسد. و لم يثبت التعدّد، انتهى.

أقول: فيهما نظر.

و قد وقع في كتابي الشيخ رحمه الله، رواية الحسين بن سعيد، عن أبان بن عثمان (4).

و هو سهو، لأنّ المعهود المتكرّر توسط فضالة بن أيوب بينهما.

و وقع فيهما رواية موسى بن القاسم، عن أبان بن عثمان (5) أيضا في مواضع.

و هو سهو أيضا.

و يظهر بالتصّحّح أنّ الواسطة المحذوفة بينهما: عباس بن عامر، فإنّه واقع بينهما كثيرا. 1.

ص: 142

---

1- لرواية ابن الحر، لم ترد في المصدر.

2- في المصدر: محسن بن أحمد، و بكر بن محمد الأزدي.

3- التهذيب 1:190/75.

4- التهذيب 2:1498/362.

5- التهذيب 5:283/86، و 1461/421، و الاستبصار 2:565/171.

وفي التهذيب في كتاب الحج، سند هذه صورته: محمد بن القاسم، عن أبان، عن عبد الرحمن، عن الصادق عليه السلام (1).

قال في المنتقى: ومحلّ التصحيح فيه (2): ومحمد بن القاسم، فإنّ كونه تصحيحاً لموسى بن القاسم، ممّا لا ريب فيه. وفي الطريق خلل آخر وهو ترك الوسطة بين موسى وأبان، والممارسة تقتضي ثبوتها، وهي: عباس ابن عامر (3)، انتهى.

ويعرف أيضاً بروايته عن أبي بصير-كأبان بن تغلب-وعن أبي مريم عبد الغفّار، وعن الحارث بن المغيرة، وبريد بن معاوية بن عمّار (4)، ومحمد الحلبي، وزرارة، وإسماعيل بن الفضل، وعبد الرحمن بن أبي عبد الله، والفضيل بن يسار، وأبي العباس الفضل بن عبد الملك، وعن ميسر (5)، انتهى.

## 17- أبان بن عمر الأسدي:

ختن آل ميثم بن يحيى التّمّار، شيخ من أصحابنا، ثقة، صه (6)، جش (7).

ق، الى قوله: ميثم التّمّار الكوفي (8).

ثمّ زاد جش: لم يرو عنه إلاّ عيسى بن هشام الناشري.

ص: 143

1- التهذيب 5:1426/410.

2- في هداية المحدثين زيادة: قوله.

3- منتقى الجمان: 478/3.

4- في المصدر: أو معاوية بن عمّار.

5- هداية المحدثين: 7.

6- الخلاصة: 2/21.

7- رجال النجاشي: 10/14.

8- رجال الشيخ: 182/151.

وفي د، علم عليه: لم (1). وهو سهو.

أقول: في مشكا: ابن عمر الأسدي، عنه عيسى بن هشام (2).

## 18- أبان بن محمد البجلي:

وهو المعروف بالسندي البرّاز، أحمد بن محمد القلانسي (3) عنه بكتاب النوادر. وهو ابن أخت صفوان بن يحيى، قاله ابن نوح، جش (4).

ويأتي في سندي توثيقه عنه وعن غيره.

وفي تعق: قال شيخنا البهائي رحمه الله في حاشيته على صه: جش ظنّهما اثنين، وذكر أبان بن محمد في باب الألف، والسندي بن محمد في حرف السين، وثق الثاني دون الأول.

قلت: لا إشعار في جش على ظنّه التعدّد، بل الظاهر منه بناؤه على الاتّحاد. وعدم توثيقه أوّلا لعلّه لعدم ثبوته حينئذ، أو للحوالة على ما ذكره في باب السين، فتأمّل (5).

أقول: في مشكا: ابن محمد البجلي المعروف بالسندي الثقة، عنه أحمد بن محمد القلانسي، و محمد بن عليّ بن محبوب، والصفّار، وأحمد ابن أبي عبد الله عنه.

و حيث يعسر التمييز -كرواية عليّ بن الحكم عن أبان- تقف الرواية على مذهب من تأخّر فلا تغفل، فإنّ أبان مشترك بين تسعة عشر رجلا فيهم الثقة وغيره، على تقدير أن يكون الخثعمي غير الكوفي (6)، انتهى.

ص: 144

1- رجال ابن داود: 8/30.

2- هداية المحدثين: 8.

3- في المصدر: محمد بن أحمد القلانسي.

4- رجال النجاشي: 11/14.

5- تعليقة الوحيد البهبهاني: 19.

6- هداية المحدثين: 8.

عتيق رسول الله صَلَّى الله عليه وآله، ثقة، شهد مع رسول الله صَلَّى الله عليه وآله مشاهدته، ولزم أمير المؤمنين عليه السلام بعده، وكان من خيار الشيعة، أعمل على روايته، صه (1).

وفي جش: أبو رافع، مولى رسول الله صَلَّى الله عليه وآله، اسمه:

أسلم، كان للعباس بن عبد المطلب، فوهبه للنبي صَلَّى الله عليه وآله، فلما بشر النبي صَلَّى الله عليه وآله بإسلام العباس أعتقه.

ثم قال: وأخبرنا محمد بن جعفر الأديب، قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد في تاريخه أنه يقال: إن اسم أبي رافع: إبراهيم.

وأسلم أبو رافع قديماً بمكة، وهاجر إلى المدينة، وشهد مع النبي صَلَّى الله عليه وآله مشاهدته، ولزم أمير المؤمنين عليه السلام من بعده، وكان من خيار الشيعة، وشهد معه حروبه، وكان صاحب بيت ماله عليه السلام بالكوفة، وبناه: علي وعبيد الله، كاتباً أمير المؤمنين عليه السلام (2).

ثم ذكر ما يدل على نهاية جلالته وعلو مرتبته.

وفي تعق: في نسخة: ابن أبي رافع، وكذا يظهر من شيخنا البهائي، والظاهر أنه سهو من النسخ (3).

أقول: في مشكا: أبو رافع الثقة عتيق رسول الله صَلَّى الله عليه وآله، محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، عنه (4)، انتهى.

ص: 145

1- الخلاصة: 2/3.

2- رجال النجاشي: 1/4.

3- تعليقة الوحيد البهبهاني: 19.

4- هداية المحدثين: 9.



## 20- إبراهيم أبو السفاتج:

يأتي في إسحاق بن عبد العزيز.

## 21- إبراهيم بن أبي بكر:

محمد بن الربيع، ثقة، هو وأخوه إسماعيل بن أبي سمّال روي عن أبي الحسن موسى عليه السلام، وكانا من الواقفة، جش (1).

وفيه أيضا: إنَّ محمّدا يكنى أبا بكر، وأبا السمال، كما يأتي.

وفي تعق: فيه ما سيجيء في إبراهيم بن أبي سمّال (2).

أقول: في مشكا: ابن أبي بكر محمّد بن الربيع الثقة الواقفي، عن أبي الحسن موسى عليه السلام حيث لا مشارك (3).

## 22- إبراهيم بن أبي البلاد:

واسم أبي البلاد: يحيى بن سليم، وقيل: ابن سليمان، مولى بني عبد الله بن غطفان (4). يكنى أبا يحيى، كان ثقة، قارئا، أدبيا.

وكان أبو البلاد ضريرا، وكان راوية الشعر، وله يقول الفرزدق:

يا لهف نفسي على \*\*\* عينيك من رجل

وروى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام.

ولإبراهيم: محمّد ويحيى، روي الحديث.

وروى إبراهيم عن أبي عبد الله وأبي الحسن والرضا عليهم السلام، وعمّر دهرا، وكان للرّضا عليه السلام إليه رسالة، وأثنى عليه.

ص: 146

---

1- رجال النجاشي: 30/21.

2- تعليقة الوحيد البهبهاني: 19.

3- هداية المحدثين: 9.

4- في رجال النجاشي و الخلاصة: غطفان.

له كتاب، يرويه عنه جماعة، محمّد بن سهل بن اليسع عنه، جش (1).

وفي صنّاء كوفي، ثقة (2).

وفي صه: يكتّى أبا الحسن - وقال ابن بابويه في كتاب الفقيه إنّه:

يكتّى أبا إسماعيل (3) - روى عن الصادق و الكاظم و الرضا عليهم السلام، و عمّر دهرًا، و كان للرّضا عليه السلام إليه رسالة، و أثنى عليه، ثقة، أعمل على روايته (4).

و في ست: له أصل، أخبرنا (5) ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفّار، عن محمّد بن أبي الصهبان (6) - و اسمه عبد الجبّار - عن أبي القاسم عبد الرحمن بن حمّاد، عن محمّد بن سهل بن اليسع، عنه (7).

و في تعق: غطفان بالمعجمة ثمّ المهملة المفتوحين.

و في الكافي في باب النبيذ الحرام (8)، ثمّ نقل حديثًا و قال: يظهر منه مضافًا إلى نباهة شأنه: دركه الجواد عليه السلام أيضًا، و تكتّيه بأبي إسماعيل (9).

أقول: في مشكا: ابن أبي البلاد يحيى بن سليم و قيل: ابن سليمان، الثقة، عنه محمّد بن سهل بن اليسع، و الحسن بن عليّ بن يقطين، و محمّد 9.

ص: 147

1- رجال النجاشي: 32/22.

2- رجال الشيخ: 18/368.

3- الفقيه- المشيخة-: 68/4.

4- الخلاصة: 3-4/4.

5- في المصدر: أخبرنا به.

6- في المصدر: عن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن أبي الصهبان.

7- الفهرست: 22/9.

8- الكافي 6:5/416.

9- تعليقة الوحيد البهبهاني: 19.

ابن الحسين بن أبي الخطاب، والحسين بن سعيد، وموسى بن القاسم.  
وهو عن الباقر والصادق والكاظم والرضا عليهم السلام (1)، انتهى.

### 23- إبراهيم بن أبي حفص:

أبو إسحاق الكاتب، شيخ من أصحاب أبي محمد عليه السلام، ثقة، وجيه، صه (2).

وزاد جش: له كتاب (3).

وزاد ست على صه: له كتب (4).

و د عدّه من أصحاب العسكري عليه السلام (5). كما هو الظاهر من أبي محمد، وصرّح به في بعض نسخ ست.

### 24- إبراهيم بن أبي زياد الكرخي:

في الفقيه: في الصحيح عن ابن أبي عمير، عنه (6).

وفي تعق: وكذا في التوحيد (7)، ويروي عنه صفوان بن يحيى (8) أيضا، والحسن بن محبوب (9)، وكل ذلك يشعر بوثاقته.

وهو يروي عن الصادق والكاظم عليهما السلام.

و حكم خالي بحسنه (10)، لأنّ للصدوق طريقا إليه.

ص: 148

1- هداية المحدثين: 9.

2- الخلاصة: 12/5.

3- رجال النجاشي: 22/19.

4- الفهرست: 10/7.

5- رجال ابن داود: 10/30.

6- الفقيه-المشيخة-4:61.

7- التوحيد: 5/19.

8- الكافي 6:1/30.

9- الكافي 8:560/370.

10- الوجيزة: 4/367.

وقال جدّي: هو كثير الرواية (1).

قلت: وحكم بعض المعاصرين بأنه: ابن زياد الكوفي الآتي أبو أيوب الخراز، الثقة. وقال: في الأكثر: ابن زياد.

ويمكن أن يستشهد له بأن صفوان (2)، وابن أبي عمير (3)، والحسن بن محبوب (4)، يروون عن أبي أيوب.

وإنّ في الأمالي-على ما في نسختي- روى عن ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن زياد الكرخي، عن الصادق عليه السلام: لو أنّ عدوّ عليّ عليه السلام جاء إلى الفرات وهو يرج رجيجا (5)، قد أشرف مأوه على جنبه (6)، فتناول منه شربة فقال: بسم الله، وإذا شربها قال: الحمد لله، ما كان ذلك إلاّ ميمّة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير (7)(8).

وفي آخر كمال الدين، عنه، قلت للصادق عليه السلام: ألم يكن علي عليه السلام قويا في دين الله؟ قال: بلى، قلت: فكيف ظهر عليه القوم ولم (9) يدفعهم؟ إلى أن قال عليه السلام: ولم يكن علي عليه السلام ليقتل الآباء حتى يخرج الودائع.، وكذلك قائمنا (10) عليه السلام لم (11) يظهر أبدان.

ص: 149

- 1- روضة المتقين: 25/14.
- 2- الفهرست: 13/8.
- 3- التهذيب 888/293: 3.
- 4- التهذيب 355/123: 4.
- 5- في المصدر: يزخ زخيخا.
- 6- في المصدر: جنبته.
- 7- أمالي الصدوق: 8/523.
- 8- تعليقة الوحيد البهبهاني: 19.
- 9- في المصدر: وكيف لم.
- 10- في المصدر: قائمنا أهل البيت.
- 11- في المصدر: لن.

حتى يظهر (1) ودائع الله عزّ وجل، فإذا ظهرت، ظهر على من ظهر فيقتلهم (2).

أقول: في مشكا: ابن أبي زياد الكرخي، عنه ابن أبي عمير (3).

## 25- إبراهيم بن أبي سمّال:

بالسين المهملة و اللام، واقفي، لا أعتد على روايته.

وقال جش: إنّه ثقة، صه (4).

وفي جش: إبراهيم بن أبي بكر محمد بن الربيع، يكنى بأبي بكر محمد بن السمّال (5)، إلى أن قال: ثقة هو وأخوه إسماعيل بن أبي سمّال، روي عن أبي الحسن موسى عليه السلام، وكانا من الواقفة.

وذكر كش عنهما في كتاب الرجال حديثا، شكّا، ووقفا عن القول بالوقف. وله كتاب نوادر، عنه به محمد بن حسان (6).

وفي ست: إبراهيم بن أبي بكر بن سمّال، له كتاب، أخبرنا به ابن عبدون، عن ابن الزبير، عن عليّ بن الحسن بن فضّال، عن أخويه، عن أبيهما الحسن بن عليّ بن فضّال، عنه (7)، انتهى.

وفي كش، ما يدلّ على موته واقفيّا، شاكا (8).

ص: 150

1- في المصدر: تظهر.

2- كمال الدين: 642/2، وفيه: ظهر على من يظهر فقتله.

3- هداية المحدثين: 9.

4- الخلاصة: 3/198.

5- في المصدر: يكنى: بأبي بكر بن أبي السمّال.

6- رجال النجاشي: 30/21.

7- الفهرست: 24/9.

8- رجال الكشي: 897/471.

وفي تعق: في ضح ضبطه بالكاف، ثم قال: وقيل: باللام (1).

والذي يوجد ويشاهد باللام، وسنذكر ما يشهد له، نعم في فهرست الفقيه بالكاف (2). وربما يوجد في بعض نسخ الحديث أيضا (3)، ولا يبعد أن يكون وهما.

والظاهر أن عدم قبول صه روايته لعدم قبوله كلام جش، ولعلّه لذا حكم في المدارك بأنه: مجهول، وفي المسالك بأنه: ضعيف، على ما نقل عنهما (4)، مع إمكان توجيه كلام شه، واحتمال الغفلة منهما.

وفي جش في ترجمة داود بن فرقد: روى عنه هذا الكتاب جماعة (5) من أصحابنا رحمهم الله كثيرة، منهم أيضا إبراهيم بن أبي بكر محمد بن عبد الله النجاشي، المعروف بابن أبي سمّال (6) (7).

أقول: في مشكا: ابن أبي سمّال (8) الموثق، عنه محمد بن حسان، والحسن بن علي بن فضال.

وهو عن الكاظم عليه السلام حيث لا مشارك (9).

## 26- إبراهيم بن أبي الكرام:

بفتح الكاف و تشديد الراء، الجعفري رحمه الله، كان خيرا، روى عن

ص: 151

1- إيضاح الاشتباه: 19/86.

2- الفقيه- المشيخة-: 64/4.

3- التهذيب 3:244/86.

4- معراج أهل الكمال: 30.

5- في المصدر: جماعات.

6- رجال النجاشي: 418/158.

7- تعليقة الوحيد البهبهاني: 20.

8- في المصدر زيادة: الواقفي.

9- هداية المحدثين: 9.

الرضا عليه السلام، صه (1)، جش إلا الترحم و ترجمة الحروف.

وزاد: له كتاب، محمد بن حسان، عن ابن أبي عمران موسى بن رنجويه (2) الأرمني (3)، به (4).

أقول: الظاهر زيادة كلمة: ابن، لما يأتي في ترجمة موسى من رواية محمد بن حسان، عنه، و تكتيه بأبي عمران، فلاحظ.

هذا و في الوجيزة: ممدوح (5).

و في الحاوي ذكره في قسم الحسان (6).

و في مشكا: ابن أبي الكرام الجعفري الممدوح، عنه ابن أبي عمران موسى بن رنجويه (7) الأرمني (8).

## 27- إبراهيم بن أبي محمود الخراساني:

مولي، روى عن الرضا عليه السلام، ثقة، أعتمد على روايته، صه (9).

و في جش: ثقة، روى عن الرضا عليه السلام، له كتاب، يرويه أحمد ابن محمد بن عيسى (10).

ص: 152

1- الخلاصة: 18/6.

2- في المصدر: عن أبي عمران موسى بن رنجويه.

3- في المصدر زيادة: عن إبراهيم.

4- رجال النجاشي: 29/21.

5- الوجيزة: 17/142.

6- حاوي الأقوال: 179.

7- في المصدر: زنجويه.

8- هداية المحدثين: 10.

9- الخلاصة: 3/3.

10- رجال النجاشي: 43/25.

وفي ظم: له مسائل (1).

وزاد ست: أخبرنا بها عدّة من أصحابنا، عن محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه، عن أبيه، عن سعد و الحميري، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عنه (2).

وفي كش، حديث معتبر عن الجواد عليه السلام في جلاله قدره (3).

أقول: في مشكا: ابن أبي محمود الثقة، عنه أحمد بن محمّد بن عيسى، والحسن بن أحمد المالكي، والحسن بن موسى الخشاب، وإبراهيم بن هاشم.

وهو عن الكاظم و الرضا و الجواد عليهم السلام (4).

### 28- إبراهيم بن أبي يحيى المدني:

روى عنه في الفقيه، في الموثق بالحسن بن عليّ بن فضال (5).

و كأنه ابن محمّد بن أبي يحيى المدني الآتي.

وفي تعق: هذا هو الظاهر، كما لا يخفى على المتأمل. و يروي عنه حمّاد (6)، وفيه إيحاء إلى الاعتماد (7).

أقول: في مشكا: ابن أبي يحيى، عنه ظريف بن ناصح.

وهو عن الصادق عليه السلام (8).

ص: 153

1- رجال الشيخ: 20/343.

2- الفهرست: 15/8.

3- رجال الكشي: 1073، 1072/567.

4- هداية المحدثين: 10.

5- الفقيه- المشيخة-: 97/4، وفيه: المدائني.

6- الكافي 5: 6/376.

7- تعليقة الوحيد البهبهاني: 20.

8- هداية المحدثين: 10.



## 29- إبراهيم بن أحمد بن محمد:

أبو إسحاق المقرئ العدل، الطبري، له المناقب، ب (1).

أقول: الظاهر أن هذا هو الذي قال فيه ابن أبي الحديد: ذكر أبو الفرج ابن الجوزي في التاريخ في وفاة الشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري الفقيه المالكي، قال: كان شيخ الشهود المعدلين ببغداد، و متقدّمهم، سمع الحديث الكثير، وكان كريما، مفضلا على أهل العلم، و عليه قرأ الشريف الرضي رضي الله عنه القرآن، و هو شاب حدث (2). إلى آخره.

## 30- إبراهيم بن أحمد بن محمد:

الحسيني الموسوي الرومي، نزيل دار النقابة بالري، فاضل، مقرئ، عه (3).

## 31- إبراهيم بن إسحاق:

ثقة، دي (4).

## 32- إبراهيم بن إسحاق الأحمر:

النهاوندي، له كتب، و هو ضعيف، لم (5).

وفي جش: كان ضعيفا في حديثه، متهو ما، له كتب، أخبرنا بها أبو القاسم علي بن شبل (6) بن أسد، قال: حدّثنا أبو منصور ظفر بن حمدون

ص: 154

1- معالم العلماء: 29/7.

2- شرح نهج البلاغة: 34/1، باختلاف يسير.

3- فهرست منتجب الدين: 25/19.

4- رجال الشيخ: 6/409.

5- رجال الشيخ: 75/451.

6- في نسخة (م): سهل.

البادرائي، عنه، بها (1).

وفي ست: إبراهيم بن إسحاق الأحمر، ويكنى أبا إسحاق النهاوندي، كان ضعيفا في حديثه، متّهما في دينه (2).

وزاد صه: في مذهبه ارتفاع، وأمره مختلط، لا أعتد (3) على شيء مما يرويه.

وقد ضعّفه الشيخ في ست، وقال في كتاب الرجال في دي: إبراهيم ابن إسحاق ثقة، فإن يك هو هذا فلا تعويل على روايته (4).

ثمّ في جش - بعد ما مرّ - قال أبو عبد الله بن شاذان: حدّثنا عليّ ابن حاتم، قال: أطلق لي أبو أحمد القاسم بن محمّد الهمداني، عن إبراهيم بن إسحاق، وسمع منه سنة تسع وستين ومائتين (5).

وفي ست - بعد ما مرّ - صنّف كتابا جماعة (6) قريبة من السداد، أخبرني أبو القاسم عليّ بن شبلي بن أسد الوكيل، عن ظفر بن حمدون بن شدّاد البادرائي، عنه.

وأخبرنا الحسين بن عبيد الله، عن التلعكبري، عن أبي سليمان أحمد ابن نصر (7) بن سعيد الباهلي - المعروف بابن أبي هراسة - عنه (8).

وفي تعق: يروي عنه أحمد بن محمّد بن عيسى مع كثرة غمزه فية.

ص: 155

1- رجال النجاشي: 21/19.

2- الفهرست: 9/7.

3- في المصدر: لا أعمل.

4- الخلاصة: 4/198.

5- رجال النجاشي: 21/19.

6- في نسخة من المصدر: جملتها.

7- في الفهرست: نصير، وفي نسخة منه: نصر.

8- الفهرست: 9/7، وفيه: المعروف بابن هراسة.

الرواة، بل والأجلة، وطعنه فيمن يروي عن الضعفاء، وأخرج من قم جمعا لذلك، ولم يرو عن ابن محبوب و ابن المغيرة و الحسن بن خرزاد كما يأتي فيه (1).

وقوله: أطلق لي، أي: رخص لي.

ويحتمل أن يكون القاسم هو الوكيل الجليل، فيكون في سماعه منه شهادة على الاعتماد، ويؤكده كثرة الرواية عنه، وكذا رواية الصفار و علي بن شبل الجليلين (2).

وربما كان سبب تضعيفهم إيراده الروايات التي يظنون دلالتها على الغلو، ولذا اتهموه في دينه، و مرّ الكلام في ذلك في صدر الكتاب (3).

أقول: الظاهر تغاير المذكور في دي مع هذا، ويشير إليه كونه: لم، و يدلّ عليه رواية الشيخ و جش - كما ترى - عن هذا بواسطتين، و هما: علي ابن شبل، و ظفر بن حمدون. فيلزم بناء على الاتحاد روايتهما رحمهما الله عن الجواد عليه السلام بثلاث وسائط، و هو كما ترى.

و استظهر شه أيضا التغاير، و احتمال كون المذكور في دي هو الآتي عن قي (4)(5).

و جزم في الرواشح بالمغايرة و قال: يروي عن الثقة محمّد بن خالد البرقي، و عن الضعيف أبو سليمان المعروف بابن أبي هراسة (6)(4).

ص: 156

1- راجع رجال الكشي: 989/512.

2- كما في الفهرست: 9/7.

3- تعليقة الوحيد البهبهاني: 20.

4- رجال البرقي: 58 إبراهيم بن إسحاق بن أזור.

5- تعليقة الشهيد الثاني على الخلاصة: 93.

6- الرواشح، و نقل ذلك أيضا في تنقيح المقال: 14/1 برقم 64.

وفي مشكا: الأحمري الثقة، عنه محمّد بن الحسن الصقّار، وأحمد ابن سعيد بن نصر الباهلي (1)، وظفر بن حمدون، والقاسم بن محمّد الهمداني (2).

### 33- إبراهيم بن إسحاق بن أزور:

شيخ لا بأس به، في (3).

أقول: مضى ذكره في الذي قبيله، ويأتي في الذي بعد بعده.

### 34- إبراهيم بن إسماعيل الخنجي الجرجاني:

يظهر من كشف الغمّة مدحه (4)، تعق (5).

### 35- إبراهيم الأعجمي:

من أهل نهاوند، له كتاب، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن أبي المفضّل الشيباني، عن ابن بطّة، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن إبراهيم الأعجمي رحمه الله، ست (6).

وفي لم: روى عنه البرقي (7).

وفي تعق: قرّب في التلخيص والنقد (8)، كونه الأحمريّ المتقدّم، وفي ست ترخّم عليه، وهو ياباه، وكذا ذكره على حدة في لم، وإنّ ما ذكره

ص: 157

1- في المصدر: أحمد بن نصر بن سعيد.

2- هداية المحدثين: 166.

3- رجال البرقي: 58.

4- كشف الغمّة: 427/2.

5- تعليقة الوحيد البهبهاني: 21.

6- الفهرست: 16/8، ولم يرد الترحم فيه.

7- رجال الشيخ: 78/451.

8- نقد الرجال: 72/11.

فيه غير ما ذكره في الأحمر، ثم إنَّ ترجم ست دليل على حسن حاله (1).

أقول: ظاهر الحاوي أيضا اتّحاده مع الأحمر (2)، بل اتّحاد المذكور عن قي أيضا معهما (3).

و جزم في الرواشح باتّحاده مع الذي في قي، وتغايره مع الأحمر، حيث قال -بعد ما مرّ عنه-: ولنا أيضا: إبراهيم بن إسحاق النهاوندي، يقال له: إبراهيم العجمي، يروي عنه: أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ذكره الشيخ أيضا في لم (4)، بعد ذكر الأحمر النهاوندي الضعيف (5)، وهو الذي قال قي فيه: إبراهيم بن إسحاق بن أزور شيخ لا بأس به (6)، انتهى (7).

وفي مشكا: الأعجمي، عنه أحمد بن أبي عبد الله البرقي (8).

### 36- إبراهيم بن حمويه:

روى عنه محمد بن أحمد بن يحيى، ولم تستثن روايته، وفيه إشعار بالاعتماد عليه، تعق (9).

### 37- إبراهيم الخارقي:

في الأصح كأنه ابن زياد الآتي، أو ابن هارون (10).

ص: 158

1- تعليقة الوحيد البهبهاني: 21.

2- حاوي الأقوال: 7/10.

3- حاوي الأقوال: 1106/213.

4- رجال الشيخ: 78/451.

5- رجال الشيخ: 75/451.

6- رجال البرقي: 58.

7- الرواشح السماوية، راجع تنقيح المقال: 14/1 برقم 64.

8- هداية المحدثين: 10.

9- تعليقة الوحيد البهبهاني: 21.

10- هذه الترجمة لم ترد في نسخة «م».

### 38- إبراهيم بن رجاء الجحدري:

من بني قيس بن ثعلبة، رجل ثقة، من أصحابنا البصريين، صه (1)، جش (2).

وزاد ست: أخبرنا أحمد بن عبدون، عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضي الله عنه، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عنه (3).

أقول: في مشكا: الجحدري الثقة، علي بن إبراهيم، عن أبيه، عنه (4).

### 39- إبراهيم بن رجاء الشيباني:

أبو إسحاق المعروف بابن أبي هراسة. و هراسة أمه، عامي، جش (5).

وزاد صه: بالراء و السين المهملة، لا أعتد على ما يرويه (6).

ثم زاد جش: روى عن الحسن بن علي بن الحسين (7)، و عبد الله بن محمد بن عمر بن علي، و جعفر بن محمد، و له عن جعفر نسخة. روى عنه هارون بن مسلم (8)، انتهى.

و كلام الشيخ في الكتابين خال عن لفظه: أبي.

ففي ق: إبراهيم ابن رجاء، أبو إسحاق، المعروف بابن هراسة

ص: 159

1- الخلاصة: 7/4.

2- رجال النجاشي: 16/16.

3- الفهرست: 5/4.

4- هداية المحدثين: 166.

5- رجال النجاشي: 34/23.

6- الخلاصة: 5/198.

7- في نسختنا من رجال النجاشي: عن الحسين بن علي بن الحسين.

8- رجال النجاشي: 34/23.

وفي ست: إبراهيم بن هراسة، له كتاب، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن أبي المفضل الشيباني، عن ابن بطة القمّي، عن أبي عبد الله محمد بن القاسم، عن إبراهيم بن هراسة (2)، انتهى.

و هذا القول أنسب بقولهم: هراسة أمّه.

وربّما يظهر من كلام الشيخ أنّ ابن أبي هراسة غير هذا، فإنّه قال في باب من عرف بلقبه: ابن أبي هراسة، له كتاب الإيمان و الكفر و التوبة (3).

وفي لم: أحمد بن أبي نصر (4) الى أن قال: المعروف بابن أبي هراسة (5). ولعلّ هذا أثبت.

و في تعق على قوله: أنسب: في القاموس: إبراهيم بن هراسة كسحابة- و هو: متروك الحديث (6)، فتأمل (7).

أقول: قال في الحاوي: لا يخفى أنّ لفظ: أبي، في كتاب جش و صه ثابت فيما وجدناه من النسخ، و الظاهر منافاة ذلك لكون هراسة أمّه (8)، انتهى.

و يظهر من الميرزا أنّ الذي في لم في باب أحمد، أحمد بن أبي 3.

ص: 160

1- رجال الشيخ: 70/146.

2- الفهرست: 19/9.

3- الفهرست: 901/193.

4- في نسختنا من المصدر: أحمد بن النضر.

5- رجال الشيخ: 31/442.

6- القاموس المحيط: 259/2.

7- تعليقة الوحيد البهبهاني: 21.

8- حاوي الأقوال: 1109/213.

نصر (1).

و يأتي عن ب أيضا، لكنّه لم ينقل عن لم هناك إلا: ابن نصر، فلاحظ (2).

وفي مشكا: الشيباني، عنه محمّد بن القاسم، وهو عن الحسن بن عليّ بن الحسين، و عبد الله بن محمّد بن عمر بن علي، و جعفر بن محمّد (3).

#### 40- إبراهيم بن الزبرقان التيمي الكوفي:

أسند عنه، ق (4).

#### 41- إبراهيم بن زياد:

أبو أيوب الخزاز، الكوفي، ق (5).

وقيل: هذا ابن عثمان، وقيل: ابن عيسى، و يأتي.

#### 42- إبراهيم بن زياد الخارقي:

الكوفي، ق (6).

وفي كش: جعفر بن أحمد، عن نوح بن إبراهيم الخارقي (7)، قال:

وصفت الأئمة عليهم السلام (8)، فقلت: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأنّ محمّدا صلّى الله عليه وآله عبده ورسوله (9)، وأنّ عليّا عليه

ص: 161

1- منهج المقال: 21.

2- معالم العلماء: 1003/143، وفيه: ابن أبي هراسة بن هودة، واسمه أحمد بن أبي نصر الباهلي، له الأيمان و الكفر و التوبة.

3- هداية المحدثين: 166.

4- رجال الشيخ: 40/144.

5- رجال الشيخ: 79/146.

6- رجال الشيخ: 56/145، وفيه: الحارثي، وفي نسخة منه: الخارقي، بدل: الخارقي.

7- في المصدر: المخارقي.

8- في المصدر: وصفت الأئمة لأبي عبد الله عليه السلام.

9- في المصدر: وأنّ محمّدا رسول الله.



السلام إمام، ثم الحسن عليه السلام، ثم الحسين عليه السلام، ثم عليّ ابن الحسين عليه السلام، ثم محمّد بن علي عليه السلام، ثم أنت، فقال:

رحمك الله، ثم (1) اتقوا الله، اتقوا الله، عليكم بالورع وصدق الحديث (2) وعفة البطن و الفرج (3).

وفي بعض النسخ: المخارقي.

وفي تعق: ما يأتي في إبراهيم المخارقي (4).

#### 43- إبراهيم بن سعد بن إبراهيم:

ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني، ق (5).

وفي قب: الزهري، أبو إسحاق المدني، نزيل بغداد، ثقة، حجة، تكلم فيه بلا قادح، ومات سنة خمس وثمانين و مائة (6).

أقول: يأتي ما فيه في الذي يليه فلاحظ.

#### 44- إبراهيم بن سعيد المدني:

أسند عنه، ق (7).

وفي تعق: الظاهر من بعض اتّحاده مع ابن سعد الماضي، وهو محتمل (8).

ص: 162

1- في المصدر: ثم قال.

2- في المصدر زيادة: وأداء الأمانة.

3- رجال الكشي: 794/419.

4- تعليقة الوحيد البهبهاني: 27.

5- رجال الشيخ: 28/144.

6- تقريب التهذيب 202/35: 1.

7- رجال الشيخ: 41/144.

8- تعليقة الوحيد البهبهاني: 21.

## 45- إبراهيم بن سلام نيسابوري:

وكيل، ضا (1).

وفي صه: ابن سلامة نيشابوري، وكيل، من أصحاب الكاظم عليه السلام، لم يقل الشيخ فيه غير ذلك. والأقوى عندي قبول روايته (2)، انتهى.

وفي تعق: قال شيخنا البهائي: وذلك لأنهم عليهم السلام لا يجعلون الفاسق وكيلًا (3).

ويأتي الكلام فيه في الفائدة الثانية (4).

أقول: قال شه: قال د: هو ابن سلام بغير هاء، وإنه من أصحاب الرضا عليه السلام. ونسب ما ذكره من الأمرين إلى الضعف (5).

وفي الحاوي: لا يخفى أن قول العلامة رحمه الله إنّه: من رجال الكاظم عليه السلام، وهم، إذ لم يذكره الشيخ في رجال الكاظم عليه السلام ولا أحد غيره من أصحاب الأصول، إلى آخر كلامه (6).

## 46- إبراهيم بن سليمان بن أبي داحة:

المزني، مولى آل طلحة بن عبيد الله، أبو إسحاق، وكان وجه أصحابنا البصريين في الفقه والكلام والأدب والشعر، والجاحظ يحكي عنه.

وقال الجاحظ: ابن داحة، عن محمد بن أبي عمير (7)، له كتب،

ص: 163

---

1- رجال الشيخ: 37/369، وفيه: ابن سلامة، وفي نسخة: سلام.

2- الخلاصة: 5/4.

3- تعليقة الوحيد البهبهاني: 21.

4- يأتي في خاتمة المنتهى.

5- تعليقة الشهيد الثاني على الخلاصة: 6، رجال ابن داود: 20/31.

6- حاوي الأقوال: 1110/213.

7- البيان والتبيين: 88/1.

ذكرها بعض أصحابنا في الفهرستات، لم أر منها شيئاً. جش (1).

ونحوه ست، إلا أنّ فيه: ابن داحة، وزاد: ذكر أنّه روى عن أبي عبد الله عليه السلام، وذكر أنّه صنّف كتباً، ولم نر منها شيئاً، رحمة الله عليه ورضوانه (2).

وفي صه: ابن سليمان بن أبي داحة (3)، وداحة: أمّه، وقيل: كانت جارية لأبيه نسب إليها (4).

وقيل: أبوه إسحاق بن أبي سليمان، فوقع الاشتباه، فحوّل لفظ: أبي سليمان، الى داحة.

قال الشيخ: ذكر أنّه روى عن أبي عبد الله عليه السلام، وكان وجه أصحابنا بالبصرة فقهها و كلاماً وأدباً وشعراً (5)، انتهى.

ولا يخفى أنّ ما مرّ من كون داحة أمّه أو جارية لأبيه نسب إليها، يؤيّد قول ست بظاهره، وإن احتمل أن يكون نسب أبوه إليها فقيل لأبي سليمان:

أبو داحة، كما هو عادة العرب في مثله كأبي ريشة ونحوه، ثمّ نسب هو إلى أبيه فقيل: ابن أبي داحة، والقول الآخر فيها بعيد غير واضح.

وفي تعق: ربّما يستفاد من وجاهته في الفقه وثاقته. ويأتي في ابن أبي عمير عن جش: ابن داحة (6)، كما في ست. فالظاهر أنّ: أبي، سهو، 6.

ص: 164

1- رجال النجاشي: 14/15.

2- الفهرست: 3/4، إلا أنّ التّرحم والتّرضية لم ترد، ووردت في مجمع الرجال: 44/1، نقلاً عن الفهرست.

3- في المصدر زيادة: المدني (المزني) ست.

4- في المصدر: ربّته فنسب إليها.

5- الخلاصة: 8/4.

6- رجال النجاشي: 887/326.

فتأمل (1).

أقول: قوله دام فضله: ربّما يستفاد. الى آخره، لا يخفى أنّ في استفادة الوثيقة ما لا يخفى، نعم الظاهر إفادة الحسن.

ولذا في الوجيزة أنّه: ممدوح (2).

وفي الحاوي ذكره في قسم الحسان (3).

وقوله: يأتي عن جش: ابن داحة، لا يخفى أنّ ما يأتي نقل ذلك عن الجاحظ، كما نقله عنه هنا أيضا، فلاحظ.

وقول الميرزا رحمه الله: وإن احتمل أن يكون نسب. إلى آخره.

هنا احتمال آخر، وهو أن يكون منسوباً الى أبي داحة أبي أمّه، ومثله أكثر كثير.

وفي مشكا: ابن أبي داحة الممدوح، عن الصادق عليه السلام (4).

#### 47- إبراهيم بن سليمان بن عبد الله:

ابن حيّان النهمي الخزاز.

في صه: قال الشيخ: إنّ كان ثقة في الحديث، وضعفه غض فقال:

إنّه يروي عن الضعفاء وفي مذهبه ضعف، وجش وثقه أيضا كالشيخ، وحينئذ يقوى عندي العمل بما يرويه (5)، انتهى.

وفي ست: كان ثقة في الحديث (6).

ص: 165

---

1- تعليقة الوحيد البهبهاني: 21-22.

2- الوجيزة: 27/143.

3- حاوي الأقوال: 897/179.

4- هداية المحدثين: 167.

5- الخلاصة: 11/5.

6- الفهرست: 8/6.

و كذا جش إلا أنّ فيه: ابن عبيد الله، كما في ضح (1)، و بدل حيّان:

خالد (2).

وفيما زاد ست و جش: أخبرنا أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عن حميد، عنه (3). إلا أنّ في جش بدل أبي طالب الأنباري:

عليّ بن حبشي.

أقول: في مشكا: ابن سليمان بن عبد الله بن حيّان الثقة، عنه حميد ابن زياد (4).

### 48- إبراهيم بن شعيب العرقوفي:

صا (5). وفي ظم: ابن شعيب واقفي (6).

و زاد صه: لا أعتد على روايته (7).

و في كش: حدّثنا حمدويه، قال: حدّثنا الحسن بن موسى، قال:

حدّثنا عليّ بن خطّاب - و كان واقفياً - ثمّ ذكر أيضا ما يدلّ على وقفه (8).

و في د: إبراهيم بن شعيب، م، جنح، واقفي، كش، و في رجوعه خلاف (9)، انتهى.

و لا أدري من أين فهم الخلاف.

ص: 166

1- إيضاح الاشتباه: 15/85.

2- رجال النجاشي: 20/18.

3- الفهرست: 8/6، وفيه: عن أبي طالب الأنباري عن ابن أبي جيد، عنه.

4- هداية المحدثين: 167.

5- رجال الشيخ: 28/369.

6- رجال الشيخ: 25/344.

7- الخلاصة: 2/197.

8- رجال الكشي: 895/469.

9- رجال ابن داود: 8/226.

## 49- إبراهيم بن شعيب الكوفي:

ق (1). ولا يبعد اتّحاده مع الواقفي الماضي.

وفي تعق: لا يبعد اتّحاده مع المزني وابن ميثم الآتين، كما احتمله في النقد (2).

وفي الكافي في باب الدعاء للإخوان بظهر الغيب، بسنده إلى إبراهيم ابن أبي البلاد أو عبد الله بن جندب، قال: كنت في الموقف فلما أفضت لقيت إبراهيم بن شعيب فسلمت عليه، وكان مصابا بإحدى عينيه، وإذا عينه الصحيحة حمراء كأنّها (3) علقة دم، فقلت له: قد أصبت بإحدى عينيك وأنا والله مشفق على الأخرى، فلو قصّرت من البكاء قليلا، فقال: لا والله يا أبا محمّد. الحديث (4)(5).

أقول: في الوجيزة: ابن شعيب الكوفي، ضعيف (6).

وهو يعطي اتّحاده عنده مع السابق، وكيف كان، فهذا الخبر مما يؤنس بحاله.

ولم نذكر المزني وابن ميثم، لجهالتهما.

## 50- إبراهيم الشعيري:

يروى عنه ابن أبي عمير (7)، وفيه إشعار بوثاقته. ولا يبعد كونه أخا

ص: 167

1- رجال الشيخ: 46/145.

2- نقد الرجال: 54/9.

3- في النسختين الخطية: كأنّه، والمثبت من الطبعة الحجرية والمصدر.

4- الكافي 2:6/368، باختلاف فيه، وقد ورد نصّا في الكافي 4:465-9/466، في باب الوقف بعرفة وحدّ الموقف.

5- تعليقة الوحيد البهبهاني: 22.

6- الوجيزة: 28/143.

7- الكافي 3:1/126، التهذيب 1:833/285.

إسماعيل بن أبي زياد السكوني الشعيري، إلا أنّ في بعض الروايات، عن ابن أبي عمير، عن صاحب الشعير (1)، تعق (2).

### 51- إبراهيم بن صالح الأنماطي:

يكنى بأبي إسحاق، كوفي، ثقة لا بأس به. قال لي أبو العباس أحمد ابن علي بن نوح: انقضت كتبه، فليس أعرف منها إلا كتاب الغيبة، أخبرنا به عن أحمد بن جعفر، قال: حدّثنا حميد بن زياد، عن عبيد الله بن أحمد بن نهيك، عنه، جش (3).

ثمّ فيه: إبراهيم بن صالح الأنماطي الأسدي، ثقة، روى عن أبي الحسن عليه السلام ووقف.

له كتاب، يرويه عدّة، أخبرنا محمّد، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد، قال: حدّثنا عبيد الله بن أحمد بن نهيك، قال: حدّثني إبراهيم بن صالح (4).

وفي ست: كوفي، يعرف بالأنماطي، يكنى أبا إسحاق، ثقة، ذكر أصحابنا أنّ كتبه انقضت، والذي أعرفه (5) من كتبه كتاب الغيبة، أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا عبد الله بن جعفر (6)، قال: حدّثنا حميد بن زياد، قال: حدّثنا عبيد الله بن أحمد بن نهيك، عن إبراهيم الأنماطي (7).

وفيه أيضا: إبراهيم بن صالح، له كتاب، رويناه بالإسناد الأوّل عن

ص: 168

1- الكافي 8:472/304.

2- تعليقة الوحيد البهبهاني: 22.

3- رجال النجاشي: 13/15.

4- رجال النجاشي: 37/24.

5- في المصدر: أعرف.

6- في المصدر: أحمد بن جعفر.

7- الفهرست: 2/3.

ابن نهيك، عن إبراهيم بن صالح (1).

وفي بعض النسخ: عنه، وهو ثقة.

والإسناد: أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عن حميد بن زياد (2).

وفي ضا: ابن صالح (3). وزاد قر: الأنماطي (4). وزاد لم: روى عنه أحمد بن نهيك (5).

ولا يخفى أنّ الراوي عنه: عبيد الله بن أحمد، لا أحمد.

وفي صه: قال الشيخ: إنّه ثقة، وكذا قال جش، إلا أنّه قال: ثقة لا بأس (6).

وقال في باب إبراهيم - أيضا -: إنّ إبراهيم بن صالح الأنماطي الأسدي ثقة، روى عن أبي الحسن عليه السلام ووقف.

والظاهر أنّهما واحد، مع احتمال تعددهما، فعندي تردّد (7) فيما يرويه (8)، انتهى.

وفي تعق: اعترض عليه المحقق البحراني بمنع ما ادّعاه من الظهور، بل الظاهر المغايرة، مع أنّ مع الاتّحاد لا وجه لتوقّفه، إذ لو اعتبر الإيمان في الراوي - كما صرّح به في الأصول، وفي مواضع كثيرة من كتبه الاستدلالية، 8.

ص: 169

1- الفهرست: 26/10.

2- ورد الإسناد في ترجمة: إبراهيم بن خالد العطار، الفهرست: 25/10.

3- رجال الشيخ: 17/368.

4- رجال الشيخ: 13/104.

5- رجال الشيخ: 71/450.

6- في المصدر: لا بأس به.

7- في المصدر: فعندي توقف.

8- الخلاصة: 6/198.



أولاً: إنه مناف لإيراده كثيراً من أهل العقائد الفاسدة في القسم الأول، وتصريحه بالاعتماد على رواياتهم، مثل: الحسن بن علي بن فضال، و ابنه (1)، وغيرهما.

و ثانياً: إن الواجب حينئذ ترك حديثه لا التردد.

و إن لم يعتبر، فالواجب حينئذ قبول رواياته، فالتوقف لا وجه له على أي حال (2).

أقول: بملاحظة الأب و النسبة، و ما ذكره الشيخ في كتبه، يحصل الظن بالاتحاد.

و نقل هو رحمه الله عن بعض محققي هذا الفن أن: الظاهر من الشيخ في كتبه اتحاد الكل (3).

و ذكر الشيخ في لم، و اخرى في قر، و اخرى في ضا، بعد ملاحظة حال الشيخ في كتب رجاله عموماً، و في لم خصوصاً، كما سيجيء في عدة مواضع.

و كذا بعد ملاحظة أن جش قال في الموضوعين: روى عنه عبيد الله بن أحمد بن نهيك (4). لا يحصل ظنّ يصادم ما ذكرنا.

و الظاهر أن الشيخ رحمه الله متى كان يرى رجلاً بعنوان في بادئ نظره ذكره لأجل التثبت، كما أشير إليه في آدم بن المتوكل. و الغفلة في مثل هذا عن جش متحققة، لكن لندرته منه يضعف الظن، و لذا قال رحمه الله: مع 4.

1- الخلاصة: 105/93، 2/37.

2- معراج أهل الكمال: 53-54/16.

3- معراج أهل الكمال: 55.

4- رجال النجاشي: 37/24، 13/15.

احتمال تعددهما، إشارة إلى ضعف الظهور، على أنه لا أقل من التردد.

قوله: إذ لو اعتبر (1). إلى آخره.

نختار أولاً: الاعتبار، كما صرح به في مواضع.

قوله: هو مناف. إلى آخره.

فيه: أن اعتبارهم الأمور من باب الأصل والقاعدة، يعني: أن الأصل عدم اعتبار رواية غير المؤمن من حيث أنه غير مؤمن، أما لو انجبر و أيد بما يجبر و يؤيد، فلا شبهة في عملهم بها و اعتبارهم لها، كما هو معلوم. وقد مرّ بعض الكلام في الفوائد.

فلعلّ اعتماده على روايات مثل: الحسن بن علي و ابنه، لما ظهر له من الجواب و المؤيدات، و هذا هو الظاهر منه رحمه الله، و يشير إليه التأمل فيما ذكره و نقل بالنسبة إليهم في صه.

و نقل عنه رحمه الله أنه قال في عبد الله بن بكير: إنه ممن أجمعت العصابة (2). و الذي أراه: عدم جواز العمل على الموثق إلا أن يعتضد بقرينة، و منه الإجماع المذكور، انتهى.

قوله: و الواجب حينئذ. إلى آخره.

وجوبه عليه فرع الظهور المعتدّ به، و هو بعد في التردد و التأمل، مع أن تردده عبارة عن عدم وثوقه و اعتباره، فيرجع إلى الترك، و المناقشة غير المثمرة لا تناسب الفقيه.

فإن قلت: يحتمل أن يكون حصل لهم العلم في أخبار غير العدول فعملوا بها. 7.

ص: 171

1- في النسخة الخطية: اعتبرت.

2- الخلاصة: 24/107.

قلت: هذا الاحتمال قطعي الفساد كما لا يخفى على المتتبع، ومرّ في الفوائد ما يشير إليه.

و ثانياً: عدم الاعتبار.

قوله: فالواجب. إلى آخره.

ممنوع، إذ لا يلزم من عدم الاعتبار: اعتبار مجرد التوثيق في فاسد الاعتقاد، إذ لعلّه يعتبر في الاعتماد والعمل وثوقاً واعتداداً معتدّاً به، ولعلّه لم يحصل له من مجرد التوثيق، بملاحظة أنّ فساد الاعتقاد ناشئ عن التقصير في أمر الدين، ولذا يكون مستحقاً للعقاب.

فإن قلت: اعتراضنا عليه من جهة أنّه رحمه الله ربما يعتمد على فاسد المذهب ويدخله في القسم الأول بمجرد التوثيق، من دون إظهار الجابر والمؤيد.

قلت: ما ذكرت ممنوع، فإنّ عليّ بن الحسن بن فضال، ونظائره:

كأبيه، وحميد بن زياد، وعليّ بن أسباط، ومن ماثلهم، فيهم من المؤيّدات والجوابر ما لا يخفى على المطلع بأحوالهم، ولذا تراه أخرج أحمد بن الحسن عن القسم الأول (1) مع حكمه بتوثيقه، حيث لم يجد فيه ما وجدته في أخيه علي، وأضرابه.

على أنّا نقول: عدم إظهاره الجابر ليس دليلاً على عدمه، بل ديدنه في صه في الغالب الترجيح والبناء من دون إظهار المنشأ، إلاّ أنّه ربما يرجح جش على الشيخ وكش و غرض وغيرهم، وربما يرجح الشيخ على جش وكش، وربما يرجح غرض على غيره، وهكذا.

و لم يبرز في الأكثر منشأ ترجيحه وبنائه والظاهر وجدانه المنشأ و ترجمه 3.

ص: 172

في نفسه من الخارج و البناء عليه، فتتبع و تأمل و أنصف (1).

و ربما يظهر من عبارته المنشأ و لا يظهر كونه منشأ، من ذلك ما في ابن بكير، قال: قال الشيخ: إنه فطحي المذهب إلا أنه ثقة. إلى أن قال: فأنا أعتد على روايته و إن كان فاسد المذهب (2). نعم قال في مواضع آخر ما مرّ.

و ممّا ذكر اندفع كثير من اعتراضات كثير-كالشهيد الثاني و أمثاله- على صه.

فإن قلت: إنهم ذكروا للعمل بخبر الواحد شروطا، و ذكروا من جملتها: العدالة، و هذا ظاهر في اشتراطها مطلقا.

قلت: الظاهر من دليلهم و كيفية استدلالهم في كتبهم الاستدلالية و الرجالية: أنّ هذا الشرط شرط لقبول الخبر و العمل به، من دون حاجة إلى التثبت و التوقف على التفحص، لا- أنهم بعد التثبت في خبر غير العدل و حصول الوثوق به و ظهور حقيقته لا يعملون به أيضا، كيف و كتبهم مشحونة من عملهم بمثله و تصريحهم بقبوله، إلا أنّ حالاتهم مختلفة في الوثوق، و ربما يعبرون عنه بالمقبول، و المعتبر، و المعمول به، و القوي. فصحيحهم من جملة ما يعملون به، لا هو هو بعينه.

و ظنّي أنّ إطلاقهم الصحيح على خبر العادل من جهة عدم احتياجه إلى الجابر أو الجبيرة، نعم ربما يسامحون فيطلقون الصحيح على مقبولهم، و ذلك بناء على مشاركته له في الحجية و الاعتداد، نظرا إلى أنّه لا مشاحة في الإطلاق بعد عدم التفاوت في الثمرة. 6.

ص: 173

---

1- نهاية المقطع الأول من تعليقة الوحيد البهبهاني: 22، 59.

2- الخلاصة: 24/106.

وبهذا تندفع اعتراضات كثيرة، ويظهر عدم صحّة الاحتجاج بتصحيحهم على توثيقهم، فتدبر.

فإن قلت: لعلّ قبولهم قول غير العدل و عملهم بغير الصحيح بناء على حجّية الجابر في نفسه، فيكون العمل في الحقيقة بالجابر، أو يحصل لهم بواسطة الجابر القطع بمضمونه، فيخرج بسببه عن خبر الواحد الذي ذكروا الشروط لاعتباره.

قلت: يظهر من ملاحظة كتبهم و أقوالهم: أنّ جوابهم ليست بحيث تكون حجّة برأسها، ولا بحيث يحصل القطع منها منفردة أو منضمّة إلى الضعف، وليس بناؤهم على ما ذكرت بغير خفاء.

فإن (1) قلت: لعلّ قبوله و قبول غيره قول غير العدل و عملهم بالأحاديث الضعيفة، غفلة منه أو تغير رأي.

قلت: إكثارهم ذلك، وكثرة امتزاج مقبولهم مع مردودهم بأنهم يقبلون و يردّون و هكذا، يابى عمّا ذكرت، سيّما مع اتّفاقهم على ذلك و العمل كذلك، و خصوصا مع التصريحات الواردة منهم، كما أشرنا إلى شيء منه في الفوائد.

هذا و مضافا الى شناعة ما ذكرت و عدم مناسبة نسبتهم إليه، على أنّ في توجيه كلامهم و إثبات خطئهم لأجل الردّ عليهم ما لا يخفى، مع أنّ تغير الرأي لعلّه لا اعتراض فيه، فتأمل (2).

أقول: في مشكا: الأنماطي الثقة أو الموثق، عنه عبد الله بن أحمد ابن نهيك (3) ب.

ص: 174

1- بداية المقطع الثاني من تعليقة الوحيد البهبهاني.

2- تعليقة الوحيد البهبهاني: 59.

3- في المصدر: عبید الله بن أحمد بن نهيك، وهو الصواب.

و هو عن الكاظم عليه السلام (1).

## 52- إبراهيم بن عبد الحميد الأسدي:

مولاهم البرّاز، ق (2).

وفي ظم: ابن عبد الحميد، واقفي (3).

وفي ضا: من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، أدرك الرضا عليه السلام ولم يسمع منه على قول سعد بن عبد الله، واقفي، له كتاب (4).

وفي ست: ثقة، له أصل، أخبرنا به أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان والحسين بن عبيد الله، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين ابن بابويه، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفّار، عن يعقوب بن يزيد و محمد بن الحسين بن أبي الخطاب وإبراهيم بن هاشم، عن ابن أبي عمير و صفوان، عن إبراهيم.

وله كتاب النوادر، رواه حميد بن زياد، عن عوانة بن الحسين البرّاز، عنه (5).

وفي جش: هو أخو محمد بن عبد الله بن زرارة لأمه. روى عن أبي عبد الله عليه السلام، وأخواه الصباح وإسماعيل ابنا عبد الحميد، له كتاب نوادر، يرويه عنه جماعة، عنه: محمد بن أبي عمير (6).

وفي صه: وثقه الشيخ في ست، وقال في كتاب الرجال: إنّه واقفي،

ص: 175

1- هداية المحدثين: 167.

2- رجال الشيخ: 78/146.

3- رجال الشيخ: 26/344.

4- رجال الشيخ: 1/366.

5- الفهرست: 12/7.

6- رجال النجاشي: 27/20.

من أصحاب الصادق عليه السلام.

قال سعد بن عبد الله: أدرك (1) الرضا عليه السلام ولم يسمع منه، وتركت (2) روايته لذلك.

وقال الفضل بن شاذان: إنه صالح (3)، انتهى.

وقال شه: لا منافاة بين حكم الشيخ بكونه واقفياً وكونه ثقة، وكذلك قول الفضل: إنه صالح، وحينئذ فلا يعارض القول بكونه واقفياً (4)، انتهى.

وفي كش: إبراهيم بن عبد الحميد الصنعاني، ذكر الفضل بن شاذان أنه صالح.

وقال نصر بن الصباح: إبراهيم روى (5) عن أبي الحسن موسى عليه السلام، وعن الرضا عليه السلام، وعن أبي جعفر عليه السلام، وهو واقف على أبي الحسن عليه السلام، وكان يجلس في المسجد ويقول: أخبرني أبو إسحاق كذا وفعل أبو إسحاق كذا- يعني أبا عبد الله عليه السلام- كما كان غيره يقول: حدثني الصادق عليه السلام، وحدثني العالم، وحدثني الشيخ، وحدثني أبو عبد الله عليه السلام، وكان في مسجد الكوفة خلق كثير من أصحابنا، فكل واحد منهم يكتي عن أبي عبد الله عليه السلام باسم (6)، انتهى ملخصاً.

وفي تعق، على قول شه: فلا تعارض: لا يخفى تحقق التعارض، 6.

ص: 176

1- في المصدر: أنه أدرك.

2- في المصدر: فتركت.

3- الخلاصة: 1/197.

4- تعليقة الشهيد الثاني على الخلاصة: 93.

5- في المصدر: يروي.

6- رجال الكشي: 839/446.

فإن ذكره رحمه الله إياه في أربعة مواضع من رجاله وعدم توثيقه في شيء منها، مضافاً إلى تصريحه بأنه واقفي مكرراً، في غاية الظهور في عدم وثاقته عنده، سيّما بعد ملاحظة رويته. وتوثيقه في ست من دون إشارة إلى وقفه، ظاهره عدم كونه واقفياً عنده. وكذا الحال بالنسبة إلى كلام الفضل. ودفعه يحتاج إلى نوع عناية، سيّما بالنسبة إلى الفضل بن شاذان.

والأظهر عدم كونه واقفياً لظاهر ست، وكلام الفضل، وكونه من أصحاب الرضا عليه السلام والجواد عليه السلام، لما صرح به بعض المحققين من أنّ الواقعة ما كانوا يروون عن الرضا عليه السلام ومن بعده، ويأتي في أحمد بن الحسن بن إسماعيل توقّف جش في وقفه لذلك (1).

وقال جدّي: روايته عن الرضا عليه السلام ومن بعده يدلّ على رجوعه (2).

ومما يؤيد عدم وقفه: تصحيح المعتمد حديث وضع عائشة القميمة في الشمس (3)، مع أنّه في سنده.

ويأتي عن العلامة في عيسى بن أبي منصور عدّ حديثه حسناً. ويظهر منه اعتماد كش وحمدويه والفضل وابن أبي عمير على روايته (4). مع أنّه أكثر من الرواية عنه.

ولعلّ نسبة الوقف إليه في جخ من كلام سعد أو كلام نصر، وكلامه مع أنّه غير صريح ولا ظاهر وكلام نصر مع عدم حجّيته عند مثل شه، كيف يقاوم جميع ما ذكرنا، سيّما بعد ملاحظة التدافع بينه وبين كلام سعد، وملاحظة 2.

ص: 177

1- رجال النجاشي: 179/74.

2- روضة المتقين: 43/14.

3- المعتمد: 39/1.

4- الخلاصة: 2/122.



ما أشرنا إليه من عدم رواية الواقفي عن الرضا عليه السلام و من بعده.

وبالجملة بعد ملاحظة ما في ضا و كلام نصر، لا يبقى وثوق بعدم كون نسبة الوقف في جخ من جهتها، وقد عرفت ما فيهما. ووجوب الجمع و لو بالتوجيه و التأويل البعيد على تقدير التسليم، فإنما هو مع المقاومة.

وبالجملة الأقرب عندي كونه من الثقات، و الله يعلم (1).

أقول: ظاهر الشيخ في ست و إن كان عدم الوقف، إلا أن كلامه رحمه الله في جخ صريح فيه. مضافا الى ب، حيث قال: إبراهيم بن عبد الحميد ثقة، من أصحاب الكاظم عليه السلام، إلا أنه واقفي، له أصل و كتاب النوادر (2).

فيجب إرجاع الظاهر الى الصريح، و كلام الفضل بن شاذان لا ينافي سوء العقيدة أصلا.

و أما كلام بعض المحققين فبعد تسليمه، لم يثبت بعد روايته عن الرضا عليه السلام، و كونه من أصحابه عليه السلام لا يستلزمها، بل رأيت تصريح سعد بعدم سماعه منه، و هو ظاهر الشيخ رحمه الله في ضا. نعم ذكر نصر بن الصباح ذلك، و هو لا يعارض كلام سعد، مع أنه كما ذكر ذلك ذكر وقفه أيضا.

و قول سعد: - و لم يسمع منه عليه السلام و تركت روايته لذلك - ينادي بوقفه، إذ لو كان عدم السماع لعدم الوقف لما تركت روايته.

و أما تصحيح المعتمد حديثه، ففيه: عدم ثبوت إرادته رحمه الله من الصحيح المعنى المصطلح، بل الظاهر عدمه، كيف وفي سند الرواية: 7.

ص: 178

1- تعليقة الوحيد البهبهاني: 59.

2- معالم العلماء: 28/7.

درست، ولا كلام في عدم وثاقته، وصرح هو سلمه الله تعالى بأن المحقق وغيره من المتأخرين أيضا يطلقون الصحيح على المقبول كما مرّ.

وأما ما يأتي من عدّ العلامة حديثه حسنا، ففي خلاف مطلوبه أظهر، إذ لو كان إبراهيم عنده ثقة إماميًا لحكم بصحة حديثه، إذ ليس فيه من يتوقف فيه سواه، فالمراد بالحسن المعنى الأعم لا محالة.

وما ذكره سلمه الله تعالى من المؤيّدات، غير مناف للوقف، وقصاراه الوثاقة بالمعنى الأعم، فتدبرّ.

ولذا في الوجيزة: ثقة، غير إمامي (1).

وذكره في الحاوي في الموثقين (2) وإن ذكره في الثقات أيضا (3)، لكنّه صرح بأن ذلك لاحتمال التعدّد.

وفي مشكا: ابن عبد الحميد الواقفي الثقة (4)، عنه ابن أبي عمير، و صفوان، وعوانة بن الحسين البزاز، و درست (5).

### 53- إبراهيم بن عبد الرحمن بن أمية:

ابن محمّد بن عبد الله بن ربيعة الخزاعي، أبو محمّد المدني، أسند عنه، ق (6).

### 54- إبراهيم بن عبد الله القاري:

من القارة، من خواصّ عليّ عليه السلام من مضر، كما في ي (7)،

ص: 179

1- الوجيزة: 30/143.

2- حاوي الأقوال: 1037/95.

3- حاوي الأقوال: 11/11.

4- في المصدر: الموثق.

5- هداية المحدثين: 10.

6- رجال الشيخ: 75/146.

7- رجال الشيخ: 3/35 وفيه: إبراهيم بن عبد الله القاري من القارة.

وقى (1)، و صه عنه (2).

## 55- إبراهيم بن عبدة:

قال أبو عمرو الكشّي: حكى عن بعض الثقات بنيسابور، و ذكر توقيعاً فيه طول (3)، يتضمّن العتب على إسحاق بن إسماعيل و ذمّ سيرته، و إقامة إبراهيم بن عبدة و الدعاء له، و أمر ابن عبدة أن يحمل ما يحمل إليه من حقوقه الى الرازي، صه، في باب إبراهيم (4).

و في الكنى: قال أبو عمرو الكشّي: حكى بعض الثقات (5). و هو الصحيح.

و في كش، توقيع طويل يتضمّن مدحه و نهاية جلالته، يأتي بعضه في إسحاق بن إسماعيل (6).

و في تعق: قوله و هو الصحيح.

أقول: في طس أيضاً كما في صه.

و في الحاشية: هكذا بخط السيّد، و الذي في نسختين عندي للاختيار إحداهما مقروءة على السيّد: حكى بعض الثقات (7)، انتهى.

و الظاهر أنّ ما في خطّ السيّد رحمه الله سهو من قلمه، و تبعه العلامة غفلة لحسن ظنّه به، فتأمل (8).

ص: 180

1- رجال البرقي: 5.

2- الخلاصة: 192، و في نسختنا منها: ابن عبيد الله القارئ.

3- في النسخ الخطية: في طول.

4- الخلاصة: 24/7.

5- الخلاصة: 32/190.

6- رجال الكشّي: 575-579/1088.

7- التحرير الطاووسي: 19.

8- تعليقة الوحيد البهبهاني: 23.

## 56- إبراهيم بن عبيد الله بن العلاء:

المدني، قال ابن الغضائري: لا أعرفه (1). الى أن قال: هذا لا أعتمد على روايته لطعن (2) هذا الشيخ فيه، مع أنني لم أقف له على تعديل من غيره، صه (3).

وفي تعق: في نسختي من النقد: قال سعد بن عبد الله: أدرك الرضا عليه السلام ولم يسمع منه، فتركت لذلك روايته. وقال الفضل بن شاذان: إنه صالح، انتهى.

و مرّ نظير العبارة في إبراهيم بن عبد الحميد، فتأمل (4).

أقول: لم أجد ما نقله سلّمه الله في نسختي من النقد، بل لم أجد في إبراهيم بن عبد الحميد أيضا في المتن، نعم هو مذكور في حاشيته، و الظاهر أن الناسخ رأى الحاشية مكتوبة بين الأسطر فزعمها على الاسم الأول، مع أنها للثاني، لأن ابن عبد الحميد فيه مذكور بعد إبراهيم هذا، وقد وقع خبط في الترتيب، ولعله من الناسخ.

## 57- إبراهيم بن عثمان:

المكثي أبا أيوب الخزاز، الكوفي، ثقة، له أصل، أخبرنا به أبو الحسين بن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد.

و أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، عن أحمد بن محمد بن

ص: 181

1- في المصدر: لا نعرفه.

2- في المصدر: لوجود طعن.

3- الخلاصة: 198-199/8.

4- تعليقة الوحيد البهبهاني: 24، وفيه بدل «إنه صالح»: ابنه صالح بن العلاء المدني. وهو اشتباه.

الحسن بن الوليد (1)، عن محمد بن الحسن بن الصفار (2)، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن أبي عمير و صفوان بن يحيى، عنه، ست (3).

وفي جش: إبراهيم بن عيسى، أبو أيوب الخزاز (4)، وقيل: إبراهيم بن عثمان. روى عن أبي عبد الله عليه السلام، وأبي الحسن عليه السلام، ذكر ذلك أبو العباس في كتابه، ثقة، كبير المنزلة. عنه: الحسن بن محبوب (5).

وفي صه: ابن عيسى، أبو أيوب الخزاز (6)، كوفي، ثقة، كبير المنزلة، وقيل: ابن عثمان. روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام (7).

وفي ق: ابن زياد أبو أيوب الخزاز (8). ثم في آخر الباب: ابن عيسى، كوفي، خزاز، ويقال: ابن عثمان (9).

وفي كش: أبو أيوب، إبراهيم بن عيسى الخزاز، قال محمد بن مسعود، عن علي بن الحسن بن فضال: أبو أيوب، كوفي، اسمه إبراهيم بن عيسى، ثقة (10)، انتهى.

وفي رواية صحيحة في قنوت الجمعة، التصريح بأنه ابن عيسى (11)، 7.

ص: 182

1- في المصدر زيادة: عن أبيه.

2- في المصدر: محمد بن الحسن الصفار.

3- الفهرست: 13/8.

4- في المصدر: الخزاز.

5- رجال النجاشي: 25/20.

6- في المصدر: الخزاز.

7- الخلاصة: 13/5.

8- رجال الشيخ: 79/146، وفيه بزيادة: الكوفي.

9- رجال الشيخ: 240/154.

10- رجال الكشي: 679/366.

11- الاستبصار 1: 1600/417.

وفي تعق: قال المحقّق البحراني: الظاهر أنّ زيادا جدّه، وأنّه إبراهيم ابن عثمان بن زياد، وربّما نسب الى جدّه.

وفي آخر كتاب الرهون من التهذيب (1)، التصريح بما ذكرناه، انتهى (2).

أقول: في مشكا: ابن عثمان أو ابن عيسى الثقة الخزّاز، عنه ابن أبي عمير، و محمد بن عيسى.

و وقع في إسناد الشيخ رواية الحسين بن سعيد، عن إبراهيم الخزّاز، عن عبد الحميد بن عواض (3).

قال في المنتقى: الحسين بن سعيد إنّما يروي عنه بالواسطة، كابن أبي عمير في الغالب، وفي الأقل صفوان بن يحيى، أو عبد الله بن المغيرة، أو فضالة عن الحسين بن عثمان عنه (4).

(و صفوان عنه، و القرينة تفرّق بينه و بين من تقدّم) (5). و عنه الحسن بن محبوب، و عبد الله بن المغيرة البجلي الثقة، و عليّ بن الحكم الثقة، و حسين ابن عثمان، و داود بن النعمان، و يونس بن عبد الرحمن (6). 1.

ص: 183

1- التهذيب 7:787/179.

2- تعليقة الوحيد البهبهاني: 24.

3- التهذيب 2:245/92.

4- منتقى الجمان: 62/2.

5- ما بين القوسين لم يرد في المصدر. و هو مذكور في جامع المقال للطريحي: 53.

6- هداية المحدثين: 11.

## 58- إبراهيم بن عربي الأسدي:

مولاهم كوفي، أسند عنه، ق (1).

## 59- إبراهيم بن علي بن عبد الله:

ابن جعفر بن أبي طالب الجعفري، ضا (2).

ولا يبعد أن يكون ابن أبي الكرام المتقدم.

قلت: جزم به في المجمع (3).

## 60- إبراهيم بن علي الكوفي:

راو، مصنف، عالم، زاهد، فطن بسمرقند، لم (4).

وفي صه: لم يرو عن الأئمة عليهم السلام. قال الشيخ: إنّه راو.

إلى آخره (5).

ويخطر بالبال أنّ قول الشيخ راو، لا دلالة فيه على روايته عن الأئمة عليهم السلام، ويدلّ عليه أيضا ذكره في لم، فتأمل.

أقول: كأنّ الميرزا رحمه الله فهم من قول العلامة-بعد قوله: لم يرو، قال الشيخ إنّه راو. الى آخره-ظنّ العلامة دلالة قول الشيخ على روايته عنهم عليهم السلام، وأنّ مراده رحمه الله بيان خلاف من الشيخ، وليس كذلك، بل العلامة رحمه الله أخذ الاسم و مجموع الوصف من لم. و مراده من قوله: لم يرو، بيان عدم روايته عنهم عليهم السلام، و من إيراد كلام الشيخ رحمه الله، ذكر أسباب حسنه وقبول روايته، وهي كونه راويا مصنفا

ص: 184

1- رجال الشيخ: 43/145.

2- رجال الشيخ: 23/368.

3- مجمع الرجال: 35/1.

4- رجال الشيخ: 2/438.

5- الخلاصة: 26/7.

زاهدا. إلى آخره، فلا تغفل.

و ذكره في الحاوي في قسم الحسان (1).

وفي الوجيزة: ممدوح (2).

### 61- إبراهيم بن عمر اليماني:

الصنعاني (3)، ثقة، روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، ذكر ذلك أبو العباس وغيره، جش (4).

وفي صه، بعد نقل ذلك عنه قال: وقال غض: إنّه ضعيف جداً، ثم قال: والأرجح عندي قبول روايته وإن حصل بعض الشك بالطعن فيه (5).

و اعترض عليه شه، بأنّ في ترجيح تعديله نظر.

أمّا أولاً: فلتعارض الجرح والتعديل، والأول مرجح، مع أنّ كلا من الجرح والمعدّل لم يذكر مستندا لينظر في أمره.

و أمّا ثانياً: فلأنّ جش نقل توثيقه و ما معه عن أبي العباس وغيره، كما يظهر من كلامه. والمراد بأبي العباس هذا: أحمد بن عقدة، وهو زيديّ المذهب، لا يعتمد على توثيقه، أو ابن نوح. ومع الاشتباه لا يفيد. وغيره مبهم لا يفيد فائدة يعتمد عليها.

و أمّا غير هذين من مصنّفي الرجال كالشيخ الطوسي وغيره، فلم ينصّوا عليه بجرح ولا- تعديل، نعم قبول المصنّف روايته أعمّ من تعديله، كما يعلم من قاعدته، ومع ذلك لا دليل على ما يوجبه (6)، انتهى.

ص: 185

1- حاوي الأقوال: 899/179.

2- الوجيزة: 33/144.

3- في رجال النجاشي والخلاصة زيادة: شيخ من أصحابنا.

4- رجال النجاشي: 26/20.

5- الخلاصة: 15/6.

6- تعليقة الشهيد الثاني على الخلاصة: 7.



وفيه: إنَّ كون التوثيق في كلام جش مجرد النقل غير واضح، بل الظاهر أنَّه حكم منه بالتوثيق.

وإشارة إلى شيوع ذلك وشهرته إن عاد: ذلك، إلى التوثيق.

وربما احتمال أن يكون إشارة إلى روايته عنهما عليهما السلام، وحينئذ لا بحث.

على أنَّ الجراح ليس بمقبول القول-نعم ربما قبل قوله عند الترجيح أو عدم المعارض-فإنَّه مع عدم توثيقه، قد كثر منه القدح في جماعة لا يناسب ذلك حالهم.

هذا، وقد يؤيد التوثيق هنا رواية ابن أبي عمير و لو بواسطة، سيما و هو حماد بن عيسى (1)، فتدبر.

و في ست: له أصل، أخبرنا به عدَّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، عن أبيه، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد ابن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عنه.

و أخبرنا أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عن حميد بن زياد، عن ابن نهيك و القاسم بن إسماعيل القرشي جميعا، عنه (2).

و في تعق على قول الميرزا: إنَّ الجراح ليس بمقبول.

قال المحقق الشيخ محمد: يستفاد من صه الاعتماد على قوله، ففي ترجمة صباح بن قيس قال في القسم الثاني: إنَّه أبو محمد، كوفي، زيدي، قاله غض، وقال: إنَّ حديثه يعدُّ في حديث أصحابنا ضعيفا (3)، وقال جش: ه.

ص: 186

1- رجال النجاشي: 26/20، في ترجمته.

2- الفهرست: 20/9.

3- في التعليقة: صحيحا، و هو اشتباه.

و الظاهر من ذكره في القسم الثاني الاعتماد على غض، انتهى.

أقول: وكذلك فعل في جابر بن يزيد (2)، و عبد الله بن أيوب بن راشد (3)، و ظفر بن حمدون (4)، وغيرهم.

و في إدريس بن زياد ربما يظهر منه مقاومة جرحه لتعديل جش (5)، و كذا في الحسين بن شاذويه (6).

و بالجملة: من تتبّع صه، بل و جش، و جدهما يقبلان قوله مطلقاً، لا في خصوص صورة الترجيح أو عدم المعارض كسائر المشايخ. و من تتبّع كلام طس و جده كثير الاعتماد عليه، عظيم الاعتقاد به.

و ذكره الشيخ في أول ست (7) بما سنشير إليه. و سيجيء في ترجمته ما يزيد على ذلك.

فالأولى أن يقال: إن بناء صه على الترجيح و التعديل، و ترجيحه قول شيخ على آخر، ليس من نفس توثيقهم و جرحهم، و بمجرد ذلك دائماً، و إن كان منشأ الترجيح و مبنى اجتهاده غير معلوم من كلامه في بعض المواضع، على ما أشرنا إليه في إبراهيم بن صالح.

على أننا نقول: ربما كان ترجيح الجرح عنده ليس على الإطلاق، بل في صورة التساوي أو رجحان غير معتدّ به، و لعلّ ترجيحه هنا من رجحان 1.

ص: 187

1- الخلاصة: 2/230.

2- الخلاصة: 2/35.

3- الخلاصة: 23/238.

4- الخلاصة: 3/91.

5- الخلاصة: 2/12.

6- الخلاصة: 21/52.

7- الفهرست: 1.

معتدّ به عنده، وجش عنده في غاية الضبط و نهاية المهارة، كما هو في الواقع كذلك.

وقول شه: أبو العبّاس مشترك.

فيه: إنّ الظاهر أنّه: ابن نوح، لأنّه شيخ جش، وبين جش و ابن عقدة وسائط، مضافا إلى أنّ ابن نوح جليل، و الآخر عليل، و الإطلاق ينصرف إلى الكامل، سيّما عند أهل هذا الفن، خصوصا جش، فإنّهم يعبّرون عن الكامل به لا الناقص، بل ربما كان تدليسا عندهم.

وقوله: و مع ذلك لا دليل على ما يوجبه.

فيه: إنّ ما اعتمدت عليه من أخبار غير الإمامية، و من لم يثبت توثيقه، أكثر من أن يحصى، فضلا عن غيرك.

و بالجملة: لا يوجد من لا يعمل بغير الصحيح بناء على الاصطلاح الجديد. مضافا إلى أنّه لا يكاد يوجد صحيح يثبت عدالة كلّ واحد من سلسلة سنده بالنحو الذي ذكره و اعتبره، و على تقدير وجوده، فالإقتصار عليه فاسد (1).

أقول: ما ذكره دام فضله حقّ لا شبهة فيه، لكنّه و الميرزا قبله غفلا عن ذهاب شه إلى أنّ ابن الغضائري على سبيل الإطلاق: الحسين بن عبيد الله، الثقة الجليل، لا ابنه أحمد، فلا يرد عليه اعتراض الميرزا و غيره من هذه الجهة، و لا يحتاج إلى تكلف الجواب. نعم قوله: و أما ثانيا.

إلى آخره. بتمامه ليس في محلّه، فلا تغفل.

و في مشكا: ابن عمر اليماني الثقة، عنه حمّاد بن عيسى، و هو عن 5.

ص: 188

1- تعليقة الوحيد البهبهاني: 24-25.

أبي خالد القمّاط (1).

## 62- إبراهيم بن عيسى:

هو أبو أيّوب على قول، وقد تقدّم.

## 63- إبراهيم بن الفضل الهاشمي:

المدني، أسند عنه، ق (2).

وفي تعق: روى عنه جعفر بن بشير (3) كما قيل، ففيه إشعار بوثاقته (4).

## 64- إبراهيم الكرخي:

هو ابن أبي زياد (5).

## 65- إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيى:

أبو إسحاق، مولى أسلم، مدني. روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، وكان خصيصا، و العامة لهذه العلة تضعفه.

و حكى بعض أصحابنا عن بعض المخالفين، أنّ كتب الواقدي سائرهما إنّما هي كتب إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيى، نقلها الواقدي وأدعاها.

و ذكر بعض أصحابنا أنّ له كتابا ميوّبا في الحلال والحرام، عن أبي عبد الله عليه السلام.

الحسين بن محمّد الأزدي، عنه، به، جش (6).

صه الى قوله: خاصا به، خصيصا بحديثنا، و العامة تضعفه لذلك.

ص: 189

1- هداية المحدثين: 11.

2- رجال الشيخ: 25/144.

3- الفقيه 2: 765/173، وفيه: إبراهيم بن الفضيل. وفي طبعه جماعة المدرسين 2: 2388/265: إبراهيم بن الفضل.

4- تعليقة الوحيد البهبهاني: 26.

5- تقدمت ترجمته برقم 24.

6- رجال النجاشي: 12/14.

و بعد مدني: و قيل: أبو الحسن (1).

و في ست: ابن محمّد بن يحيى (2) أبو إسحاق، مولى أسلم من قصي، مدني. روى عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام، و كان خاصًا بحدِيثنا و العامة تضعّفه لذلك.

ذكر يعقوب بن سفيان في تاريخه في أسباب تضعيفه عن بعض الناس: أنه سمعه ينال من الأولين.

ذكر (3) بعض ثقات العامة، أنّ كتب الواقدي، إلى قوله: له كتاب مبوب في الحلال و الحرام، عن الصادق جعفر بن محمّد عليه السلام.

أخبرني أحمد بن محمّد القابوسي، عن الحسن (4) بن محمّد بن علي الأزدي، عنه (5).

و في تعق: قال المحقق البحراني: أسلم بالضم: قبيلة من الأزدي، و بالفتح: قبيلة من قضاة.

و أقصى: بفتح الهمزة، و القاف و الصاد المهملة، كذا عن مشايخنا (6).ة.

ص: 190

1- الخلاصة: 6/4.

2- في نسختنا من المصدر: ابن محمّد بن يحيى.

3- في المصدر: و ذكر.

4- كتب فوق (الحسن) في المخطوطة: الحسين ظ.

5- الفهرست: 1/3، و في نسختنا منه: أخبرنا به أحمد بن موسى المعروف بابن الصلت الأهوازي، قال: أخبرنا أحمد بن محمّد بن سعيد بن عقدة الحافظ، قال: حدثنا المنذر بن محمّد القابوسي، قال: حدثنا الحسين بن محمّد بن علي الأزدي، قال: حدثنا إبراهيم بن محمّد بن يحيى.

6- معراج أهل الكمال: 75، و الظاهر أنّ الشرح اللغوي ل«أسلم» من الوحيد البهبهاني و ليس من المحقق البحراني، كما يظهر ذلك من التعليقة.

ثم قال: أورده في صه في القسم الأول، فيدلّ على قبول روايته، مع أنّه شرط عدالة الراوي موافقا لجمهور أصحابنا، ولا يظهر ممّا ذكر فيه عدالته (1)، انتهى.

و الجواب عنه مرّ في إبراهيم بن صالح الأنماطي.

و ما مرّ من أنّ العامّة تضعّفه لذلك، يشهد له ما عن صاحب ميزان الاعتدال: هو كذاب، رافضي (2)(3).

أقول: الذي نقله بعض الجامعين للرجال عن الكتاب المذكور هكذا: إبراهيم بن أبي يحيى، رافضي، ثقة، فلعلّ ذلك عنه في غيره (4).

وفي مختصر تذكرة الذهبي: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الفقيه المحدث، أبو إسحاق الأسلمي المدني، أحد الأعلام. ثمّ قال: قال المؤلف: ما كان ابن أبي يحيى في وزن من يضع الحديث، وكان من أوعية العلم، وعمل موطّبا كبيرا، ولكنّه ضعيف عند الجماعة، ثمّ قال: وقال أبو همّام: سمعته يشتم بعض السلف.

وقال ابن معين و أبو داود: رافضي كذاب (5)، انتهى.

و عن تهذيب الأسماء للنووي: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، شيخ الشافعي.

و أبي يحيى: سمعان، ويقال له: إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء.

روى عنه الشافعي. اتفق العلماء على تضعيفه و جرحه، وإن كان يرى 6.

ص: 191

1- معراج أهل الكمال: 74.

2- ميزان الاعتدال 1: 57-189/58.

3- تعليقة الوحيد البهبهاني: 26.

4- مجمع الرجال: 63/1.

5- تذكرة الحفاظ 1: 233/246.

القدر (1)، انتهى.

وبعض أجلاء العصر (2) حسب دلالة قولهم: كان خصيصا و العامة تضعفه لذلك، على عاميته، وأن سبب بغضهم إياه روايته لنا. وهو عجيب منه.

وأنت إذا أحطت بما مرّ ممّا قاله فيه مشايخ الفريقين و علماء الطائفتين، لا أظنك ترتاب في تشييعه.

ولذا في الوجيزة: ممدوح (3).

وفي ست: رحمه الله (4).

وما مرّ من أنّ أقصى: بفتح الهمزة، في نسختي من ست، ونقله عنه في الحاوي: قصي، من غير همزة (5).

وفي الصحاح: قصي، مصغرا: اسم رجل (6).

وفي د، ضبطه أقصى، بالفاء (7).

وفي الصحاح: أقصى: اسم رجل (8).

وفي القاموس: أقصى: جماعة (9).

وأما كون أقصى - بالقاف - اسم رجل، فلم أعثر عليه بعد، فتتبع. 4.

ص: 192

1- تهذيب الأسماء 103/35: 1.

2- هو المحقق المتقن مولانا السيد محسن البغدادي النجفي (منه قده).

3- الوجيزة: 144/38.

4- الفهرست: 1/3، ولم يرد فيه الترحم، وورد في نسخة القهبائي في المجمع: 1/63.

5- حاوي الأقوال: 214/1114.

6- الصحاح: 6/2463.

7- رجال ابن داود: 33/29.

8- الصحاح: 6/2455.

9- القاموس المحيط: 4/374.

وفي مشكا: ابن أبي يحيى، عنه الحسين بن محمد الأزدي.

وهو عن الباقر والصادق عليهم السلام (1).

### 66- إبراهيم بن محمد بن إسماعيل:

روى عنه علي بن الحسن الطاطري (2)، وفيها إشعار بوثاقته، لما سيأتي في ترجمته، تعق (3).

أقول: وذلك قول الشيخ رحمه الله: إن الطائفة عملت بما رواه الطاطريون (4).

وهذا لا يشعر بوثاقته من رواه عنه أصلا، بل ولا بمدح له مطلقا، لأن المراد أنهم لم يكونوا يتوقفون في رواية يتفقون في سندها بسببهم، وإن كانوا مخالفين في المذهب، لا أن من رواه عنه ثقة، أو فيه قوة، فتأمل.

### 67- إبراهيم بن محمد الأشعري:

قمي، ثقة، روى عن موسى والرضا عليهما السلام، وأخوه الفضل، وكتابهما شركة، رواه الحسن بن علي بن فضال عنهما، جش (5).

صه، الى قوله: عن الكاظم والرضا عليهما السلام (6).

وفي ست: له كتاب بينه وبين أخيه الفضل بن محمد، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن الحسين، عن الحسن بن علي بن فضال، عنهما (7).

ص: 193

1- هداية المحدثين: 168.

2- راجع رجال النجاشي: 456/173، ترجمة زكريا بن يحيى الواسطي.

3- تعليقة الوحيد البهبهاني: 26.

4- عدة الأصول: 381/1.

5- رجال النجاشي: 42/24.

6- الخلاصة: 20/6.

7- الفهرست: 14/8.



وفي لم: أخو الفضل بن محمد (1).

وفي تعق: وثقه طس أيضا في كتاب كشف المحجة (2)(3).

أقول في مشكا: ابن محمد الأشعري الثقة، عنه الحسن بن علي بن فضال.

وهو عن الكاظم و الرضا عليهما السلام (4).

### 68- إبراهيم بن محمد بن بسام:

المصري، يكنى أبا إسحاق، روى عنه التلعكبري إجازة، لم (5).

### 69- إبراهيم بن محمد بن سعيد:

ابن هلال بن عاصم بن سعيد (6) بن مسعود الثقفي رضي الله عنه، أصله كوفي.

وسعيد (7) بن مسعود أخو أبي عبيد بن مسعود عم المختار، ولأه أمير المؤمنين عليه السلام المدائن، وهو الذي لجأ إليه الحسن عليه السلام يوم ساباط.

وانتقل أبو إسحاق إبراهيم- هذا- إلى أصفهان و أقام بها، و كان زيدا أولًا، ثم انتقل الى القول بالإمامة.

و يقال: إن جماعة من القميين كأحمد بن محمد بن خالد وغيره وفدوا إليه (8) إلى أصفهان و سألوه الانتقال الى قم فأبى.

ص: 194

1- رجال الشيخ: 77/451.

2- كشف المحجة: 125.

3- تعليقة الوحيد البهبهاني: 26.

4- هداية المحدثين: 168.

5- رجال الشيخ: 43/445، و لم ترد فيه: إجازة.

6- في المصدر: سعد.

7- في المصدر: سعد.

8- في المصدر: عليه.

وله مصنّفات كثيرة، أخبرنا بجميع هذه الكتب أحمد بن عبدون، عن عليّ بن محمّد بن الزبير القرشي، عن عبد الرحمن بن إبراهيم، عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمّد.

وأخبرنا بكتاب المعرفة، الأجلّ المرتضى عليّ بن الحسين الموسوي، والشيخ أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان المفيد رحمهما الله جميعاً، عن عليّ بن حبشي الكاتب -قال الشيخ أبو علي: ابن حبش بغير ياء- عن الحسن بن عليّ بن عبد الكريم الزعفراني، عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمّد بن سعيد.

ومات إبراهيم بن محمّد هذا رحمه الله سنة ثلاث وثمانين ومائتين، ست (1).

فقالوا: أصفهان، فحلف لا أروي هذا الكتاب إلاّ بها. فانتقل إليها، ورواه بها، ثقة منه بصحّة ما رواه فيه.

وله مصنّفات كثيرة، ثمّ عدّ بعضها - وكذا في ست - وهي تنوف على أربعين، منها: كتاب السقيفة، كتاب الردّة، كتاب فذك، كتاب المودّة في ذوي القربى، كتاب ما نزل من القرآن في أمير المؤمنين عليه السلام، كتابان في الإمامة، كتاب المتعتين، كتاب الوصيّة.

ونحوه جش الى قوله فأبى، وزاد: وكان سبب خروجه من الكوفة أنّه عمل كتاب المعرفة، وفيه المناقب المشهورة والمثالب، فاستعظمه الكوفيّون، وأشاروا عليه بان يتركه و لا يخرج، فقال: أيّ البلاد أبعد من الشيعة؟ 4.

ص: 195

1- الفهرست: 7/4.

ثم ذكر طرقاً متعدّدة إليه (1)، وكذا ست (2).

وفي القسم الأوّل من صه: كان زيدياً أولاً ثم انتقل الى القول بالإمامة، وصنّف فيها وفي غيرها، ذكرنا كتبه في كتابنا الكبير. ثم ذكر تاريخ وفاته (3). وكذا جش، كما مرّ عن ست.

وفي تعق: يظهر حسنه من أمور: وفد القميين إليه، وسؤال الانتقال الى قم. وإشارة الكوفيين بعدم إخراج كتابه، وكونه صاحب مصنّفات (4)، وملاحظة أسامي كتبه (5)، وترحم الشيخ عليه. وقال خالي: له مدائح كثيرة، وثقه طس (6)، انتهى. قلت: معاملة القميين المذكورة ربما تشير الى وثاقته. ينبّه على ذلك ما يأتي في إبراهيم بن هاشم (7).

### 70- إبراهيم بن محمد بن سماعة:

أخو جعفر وحسن، ويأتي مع جعفر إن شاء الله.

وفي تعق: ربما يظهر من ترجمة أبيه وأخيه جعفر معرفتيه، بل

ص: 196

- 
- 1- رجال النجاشي: 19/16.
  - 2- الفهرست: 4-7.
  - 3- الخلاصة: 10/5.
  - 4- في المصدر زيادة: كثيرة.
  - 5- في المصدر زيادة: وما يظهر منها.
  - 6- الوجيزة 39/144. وكتاب إقبال الأعمال: 15، فصل: فيما نذكره من الروايات بمعرفة أول شهر رمضان، وفيه: ورأيت كتاب الحلال و الحرام لإسحاق بن إبراهيم الثقفي، الثقة. إلى آخره. و الصواب: أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سعيد الثقفي، ذكر ذلك الشيخ آقا بزرك الطهراني في الذريعة 61/322:7.
  - 7- تعليقة الوحيد البهبهاني: 26.

نباهته، وتكنيته بأبي محمد (1).

### 71- إبراهيم بن محمد بن العباس الختلي:

يروى عن سعد بن عبد الله وغيره من القميين، وعن علي بن الحسن ابن فضال، وكان رجلا صالحا، لم (2).

وزاد في صه، بعد الختلي: بضم الخاء المعجمة بعدها تاء مثناة من فوق. وبعد وعن علي بن الحسن بن فضال: ولم يرو عن الأئمة عليهم السلام (3)، انتهى.

وفي القاموس: ختل - كسكر - كورة بما وراء النهر (4).

وفي تعق: هو والد هشام بن إبراهيم المشرقي (5).

أقول في الوجيزة: ممدوح (6).

وفي الحاوي أيضا ذكره في الحسان (7).

### 72- إبراهيم بن محمد بن عبد الله الجعفري:

أسند عنه، ق (8).

وفي تعق: الظاهر أنه إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر ابن أبي طالب، والد عبد الله الثقة الصدوق، وهو جد سليمان بن جعفر الجعفري المشهور.

ص: 197

1- تعليقة الوحيد البهبهاني: 26.

2- رجال الشيخ: 6/438.

3- الخلاصة: 28/7.

4- القاموس المحيط: 366/3.

5- تعليقة الوحيد البهبهاني: 26.

6- الوجيزة: 40/145.

7- حاوي الأقوال: 901/18.

8- رجال الشيخ: 30/144.

و يأتي في ابنه عن جش أن أباه روى عن الباقر و الصادق عليهما السلام (1)(2).

أقول: جزم بما ذكره في المجمع (3).

واحتمل بعض كونه ابن أبي الكرام (4)، وربما يبعده كون ذلك من ضا، ولم ينقل أنه كان قر، ق أيضا، وهذا قر، ق، ولم يثبت أنه ضا أيضا.

### 73- إبراهيم بن محمد بن علي الكوفي:

أسند عنه، ق (5).

### 74- إبراهيم بن محمد بن فارس النيسابوري:

دي (6)، وفي كر: نيسابوري (7).

وفي صه: لا بأس في نفسه، ولكن بعض من يروي عنه (8).

وفي كش: قال أبو عمرو: سألت أبا النضر محمد بن مسعود. إلى أن قال: فقال: وأما إبراهيم بن محمد بن فارس، فهو في نفسه لا بأس به، ولكن بعض من يروي هو عنه (9).

وفي تعق: قال المحقق البحراني: وثقه طس (10).

ص: 198

1- رجال النجاشي: 562/216.

2- تعليقة الوحيد البهبهاني: 27.

3- مجمع الرجال: 68/1.

4- جامع الرواة: 32/1.

5- رجال الشيخ: 34/144.

6- رجال الشيخ: 11/410.

7- رجال الشيخ: 10/428.

8- الخلاصة: 25/7.

9- رجال الكشي: 1014/530.

10- بلغة المحدثين: 325.

أقول: لعلّ ما ذكره أخذه ممّا في كتاب السيّد رحمه الله من قوله:

إبراهيم بن محمّد بن فارس، ثقة في نفسه، ولكن ببعض (1) من يروي (2) عنه.

الطريق: أبو عمرو الكشّي، عن أبي النصر، انتهى.

وقال المحرّر في حاشيته: صورة الكلام في الاختيار: وأمّا إبراهيم بن محمّد بن فارس، فهو في نفسه لا بأس به، ولكن بعض من يروي عنه.

هكذا في النسختين اللتين إحداهما مقروءة على السيّد، والعجب بعد هذا ممّا ذكره السيّد رحمه الله (3)، انتهى.

أقول: لعلّ ما ذكره رحمه الله من أنّ: لا بأس، نفي لجميع أنواع البأس، ويؤكد قوله: ولكن ببعض من يروي عنه، وفي ذلك إشارة إلى الوثاقة، و مرّ في الفوائد (4)(5).

أقول: جعله في النقد: ري فقط، ونقل عن د أنّه؟؟؟ جعله لم (6)، وتنظر فيه (7).

و الثاني في محلّه دون الأوّل.

هذا وفي نسختي من الاختيار أيضا كما ذكره المحرّر. وفي التحرير و حاشيته كما مرّ م.

ص: 199

1- في التحرير: بعض.

2- في نسخة «ش» زيادة: هو.

3- التحرير الطاووسي: 11/22.

4- فوائد الوحيد المطبوعة ذيل رجال الخاقاني - الفائدة الثانية: -31.

5- تعليقة الوحيد البهبهاني: 27، باختلاف بعض الكلمات.

6- رجال بن داود: 32/33.

7- نقد الرجال: 101/13، وفيه: من أصحاب الهادي و العسكري عليهما السلام.

لكن في حاشية شه على صه هكذا: في كش: ثقة في نفسه (1).

وهو يؤيد ما في التحرير، إن لم يكن مأخوذاً منه.

وما في تعق من أن: لا بأس، نفي، إلى آخره، قال في الوسيط أيضاً كذلك، واستقر به (2).

وفي الوجيزة: ممدوح (3).

وذكره في الحاوي في الثقات (4)، لنقل شه التوثيق عن كش، ثم في الحسان (5)، لعدم عثوره على التوثيق في نسخ كتاب كش، فتدبر.

### 75- إبراهيم بن محمد بن معروف:

أبو إسحاق المذارى-بالميم المفتوحة، والذال المعجمة، والراء بعد الألف-شيخ من أصحابنا، ثقة. روى عن أبي علي محمد بن علي بن همام، ومن كان في طبقتهم، صه (6).

وزاد جش: له كتاب المزار، أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، عنه (7).

وفي ست: صاحب حديث وروايات، له كتاب مناسك الحج، أخبرنا به ورواياته أحمد بن عبدون، عنه (8).

ص: 200

1- تعليقة الشهيد الثاني على الخلاصة: 8.

2- الوسيط: 8.

3- الوجيزة: 41/145.

4- حاوي الأقوال: 14/12.

5- حاوي الأقوال: 902/180.

6- الخلاصة: 14/5، وفيه: أبي علي محمد بن همام، وكان في طبقتهم.

7- رجال النجاشي: 23/19.

8- الفهرست: 11/7.

## 76- إبراهيم بن محمد:

مولى (1) قریش، روى عنه التلعكبري إجازة، لم (2).

## 77- إبراهيم بن محمد بن ميمون:

غير مذكور في الكتابين.

وعن كتاب ميزان الاعتدال: إنه من أجلاء الشيعة، روى عن عابس (3)، انتهى.

ولعله ابن ميمون الآتي.

## 78- إبراهيم بن محمد الهمداني:

ضا (4)، ج (5)، دي (6).

وفي صه: وكيل، كان حجّ أربعين حجّة، وروى كش في سند-ذكرته في الكتاب الكبير-عن أبي محمد الرازي، قال: كنت أنا وأحمد بن أبي عبد الله البرقي بالعسكر فورد علينا رسول من الرجل، فقال لنا: العليل (7) ثقة، وأيوب بن نوح ثقة، وإبراهيم بن محمد الهمداني وابن حمزة (8) وأحمد بن إسحاق، ثقات جميعا (9).

وفي نسخة بدل العليل: العامل.

ص: 201

---

1- في المصدر: إبراهيم بن محمد بن مولى، والظاهر أنه اشتباه.

2- رجال الشيخ: 47/446.

3- ميزان الاعتدال 203/63: 1، وفيه: أجلاء الشيعة.

4- رجال الشيخ: 16/368.

5- رجال الشيخ: 2/397.

6- رجال الشيخ: 8/409.

7- في الخلاصة: العامل.

8- في الخلاصة: وأحمد بن حمزة.

9- الخلاصة: 23/6.



وقال شه: في هذا الطريق من هو مطعون عليه، و مجهول العدالة، و مجهول الحال (1)، انتهى.

وفي كش: محمد بن مسعود، قال: حدثني علي بن محمد (2)، قال: حدثني محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن أبي محمد الرازي. إلى آخر ما نقله صه، إلا أن فيه: والغائب العليل، وأحمد بن حمزة، بدل: ابن حمزة (3).

وفيه أحاديث أخر تدلّ على جلالته (4).

وفي تعق: يأتي في محمد بن علي بن إبراهيم، أن إبراهيم بن محمد و أولاده كانوا وكلاء الناحية (5).

ويظهر من ترجمة فارس بن حاتم، أن المراد بالعليل: علي بن جعفر الهماني، وكأنه كان عليلاً (6).

وقوله: و ابن حمزة، كذا بخط السيد رحمه الله، و تبعه في صه، و إلا ففي الاختيار أيضا كما نقله المصنّف عن كش (7).

أقول: ذكره الفاضل الشيخ عبد النبي الجزائري في قسم الثقات، و قال: ما ذكره المحشّي - يعني شه - من الكلام في السند غير واضح كلّ، نعم محمد بن أحمد (8) مشترك بين الثقة و غيره، مع قرب احتمال كونهم.

ص: 202

1- تعليقة الشهيد الثاني على الخلاصة: 8.

2- في نسخة «م» لم يرد: علي بن محمد.

3- رجال الكشي: 1053/557.

4- رجال الكشي: 1135/611 و 1136.

5- راجع رجال النجاشي: 928/344.

6- رجال الكشي: 1009/526، 1005/523.

7- تعليقة الوحيد البهبهاني: 27.

8- في المصدر: ابن محمد.

ثم قال: في فوائد صه ما لفظه: و منهم (1) أحمد بن إسحاق و جماعة، و قد خرج التوقيع في مدحهم. و روى أحمد بن إدريس، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن أبي محمد الرازي، قال: كنت أنا و أحمد (2) بن أبي عبد الله بالعسكر، فورد علينا رسول (3) من قبل الرجل فقال:

أحمد بن إسحاق الأشعري، و إبراهيم بن محمد الهمداني، و أحمد بن حمزة ابن اليسع، ثقات.

و ظاهر الحال يشهد بأن هذا كلام الشيخ، و طريقه الى أحمد بن إدريس إلى سائر رواياته في ست صحيح، و باقي الطريق واضح الصحة.

ثم قال: و قد ذكرناه أيضا في الفصل الرابع نظرا إلى ما ذكره العلامة هنا (4).

ثم ذكره في الفصل الرابع، و اعتذر بهذا العذر الواهي (5)، و هو غريب بعد ما مرّ عنه.

### 79- إبراهيم بن محمد بن يحيى المدني:

أسند عنه، ق (6).

أقول: هو ابن محمد بن أبي يحيى كما في بعض نسخ جنخ أيضا، و حكم به في الوسيط (7).

ص: 203

1- في هامش المخطوطة: اي الوكلاء المحمودين (منه).

2- في المصدر: و محمد.

3- رسول، لم ترد في المصدر.

4- حاوي الأقوال: 17/13.

5- حاوي الأقوال: 116/215.

6- رجال الشيخ: 24/144، وفيه: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى المدني.

7- الوسيط: 8.

وفي الوجيزة ظنهما اثنين، وقال في الأول: ممدوح، وفي الثاني:

أسند عنه (1)، فتأمل.

## 80- إبراهيم المخارقي:

لا يبعد كونه الخارقي المتقدم وهو ابن زياد، إلا أنه وقع في كش هكذا (2) فيما رأيت من نسخه و نسخ الاختيار. نعم في الاختيار الطاووسي بخط طس: إبراهيم الخارقي (3).

وفي تعق: لا يبعد كما في النقد كونه إبراهيم بن هارون الخارقي الآتي (4)، ويحتمل اتّحادهما، وكون أحدهما نسبة الى الجد.

وبالجملة: الظاهر الخارقي و المخارقي وهم، ومما ينبّه عليه ما سيجيء في الحسين بن سلمة (5).

أقول: جزم في الوسيط بالاتّحاد (6).

و لم أذكر الحسين لجهالته، والذي في ترجمته: الحسين بن سلمة الخارقي الكوفي (7)، فتأمل جدّا (8).

وفي الوجيزة: إبراهيم المخارقي ممدوح (9)، ولم يذكر ابن زياد،

ص: 204

1- الوجيزة: 2 و 3.

2- رجال الكشي: 794/419.

3- التحرير الطاووسي: 2/13.

4- نقد الرجال: 108/14.

5- تعليقة الوحيد البهبهاني: 27.

6- الوسيط: 9.

7- رجال الشيخ: 80/170، وفيه: الحسين بن سلمة، أبو عمارة الهمداني المحاربي الكوفي.

8- في هامش المخطوطة: وجه التأمل إنّ كون الحسين خارقيا أي مدخل له في كون إبراهيم كذلك (منه).

9- الوجيزة: 57/146.

### 81- إبراهيم بن مسلم بن هلال:

الضرير، كوفي، ثقة، ذكره شیوخنا في أصحاب الأصول، صه (1).

وزاد جش: عنه حميد (2).

أقول: في مشكا: ابن مسلم الثقة، عنه حميد (3).

### 82- إبراهيم بن المفضل بن قيس:

ابن رمانة الأشعري، مولا هم، أسند عنه، ق (4).

### 83- إبراهيم بن موسى بن جعفر:

ابن محمد بن علي بن الحسين عليه السلام، كان شيخا كريما (5)، تقلد الإمرة على اليمن في أيام المأمون من قبل محمد بن زيد بن علي بن الحسين الذي بايعه أبو السرايا بالكوفة، كذا في الإرشاد (6).

وفي الكافي في باب أن الإمام متى يعلم أن الأمر صار إليه، رواية تدل على ذمه (7).

قلت: في سند الرواية ضعف.

وفي الوجيزة: ممدوح (8).

ص: 205

---

1- الخلاصة: 21/6.

2- رجال النجاشي: 44/25.

3- هداية المحدثين: 12.

4- رجال الشيخ: 47/145.

5- في المصدر: كان سخيا، شجاعا، كريما.

6- الإرشاد: 245/2.

7- الكافي 1: 2/311.

8- الوجيزة: 46/145.

#### 84- إبراهيم بن المهاجر الأزدي:

الكوفي، أسند عنه، ق (1).

#### 85- إبراهيم بن مهزم الأسدي:

من بني نصر أيضا، يعرف بابن أبي بردة، ثقة ثقة. روى عن أبي عبد الله عليه السلام، وأبي الحسن عليه السلام، وعمّر عمرا طويلا.

له كتاب، محمّد بن سالم بن عبد الرحمن، عنه، به، جش (2).

و نحوه صه، إلى قوله: طويلا (3).

وفي ست: له أصل، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن ابن الوليد، عن محمّد بن الحسن الصفّار، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عنه (4).

أقول: في مشكا: ابن مهزم، عنه الحسن بن محبوب (5).

#### 86- إبراهيم بن مهزيار:

ج (6)، دي (7).

وفي جش: له كتاب البشارات، محمّد بن عبد الجبار، عنه، به (8).

وفي صه: روى كش عن محمّد بن إبراهيم بن مهزيار، أنّ أباه لَمَّا حضره الموت دفع إليه مالا، وأعطاه علامة لمن يسلم إليه المال، فدخل إليه

ص: 206

1- رجال الشيخ: 66/146.

2- رجال النجاشي: 31/22.

3- الخلاصة: 19/6.

4- الفهرست: 21/9.

5- هداية المحدثين: 12.

6- رجال الشيخ: 19/399.

7- رجال الشيخ: 10/410، بإضافة: أهوازي.

8- رجال النجاشي: 17/16.

شيخ فقال: أنا العمري، فأعطاه المال.

وفي الطريق ضعف (1)، انتهى.

و حكم بصحة طريق الصدوق رحمه الله الى بحر السقاء (2)، وهو فيه، وهو يعطي التوثيق.

و عدّه في ربيع الشيعة من الأبواب و السفراء للصاحب عليه السلام الذين لا تختلف الشيعة القائلون بإمامة الحسن بن علي عليه السلام فيهم (3).

وفي كش: في حفص بن عمر و المعروف بالعمري، و إبراهيم بن مهزيار، و ابنه محمد: أحمد بن علي بن كلثوم السرخسي - و كان من القوم، و كان مأمونا على الحديث - قال: حدثني إسحاق بن محمد البصري، قال:

حدثني محمد بن إبراهيم بن مهزيار، ثم ذكر ما نقل مضمونه في صه (4).

و في تعق على قوله: و في الطريق ضعف: تضعيفه بأحمد بن علي، و إسحاق بن محمد. و فيه ما سيجيء فيهما.

و قول المصنّف: و هو يعطي التوثيق، فيه ما أشرنا إليه في الفوائد (5).

هذا، و يروي عنه محمد بن أحمد بن يحيى (6)، و لم تستثن روايته، و فيه إشعار بوثاقته.

و يدلّ عليها أيضا كونه وكيلا، و يظهر وكالته أيضا ممّا سيجيء في ابنه 4.

ص: 207

1- الخلاصة: 17/6.

2- الخلاصة: 279.

3- إعلام الوري: 445-446.

4- رجال الكشي: 1015/531.

5- فوائد الوحيد البهبهاني - الفائدة الثالثة -: 56، المطبوعة ضمن رجال الخاقاني.

6- تهذيب الأحكام 2: 923/234.

محمد، وغير ذلك (1).

أقول: في الوجيزة: ثقة، من السفراء (2).

وفي الحاوي: ذكر الصدوق في كتاب كمال الدين ما لفظه: حدثنا محمد بن موسى المتوكل (3)، قال: حدثنا عبد الله بن جعفر الحميري، عن إبراهيم بن مهزيار، ثم ذكر حديثاً مطوّلاً. يتضمّن ثناء عظيماً من القائم عليه السلام على إبراهيم بن مهزيار، إلاّ أنّه هو الراوي (4). انتهى، فتأمل.

وفي مشكا: ابن مهزيار، عنه محمد بن عبد الجبار (5).

### 87- إبراهيم بن ميمون الكوفي:

ق (6). ثم فيهم أيضاً: إبراهيم بن ميمون يّاع الهروي (7)، ولا يبعد الاتّحاد.

وفي تعق: يأتي من المصنّف عند ذكر طرق الصدوق رحمه الله ما يشير الى حسن حاله في الجملة (8).

ويروي عنه ابن أبي عمير بواسطة حمّاد (9)، وكذا بواسطة معاوية بن عمّار (10)، وكذا فضالة، عن حمّاد، عنه (11)، و صفوان، عن ابن مسكان

ص: 208

1- تعليقة الوحيد البهبهاني: 28.

2- الوجيزة: 49/146.

3- في الحاوي و كمال الدين: محمد بن موسى بن المتوكل.

4- حاوي الأقوال: 1118/215، كمال الدين 2: 19/445.

5- هداية المحدثين: 12.

6- رجال الشيخ: 49/145.

7- رجال الشيخ: 236/154.

8- منهج المقال-الفائدة الثامنة-: 408.

9- الكافي 5: 5/270.

10- الكافي 4: 4/171.

11- التهذيب 3: 767/268.

عنه (1)، وكذا علي بن رئاب (2).

وفي جميع ما ذكر الإشارة (3) إلى وثاقته.

وعن قب: إنّه صدوق (4). و سيشير إليه المصنّف (5).

هذا مضافا الى ما يظهر من استقامة رواياته وكثرتها (6).

أقول: يأتي في ترجمة عبد الله بن مسكان، أنّ إبراهيم هذا حمل جواب مسائل عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام (7)، فيظهر أنّ الإمام عليه السلام كان يعتمد عليه، فهو معتمد عليه وفاقا للمجمع (8).

و يأتي عن تعق ما يقوّيه عند ذكر طرق الصدوق.

و مضى: ابن محمّد بن ميمون.

### 88- إبراهيم بن نصر بن القنقاع الجعفي:

كوفي، يروي عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، ثقة، صحيح الحديث، صه (9).

وزاد جش: عنه جعفر بن بشير (10).

وفي قر: ابن نصر (11).

ص: 209

1- الكافي 4:235-17/236.

2- الكافي 4:5/106.

3- في التعليقة: إشارة.

4- تقريب التهذيب 1:293/45.

5- منهج المقال: 408 الفائدة الثامنة.

6- تعليقة الوحيد البهبهاني: 28.

7- رجال الكشي: 716/382.

8- مجمع الرجال: 52/4، 75/1 ذكر الموضوع فقط ولم يذكر فيه أنّه معتمد.

9- الخلاصة: 16/6.

10- رجال النجاشي: 28/21.

11- رجال الشيخ: 12/104.



وزادق: القعقاع الكوفي، أسند عنه (1).

وفي ست: له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن التلعكبري، عن أبي علي محمد بن همام، عن حميد بن زياد، عن القاسم بن إسماعيل، عن جعفر بن بشير، عنه (2).

وفي تعق: في رواية جعفر بن بشير عنه إشعار بالوثاقة، وأسند عنه بالقوة، مضافا الى كونه ذا كتاب، ومضى الكلّ في الفوائد (3).

أقول: لما كان التوثيق ساقطا في كلام جش و صه من نسخته أيده الله من رجال الميرزا رحمه الله استدل بما استدل، وهو موجود في سائر النسخ فلاحظ.

وفي مشكا: ابن نصر الثقة، عنه جعفر بن بشير (4).

### 89- إبراهيم بن نصير الكشي:

ثقة، مأمون، كثير الرواية، صه (5)، لم (6).

وفي ست: له كتاب رويناها بالإسناد الأول، عن حميد، عن القاسم ابن إسماعيل، عنه (7).

و الإسناد: أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري (8).

ص: 210

1- رجال الشيخ: 55/145.

2- الفهرست: 18/9.

3- تعليقة الوحيد البهبهاني: 28.

4- هداية المحدثين: 12، وفيه: ابن أبي النصر، و الظاهر أنه اشتباه، أو خطأ مطبعي.

5- الخلاصة: 27/7.

6- رجال الشيخ: 14/439.

7- الفهرست: 28/10.

8- ذكر الإسناد في ترجمة إبراهيم بن خالد العطار-الفهرست-: 25/10.

أبو الصباح الكناني، من عبد القيس، وينسب إلى كنانة لأنه نزل فيهم، ق (1).

وفي جش بعد الكناني: نزل فيهم فنسب إليهم، كان أبو عبد الله عليه السلام يسميه الميزان لثقتة، رأى أبا جعفر عليه السلام، وروى عن أبي إبراهيم عليه السلام. له كتاب، صفوان، عنه، به (2).

وفي صه، بعد الكناني: ثقة أعتمد (3) على قوله، سمّاه الصادق عليه السلام الميزان، قال له: أنت ميزان لا عين فيه. رأى أبا جعفر الجواد عليه السلام (4)، وروى عن أبي إبراهيم موسى عليه السلام (5).

وفي قر: قال له الصادق عليه السلام: أنت ميزان لا عين فيه، كان يسمّى الميزان من ثقته. له أصل، رواه محمد بن إسماعيل بن بزيع و محمد ابن الفضل (6) وأبو محمد صفوان بن يحيى (7).

وفي كش: محمد بن مسعود، عن علي بن محمد، عن أحمد بن محمد، عن الوشاء، عن بعض أصحابنا قال: قال أبو عبد الله عليه السلام لأبي الصباح الكناني: أنت ميزان، فقال له: جعلت فداك إن الميزان ربما كان فيه عين، فقال: أنت ميزان ليس فيه عين (8).

ص: 211

1- رجال الشيخ: 33/144.

2- رجال النجاشي: 19-24/20.

3- في الخلاصة: اعمل.

4- في النسخة المطبوعة: رأى أبا جعفر عليه السلام، وورد في النسخة الخطية من الخلاصة تقييده: بالجواد.

5- الخلاصة: 1/3.

6- في نسخة (م): محمد بن الفضيل.

7- رجال الشيخ: 2/102.

8- رجال الكشي: 654/350، وفي نسخة (م): ليس عين فيه.

محمّد بن مسعود، قال: قال علي بن الحسن بن فضال: أبو الصباح الكناني ثقة (1)، وإنما سمّي الكناني لأنّ منزله في كنانة، وكان عبدياً (2)، انتهى.

و يأتي ما في ست في الكنى (3).

وفي تعق: يأتي في زياد بن المنذر عن المفيد رحمه الله أنّه من فقهاء أصحابهم عليهم السلام الإعلام. إلى آخره (4)(5).

أقول: قال شه: ذكر كش حديث العين مرسل عن الصادق عليه السلام، والظاهر أنّه الأصل فيه كغيره من الأخبار الواردة في الرجال (6).

قلت: وعلى تقدير كون المرسل هو الأصل فيه، فجزم أساطين الفن والحكم بوثاقته-سيما بعد اتّفاق كلمتهم-كاف في هذا الباب.

هذا، وقول شه: رأى أبا جعفر الجواد عليه السلام، الظاهر أنّ القيد سهو من قلمه طاب ثراه، والعبارة مأخوذة ظاهراً من جش، ويشهد له ذكره في قر.

وفي مشكا: ابن نعيم الثقة المكنّى بأبي الصباح (7)، عنه صفوان بن يحيى، ومحمّد بن الفضيل، والقاسم بن محمّد، وفضالة بن أيّوب، ومحمّد ابن إسماعيل بن بزيع، وعثمان بن عيسى، وعلي بن الحسن بن رباط، ي.

ص: 212

1- في المصدر: ثقة وكان كوفياً.

2- رجال الكشي: 658/351.

3- الفهرست: 836/185.

4- مصنفات المفيد 31: 9-32، العدد والرؤية.

5- تعليقة الوحيد البهبهاني: 28.

6- تعليقة الشهيد الثاني على الخلاصة: 6.

7- في المصدر: المكنّى بأبي الصباح الكناني.

و محمد بن إسحاق الخزاز، و ظريف بن ناصح، و عبد الله بن المغيرة الثقة، و علي بن النعمان النخعي الثقة، و علي بن الحكم.

و هو عن صابر، و منصور بن حازم، و عبد الله بن أبي يعفور (1).

### 91- إبراهيم بن هارون الخارقي:

الكوفي، ق (2).

و في تعق: فيه ما مرّ في إبراهيم المخارقي (3).

### 92- إبراهيم بن هاشم:

أبو إسحاق القمي، أصله كوفي، انتقل الى قم. قال أبو عمرو الكشي: تلميذ يونس بن عبد الرحمن، من أصحاب الرضا عليه السلام، هذا قول كش، و فيه نظر.

و أصحابنا يقولون: أول من نشر حديث الكوفيين بقم هو.

له كتب، عليّ ابنه، عنه، بها، جش (4).

و كذا صه و ست الى قوله: بقم، إلاّ قوله: قال أبو عمرو. الى: فيه نظر.

و زادا: و ذكروا أنّه لقي الرضا عليه السلام (5).

و زاد في صه: و هو تلميذ يونس بن عبد الرحمن، و لم أقف لأحد من أصحابنا على قول في القدح فيه، و لا على تعديله بالتنصيص، و الروايات عنه كثيرة، و الأرجح قبول قوله، انتهى.

ص: 213

1- هداية المحدثين: 12.

2- رجال الشيخ: 68/146.

3- تعليقة الوحيد البهبهاني: 29.

4- رجال النجاشي: 18/16.

5- الخلاصة: 9/4، الفهرست: 6/4.

وإنما قيّد بالتصحيح، لأنّ ظاهر الأصحاب تلقّيهم روايته بالقبول، كما يتّبعه عليه قولهم: إنّه أوّل من نشر حديث الكوفيّين بقم.

وقال شه: ذكر الشيخ في أحاديث الخمس أنّه أدرك أبا جعفر الثاني عليه السلام، و ذكر له معه خطابا في الخمس (1)، انتهى.

ثمّ زاد ست: جماعة من أصحابنا، منهم الشيخ أبو عبد الله، وابن عبدون، والحسين بن عبيد الله، كلّهم عن الحسن بن حمزة بن علي بن عبد الله (2) العلوي، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه (3).

وفي أوّل الترجمة: رضي الله عنه (4).

وفي تعق: قول العلامة: ولا تعديله بالتصحيح، إشارة إلى أنّه ظاهر من الأصحاب إلّا أنّهم لم ينصّوا عليها.

وقوله: و الروايات، يشير الى ما ذكرناه في الفوائد.

وفيه -مضافا الى ما ذكر- أنّ العلامة رحمه الله صحّح جملة من طرق الصدوق هو فيها، كطريقه الى عامر بن نعيم (5)، و كردويه (6)، و ياسر الخادم (7). وكثيرا ما يعدّ أخباره في الصحاح كما في المختلف (8).

بل قال جدّي: جماعة من أصحابنا يعدّون أخباره من الصحاح (9).4.

ص: 214

---

1- تعليقة الشهيد الثاني على الخلاصة:7، التهذيب 4:397/140.

2- في الفهرست: عبيد الله.

3- الفهرست:6/4.

4- في نسختنا من الفهرست لم ترد الترجمة.

5- الخلاصة:278.

6- الخلاصة:277.

7- الخلاصة:278.

8- مختلف الشيعة:487.

9- روضة المتقين:23/14.

ونقل المحقق البحراني عن بعض معاصريه-و الظاهر من طريقته إنه خالي رحمه الله-توثيقه عن جماعة وقواه (1)، لأن اعتماد جل أئمة الحديث من القميين على حديثه لا يتأتى مع عدم علمهم بثقته، مع أنهم كانوا يقدحون بأدنى شيء، كما أنهم غمزوا في أحمد بن محمد بن خالد مع ثقته و جلالته بأنه يروي عن الضعفاء ويعتمد المجاهيل (2)، مع أن ولده الثقة الجليل اعتمد في نقل الأخبار جلها عنه، واعتمد ثقة الإسلام عليه مع قرب عهده به في أكثر أخباره.

قلت: وكذا سعد بن عبد الله (3)، وعبد الله بن جعفر الحميري (4)، ومحمد بن يحيى (5)، وغيرهم من الأجلاء، وكذا كونه شيخ الإجازة، وكذا رواية محمد بن أحمد بن يحيى عنه (6) وعدم استثنائه (7).

وعن والد شيخنا البهائي رحمه الله: إني لأستحيي أن لا أعدّ حديثه صحيحا (8).

و يقويه أيضا ما مرّ من نشره حديث الكوفيين بقم، سيما بعد ملاحظة.

ص: 215

1- البلغة-الهامش:-326. وراجع كتاب الأربعين للمجلسي:507.

2- في المصدر ورد: المراسيل.

3- التهذيب 4:601/207.

4- الفقيه-المشيخة:-93/4.

5- الفقيه-المشيخة:-99/4.

6- التهذيب 4:639/219.

7- تعليقة الوحيد البهبهاني:29.

8- راجع معراج أهل الكمال:87 فقد نقل نص العبارة.و المذكور في وصول الأختار للشيخ حسين بن عبد الصمد-والد الشيخ البهائي-:99:و اعلم أن ما يقارب الصحيح عندنا في الاحتجاج ما رواه علي بن إبراهيم، عن أبيه. لأن أباه ممدوح جدا، ولم نر أحدا من أصحابنا نص على ثقته، ولكنهم وثقوا ابنه. بل هو عندنا من أجلء الأصحاب، وأكثر رواياته عن أبيه.

أنّ النشر لا يتحقّق ظاهراً إلاّ بالقبول، وأنّ انتشاره عندهم من حيث العمل والاعتماد لا مجرد النقل، إلى غير ذلك ممّا لا يحصى كثرة.

وقول جش: فيه نظر.

لعلّ وجهه عدم دركه الرضا عليه السلام باعتقاده.

وقال المحقّق الشيخ محمّد: ذكرت له وجوها في حاشية الفقيه، و الذي يخطر الآن بالبال أنّ أوجهها كون النظر راجعاً إلى كونه من أصحاب الرضا عليه السلام، لأنّ جش ذكر في ترجمة علي بن إبراهيم الهمداني:

وروى إبراهيم بن هاشم، عن إبراهيم بن محمّد الهمداني، عن الرضا عليه السلام. إلى أن قال: والظاهر أنّ الشيخ تبع كش (1)، فتأمل.

أقول: ما مرّ من ذكر جش ذلك في ترجمة علي بن إبراهيم، كذا في تعق بخطّه دام فضله، والكلام المذكور مذكور في ترجمة محمّد بن علي بن إبراهيم (2)، فالظاهر وقوع سقط في قلمه.

وما ذكره المحقّق المذكور في وجه النظر واستوجهه لا يخلو من نظر، سيّما قوله: والظاهر أنّ الشيخ تبع كش، فإنّه بمكان من الخفاء.

ولعلّ وجه النظر كونه تلميذ يونس، وربما يشير إليه تعقيبه بقوله:

وأصحابنا يقولون أوّل من نشر. إلى آخره. لأنّ أهل قم - كما يأتي - يونس عندهم ضعيف غير مقبول القول، كثير الطعن والذم، فإذا كانت هذه حال الشيخ عندهم، فكيف يكون التلميذ مقبولاً وكلامه مسموعاً، إلى حدّ ينشر حديث الكوفيّين عندهم وفي بلدهم، على وجه القبول منه والتسليم له. 4.

ص: 216

---

1- راجع تكملة الرجال: 108/1، وفيه: ترجمة محمّد بن علي بن إبراهيم الهمداني، كما في رجال النجاشي: 928/344 كما سيّنبه عليه المصنّف بعد أسطر.

2- رجال النجاشي: 928/344.

هذا وربما ادّعي رواية إبراهيم هذا عن الصادق عليه السلام، لما ذكره الشيخ رحمه الله في زيادات باب الأنفال من التهذيب: عن محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صدقات أهل الذمة. الحديث (1).

و استظهر الشهيد الثاني في حواشيه على الحديث إرسال الرواية، لأن إبراهيم ضا، وهو تلميذ يونس، وهو ظم ضا، مع أن إبراهيم روى عن الجواد عليه السلام أيضا، فروايته عن الصادق عليه السلام لا تخلو عن بعد.

وردّه في الرواشح بأنّ الصادق عليه السلام توفي سنة ثمان وأربعين ومائة، وهي بعينها سنة ولادة الرضا عليه السلام، وتوفي عليه السلام سنة ثلاث ومائتين والجواد عليه السلام إذ ذلك في تسع سنين من العمر، فيمكن أن يكون لإبراهيم إذ يروي عن الصادق عليه السلام عشرون سنة، ثم يكون قد بقي إلى زمن الجواد عليه السلام من غير بعاد (2).

قلت: نحن في غنية عمّا تكلفه المحققان المذكوران كلاهما، و الدعوى المذكورة في حيز المنع، فإنّ الرواية المذكورة بعينها حرفا فحرفا من دون تغيير حرف مروية في الكافي في باب صدقة أهل الجزية، بل في التهذيب أيضا في باب الجزية: عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حريز، عن محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن 0.

ص: 217

- 
- 1- تهذيب الأحكام 4:379/135. لكن ورد فيه: محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم. إلا أنّ في الطبعة الحجرية من التهذيب: 256/1 ذكر السند كما في المتن، وفي هامشها ذكر الوسطة عن نسخة.
  - 2- الرواشح السماوية: 50.



صدقات أهل الجزية. الحديث (1)، فتدبر.

هذا وفي الوجيزة: ممدوح كالصحيح (2).

وفي الحاوي ذكره في قسم الثقات (3)، ثم في قسم الحسان (4).

وفي مشكا: ابن هاشم القمي تلميذ يونس بن عبد الرحمن، عنه ابنه علي، ومحمد بن الحسن الصفار، وسعد بن عبد الله، ومحمد بن أحمد بن يحيى، وأحمد بن إسحاق بن سعد (5).

### 93- إبراهيم بن هراسة:

مضى في ابن رجاء.

### 94- إبراهيم بن يحيى:

هو ابن أبي البلاد.

### 95- إبراهيم بن يزيد المكفوف:

ضعيف، يقال إن في مذهبه ارتفاعا، جش (6).

وزاد صه: فلا أعمل بروايته (7).

وفي كر: ابن يزيد المكفوف، وأخوه أحمد بن يزيد (8).

### 96- إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم:

الكندي، الطحان، روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام، ثقة،

ص: 218

---

1- الكافي 3:5/568، التهذيب 4:333/113، إلا أنه ورد في التهذيب بدل-أهل الجزية-: أهل الذمة.

2- الوجيزة: 53/146.

3- حاوي الأقوال: 22/14.

4- حاوي الأقوال: 903/180.

5- هداية المحدثين: 12.

6- رجال النجاشي: 40/24.

7- الخلاصة: 7/198.

8- رجال الشيخ: 12/428-13. ولم يرد فيه: المكفوف.

صه (1).

وزاد جش: له كتاب نوادر، أحمد بن ميثم، عنه، به (2).

وفي ست: له كتاب رويناها بالإسناد الأول عن حميد بن زياد، عن أحمد بن ميثم، عنه (3).

والإسناد: أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري.

وفي بعض النسخ بعد عنه: وهو ثقة.

قلت: منها نسختي، ونقلها عنه في المجمع أيضا (4).

وفي مشكا: ابن يوسف الثقة، عنه أحمد بن ميثم (5).

### 97-أبي بن ثابت بن المنذر:

ابن حزام (6)، أخو حسان، شهد بدرًا وأحدا، ل (7).

وزاد صه-وقد (8) ذكره في القسم الأول-ترجمة ثابت (9).

ويأتي في إياس أنه قتل يوم بئر معونة (10).

### 98-أبي بن قيس:

قتل يوم صفين، صه في القسم الأول (11).

ص: 219

1- الخلاصة: 22/6.

2- رجال النجاشي: 36/23.

3- الفهرست: 27/10.

4- مجمع الرجال: 81/1.

5- هداية المحدثين: 13. ولم يرد فيه التوثيق.

6- في نسخة «م»: ابن حرام.

7- رجال الشيخ: 13/4.

8- في نسخة «ش»: بعد.

9- الخلاصة: 1/22.

10- الخلاصة: 1/23.



وفي كش، ما يأتي في أخويه الحارث وعلقمة (1).

## 99-أبي بن كعب:

شهد العقبة مع السبعين، وكان يكتب الوحي، آخا رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم بينه وبين سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل (2)، شهد بدرًا والعقبة الثانية، وبايع لرسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم، صه في القسم الأول (3).

وزاد ل-بعد كعب-عدة آباء، ثم قال: ويكنى أبا المنذر (4).

وفي تعق: في الوجيزة أبي مجهول (5).

وكتب عليه بعض الفضلاء: العجب من هذا العلامة كيف جعل أبيًا مجهولًا- مع أن ثلاثة منهم أجلاء ممدوحون، ثم ذكر الثلاثة المذكورين.

وبالي أن ما ينقل عن أبي في فضائل السور من موضوعاته.

إلا أن في المجالس ما يظهر منه جلالته وإخلاصه لأهل البيت عليهم السلام (6)(7).

أقول: الظاهر أن الواضع غيره، وأنه متأخر عن زمن الصحابة، لأنه اعتذر عن فعله بأنه رأى الناس نبذوا القرآن وراء ظهورهم، واشتغلوا بالأشعار وفقه أبي حنيفة ونحوه، ففعل ذلك لترويج القرآن، ونسب الرواية إلى أبي.

كذا نقله السيّد الشريف الجرجاني في حواشي الكشاف عن

ص: 220

1- رجال الكشي: 159/100.

2- في الخلاصة: سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل.

3- الخلاصة: 2/22.

4- رجال الشيخ: 16/4.

5- الوجيزة: 59/146.

6- مجالس المؤمنين: 232/1.

7- تعليقة الوحيد البهبهاني: 30.

الصنعاني (1).

وقد صرّح شه في شرح الدراية-على ما نقل- بأنّ الواضع غيره (2)، فلاحظ.

### 100-أجلح بن عبد الله أبو حجية الكندي:

قال ابن حجر: يقال اسمه يحيى، صدوق، شيعي من السابعة (3).

وقال الذهبي: وثقه ابن معين وغيره، وضعفه النسائي، وهو شيعي، مات سنة خمس وأربعين ومائة (4).

وفي تعق: يأتي في يحيى بن عبد الله عن ق (5)(6).

### 101-أحكم بن بشار المروزي:

ج (7).

وزاد في صه: غال لا شيء (8).

وزاد كش على صه بعد المروزي: الكلثومي (9).

وفيه أيضا: أحمد بن علي بن كلثوم السرخسي قال: رأيت رجلا من أصحابنا يعرف بأبي (10) زينية، فسألني عن أحكم بن بشار المروزي، و  
سألني

ص: 221

1- الكشاف: 75/1، وفيه: الصنعاني.

2- الرعاية في علم الدراية: 157.

3- تقريب التهذيب 1: 323/49.

4- ميزان الاعتدال 1: 274/78.

5- رجال الشيخ: 41/335.

6- تعليقة الوحيد البهبهاني: 29.

7- رجال الشيخ: 17/399، وفيه: أحلم.

8- الخلاصة: 8/207.

9- في نسختنا لم ترد كلمة «الكلثومي». وذكرها في الهامش عن بعض النسخ.

10- في المصدر: بابن.

عن قصّته وعن الأثر الذي في حلقة-وقد كنت رأيت في بعض حلقة شبه الخيط كأنه أثر الذبح-فقلت له: قد سألته مرارا فلم يخبرني.

قال: فقال: كنّا سبعة نفر في حجرة واحدة ببغداد في زمان أبي جعفر الثاني عليه السلام، فغاب عنّا أحكم من عند العصر ولم يرجع إلينا في تلك الليلة، فلما كان من جوف الليل جاءنا توقيع من أبي جعفر عليه السلام: أنّ صاحبكم الخراساني مذبح مطروح في لبد في مزبلة كذا و كذا، فاذهبوا و داووه بكذا و كذا، فذهبنا فوجدناه مذبوحا مطروحا كما قال عليه السلام، فحملناه، فداوينا بما أمر عليه السلام به، فبرئ من ذلك.

قال أحمد بن علي: كان قصّته أنّه تمّع ببغداد في دار قوم، فعلموا به، وأخذوه و ذبحوه و أدرجوه في لبد و طرحوه في مزبلة.

قال أحمد بن علي: و كان إذا ذكر عنده الرجعة فأنكرها أحد فيقول:

أنا أحمد المكرورين (1).

وفي تعق: الحكم بالغلو من طس (2). فلعلّه في الاختيار كان كذلك.

ويحتمل كون غال، مصحّف: قال، أو كون الكلثومي غال مكتوبا تحت اسم أحمد، لأنّ الظاهر أنّه لقبه، و أنّه غال.

وبالجملة الحكم بمجرد ذلك لا يخلو عن إشكال، ينبّه على ذلك مشاهدة نسخة كش و ما قالوا فيها.

ويحتمل أن يكون كش زعم غلوه ممّا روى عنه، و أنّ الراوي أحمد، مع ظهور صحبته معه، و مرّ في الفوائد التأمل في أمثال ذلك (3).

أقول: غير خفيّ على المتتبّع أنّ غلّو القميين ليس الغلو المعروف 0.

ص: 222

1- رجال الكشي: 1077/569.

2- التحرير الطاووسي: 52/81.

3- تعليقة الوحيد البهبهاني: 30.

المستلزم للكفر، كيف، ورئيس القميين وأعلم علمائهم أبو جعفر الصدوق يقول: أول درجة الغلو رفع السهو عن النبي صلى الله عليه و آله، بل يظهر من مطاوي كلماتهم و مباني عباراتهم عدم إرادتهم منه معناه المشهور، و سنشير إليه في نصر بن الصباح إن شاء الله، إلا أن الرجل يخرج من الضعف إلى الجهالة.

و يمكن استظهار مدح له من الرواية المذكورة بتكلف.

وقوله: أحد المكورين، في بعض النسخ: المكذوبين، أي: إذا حدث بالرجعة كذب.

هذا، و الظاهر أنه الحكم بن بشار الآتي وفاقا للنقد (1)، و استظهره ولد الأستاذ العلامة دام علاهما.

## 102- أحمد بن إبراهيم أبو حامد المراغي:

روى كش عن علي بن محمد بن قتيبة، قال: حدثني أبو حامد (2) أحمد بن إبراهيم المراغي، قال: كتب أبو جعفر محمد بن أحمد بن جعفر القمي العطار - وليس له ثالث في الأرض في القرب من الأصل - يصفنا لصاحب الناحية عليه السلام، فخرج: وقفت على ما وصفت به أبا حامد أعزّه الله بطاعته، و فهمت ما هو عليه، تتمّ الله ذلك له بأحسنه، و لا - أخلاه من تقصّد له عليه، و كان الله وليّه، عليه أكثر السلام و أخصّه، صه (3).

و في كش ما ذكره. و ممّا زاد: قال أبو حامد: هذا في رقعة طويلة و فيها أمر و نهى الى ابن أخي كثير، و في الرقعة مواضع قد قرضت، فدفعت الرقعة كهبتها الى علاء بن الحسن الرازي.

ص: 223

1- نقد الرجال: 1/16.

2- في نسخة «م» و «ش»: أبو أحمد، و في هامشيهما: أبو حامد.

3- الخلاصة: 29/18.

و كتب رجل من أجلة إخواننا يسمّى الحسن بن نصر بما خرج في أبي حامد و أنفذه إلى ابنه (1).

و في تعق: عدّ من الحسان لذلك، و ليس ببعيد و إن كان الراوي هو نفسه، لاعتناء المشايخ بشأنه و نقله في مدحه، مضافا الى ما يظهر ممّا فيها من الإمارات الدالة على الصدق (2).

قلت: و لذا ذكره العلامة في القسم الأوّل.

و في الوجيزة: ممدوح (3).

### 103- أحمد بن إبراهيم بن أبي رافع:

ابن عبيد بن عازب، أخي البراء بن عازب الأنصاري، أصله كوفي، سكن بغداد. و كان ثقة في الحديث، صحيح الاعتقاد، له كتب، أخبرنا بها الحسين بن عبيد الله، جش (4).

و نحوه ست الى قوله: صحيح العقيدة. و زاد: أخبرنا الشيخ أبو عبد الله، و الحسين بن عبيد الله، و أحمد بن عبدون، و غيرهم، عنه (5).

و مثلهما صه الى قوله: صحيح العقيدة (6).

و ممّا زاد ست و صه بعد أبي رافع: الصيمري، يكنّى أبا عبد الله.

و في لم: روى عنه التلعكبري، و قال: روى عنّي و رويت عنه (7).

و في تعق: في قولهم: ثقة في الحديث، ما مرّ في الفوائد. و يشير الى

ص: 224

---

1- رجال الكشي: 534-535/1019. و فيه: و أنفذه إلى أبيه، و في الهامش: إلى ابنه.

2- تعليقة الوحيد البهبهاني: 30.

3- الوجيزة: 62/147.

4- رجال النجاشي: 203/84.

5- الفهرست: 96/32.

6- الخلاصة: 24/17.

7- رجال الشيخ: 41/445.



وثاقته رواية الأجلة، وكونه من مشايخ الإجازة، وفي محمّد بن يعقوب الكليني ما يؤيد (1)، ويذكره الشيخ مترضيا في المصباح (2)(3).

قلت: ذكره في الحاوي في الثقات (4).

وفي الوجيزة: ثقة (5). فتأمل.

وفي مشكا: ابن إبراهيم بن أبي رافع الثقة، عنه الحسين بن عبيد الله، و التلعكبري، و المفيد، و أحمد بن عبدون (6).

#### 104- أحمد بن إبراهيم بن أحمد:

ابن المعلّى بن أسد القمي (7)، يكنى أبا بشر، واسع الرواية، ثقة، روى عنه التلعكبري اجازة و لم يلقه، لم (8).

وفي ست: ابن إبراهيم بن معلّى بن أسد العمّي (9)، وهو أبو بشر.

و العم: هو مرّة بن مالك بن حنظلة.

و كان ثقة في حديثه، حسن التصنيف، و أكثر الرواية عن العامّة و الأخباريين. و كان جدّه المعلّى بن أسد-فيما ذكر الحسين بن عبيد الله- من أصحاب صاحب الزنج و المختصين به.

أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عنه (10).

ص: 225

1- راجع الفهرست: 601/135، ترجمة محمّد بن يعقوب.

2- مصباح المتجهّد: 759.

3- تعليقة الوحيد البهبهاني: 30.

4- حاوي الأقوال: 56/20.

5- الوجيزة: 63/147.

6- هداية المحدثين: 169.

7- في المصدر: العمّي البصري.

8- رجال الشيخ: 44/445.

9- في نسختنا من المصدر: ابن إبراهيم بن أحمد بن معلّى بن أسد العمّي.

10- الفهرست: 90/30.

وفي جش كما في ست في نسبه، وزاد بعد العمّي: ينسب الى العم، و هو مّرّة بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم، وهم الذين انقطعوا بفارس من (1) بني تميم حتّى قال الشاعر:

سيروا بني العم فالأهواز منزلكم \*\*\* ونهر جور فما تعرفكم العرب

ثمّ قال: وكان ثقة في حديثه، حسن التصنيف، وأكثر الرواية عن العامّة الأخباريين. إلى قوله: المختصّين به.

ثمّ قال: أخبرنا بكتبه الحسين بن عبيد الله، عن محمّد بن هارون (2) الديلمي، عنه، بها (3).

وفي صه: ابن محمّد بن إبراهيم بن أحمد بن المعلّى بن أسد العمّي، بصري، أبو بشر. كان ثقة من أصحابنا في حديثه (4).

أقول: في القاموس: العمّ: لقب مالك بن حنظلة، أبو قبيلة، وهم العمّيون، أو النسب إلى عمّ عمّيون، كأنّه نسبة إلى عمّي (5).

وفي مشكا: ابن إبراهيم بن أحمد الثقة، عنه أبو طالب الأنباري، و محمّد بن وهبان، والتلعكبري لكنّه لم يلقه فمتى وجد فهو مقطوع.

و هو عن عبد العزيز بن يحيى الجلودي (6).

## 105- أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل:

ابن داود بن حمدون، الكاتب، النديم، شيخ أهل اللغة ووجههم،

ص: 226

1- في المصدر: عن.

2- في المصدر: وهبان.

3- رجال النجاشي: 239/96.

4- الخلاصة: 20/16.

5- القاموس المحيط: 154/4.

6- هداية المحدثين: 169.

أستاذ أبي العباس، قرأ عليه قبل ابن الأعرابي. وكان خصيصا بسيدنا أبي محمد العسكري عليه السلام، وأبي الحسن عليه السلام قبله. له كتب، جش (1)، صه إلا: له كتب.

وزاد بعد النديم: أبو عبد الله. و بعد أبي العباس: ثعلب (2). و بعد ابن الأعرابي: و تخرج عليه (3).

و ست كصه إلا ثعلب. و زاد بعد قبله: و له معه عليه السلام مسائل و أخبار (4).

و في تعق: ذكره في القسم الأول. و اعترض عليه بأنك اشترطت العدالة.

و فيه ما مرّ في إبراهيم بن صالح.

و المراد بأبي العباس: أحمد بن يحيى النحوي، المعروف بثعلب.

و يمكن كونه المبرد لأنه يكتنى به أيضا، و اسمه محمد بن يزيد، إلا أن المصرح به في صه الأول، كذا في المعراج (5)(6).

قلت: في الوجيزة: ممدوح (7).

و ذكره في الحاوي في الضعاف (8)، و كم له من مثله 9.

ص: 227

1- رجال النجاشي: 230/93.

2- في النسخ الخطية: ثعلب.

3- الخلاصة: 15/16.

4- الفهرست: 83/27.

5- معراج أهل الكمال: 92-93.

6- تعليقة الوحيد البهبهاني: 31.

7- الوجيزة: 64/147.

8- حاوي الأقوال: 1147/219.

## 106- أحمد بن إبراهيم السبنسي:

روى عنه كش مترحماً (1)، وفي عبد السلام بن صالح ما يشير إليه، تعق (2).

## 107- أحمد بن إبراهيم:

المعروف بعلان الكليني، خير، فاضل، من أهل الري، لم (3).

وزاد صه بعد الكليني: مضموم الكاف مخفف اللام، منسوب إلى قرية من الري (4).

## 108- أحمد بن إبراهيم بن المعلّى:

هو ابن إبراهيم بن أحمد (5).

## 109- أحمد بن أبي بشر السراج:

كوفي، مولى، يكتنّى أبا جعفر، ثقة في الحديث، واقف المذهب، روى عن موسى بن جعفر عليه السلام، جش (6)، صه (7).

وزاد ست: أخبرنا الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن جعفر، عن حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عنه (8).

وفي كش ذموم كثيرة تأتي في الحسين بن أبي سعيد المكاربي.

وفي تعق: هي في ابن السراج، ولم يذكر أنّ اسمه أحمد، والظاهر

ص: 228

1- رجال الكشي: 1148/615.

2- تعليقة الوحيد البهبهاني: 30.

3- رجال الشيخ: 1/438.

4- الخلاصة: 31/18.

5- الفهرست: 90/30، رجال الشيخ: 44/445.

6- رجال النجاشي: 181/75.

7- الخلاصة: 7/202، وفي نسختنا منها: أحمد بن أبي بشير السراج.

8- الفهرست: 64/20.

أنّ المراد حيّان السّراج.

فان كان حكم جش و موافقيه لتوهم كون الذموم فيه، ففيه ما فيه. مع أنّه ذكره ثانيا بعنوان ابن محمّد أبو بشر (1) من دون تعرّض للوقف (2).

قلت: لو كان حكمهم لذلك لما حكموا بوثاقته. ولم أعثر له على ترجمة بعد في الاختيار، وكذا في التحرير، والموجود: -كما يأتي مع الحسين كما أشار إليه سلّمه الله تعالى- ابن السّراج، ولم يذكر اسمه، مع أنّ ما فيه ذكر ابن السّراج خبر واحد، ومع ذلك في سنده ضعف. ولذا ذكره في الحاوي في الموثّقين (3).

وفي الوجيزة: ثقة غير إمامي (4).

وفي ب: أحمد بن أبي بشر السّراج، الكوفي، ثقة، إلاّ أنّه فطحي (5).

هذا، واتّحاد ابن محمّد الآتي معه يحتاج إلى التأمّل.

وفي مشكا: ابن أبي بشر الواقفي، عنه الحسن بن محمّد بن سماعة.

وهو عن الكاظم عليه السلام (6).

## 110- أحمد بن أبي زاهر:

واسم أبي زاهر موسى. أبو جعفر الأشعري القميّ، مولى، كان وجها بقم، وحديثه ليس بذلك النقي، وكان محمّد بن يحيى العطار أخصّ أصحابه، صه (7).

ص: 229

1- رجال النجاشي: 219/89.

2- تعليقة الوحيد البهبهاني: 31.

3- حاوي الأقوال: 1042/197.

4- الوجيزة: 67/147.

5- معالم العلماء: 54/11، وفيه: أحمد بن أبي السّراج الكوفي، مولى، ثقة إلاّ أنّه واقفي.

6- هداية المحدثين: 13.

7- الخلاصة: 11/203.

وزاد جش: وصنّف كتباً (1).

وست: أخبرنا ابن أبي جيد والحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عنه (2).

قلت: وجاهته بقم من أعلى المدح. وحديثه ليس بذلك النقي أي:

ليس في المرتبة القصوى من النقاوة، وهو ليس قدحاً. وكون محمد بن يحيى الثقة الجليل من أصحابه ناهيك به مدحاً.

ولذا في الوجيزة: ممدوح (3).

وفي مشكا: ابن أبي زاهر الممدوح في الجملة، عنه محمد بن يحيى العطار (4).

### 111- أحمد بن أبي طالب الطبرسي:

غير المذكور في الكتابين، وسنذكره بعنوان علي بن أبي طالب.

### 112- أحمد بن أبي عوف:

يكنى أبا عوف، من أهل بخارى، لا بأس به، لم (5)، صه (6).

قلت: هو في القسم الأول، لما مضى في الفوائد.

في الوجيزة ممدوح (7).

ص: 230

---

1- رجال النجاشي: 215/88.

2- الفهرست: 76/25.

3- الوجيزة: 68/147.

4- هداية المحدثين: 13.

5- رجال الشيخ: 17/440.

6- الخلاصة: 33/18.

7- الوجيزة: 69/147.

## 113- أحمد بن أحمد الكوفي الكاتب:

في محمّد بن يعقوب الكليني (1) رحمه الله ما يشعر بحسن حاله، تعق (2).

## 114- أحمد بن إدريس بن أحمد:

أبو علي الأشعري، القمي، كان ثقة، فقيها في أصحابنا، كثير الحديث، صحيح الرواية، له كتاب النوادر، ومات بالقرعاء سنة ست و ثلاثمائة من طريق مكة على طريق الكوفة، جش (3).

ونحوه صه (4). وست، وزاد بعد كتاب النوادر: كبير كثير الفوائد.

الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن جعفر بن سفيان البزوفري، عنه (5).

وفي لم: كان من القواد، روى عنه التلعكبري (6).

وفي تعق: الأشعر: أبو قبيلة باليمن. و القرعاء- بالقاف و المهملتين-: منهل بطريق مكة بين القادسيّة و العقبة، كذا في المعراج (7)(8).

قلت: كذا ذكرهما في القاموس (9).

ص: 231

---

1- في المصدر: أحمد بن محمّد بن يعقوب الكليني، و الصواب ما في المتن، راجع رجال النجاشي: 1026/377 ترجمة محمّد بن يعقوب الكليني.

2- تعليقة الوحيد البهبهاني: 31. و ورد فيها: ما يشير في الجملة، بدل: ما يشعر.

3- رجال النجاشي: 228/92.

4- الخلاصة: 14/16.

5- الفهرست: 81/26، وفيه: أحمد بن محمّد بن جعفر بن سفيان البزوفري، عنه.

6- رجال الشيخ: 37/444.

7- معراج أهل الكمال: 100-38/101.

8- تعليقة الوحيد البهبهاني: 31.

9- القاموس المحيط: 59/2، 67/3.

وزاد في الصحاح-بعد أبو قبيلة من اليمن-: وهو أشعر بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان (1).

وفي مشكا: ابن إدريس الثقة أبو علي الأشعري، عنه: أحمد بن جعفر بن سفيان البزوفري، والتلعكبري، ومحمد بن يعقوب، والحسن بن حمزة العلوي.

وهو عن محمد بن عبد الجبار، ومحمد بن أحمد بن يحيى، ومحمد بن الحسن بن الوليد (2).

## 115-أحمد بن إسحاق الرازي:

ثقة، دي (3).

وزاد في صه: أورد كش ما يدل على اختصاصه بالجهة المقدسة، وقد ذكرته في الكتاب الكبير (4).

ولم أجد في كش من ذلك. نعم فيه من ذلك في حق أحمد بن إسحاق القمي (5)، ويأتي.

ولا يبعد اتّحادهما، ولكنّ الظاهر من كلامه تغايرهما، وربما يحتمل في شيء منه أن يكون في حق الرازي والله العالم.

قلت: مرّ في إبراهيم بن محمد أنّ أحمد بن إسحاق ثقة بنصّ الإمام عليه السلام، والظاهر أنّه هو كما فهمه في الحاوي (6)، وغيره.

ص: 232

1- الصحاح: 700/2.

2- هداية المحدثين: 13.

3- رجال الشيخ: 14/410.

4- الخلاصة: 6/14.

5- رجال الكشي: 1051/556.

6- حاوي الأقوال: 58/21.



و يأتي عن الميرزا في الذي بعيدة أنه هو.

وفيه تأمل، يشير إليه ما يأتي في الكنى في الرازي.

### 116- أحمد بن إسحاق بن عبد الله:

ابن سعد بن مالك بن الأحوص الأشعري، أبو علي القمي، ثقة، كان وافد القميين. روى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام، وأبي الحسن عليه السلام، وكان خاصة أبي محمد عليه السلام، وهو شيخ القميين. رأى صاحب الزمان عليه السلام، صه (1).

جش الى قوله: أبي محمد عليه السلام، إلا التوثيق، وأبو علي (2).

وزاد: قال أبو الحسن علي بن عبد الواحد الحميري (3) رحمه الله وأحمد بن الحسين رحمه الله: رأيت من كتبه كتاب علل الصوم، ثم قال:

وأخبرني أجازة أبو عبد الله القزويني، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن سعد، عنه، بكتبه (4).

وفي ست بعد أبو علي: كبير القدر، وكان من خواص أبي محمد عليه السلام، ورأى صاحب الزمان عليه السلام، وهو شيخ القميين و وافدهم.

له كتب، الحسين بن عبيد الله و ابن أبي جيد، عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار، عن سعد بن عبد الله، عنه (5).

وفي ج: ابن إسحاق بن سعد الأشعري القمي (6).

ص: 233

1- الخلاصة: 8/15.

2- في نسختنا من المصدر ورد: أبو علي.

3- في المصدر ورد: الخمري.

4- رجال النجاشي: 225/91.

5- الفهرست: 78/26.

6- رجال الشيخ: 13/398.

وزاد كر: ثقة (1).

و الظاهر أنه ابن عبد الله بن سعد، نسب الى جدّه.

و مرّ في إبراهيم بن محمّد الهمداني توثيق صاحب الزمان عليه السلام إيّاه، و يأتي إن شاء الله في أواخر الكتاب أيضا (2).

و في ربيع الشيعة: إنّه من الوكلاء و السفراء و الأبواب المعروفين الذين لا تختلف الإماميّة القائلون بإمامة الحسن بن علي عليه السلام فيهم (3).

و في كش: محمّد بن عليّ بن القاسم القمّي، قال: حدّثني أحمد بن الحسين القمّي الآبي أبو علي، ثمّ ذكر ما يدلّ على نهاية جلاله أحمد بن إسحاق (4).

أقول: مرّ في الذي قبيله ذكره.

و حكم في مشكا بتعددهما فقال: ابن إسحاق بن سعد الثقة، عنه:

سعد بن عبد الله، و محمّد بن الحسن الصفّار، و الحسن بن محمّد (5)، و عليّ ابن إبراهيم، و محمّد بن يحيى العطار.

و هو عن الجواد و الهادي و العسكري عليهم السلام (6).

ثمّ قال: ابن إسحاق بن عبد الله، عنه سعد بن عبد الله، و العباس بن معروف، مع إمكان الاتّحاد (7). 9.

ص: 234

1- رجال الشيخ: 1/427.

2- يأتي في الخاتمة في الفائدة الثالثة، عند ذكره أبو عمرو عثمان بن سعيد العمري.

3- إعلام الوری: 488.

4- رجال الكشي: 1051/556.

5- في المصدر: الحسين بن محمّد.

6- هداية المحدثين: 13.

7- هداية المحدثين: 169.

## 117-أحمد بن إسماعيل السليمانى:

أبو علي، روى عنه الثقة الجليل علي بن محمد الخزاز في الكفاية مترحماً (1)، وهو دليل الحسن، تعق (2).

## 118-أحمد بن إسماعيل بن عبد الله:

أبو علي، بجلي، عربي، من أهل قم، يلقب سمكة: كان من أهل الفضل و الأدب و العلم، ويقال إنّ عليه قرأ أبو الفضل محمد بن الحسين بن العميد. و له عدّة كتب لم يصنّف مثلها.

و كان إسماعيل بن عبد الله من غلمان أحمد بن أبي عبد الله البرقي و ممّن تأدّب عليه.

أخبرنا محمد بن محمد، عن جعفر بن محمد، عنه، جش (3).

ست الى قوله: تأدّب عليه إلا أنّ ليس فيه: يلقب سمكة، بل جعله:

ابن إسماعيل بن سمكة بن عبد الله. وفيه: و عليه قرأ. و بدل غلمان:

أصحاب (4).

و في لم: ابن إسماعيل بن سمكة القمي، أستاذ ابن العميد (5).

وصه كست، وزاد: هذا خلاصة ما وصل إلينا في معناه، و لم ينصّ عليه علماؤنا بتعديل، و لم يرد (6) فيه جرح، فالأقوى قبول روايته لسلامتها عن المعارض (7).

ص: 235

- 
- 1- كفاية الأثر: 53، و لم يرد الترحم.
  - 2- تعليقة الوحيد البهبهاني: 31.
  - 3- رجال النجاشي: 242/97.
  - 4- الفهرست: 93/31.
  - 5- رجال الشيخ: 103/455.
  - 6- في المصدر: لم يرو.
  - 7- الخلاصة: 21/16. وفيها: مع سلامتها عن المعارض.

وقال شه: ما ذكره غاية أنه يقتضي المدح، فقبول المصنّف روايته مرتّب على قبول مثله.

وأما تعليقه بسلامتها عن المعارض، فعجيب لا يناسب أصله في الباب، فإنّ السلامة عن المعارض مع عدم العدالة إنّما يكفي على أصل من يقول بعدالة من لا يعلم فسقه، والمصنّف لا يقول به، لكنّه يتّفق منه في هذا القسم كثيرا (1).

وفي تعق: قال في المعراج: هو في غاية الجودة والمتانة (2)، كيف و لو صحّ تعليقه المذكور لزم قبول (3) رواية مجهول الحال- كما هو المنقول عن أبي حنيفة- ولم يقل به أحد من أصحابنا. لكنّه رحمه الله اتّفق له مثل هذا كثيرا غفلة، والمعصوم من عصمه الله (4).

أقول: هذا الاعتراض منهما عجيب، لأنّ الظاهر من قوله: قبول روايته، التفريع على ما ذكره سابقا من المدح، كما أشار إليه في أوّل كلام شه أيضا، و معلوم من مذهبه ورؤيته في غير صه (5) من كتب الأصول و الفقه.

ويؤيد ما قلناه قول شيخنا البهائي: هذا يعطي عمل المصنّف بالحديث الحسن، فإنّ هذا الرجل إمامي ممدوح، انتهى.

وقوله: لسلامتها، أيّ إذا سلمت قبلت. وفي نسخة: مع سلامتها، و لم يرد ما فهماه قطعا. وصرّح بما ذكرناه في حميد بن زياد.

وعلى تقدير كون الباء سببيّة يكون المراد: إنّ قبول قول مثل هذا.

ص: 236

---

1- لم يرد هذا المقطع في النسخة الموجودة عندنا من تعليقة الشهيد الثاني على الخلاصة.

2- كلمة: والمتانة، لم ترد في المعراج.

3- في التعليقة: قبوله.

4- معراج أهل الكمال: 39/101.

5- في التعليقة: في صه و غيره.

الممدوح بسبب سلامتها عن المعارض. لكنّه خلاف الظاهر، لأنّ ظاهره على هذا كون جميع رواياته سالمة عن المعارض، وفيه ما فيه.

وبالجملة: ما هذا إلا غفلة بيّنة منهما (1).

أقول: ما أفاده سلّمه الله تعالى في غاية الجودة، إلا أنّ استلزام سببّ الباء كون جميع رواياته سالمة غير معلوم. بل المراد أنّها من حيث هي هي مقبولة، لسلامتها عمّا يعارض القبول، أي: الجرح.

هذا، وما مرّ عن ست، و تبعه صه من أنّ: إسماعيل بن سمكة، ينافيه قولهما بعيده: كان إسماعيل بن عبد الله (2). إلى آخره.

فإذا الصحيح ما في جش، وكلمة: ابن، في كلامهما -بعد إسماعيل- زائدة.

و يؤيّده أيضا ما في لم على ما في الحاوي: ابن إسماعيل سمكة بن عبد الله (3).

وفي الوجيزة: ممدوح (4).

وفي الحاوي ذكره في الضعاف، قال: لأنّ المدح المذكور غير مفيد للمطلوب (5)، فتأمل جدّا.

وفي مشكا: ابن إسماعيل سمكة الفاضل، عنه جعفر بن محمّد بن قولويه، ومحمّد بن الحسين بن العميد. 9.

ص: 237

1- تعليقة الوحيد البهبهاني: 32.

2- إلا أنّ الوارد في الفهرست: كان إسماعيل بن سمكة بن عبد الله.

3- لدينا نسختان من الحاوي، والمنقول فيهما عن لم، أحدها: ابن إسماعيل بن سمكة. و الثانية: ابن إسماعيل سمكة.

4- الوجيزة: 72/148.

5- حاوي الأقوال: 1149/219.

و هو عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي (1).

### 119- أحمد بن إسماعيل الفقيه:

صاحب كتاب الإمامة، صه (2).

وزاد لم: من تصنيف علي بن محمد الجعفري، روى عنه التلعكبري إجازة (3).

وفي تعق: الوصفان يشيران إلى الوثاقة، وذكره في لم هكذا: أحمد ابن إسماعيل الفقيه، صاحب. إلى آخره.

و المصنّف أدرج لفظ صه. و د (4) زاد: لم، في البين (5)، فتأمل (6).

أقول: في نسخته سلّمه الله تعالى من رجال الميرزا رحمه الله بعد كتاب الإمامة: صه، وزاد د: لم. و هو غلط من السّاخ، فإنّ الذي في سائر النسخ: وزاد لم: من تصنيف. إلى آخره (7).

و هو معنى صحيح لا خفاء فيه.

هذا، وفي ب كما في ست، إلى قوله: الجعفري (8).

و لم يذكره في الوجيزة، فتأمل.

وفي مشكا: ابن إسماعيل الفقيه، عنه التلعكبري (9).

ص: 238

1- هداية المحدثين: 170.

2- الخلاصة: 36/19، وفيه: أحمد بن إسماعيل بن الفقيه.

3- رجال الشيخ: 50/446.

4- كلمة: د، لم ترد في المصدر.

5- رجال ابن داود: 60/36.

6- تعليقة الوحيد البهبهاني: 32.

7- منهج المقال: 32.

8- معالم العلماء: 116/24.

9- هداية المحدثين: 170.

## 120- أحمد بن بشير البرقي:

في لم: أحمد بن الحسين بن سعيد و أحمد بن بشير البرقي، روى عنهما محمد بن أحمد بن يحيى (1)، وهما ضعيفان، ذكر ذلك ابن بابويه (2).

وفي صه زاد بعد ضعيفان: قال الشيخ الطوسي رحمه الله (3).

وفي تعق: الظاهر أنّ ذلك لاستثنائهما من رجال محمد بن أحمد، وفيه ما سيجيء فيه (4).

قلت: لكنّه يخرج الرجل من الضعف إلى الجهالة.

وفي مشكا: ابن بشير، عنه محمد بن أحمد بن يحيى (5).

## 121- أحمد بن جعفر بن سفيان:

البزوفري، يكتبى أبا علي، ابن عمّ أبي عبد الله، روى عنه التلعكبري وسمع منه سنة خمس و ستين و ثلاثمائة، وله منه إجازة. وكان يروي عن أبي علي الأشعري.

أخبرنا عنه محمد بن محمد بن النعمان، والحسين بن عبيد الله، لم (6).

و لا يبعد كونه ابن محمد بن جعفر الصولي الآتي، وربما يؤيده ما في ست، في ترجمة أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد بن جعفر بن

ص: 239

---

1- في رجال الشيخ: أحمد بن محمد بن يحيى، والصواب ما في المتن، لأنّ المقصود منه: محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري القمي صاحب كتاب نواذر الحكمة.

2- رجال الشيخ: 55، 54/447.

3- الخلاصة: 19/205.

4- تعليقة الوحيد البهبهاني: 32.

5- هداية المحدثين: 14.

6- رجال الشيخ: 35/443.

سفيان (1). فيكون في لم منسوباً إلى جدّه، وترك نسبة الصولي.

وفي تعق قوله: ابن عمّ أبي عبد الله، أي: الحسين بن عليّ بن سفيان البزوفري الجليل، وكونه من مشايخ الإجازة يشير إلى وثاقته (2).

أقول: في مشكا: ابن جعفر بن سفيان البزوفري، عنه التلعكبري.

وهو عن أبي علي الأشعري أحمد بن إدريس (3).

## 122- أحمد بن جعفر بن محمد بن إبراهيم:

ابن موسى بن جعفر العلوي الحميري (4)، يكتنّى أبا جعفر. روى عنه التلعكبري وسمع منه في سنة سبعين و ثلاثمائة. وكان يروي عن حميد، لم (5).

وفي تعق: في المعراج: إنّه شيخ الإجازة، و ظاهر لم ذلك، وهو يشير إلى وثاقته (6).

## 123- أحمد بن الحارث كوفي:

غمز أصحابنا فيه، وكان من أصحاب المفضّل بن عمر. أبوه روى عن أبي عبد الله عليه السلام.

له كتاب، رواه عنه الحسن بن محمد بن سماعة، جش (7).

وفي صه: ابن الحارث الأنماطي، من أصحاب الكاظم عليه السلام،

ص: 240

---

1- الفهرست: 81/26.

2- تعليقة الوحيد البهبهاني: 33.

3- هداية المحدثين: 14.

4- في المصدر: الحيري.

5- رجال الشيخ: 29/441، وفيه: أحمد بن جعفر بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن إبراهيم ابن موسى.

6- تعليقة الوحيد البهبهاني: 33.

7- رجال النجاشي: 247/99.



واقفي، وكان من أصحابه إلى آخره (1).

وفي كش: حمدويه، قال: حدثنا الحسن بن موسى، أن أحمد بن الحارث الأنماطي كان واقفياً (2).

وفي ظم: ابن الحارث الأنماطي (3). ثم فيه: ابن الحارث واقفي (4).

وفي ست: ابن الحارث، له كتاب، أخبرنا به أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عن حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عنه (5).

و الظاهر اتحاد الكل، وهو: الأنماطي الواقفي.

وفي تعق: في النقد: أحمد بن الحارث، روى عنه المفضل بن عمر ق جخ (6)(7)، فتأمل (8).

قلت: لم أعرف وجهها للتأمل، ويأتي بعيدة عن ق ما نقله عنه، فتدبر.

## 124- أحمد بن الحارث:

روى عنه المفضل بن عمر، ق (9).

وزاد ق: وأحمد بن أبي الأكراد (10). وربما يحتمل كونه الأنماطي

ص: 241

---

1- الخلاصة: 5/202.

2- رجال الكشي: 892/468.

3- رجال الشيخ: 19/343.

4- رجال الشيخ: 32/344.

5- الفهرست: 112/36.

6- رجال الشيخ: 229/153.

7- نقد الرجال: 27/19.

8- تعليقة الوحيد البهبهاني: 33، ولم ترد فيه عين العبارة.

9- رجال البرقي: 21.

10- رجال الشيخ: 229/153، و برقم 230: أحمد بن أبي الأكراد، والظاهر أنه لا ربط له بالأول.

## 125- أحمد بن الحارث الزاهد:

ضاحج، عامي، د(1).

ولم أجده في جح ولا غيره.

## 126- أحمد بن الحسن بن إسماعيل:

ابن شعيب بن ميثم التمار، أبو عبد الله (2)، مولى بني أسد الميثمي، من أصحاب الكاظم عليه السلام، واقفي. قال جش: وهو على كل حال (3) ثقة (4) معتمد عليه.

وعندي فيه توقف، صه (5).

وفي جش بعد بني أسد: قال أبو عمرو الكشي: كان واقفاً، وذكر هذا عن حمدويه، عن الحسن بن موسى الخشاب، قال: أحمد بن الحسن واقف (6).

وقد روى عن الرضا عليه السلام. وهو على كل حال ثقة، صحيح الحديث، معتمد عليه.

له كتاب نوادر، يعقوب بن يزيد، وعبيد الله بن أحمد بن نهيك، والحسن بن محمد بن سماعة، عنه بكتابه عن الرجال، وعن أبان بن عثمان (7).

ص: 242

---

1- رجال ابن داود: 19/227.

2- قوله: أبو عبد الله، لم يرد في المصدر.

3- في المصدر: وجه.

4- في المصدر: ثقة صحيح الحديث.

5- الخلاصة: 4/201.

6- رجال الكشي: 890/468.

7- رجال النجاشي: 179/74.

وفي ست بعد بني أسد: كوفي، صحيح الحديث سليم. روى عن الرضا عليه السلام. وله كتاب النوادر، أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن يعقوب بن يزيد الأنباري الكاتب، عن محمد بن الحسن بن زياد، عنه. ورواه حميد بن زياد، عن أبي العباس عبيد الله بن أحمد بن نهيك، عنه (1).

وفي تعق: في العيون أيضا أنه واقفي (2). وربما يظهر من جش توقفه فيه، والظاهر أنه لروايته عن الرضا عليه السلام، ويشير إليه قوله: وقد روى. إلى آخره.

وقال جدّي: روايته عنه عليه السلام تدلّ على رجوعه، فإنهم كانوا أعادي له عليه السلام (3)(4).

قلت: ربما كان الوقف بعد الرواية.

ولذا في الوجيزة: موثق (5)، وذكره في الحاوي في الموثقين (6)، إلا أنّ في ب ذكر روايته عنه عليه السلام من دون تعرض للوقف (7)، فتدبر.

وفي مشكا: ابن الحسن الميثمي الثقة، عنه محمد بن الحسن بن زياد، وعبيد الله بن أحمد بن نهيك، والحسن بن محمد بن سماعة، ويعقوب 2.

ص: 243

1- الفهرست: 66/22.

2- عيون أخبار الرضا عليه السلام 1: 1/20.

3- روضة المتقين: 43/14.

4- تعليقة الوحيد البهبهاني: 33.

5- الوجيزة: 79/148.

6- حاوي الأقوال: 1044/197.

7- معالم العلماء: 56/12.

ابن يزيد، و موسى بن عمر (1).

## 127- أحمد بن الحسن الاسفرائيني:

أبو العباس المفسر الضريير، له كتاب المصاييح في ذكر ما نزل من القرآن في أهل البيت عليهم السلام، وهو كتاب حسن كثير الفوائد، سمعت أبا العباس أحمد بن علي بن نوح يمدحه و يصفه، جش (2).

و مثله ست إلى قوله: كثير الفوائد.

و زاد: أخبرنا به عدّة من أصحابنا، منهم محمد بن محمد بن النعمان و الحسين بن عبيد الله و أحمد بن عبدون و غيرهم، عن أبي عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي رافع، عن أبي طالب محمد بن أحمد بن إسحاق بن البهلول، عنه (3).

أقول: في ب، إلى قوله: حسن (4).

و أخبرناك: بأن ذكر الرجل فيه و في جش و ست من دون تعرّض لفساد المذهب يدلّ على كونه إماميًا عندهم، فإذا أضيف إليه كونه ذا كتاب- سيّما في أهل البيت عليهم السلام- خصوصاً و أن يصفه جماعة من أساطين الفن و يمدحه، يدخل في سلك الحسان لا محالة.

فذكر الحاوي إيّاه في قسم الضعاف (5) ليس ينكر.

لكن الكلام مع العلامة المجلسي في عدم ذكره في الوجيزة، مع ذكره أحمد بن حاتم بن ماهويه (6) و أمثاله، فتدبّر.

ص: 244

1- هداية المحدثين: 170، و لم يرد فيه التوثيق.

2- رجال النجاشي: 231/93.

3- الفهرست: 84/27.

4- معالم العلماء: 75/15.

5- حاوي الأقوال: 1165/223، و فيه: ابن الحسين الأسفرائيني.

6- الوجيزة: 74/148.

## 128-أحمد بن الحسن بن الحسين:

اللؤلؤي، ثقة- وليس بابن المعروف بالحسن بن الحسين اللؤلؤي- كوفي. وله كتاب اللؤلؤة (1)، أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن جعفر، عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن أبي زاهر، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي، عنه، ست (2)، صه إلى قوله: كوفي (3).

و جش كست حتى السند، إلا التوثيق. وفيه: وليس هو الحسن بن الحسين اللؤلؤي (4).

أقول: في مشكا: ابن الحسن بن الحسين اللؤلؤي، عنه الحسن بن الحسين اللؤلؤي (5).

## 129-أحمد بن الحسن الرازي:

يكنى أبا علي، خاصي، روى عن أبي الحسين الأسدي. روى عنه التلعكبري، وله منه إجازة، لم (6).

وفي تعق: كونه من مشايخ الإجازة يشير إلى وثاقته (7).

قلت: في الوجيزة: ممدوح (8).

وفي مشكا: ابن الحسن الرازي، عنه التلعكبري (9).

ص: 245

1- في نسخة «م»: اللؤلؤ.

2- الفهرست: 69/23.

3- الخلاصة: 10/15.

4- رجال النجاشي: 185/78.

5- هداية المحدثين: 170.

6- رجال الشيخ: 38/444.

7- تعليقة الوحيد البهبهاني: 33.

8- الوجيزة: 78/148.

9- هداية المحدثين: 170.

## 130-أحمد بن الحسن بن عبد الملك:

روى عنه ابن الزبير، روى عن الحسن بن محبوب، لم (1).

ويأتي عن غيره: ابن الحسين.

## 131-أحمد بن الحسن بن علي:

ابن محمد بن فضال بن عمر بن أعين (2)-مولى عكرمة بن ربيعي الفياض-أبو الحسين، وقيل: أبو عبد الله. يقال: إنّه كان فطحياً، وكان ثقة في الحديث، روى عنه أخوه علي بن الحسن. ومات (3) سنة ستين و مائتين، جش (4).

ونحوه ست، وزاد: أبو الحسين بن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عنه (5).

وكست صه، إلا السند، وزاد: أنا أتوقف في روايته (6).

ويأتي في أخيه محمد عن محمد بن مسعود أيضا كونه فطحياً.

وفي تعق: يأتي في الحسن بن علي قوله: حرّف محمد بن عبد الله على أبي، مع أنّ الظاهر رجوع أبيه. فالظاهر أنّ قول جش: وكان ثقة، أيضا من مقول القول، لأنّ فطحيته أظهر وأشهر من وثاقته.

هذا، وذكر في العدة أنّ الطائفة عملت بما رواه بنو فضال (7)، وطريق

ص: 246

1- رجال الشيخ: 89/453، وفيه: ابن عبد الملك الأودي.

2- في المصدر: ابن محمد بن علي بن فضال بن عمر بن أيمن.

3- في نسخة (م): مات.

4- رجال النجاشي: 194/80.

5- الفهرست: 72/24.

6- الخلاصة: 10/203.

7- عدة الأصول: 381/1.

البناء والعمل - بالنحو الذي ظهر عندي - مرّ في الفوائد (1).

أقول: في مشكا: ابن الحسن بن علي بن فضال الفطحي الثقة، عنه علي بن الحسن أخوه، والصفار، ومحمد بن أحمد بن يحيى، ومحمد بن علي بن محبوب كما في كتابي الشيخ (2)، وإن كان في ترك الواسطة بينهما نظر، فإنه شائع في تصاعيف طرق الكتاب، وإثبات الواسطة قليل.

وهو عن عمرو بن سعيد.

وكثيرا ما يرد علي بن الحسن مطلقا عن أحمد بن الحسن مطلقا، والمراد بهما هما (3).

## 132- أحمد بن الحسن القطن:

كثيرا ما يروي عنه الصدوق مترصيا (4).

وقال في كمال الدين: حدّثنا أحمد بن الحسن القطن، المعروف بأبي علي بن عبد ربّه الرازي، وهو شيخ كبير لأصحاب الحديث (5).

وفي نسخة منه و من الخصال: ابن الحسين.

وفي الأمالي: أحمد بن الحسن القطن، المعروف بأبي علي بن عبد ربّه (6)، المعدل (7).

و الظاهر أنّه من مشايخه، تعق (8).

ص: 247

1- تعليقة الوحيد البهبهاني: 33.

2- تهذيب الأحكام 2: 1292/316، الاستبصار 1: 933/260.

3- هداية المحدثين: 170.

4- التوحيد: 5/406.

5- كمال الدين: 67/1.

6- من قوله: الرازي إلى هنا ساقط من نسخة «ش».

7- أمالي الصدوق: 454. وفيه وفي التعليقة: العدل.

8- تعليقة الوحيد البهبهاني: 34، باختلاف.

قلت: الذي في نسخة من كمال الدين: حدثنا أحمد بن محمد بن الحسن القطان، وكان شيخاً لأصحاب الحديث ببلد الري، يعرف بأبي عليّ ابن عبد ربّه.

### 133- أحمد بن الحسين بن أحمد:

النيسابوري، الخزاعي، نزيل الري، والد الشيخ الحافظ عبد الرحمن، عدل، عين، قرأ على السيّد المرتضى و الرضوي رضوان الله عليهما و الشيخ أبي جعفر رحمه الله.

له الأمالي في الأخبار أربع مجلّدات، و كتاب عيون الأحاديث، و الروضة في الفقه و السنن، و المفتاح في الأصول و المناسك.

أخبرنا الشيخ الإمام السعيد ترجمان كلام الله جمال الدين أبو الفتوح الحسين بن عليّ بن محمّد (1) الخزاعي الرازي النيسابوري، عن والده، عن جدّه، عنه، عه (2).

### 134- أحمد بن الحسين بن سعيد:

ابن حمّاد بن سعيد (3) بن مهران، مولى عليّ بن الحسين عليهما السلام، أبو جعفر الأهوازي، الملقّب دندان.

روى عن جميع شيوخ أبيه إلا حمّاد بن عيسى، فيما زعم أصحابنا القمّيون، و ضعّفوه، و قالوا: هو غال، و حديثه يعرف و ينكر. عنه محمّد بن الحسن الصفّار، جش (4).

و كذا صه و ست إلى قوله: و ينكر، و زاد ست: الحسين بن عبيد الله

ص: 248

1- في المصدر زيادة: ابن أحمد.

2- فهرست الشيخ منتجب الدين: 1/7.

3- في الخلاصة: سعد.

4- رجال النجاشي: 183/77.



و ابن أبي جيد، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن الحسن الصفار، عنه (1).

وزاد صه على جش: وقال ابن الغضائري: و حديثه فيما رأيتُه سالم، و الذي أعتد عليه التوقف فيما يرويه (2).

و في تعق: في المعراج: لا وجه لتوقفه، مع سلامة القدح عن المعارض (3).

و فيه: ما أشرنا في إبراهيم بن صالح، و مرّ في الفوائد التأمل في غلوّ القميين (4)، و أحاديثه في كتب الحديث صريحة في خلافه، مضافا الى أنّ جش و ست لم يحكما به، بل نقلا عن الغير، و ابن الغضائري مع كثرة غمزه لم يغمز عليه (5).

قلت: و يؤيده: أنّ في ب ذكره و ذكر مصنفاته، و لم يتعرّض لقدح أصلا (6)، فهو عنده إمامي. و كونه صاحب مصنفات مدح كما لا يخفى، فتدبر.

و في مشكا: ابن الحسين بن سعيد، عنه محمد بن الحسن الصفار (7).

### 135- أحمد بن الحسين بن عبد الملك:

أبو جعفر الأزدي، كوفي، ثقة، مرجوع إليه. ما يعرف له مصنف، غير

ص: 249

1- الفهرست: 67/22.

2- الخلاصة: 8/202.

3- معراج أهل الكمال: 46/110.

4- فوائد الوحيد البهبهاني المطبوع ذيل رجال الخاقاني: 38.

5- تعليقة الوحيد البهبهاني: 34، باختلاف.

6- معالم العلماء: 57/12.

7- هداية المحدثين: 171.

أنه جمع كتاب المشيخة و بوبه على أسماء الشيوخ، جش (1).

و نحوه ست، وزاد: سمعنا هذه النسخة من أحمد بن عبدون، قال:

سمعتها من علي بن محمد بن الزبير، عنه. وفيه: الأودي، بدل: الأزدي (2).

وصه كجش إلى قوله: مرجوع إليه، وزاد: أعتمد على روايته (3).

وفي لم: ابن الحسن بن عبد الملك الأودي، روى عنه ابن الزبير.

روى عن الحسن بن محبوب (4).

لكن الذي في طريقه إلى ابن محبوب (5)، و مشيخة التهذيب:

الحسين، وفيها أيضا: الأزدي (6).

وفي د: و منهم من يقول: الأزدي، وليس بشيء. و أود: اسم رجل (7).

قلت: في حواشي الشيخ حسن رحمه الله على صه: قد تتبعت الكتب لتحقيق ضبط هذه الكلمة، فرأيتها مضطربة، فالتصحيح واقع قطعاً، و

لكن الموجود في مظان الصحة، و المتكرر كثيرا هو: الأودي، انتهى.

وفي الحاوي: الموجود في باب الأحداث من التهذيب، وفي باب 7.

ص: 250

1- رجال النجاشي: 193/80.

2- الفهرست: 71/23.

3- الخلاصة: 11/15.

4- رجال الشيخ: 89/453.

5- في الفهرست: 47، في ترجمة الحسن بن محبوب: الحسين بن عبد الملك الأزدي، إلا أنّ في مجمع الرجال: 146/2، نقلا عن

الفهرست: أحمد بن الحسين بن عبد الملك الأودي.

6- تهذيب الأحكام- المشيخة- 10:30/58.

7- رجال ابن داود: 69/37.

الاستحاضة: ابن عبد الملك الأودي (1)، وربما يوجد في بعض المواضع (2).

ابن عبد الكريم الأودي عن الحسن بن محبوب (3)، وهو غلط من النسخ (4).

وفي مشكا: ابن الحسين بن عبد الملك الأودي، علي بن محمد بن الزبير، وابن عقدة، عنه. وهو عن الحسن بن محبوب.

وسبق أحمد بن الحسن بن عبد الملك، فلا تغفل عن احتمال الاتّحاد، بل هو الظاهر (5).

### 136- أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري:

في تعق: سيذكره المصنّف في باب المصدّر بابن (6).

وهو من المشايخ الأجلّة، والثقات الذين لا يحتاجون الى التنصيص بالوثاقة، ويذكر المشايخ قوله في الرجال ويعدّونه في جملة الأقوال، ويأتون به في مقابلة أقوال أعظم الرجال، ويعبّرون عنه بالشيخ، ويذكرونه مترحّما.

وهو المراد بابن الغضائري على الإطلاق، كما صرّح به المصنّف في آخر الكتاب، وجماعة من المحقّقين (7)، ويظهر من تصريح العلامة في المقامات، منها في إسماعيل بن مهران (8)، وكذا طس، منها في شريف بن

ص: 251

- 
- 1- التهذيب 482/168، 80/30:1.
  - 2- في الحاوي زيادة: الحسين.
  - 3- التهذيب 122/324:1.
  - 4- حاوي الأقوال: 60/22.
  - 5- هداية المحدثين: 171.
  - 6- منهج المقال: 398.
  - 7- منهم السيد الداماد في الرواشح السماوية: 111 الراشحة الخامسة والثلاثون. والمجلسي الأول في روضة المتقين: 330/14. والمجلسي الثاني في بحار الأنوار: 22/1، وغيرهم.
  - 8- الخلاصة: 6/8.

سابق (1).

و يدلّ عليه قول الشيخ في أول ست: ولم يتعرّض أحد منهم لاستيفاء جميعه-أي الرجال-إلا ما كان قصده أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد الله رحمه الله، فإنّه عمل كتابين: أحدهما ذكر فيه المصنّفات، والآخر ذكر فيه الأصول (2).

وقال طس في كتابه الجامع للرجال: وعن كتاب أبي الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري (3).

وعن الشهيد الثاني الحكم بأنّه والده (4).

وربما يكون وهما نشأ من صه في سهل بن زياد، حيث قال: ذكر ذلك ابن نوح وأحمد بن الحسين، ثمّ قال: وقال ابن الغضائري: إنّه كان ضعيفا (5).

لكن بعد ملاحظة جش (6)، ومعرفة أنّ صه مأخوذة منه، ربما يرتفع الوهم، سيّما مع ملاحظة ما ذكرنا، بل بعد التتبّع لا يبقى شبهة في أنّ مثل هذا الكلام عن أحمد، وأنّه المعهود بالجرح والتعديل.

واحتمال إطلاق العلامة ابن الغضائري على الحسين في خصوص المقام اعتمادا على القرينة بعيد، لعدم معهوديّة ما ذكره عنه، بل عدم معهوديّة النقل، فتأمل. 5.

ص: 252

1- التحرير الطاووسي: 153.

2- الفهرست: 1، وفيه: أبو الحسن.

3- التحرير الطاووسي: 5.

4- قال الشهيد الثاني في إجازته للشيخ حسين بن عبد الصمد، والد الشيخ البهائي: و مصنّفات و مرويات الشيخ أبي عبد الله الحسين بن عبيد الله الغضائري التي من جملتها كتاب الرجال. راجع البحار: 159/108.

5- الخلاصة: 2/228.

6- رجال النجاشي: 490/185.

قال الشيخ محمد: مراد العلامة من قوله: قال ابن الغضائري.

إلى آخره، ببيان عبارته، إذ جش اختصرها.

و من قوله: وأحمد بن الحسين، عبارته بعينها نقلها عنه. وقوله: قال ابن الغضائري، ابتداء كلامه، فتأمل.

لأنّ الذي ذكره مغاير لما ذكره ابن الغضائري، فإنّه قال: ضعيف في الحديث غير معتمد فيه. وابن الغضائري: ضعيف جدًا فاسد الرواية و المذهب.

مع أنّه ربما لا يظهر من عبارة جش أنّ ابن الغضائري ضعّفه، إذ ربما يظهر أنّ ابتداء ما ذكره عن ابن الغضائري: وكان أحمد. إلى آخره.

و لم يذكر أيضا قوله: فأظهر البراءة. إلى آخره.

فلذا ذكر عبارته بعينها و لم يقل: قال أحمد، مكان: ابن الغضائري، لئلا يتوهّم كونه من جش أيضا، فيحصل اختلال، فتدبّر.

نعم في عبد الله بن أبي زيد عن جش، قال أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله، عن أبي غالب الزراري: كنت أعرف أبا طالب واقفا، ثمّ عاد إلى الإمامة (1).

لكنّ هذا مع ندرته، ليس برؤية ما ينقل عن ابن الغضائري. وكذا ما في أحمد بن القاسم (2).

و يزيد ما ذكرناه وضوحا: أنّ جش أو غيره لم يذكر للحسين كتابين في الرجال، بل ولا كتابا. نعم له كتاب التاريخ.

وفي صه في عمر بن ثابت: ضعيف جدًا، قاله ابن الغضائري، وقال 5.

ص: 253

---

1- رجال النجاشي: 617/232، وفيه: عبيد الله بن أبي زيد.

2- رجال النجاشي: 234/95.

في كتابه الآخر. إلى آخره (1).

مع أنه ربما يقول: حدّثني أبي، ولم يعهد للحسين أب يعد في هذه المقامات، فتتبع.

وقال في النقد: أحمد بن الحسين بن عبيد الله (2) الغضائري، صنّف كتاب الرجال المقصور على ذكر الضعفاء، والظاهر أنّ ابن الغضائري الذي ينقل عنه في صه كثيرا هو هذا، كما صرّح به في إسماعيل بن مهران (3) وأبي الشداخ (4)(5)(6).

أقول: جزم ولده الفاضل أيضا بكونه هو، وبالغ في الردّ على الشهيد الثاني، ثمّ قال: وعلى ما اخترنا، يكفي في توثيق ابن الغضائري اعتناء المشايخ والفضلاء بأقواله وجرحه وتعديله، سيّما العلامة و من تأخّر عنه، انتهى.

و صرّح بذلك أيضا في الحاوي (7).

وفي مل: أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري، له كتاب الرجال، من المعاصرين للشيخ، وثقّه العلامة (8)، انتهى.

وفي أوائل البحار: إنّ كونه أحمد لعلّه أقوى (9). وفي موضع آخر: هو 1.

ص: 254

1- الخلاصة: 10/241.

2- في المصدر زيادة: ابن إبراهيم.

3- الخلاصة: 6/8.

4- الخلاصة: 37/191.

5- نقد الرجال: 44/20.

6- تعليقة الوحيد البهبهاني: 35.

7- حاوي الأقوال: 8.

8- أمل الآمل 2: 24/12.

9- بحار الأنوار: 22/1.

وقال المحقق الشيخ محمد عند ذكر كلام للعلامة-يأتي في ترجمة حذيفة بن منصور-: لا يخفى دلالة كلام العلامة هنا على تعديل ابن الغضائري، ثم قال: وإنما المقصود هنا التنبيه على أن العلامة قائل بتوثيق ابن الغضائري، وهو أحمد، كما ذكرته في موضع آخر.

وعن السيد الداماد في مواضع من حواشيه على الاختيار: اختياره (2).

وكذا في الرواشح، قال: وكان شريك شيخنا النجاشي في القراءة على أبيه أبي عبد الله الحسين بن عبيد الله (3).

قلت: ربما يظهر من ترجمة علي بن محمد بن شيران (4)، بل و ترجمة عبد الله بن أبي عبد الله (5)، أن جش كان يقرأ عليه أيضا، فلاحظ.

وفي المجمع: إنه شيخ الشيخ و النجاشي، وعالم عارف جليل كبير في الطائفة (6).

هذا، وما مرّ من المناقشة في كلام الشيخ محمد في تصحيح كلام العلامة، لعله ليس بمكانه، بل الأمر كما ذكره رحمه الله، فإن كلمتي: ابن نوح و أحمد بن الحسين رحمهما الله، آخر كلام جش الذي نقله العلامة، وقوله: وقال ابن الغضائري، ابتداء كلام من العلامة رحمه الله، كما هو ظاهر لمن لاحظ الترجمة المذكورة، ولا منافاة (7) أصلا، سوى أن ما ذكره جش نقل).

ص: 255

1- بحار الأنوار: 41/1.

2- اختيار معرفة الرجال: 119/1.

3- الرواشح السماوية: 112.

4- رجال النجاشي: 705/269.

5- رجال النجاشي: 572/219.

6- مجمع الرجال: 108/1.

7- ولا مغايرة، (خ ل).

بالمعنى، وما ذكره العلامة عين عبارته.

قوله سلّمه الله تعالى: فإنه قال: ضعيف في الحديث غير معتمد، وابن الغضائري: ضعيف جدًا فاسد الرواية، ذلك غير مضرّ في مقام النقل بالمعنى.

وقوله دام فضله: إذ ربما يظهر أنّ ابتداء ما ذكره عن ابن الغضائري:

وكان أحمد. إلى آخره، خفيّ جدًا، إذ القدر المتيقّن فيه كونه مقول القول هو قوله: وقد كاتب. إلى آخره، والباقي سواء في الظهور و الخفاء.

وقوله: ولم يذكر البراءة، فيه ما ذكرناه أولاً.

وقوله: ولذا ذكر عبارته بعينها، ربما يكون الباعث بيان ما قاله ابن الغضائري وحده فيه، إذ الذي نقله جش كلام ابن الغضائري وابن نوح كليهما، فتدبّر.

### 137- أحمد بن الحسين بن عبيد الله:

المهراني، الآبي، له ترتيب الأدلة فيما يلزم خصوم الإمامية وغيره، ب.

وفي تعق: هو أبو العباس أحمد بن الحسين بن عبيد الله (1) بن مهران الآبي العروضي، يروي عنه الصدوق مترصّيا (2)(3).

قلت: في نسختي من ب بعد الإمامية: دفعه عن الغيبة والغائب، المكافاة في المذهب في النقض على أبي خلف (4).

ص: 256

1- في المصدر زيادة: ابن محمّد.

2- كمال الدين 2:26/476.

3- تعليقة الوحيد البهبهاني: 35.

4- معالم العلماء: 113/24.



### 138-أحمد بن الحسين بن عمر:

ابن يزيد الصيقل، أبو جعفر، كوفي، ثقة من أصحابنا، وجدّه عمر ابن يزيد بيّاع السابري، يروي (1) عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، صه (2).

وزاد جش: له كتب، لا نعرف (3) منها إلا النوادر، قرأته أنا وأحمد بن الحسين رحمه الله على أبيه، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عنه.

وقال أحمد بن الحسين رحمه الله: له كتاب في الإمامة، أخبرنا به أبي، عن العطار، عن أبيه، عن أحمد بن أبي زاهر، عنه (4).

أقول: في مشكا: ابن الحسين بن عمر الثقة، عنه محمد بن أحمد بن يحيى، وأحمد بن أبي زاهر (5).

### 139-أحمد بن الحسين بن يحيى:

ابن سعيد الهمداني (6)، أبو الفضل، بديع الزمان، الشاعر المشهور، فاضل جليل، إمامي المذهب، حافظ، أديب، منشى، له مقامات عجيبة، و له ديوان شعر، و كان عجيب البديهة و الحفظ، مل (7).

و هو غير مذكور في الكتابين.

ص: 257

1- في المصدر: روى.

2- الخلاصة: 41/19.

3- في المصدر: لا يعرف.

4- رجال النجاشي: 200/83.

5- هداية المحدثين: 171.

6- في المصدر: أحمد بن الحسين بن يحيى الهمداني.

7- أمل الآمل 2: 26/13.

ج (1). وزاد كر: المحمودي، يكتنّى أبا علي (2).

وفي صه: ابن حمّاد المروزي، روى الكشي إنّ الماضي (3) عليه السلام كتب إليه يقول له: قد مضى أبوك رضي الله عنه وعنك، وهو عندنا على حال محمودة، ولن تبعد من تلك الحال، وروى عنه أشياء رديّة تدلّ على ترك العمل بروايته، وقد ذكرتها في الكتاب الكبير. والأولى عندي التوقّف عمّا يرويه (4).

وفي كش في أحمد بن حمّاد المروزي: محمّد بن مسعود، قال:

حدّثني أبو علي المحمودي محمّد بن أحمد بن حمّاد المروزي، قال: كتب أبو جعفر عليه السلام الى أبي. إلى أن قال: قال المحمودي: قد كتب (5) إليّ الماضي. إلى آخر ما مرّ عن صه (6).

ويأتي في ابنه محمّد، وفيه: وجدت في كتاب أبي عبد الله الشاذاني (7)، سمعت الفضل بن شاذان يقول: التقيت مع أحمد بن حمّاد المتشيع و كان ظهر له منه الكذب، فكيف غيره (8).

علي بن محمّد القتيبي، عن الزفري بكر بن زفرة الفارسي، عن الحسن بن الحسين أنّه قال: استحلّ أحمد بن حمّاد منّي مالا له خطر، ثمّ

ص: 258

1- رجال الشيخ: 9/398.

2- رجال الشيخ: 8/428.

3- في المصدر: أن الباقر.

4- الخلاصة: 17/204.

5- في المصدر: وكتب.

6- رجال الكشي: 1057/559.

7- في المصدر: زيادة: بخطه.

8- رجال الكشي: 1058/560.

ذكر أنه كتب الى أبي الحسن عليه السلام يشكوه، فكتب عليه السلام: خَوْفَهُ بِاللَّهِ، ففعل ولم ينفع، فعاوده برقعة اخرى، فكتب عليه السلام: إذا لم يجد (1) فيه التخويف بالله كيف نخوفه (2) بأنفسنا (3).

محمد بن مسعود، قال: حدّثني أبو علي المحمودي، قال: حدّثني أبي، ثم ذكر احتجاجا حسنا له مع أبي الهذيل العلاف في الإمامة (4).

هذا، والظاهر أنّ أحمد بن حمّاد: مروزي، لكن ابنه: محمد، هو المكنى بأبي علي الملقب بالمحمودي، من أصحاب العسكري عليه السلام.

وجعل الشيخ هذه الكنية واللقب لأحمد، وعدّه من رجاله عليه السلام، سهو من قلمه، كما يأتي في محمد ابنه. وقد عرفت من كش إنّ الماضي عليه السلام كتب الى محمد ابنه لا إليه، كما في صه.

قلت: قد سبقه طس فيه وفي التوقف في روايته (5).

ولا يخفى أنّه لا صراحة في خبري الدم في كونه المراد، مضافا إلى جهالة سند الثاني، وعلى فرض التسليم فهو معارض بترضي الإمام عنه بعد موته، وقوله: قد مضى وهو عندنا على حال محمودة، والراوي ليس إلاّ محمد ابنه.

ويأتي عن صه (6) وطس (7) جلالته، والراوي عنه محمد بن مسعود، 7.

ص: 259

1- في المصدر: يحل.

2- في المصدر: فكيف تخوفه.

3- رجال الكشي: 1059/561.

4- رجال الكشي: 1060/561.

5- التحرير الطاووسي: 32/55.

6- الخلاصة: 72/152.

7- التحرير الطاووسي: 388/527.

و حاله معلوم.

فما في الوجيزة من أنه مختلف فيه (1)، ليس بمكانه.

و أما صه و طس، فتوقفهما لظنهما أنه هو الراوي للمدح، فتدبر.

#### 141- أحمد بن حمزة بن بزيع:

قال حمدويه عن أشياخه: إنَّ محمد بن إسماعيل بن بزيع و أحمد بن بزيع (2) كانا في عداد الوزراء، كش (3).

و زاد صه و قد ذكره في القسم الأول: و هذا لا يثبت به (4) عندي عدالته (5).

و بخطَّ الشهيد الثاني: هذا لا يقتضي مدحا-فضلا عن العدالة- إن لم يكن إلى الذنب أقرب، و حينئذ فلا وجه لإدراجه في هذا القسم (6).

و في تعق: فيه إيماء إلى الجلالة، و قربه إلى الذنب بعد اقترانه بمحمد ابن إسماعيل كما ترى (7).

قلت: احتمال في المجمع كونه المذكور في إبراهيم بن محمد الهمداني (8)، فيكون ثقة، فتأمل.

#### 142- أحمد بن حمزة بن عمران:

القمّي، يأتي في عمران بن عبد الله ما يشير إلى كونه معتمدا، تعق (9).

ص: 260

---

1- الوجيزة: 83/149، وفيها: ممدوح، و في النسخ الخطية منها: مختلف فيه.

2- في المصدر: أحمد بن حمزة بن بزيع.

3- رجال الكشي: 1065/564.

4- لم يرد في المصدر: به.

5- الخلاصة: 30/18.

6- في نسختنا من تعليقة الشهيد الثاني لم ترد هذه العبارة.

7- تعليقة الوحيد البهبهاني: 35.

8- مجمع الرجال: 112/1.

9- تعليقة الوحيد البهبهاني: 35.

### 143-أحمد بن حمزة بن اليسع:

ابن عبد الله القمّي، روى أبوه عن الرضا عليه السلام، ثقة ثقة، صه (1).

وزاد جش: له كتاب نوادر (2).

وفي دي: ابن حمزة بن اليسع، قمّي، ثقة (3).

و تقدّم توثيق القائم عليه السلام إياه في إبراهيم بن محمّد الهمداني.

أقول: في مشكا: ابن حمزة بن اليسع الثقة، عنه عبد الله بن جعفر الحميري.

و يعرف بوروده في طبقة رجال الهادي عليه السلام، وأمّا أبوه، فمتمّن روى عن الرضا عليه السلام (4).

### 144-أحمد بن الخضر بن أبي صالح:

الخجندي، ذكره الصدوق مترضياً، وكنّاه بأبي العباس (5)، تعق (6).

### 145-أحمد بن الخضيب:

في الإرشاد و الكشف حديث يدلّ على ذمّه، وأنّه طالب الهادي عليه السلام بالانتقال من داره و تسليمها إليه، و دعا عليه السلام عليه، و قتل بعد أيام (7).

ص: 261

1- الخلاصة: 5/14.

2- رجال النجاشي: 224/90.

3- رجال الشيخ: 2/409. وفيه: القمّي ثقة.

4- هداية المحدثين: 171.

5- كمال الدين 2: 39/509.

6- تعليقة الوحيد البهبهاني: 35.

7- الإرشاد: 306/2، وفيه: الخضيب، و كشف الغمّة: 380/2.

و نحوه في الكافي (1).

## 146- أحمد بن داود بن سعيد:

الفزاري، يكنى أبا يحيى الجرجاني، كان من أجلة (2) أصحاب الحديث من العامة، ورزقه الله هذا الأمر. وله كتب كثيرة ذكرناها في كتابنا الكبير، وصنّف في الردّ على أهل الحشو كتباً متعدّدة، صه (3).

ست إلى: هذا الأمر، وزاد: وله تصنيفات كثيرة في فنون الاحتجاجات على المخالفين.

و ذكر محمد بن إسماعيل النيسابوري أنّه هجم عليه محمد بن طاهر، وأمر بقطع لسانه ويديه ورجليه ويضرب (4) ألف سوط و بصلبه، لسعاية كان سعى بها إليه معروفة، سعى بها محمد بن يحيى الرازي وابن البغوي وإبراهيم بن صالح (5).

وفي كش: قال أبو عمرو: أبو يحيى الجرجاني اسمه أحمد بن داود ابن سعيد الفزاري، وكان من أجلة. إلى قوله: في الردّ على أصحاب الحشو تصنيفات كثيرة، وألف من فنون الاحتجاجات كتباً ملاحاً.

و ذكر محمد بن إسماعيل النيسابوري (6)، إلى آخر ما ذكره ست (7).

وفي لم: كان عامياً متقدماً في علم الحديث ثم استبصر، له كتب (8).

ص: 262

1- الكافي 1:6/419.

2- في المصدر: جملة.

3- الخلاصة: 26/17.

4- في المصدر: ويضرب.

5- الفهرست: 100/33.

6- في المصدر: بنيسابور.

7- رجال الكشي: 1016/532.

8- رجال الشيخ: 107/456.

وفي تعق: في المعراج: ذكره صه في القسم الأول، مع أنه لم يعدله أحد من الأصحاب، مع أنه كان عامياً، و تاريخ رجوعه غير معلوم، وكذا تاريخ الرواية، وهذا يقتضي الترك وإدخال روايته في الضعيف (1)، انتهى.

وظهر الجواب عن الأول في الفوائد.

وعن الثاني: أن هذا القسم ليس موضوعاً لمن يقبل جميع رواياته من أول عمره إلى آخره. كيف، وكثير منهم لا تأمل - حتى للمعترض - فيه، كابن المغيرة وابن أبي نصر وأمثالهما. على أن الظاهر أن رواياته المختصة بمذهبننا صادرة عنه حال الاستقامة، مع أنه يمكن أن يظهر ذلك من نفس رواياته أو الأمور الخارجة، والمعتبر حتى عنده في أمثال المقام الظن. على أن قولهم:

ثقة، لا يقتضي الوثاقة من أول العمر إلى آخره، بل هو خلاف الظاهر، فيرد ما ذكر في جميع الثقات، والجواب الجواب (2).

قلت: يأتي في الكنى ذكره من جش وغيره.

وفي الحاوي ذكره في الضعاف (3).

وفي الوجيزة: ممدوح (4).

### 147- أحمد بن داود بن علي:

القمي، أخو شيخنا الفقيه القمي، كان ثقة ثقة، كثير الحديث، صحب أبا الحسن علي بن الحسين بن بابويه، جش (5).

صه، إلا تكرار التوثيق، وبدل أخو شيخنا الفقيه: أبو الحسين، وليس

ص: 263

1- معراج أهل الكمال: 116.

2- تعليقة الوحيد البهبهاني: 36.

3- حاوي الأقوال: 1166/224.

4- الوجيزة: 86/149.

5- رجال النجاشي: 235/95.

بعد صحب:أبا الحسن (1).

وزاد ست على صه:له كتاب النوادر، كثير الفوائد، أخبرنا به الحسين ابن عبيد الله، عن أبي الحسن محمّد بن أحمد بن داود، عن أبيه (2).

قلت:في الحاوي الصواب بدل أخو شيخنا:أبو شيخنا، كما يستفاد من ترجمة ولده محمّد، ويأتي أنّه شيخ هذه الطائفة (3).

وفي مشكا:ابن داود القمّي الثقة، عنه محمّد ابنه، وهذا المذكور ممّن صحب عليّ بن الحسين بن بابويه القمّي (4).

### 148-أحمد بن رباح بن أبي نصر:

السكّوني، مولى، روى عن الرجال، له كتاب يرويه جماعة، عنه عليّ ابن الحسن الطاطري، جش (5).

وفي ست:ابن رباح، له كتاب، أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عن حميد، عن ابن نهيك، عنه (6).

وفي تعق:في رواية الطاطري عنه إشعار بوثقته، وفي رواية الجماعة كتابه إشعار بالاعتماد، وكذا في روايته عن جماعة (7).

قلت:مضافا إلى أنّ ظاهر جش وست كونه إماميًا، وكذا:ب، حيث ذكره وقال:له كتاب (8)، لكن في إشعار رواية الطاطري عنه بوثقته شيء

ص: 264

1- الخلاصة:17/16.

2- الفهرست:87/29.

3- حاوي الأقوال:63/22.

4- هداية المحدثين:172.

5- رجال النجاشي:249/99.

6- الفهرست:113/36.

7- تعليقة الوحيد البهبهاني:36.

8- معالم العلماء:103/22.



وفي مشكا: ابن رباح (1)، عنه علي بن الحسن الطاطري، وعبيد الله ابن أحمد بن نهيك (2).

### 149- أحمد بن رزق الغمشاني:

بالغين المعجمة المضمومة و الشين المعجمة و النون بعد الألف، بجلي، ثقة، صه (3)، جش إلا الترجمة (4).

وفي ست: ابن رزق الغمشاني، له كتاب، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن أبي محمّد هارون بن موسى، عن أحمد بن محمّد بن سعيد، عن يحيى بن زكريّا بن شيبان وعلي بن الحسن بن فضال، عن العباس بن عامر القصباني، عنه (5).

قلت: في مشكا: ابن رزق الثقة، عنه العباس بن عامر، ومحمّد بن الحسن الصفّار (6).

### 150- أحمد بن رشيد بن خيثم:

العامري الهلالي. قال ابن الغضائري: إنّه زيدي، يدخل حديثه في حديث أصحابنا، ضعيف فاسد، صه (7).

وقريب منها د (8).

ص: 265

1- في نسخة «م»: رباح.

2- هداية المحدثين: 14.

3- الخلاصة: 48/20. وفيها: ابن رزق الغمشاني.

4- رجال النجاشي: 243/98.

5- الفهرست: 106/35.

6- هداية المحدثين: 14.

7- الخلاصة: 21/205. وفيها: ابن خيثم العامري.

8- رجال ابن داود: 26/228.

## 151- أحمد بن رميح المروزي:

له إثبات الوصيّة لأمير المؤمنين عليه السلام، وكتاب في ذكر القائم عليه السلام (1)، ب (2).

قلت: ظاهره كونه من علماء الإمامية.

## 152- أحمد بن زياد بن جعفر:

الهمداني -بالذال المعجمة- كان رجلاً ثقة، ديناً، فاضلاً، رضي الله عنه، صه (3).

وفي تعق: زاد في كمال الدين: عليه رحمة الله ورضوانه (4)، وأكثر فيه من الرواية عنه (5).

أقول (6): زاد في الحاوي: بغير واسطة، ثم قال: وكان العلامة استفاد توثيقه من هذه العبارة، وهي كافية في ذلك (7)، انتهى.

وفي الوجيزة: ثقة (8).

وفي مشكا: ابن جعفر الهمداني، عنه الصدوق، أثنى عليه في إكمال الدين فقال: كان رجلاً ثقة ديناً فاضلاً (9)، ولا يبعد أن يكون استفادة العلامة توثيقه من هذا الكتاب (10).

ص: 266

1- في المصدر: في كتاب ذكر قائم آل محمد عليه السلام.

2- معالم العلماء: 117/24. وفيه: أبو سعيد أحمد.

3- الخلاصة: 37/19.

4- كمال الدين 2: 369، وفيه: رحمة الله عليه ورضوانه.

5- تعليقة الوحيد البهبهاني: 36.

6- في نسخة «ش»: قلت.

7- حاوي الأقوال: 65/22، باختلاف.

8- الوجيزة 90/149.

9- كمال الدين: 369.

10- هداية المحدثين: 172.

## 153-أحمد بن زياد الخزاز (1):

153-أحمد بن زياد الخزاز(1):

واقفي، ظم (2).

وزاد في صه: من أصحاب الكاظم عليه السلام (3).

أقول: في مشكا: ابن زياد الخزاز الذي يذكر في أصحاب الكاظم عليه السلام، في الفقيه: روى أحمد بن أبي نصر (4) البزنطي، عن أحمد بن زياد، قال: سمعت (5) أبا الحسن عليه السلام (6)(7).

## 154-أحمد بن سابق:

روى كش بطريق غير معلوم الصحة أن الرضا عليه السلام لعنه، و الوجه عندي التوقف فيما يرويه، صه (8).

وفي كش: نصر بن الصباح، عن أبي يعقوب إسحاق بن محمد البصري، عن محمد بن عبد الله بن مهران، عن سليمان بن جعفر الجعفري، قال: كتب أبو الحسن عليه السلام إلى يحيى بن أبي عمران وأصحابه:

عافانا الله وإياكم، انظروا أحمد بن سابق لعنه الله الأعم (9) الأشج فاحذروه (10).

ص: 267

1- في نسخة «م»: الخزار.

2- رجال الشيخ: 22/343.

3- الخلاصة: 1/201.

4- في الفقيه: أحمد بن محمد بن أبي نصر.

5- في المصدر: سألت.

6- الفقيه 4: 549/158.

7- هداية المحدثين: 172.

8- الخلاصة: 16/204.

9- في المصدر: الأعم، وفي نسخة منه: الأعم.

10- في المصدر: واحذروه.

قال أبو جعفر: ولم يكن أصحابنا يعرفون أنه أشج، أو به شجة، حتى كشف رأسه وإذا به شجة.

قال أبو جعفر محمد بن عبد الله: وكان أحمد قبل هذا يظهر القول بهذه المقالة، فما مضت الأيام حتى شرب الخمر ودخل في البلاء (1).

وفي تعق: في الوجيزة: ثقة. والظاهر أنه سهو من النسخ (2).

قلت: الظاهر اختصاصه بنسخته سلمه الله تعالى، فإن في سائر نسخها: ضعيف (3).

هذا، وقول صه: غير معلوم الصحة، الظاهر أنه معلوم الضعف، إلا أن قول كش: قال أبو جعفر. إلى آخره - بعنوان الجزم - والظاهر أنه الحميري - كاف، إلا أنه لا ثمرة مهمة.

### 155- أحمد بن السري:

واقفي، ظم (4).

وزاد صه: من أصحاب الكاظم عليه السلام (5).

### 156- أحمد بن سلامة الجزائري:

فاضل، صالح، فقيه، معاصر، كان قاضي حيدرآباد. له شرح الإرشاد في الفقه وغير ذلك، مل (6).

وهو غير المذكور في الكتابين.

ص: 268

1- رجال الكشي: 1043/552.

2- تعليقة الوحيد البهبهاني: 37.

3- الوجيزة: 92/150.

4- رجال الشيخ: 23/343.

5- الخلاصة: 2/201.

6- أمل الآمل 2: 29/15. وفيه: أحمد بن سلام.

أبو عبد الله الأسدي، كوفي، ثقة، والزيدية تدعيه، وليس بصحيح، جش (1).

ست، صه، إلا أن فيهما: وليس منهم.

وزاد صه بعد صبيح: بالمهملة المفتوحة و الباء الموحدة ثم الحاء المهملة (2).

وزاد ست: له كتاب التفسير، عدة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن جعفر بن محمد الحسني، عنه.

و كتاب النوادر، الحسين بن عبيد الله، عن محمد بن الحسن بن هارون الكندي (3)، عن محمد بن الحسين بن حفص (4) الخثعمي (5)، عن الحسن ابن علي بن بزيع، عنه (6).

أقول: في مشكا: ابن صبيح الثقة، عنه جعفر بن محمد الحسني، و الحسن بن علي بن بزيع (7).

ابن صالح بن وهب بن عامر، وهو الذي قتل مع الحسين بن عليّ عليهما السلام بكر بلاء. ثم ساق نسبه إلى قطرة (8) بن طي. وقال: ويكنى

ص: 269

1- رجال النجاشي: 184/78.

2- الخلاصة: 9/15.

3- في المصدر: محمد بن محمد بن الحسين بن هارون الكندي.

4- في نسخة (م): جعفر.

5- في المصدر: محمد بن حفص الخثعمي.

6- الفهرست: 68/22.

7- هداية المحدثين: 14.

8- في المصدر: فطرة.

أحمد بن عامر: أبا الجعد.

قال عبد الله ابنه-فيما أجازنا الحسن بن أحمد بن إبراهيم-: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا عبد الله، قال: ولد أبي سنة سبع و خمسين و مائة، و لقي الرضا عليه السلام سنة أربع و تسعين و مائة، و مات الرضا عليه السلام بطوس سنة اثنين و مائتين، يوم الثلاثاء لثمان عشر خلون من جمادى الأولى، و شاهدت أبا الحسن و أبا محمّد عليهما السلام، و كان أبي مؤدّنهما. إلى أن قال:

دفع إليّ هذه النسخة نسخة (1) عبد الله بن أحمد بن عامر الطائي، أبو الحسن أحمد بن محمّد بن موسى الجندي شيخنا رحمه الله، قرأتها عليه، حدّثكم أبو الفضل عبد الله بن أحمد بن عامر، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا الرضا عليه السلام.

و النسخة حسنة، جش (2).

### 159- أحمد بن عائد:

قر (3). و زاد صه: بالذال المعجمة، أبو حبيب الأحمسي البجلي، مولى، ثقة.

كان صحب أبا خديجة سالم بن مكرم و أخذ عنه و عرف به، و كان حلالاً.

قال كش: قال محمّد بن مسعود: سألت أبا الحسن عليّ بن الحسن ابن فضال عن أحمد بن عائد كيف هو؟ فقال: صالح، كان يسكن بغداد.

ص: 270

1- في المصدر: رفع إليّ هذه النسخة نسخة.

2- رجال النجاشي: 250/100.

3- رجال الشيخ: 45/107.

وقال أبو الحسن: أنا لم ألقه (1).

وكذا جش إلى قوله: حالاً لا (2)، إلا الترجمة، وفيه: ابن حبيب. وزاد:

علي بن الحسين بن عمرو الخزاز (3)، عنه، بكتابه (4).

وفي كش ما ذكره صه (5).

وفي ق: ابن عائد بن حبيب، العبسي الكوفي أبو علي، أسند عنه (6).

وفي د أيضاً: ابن حبيب (7).

فالظاهر أنّ: أبو، في صه سهو من قلم الناسخ.

قلت: في مشكا: ابن عائذ الثقة، عنه علي بن الحسين بن عمرو (8) الخزاز.

وهو عن أبي خديجة سالم بن مكرم (9).

## 160- أحمد بن العباس النجاشي:

الأسدي، مصنف هذا الكتاب، (أطال الله بقاءه، وأدام علوه ونعماءه) (10). له كتاب الجمعة و ما ورد فيه من الأعمال، و كتاب الكوفة و ما فيها من الآثار و الفضائل، و كتاب أنساب نصر (11) بن قعين و أيامهم و أشعارهم،

ص: 271

1- الخلاصة: 28/18.

2- في نسخة «م»: خلالاً.

3- في نسخة «م»: الخزار.

4- رجال النجاشي: 98-246/99.

5- رجال الكشي: 671/362.

6- رجال الشيخ: 14/143.

7- رجال ابن داود: 82/38.

8- في المصدر: عمر.

9- هداية المحدثين: 14.

10- ما بين القوسين لم يرد في طبعه جماعة المدرسين قم، و مذكور في طبعه دار الإضواء بيروت.

11- في نسخة «م»: نصر.

و كتاب مختصر الأنوار و مواضع النجوم التي سمّتها العرب، جش (1).

وفي تعق: يأتي في أحمد بن علي عن المصنّف ما يناسب المقام (2).

أقول: وسنذكر هناك جملة من الأوهام من قلم جملة من الأجلة الأعلام.

### 161- أحمد بن العباس النجاشي:

الصيرفي المعروف بابن الطيالسي، يكتبى أبا يعقوب، سمع منه التلعكبري سنة خمس و ثلاثين و ثلاثمائة و له منه إجازة، و كان يروي دعاء الكامل، لم (3).

وفي تعق: في كونه من مشايخ الإجازة إشعار بالوثاقة (4).

### 162- أحمد بن عبد الله بن أحمد:

ابن أبي عبد الله البرقي.

في تعق: سيجيء في طريق الفقيه إلى محمّد بن مسلم (5)، و تصحيح العلامة بعض روايات ابن مسلم مع النسبة إلى الصدوق على وجه ظاهره أنّه من الفقيه.

و قال جدّي: الظاهر أنّه ثقة عند الصدوق، لاعتماده في كثير من الروايات عليه (6)، انتهى.

و يحتمل كونه ابن بنت البرقي الذي يروي عنه، بأن يكون عبد الله بن

ص: 272

1- رجال النجاشي: 253/101.

2- تعليقة الوحيد البهبهاني: 37.

3- رجال الشيخ: 45/446.

4- تعليقة الوحيد البهبهاني: 37.

5- الفقيه- المشيخة-: 6/4.

6- روضة المتقين: 74/14.



بنته، فنسب إلى جدّه، أو يكون والد عبد الله هو محمّد بن أبي القاسم، فلاحظ ترجمته (1). و يؤيّد تكتّي (2) محمّد بأبي عبد الله. لكن كون محمّد ابن بنته (3) ربما يبعد روايته عنه، فتأمل.

أو يكون ابن بنت البرقي لقب أحمد، ويكون عبد الله صهر البرقي، كما نذكره (4) في عليّ بن أبي القاسم، فلاحظ.

وفي المعراج: وقد يعدّ من مشايخ الإجازات، وغير بعيد. بل لا يبعد أن يكون عبد الله بن أميّة الذي يروي عنه الكليني - وهو أحد العدّة التي يروي عن أحمد بن محمّد بن خالد بواسطتها - هو هذا الرجل، وأميّة تصحيف:

ابنته، ليوافق ما في ترجمة البرقي وغيرها: أنّ الراوي عنه أحمد ابن بنته، وإلى هذا مال المحقّق الشيخ محمّد (5)، انتهى (6).

قلت: في شرح المقدّس الصالح على الكافي: أحمد بن عبد الله ابن بنت أحمد بن محمّد البرقي (7).

### 163- أحمد بن عبد الله بن أحمد:

ابن جليل الدوري، أبو بكر (8) الورّاق، كان من أصحابنا، ثقة في حديثه، مسكونا إلى روايته، صه (9).

ص: 273

1- رجال النجاشي: 947/353.

2- في التعليقة: تكتية.

3- في التعليقة: أحمد ابن ابن بنته.

4- في التعليقة: سنذكره.

5- الموجود في المعراج في ترجمة أحمد بن محمد بن خالد البرقي: 163 عند شرحه للطريق قال: أحمد بن عبد الله بن البرقي ولا أعلم حاله.

6- تعليقة الوحيد البهبهاني: 37.

7- شرح أصول الكافي للمازندراني: 88/2.

8- في المصدر: أبو بكر.

9- الخلاصة: 25/17.

وزاد جش: لا نعرف له إلا كتابا واحدا في طرق من روى ردّ الشمس، و ما يتحقّق بأمرنا، مع اختلاطه بالعامّة، و روايته عنهم و روايتهم عنه.

دفع إليّ شيخ الأدب أبو أحمد عبد السلام بن الحسين البصري رحمه الله كتابا بخطّه قد أجاز له جميع روايته (1).

وزاد ست على صه: له كتاب في طرق من روى ردّ الشمس، الحسين ابن عبيد الله، عنه، به (2).

و في لم بعد الوزاق: ثقة، روى عنه ابن الغضائري (3).

أقول: لم أجد في عدّة نسخ من رجال الميرزا نقل التوثيق عن ست، و لا ذكر لم. و الموجود فيهما كما ذكرناه.

و نقله عنهما أيضا في الحاوي (4)، و المجمع (5)، و النقد (6)، و قبلهم د (7)، فلاحظ.

هذا، و قول جش: و ما يتحقّق بأمرنا، الظاهر أنّه معطوف على طرق من روى ردّ الشمس - أي: في ذكر ما يتحقّق بأمر الشيعة، أي الإمامة، يعني: مع اختلاطه بهم، و روايته عنهم، و روايتهم عنه، كتب كتابا في أمر الإمامة و تحقيق حقيّته - وفاقا لبعض الأجلاء (8).

و الفاضل الشيخ عبد النبي الجزائري و المحقّق الشيخ محمّد فهماس.

ص: 274

---

1- رجال النجاشي: 205/85، وفيه: أجاز له فيه جميع رواياته.

2- الفهرست: 97/32.

3- رجال الشيخ: 105/455.

4- حاوي الأقوال: 68/23.

5- مجمع الرجال: 120/1.

6- نقد الرجال: 73/23.

7- رجال ابن داود: 85/38.

8- قوله: وفاقا لبعض الأجلاء، في نسخة (ش) وردت بعد قوله: ردّ الشمس.

الخلافة، ومنافاة كلام جش لما ذكره الشيخ، بل المنافاة بين كلامي جش كما صرّح به الأخير، وهما قوله: كان من أصحابنا ثقة، ثم قوله: وما يتحقّق بأمرنا. وكأنّهما جعلاً: ما، نافية، فتأمل جدّاً.

وفي أنساب السمعاني: أحمد بن عبد الله بن أحمد بن جليلين الدوري الجليليني الولاء (1)، من أهل بغداد، حدّث عن أحمد بن القاسم البغوي.

إلى أن قال: وكان رافضياً مشهوراً بذلك، وكانت ولادته سنة تسع و تسعين و مائتين، وأول كتابه (2) الحديث في سنة ثلاثة عشر و ثلاثمائة، ومات في شهر رمضان سنة تسع و سبعين و ثلاثمائة (3).

وعن كتاب ميزان الاعتدال: أحمد بن عبد الله بن جليلين، عن أبي القاسم البغوي، رافضني بغيض، كان ببغداد (4).

وفي مشكا: ابن جليلين الثقة، عنه الحسين بن عبيد الله الغضائري (5).

### 164- أحمد بن عبد الله بن أحمد:

ابن الرفاء، أخونا، مات قريب السن، رحمه الله، له كتاب الجمعة، جش. كذا نقل في د عن جش (6).

والذي وجدته فيه: ابن عبد. إلى آخره (7).

ص: 275

1- في المصدر: الرواق.

2- في المصدر: كتابته.

3- أنساب السمعاني: 287/3، ما مذكور عن أنساب السمعاني في المتن، أثبتناه من نسخة «ش»، ولم يرد في نسخة «م».

4- ميزان الاعتدال 1: 426/109.

5- هداية المحدثين: 173.

6- رجال ابن داود: 86/39، وفيه: أحمد بن عبد الله بن أحمد الرفاء.

7- رجال النجاشي: 212/87، وفيه: أحمد بن عبد الله بن أحمد الرفاء.

قلت: كذا أيضا وجدته، ونقله في الحاوي (1).

وفي الوجيزة: ممدوح (2).

### 165- أحمد بن عبد الله الأصفهاني:

الحافظ أبو نعيم-بالنون المضمومة-، قال شيخنا محمد بن علي بن شهر آشوب: إنه عامي، صه (3).

قلت: في ب: أحمد بن عبد الله الأصفهاني، الحافظ أبو نعيم، عامي (4)، إلا أن له: منقبة المطهرين و مزية (5) الطيبين و ما نزل من القرآن في أمير المؤمنين عليه السلام (6)، انتهى.

وفي تاريخ ابن خلكان: ولد في رجب سنة أربع و ثلاثين و ثلاثمائة، و توفي في صفر، و قيل: في محرم سنة خمس و ثلاثين و أربعمئة بأصفهان (7).

### 166- أحمد بن عبد الله بن أمية:

مر في ترجمة أحمد بن عبد الله بن أحمد ما ينبغي أن يلاحظ (8)، و يأتي عند ذكر العدة. و الظاهر منه كونه من مشايخه، و ظاهره كونه من المعتمدين، بل و الثقات، تعق (9).

ص: 276

1- حاوي الأقوال: 1176/225.

2- الوجيزة: 99/150.

3- الخلاصة: 24/205 و فيه: أحمد بن عبيد الله الأصفهاني.

4- في المصدر: عامي المذهب.

5- في المصدر: و مرتبة.

6- معالم العلماء: 123/25.

7- وفيات الأعيان 1: 33/91 و فيه: ولد في رجب سنة ست و ثلاثين و ثلاثمائة، و قيل: أربع و ثلاثين، و توفي في صفر، و قيل: في محرم سنة ثلاثين و أربعمئة بأصفهان.

8- في المصدر: فيه ما أشرنا إليه آنفا.

9- تعليقة الوحيد البهبهاني: 37.

## 167-أحمد بن عبد الله بن جعفر:

الحميري، له مكاتبة، صه (1).

وفي تعق و جش في ترجمة أخيه محمد (2).

## 168-أحمد بن عبد الله بن عيسى:

ابن مصقلة بن سعد القمي الأشعري، ثقة، له نسخة عن أبي جعفر الثاني عليه السلام، صه (3).

وزاد جش: روى محمد بن عبد الرحمن بن سلام (4)، عنه، عن محمد بن علي بن موسى عليهم السلام (5).

## 169-أحمد بن عبد الله الكرخي:

علي بن محمد القتيبي، قال: حدثني طاهر (6) بن محمد بن علي بن بلال و سألته عن أحمد بن عبد الله الكرخي -إذ رأيتته يروي كتباً كثيرة عنه- فقال: كان كاتب إسحاق بن إبراهيم فتاب و أقبل على تصنيف الكتب، و كان أحد غلمان يونس بن عبد الرحمن رحمه الله، و يعرف بابن خانبة (7)، و كان من العجم، كش (8).

و يأتي: ابن عبد الله بن مهران.

ص: 277

1- الخلاصة: 38/19.

2- رجال النجاشي: 949/354، تعليقة الوحيد البهبهاني: 37.

3- الخلاصة: 51/20.

4- في نسخة «ش»: سلامة.

5- رجال النجاشي: 252/101.

6- في المصدر: أبو طاهر.

7- في المصدر: و يعرف به، و هو يعرف بابن خانبة.

8- رجال الكشي: 1071/556.

## 170-أحمد بن عبد الله الكوفي:

صاحب إبراهيم بن إسحاق الأحمر (1)، يروي عنه كتب إبراهيم كلها.

روى عنه التلعكبري إجازة، لم (2).

وفي تعق: فيه إشعار بوثاقته (3).

أقول: في مشكا: ابن عبد الله الكوفي، عنه التلعكبري أجازته (4).

## 171-أحمد بن عبد الله بن متوج البحراني:

غير مذكور في الكتابين، ونذكره بعنوان ابن متوج لاشتهاره به.

## 172-أحمد بن عبد الله بن محمد:

ابن عمر بن علي بن أبي طالب عليه السلام، الهاشمي المدني، أسند عنه، ق (5).

## 173-أحمد بن عبد الله بن مهران:

المعروف بابن خانبه، أبو جعفر، كان من أصحابنا الثقات، لا نعرف له إلا كتاب التأديب، وهو كتاب يوم و ليلة، حسن جيد صحيح، جش (6).

و كذا ست و صه (7) إلى قوله: الثقات. وزادا: و ما ظهر له رواية، و صنّف كتاب التأديب، وهو كتاب يوم و ليلة (8).

وزاد في صه: و كان كاتب، إلى آخر ما مرّ عن كش في ابن

ص: 278

1- في المصدر: الأحمري.

2- رجال الشيخ: 48/446.

3- تعليقة الوحيد البهبهاني: 37.

4- هداية المحدثين: 173.

5- رجال الشيخ: 1/142.

6- رجال النجاشي: 226/91 وفيه: و لا نعرف.

7- في نسخة «ش»: قدم صه على ست.

8- الفهرست: 79/26.

عبد الله الكرخي (1).

وفي لم. إلى أن قال: أبو جعفر، ثقة (2).

و الظاهر أنه الكرخي السابق.

وفي تعق: يأتي أيضا في ترجمة محمد بن عبد الله بن مهران أتصافه بالكرخي، بل بملاحظته لا يبقى شبهة في الاتحاد، ويأتي فيه أنه له مكاتبة إلى الرضا عليه السلام (3).

قلت: لا شبهة في الاتحاد مع قطع النظر عما يأتي، لوقوع التصريح في المقامين بأنه ابن خانية.

و توهم د التعدد (4)، و لا منشأ له.

هذا، و ما مرّ عن تعق من أنه يأتي في ترجمة محمد بن عبد الله بن مهران، كذا بخطه دام فضله، وقد سقط من قلمه كلمتان، فإنه محمد بن أحمد بن عبد الله، وهو ابن أحمد هذا، فلاحظ.

وفي مشكا: ابن عبد الله بن مهران الكرخي، عنه طاهر بن محمد بن علي بن بلال، ويعرف بوقوعه في طبقة يونس بن عبد الرحمن لأنه أحد غلمانه (5).

## 174- أحمد بن عبد الملك المؤذن:

أبو صالح، عامي، له كتاب الأربعين في فضائل الزهراء عليها

ص: 279

1- الخلاصة: 13/15، رجال الكشي: 1071/566.

2- رجال الشيخ: 93/453.

3- تعليقة الوحيد البهبهاني: 37، باختلاف.

4- رجال ابن داود: 89/39-90.

5- هداية المحدثين: 173.

## 175- أحمد بن عبد الواحد بن أحمد:

البزاز، أبو عبد الله، شيخنا المعروف بابن عبدون. له كتب، وكان قويًا في الأدب (2)، قد قرأ كتب الأدب على شيوخ أهل الأدب.

وكان قد لقي أبا الحسن علي بن محمد القرشي المعروف بابن الزبير.

وكان علوًا في الوقت، جش (3).

وفي لم: أحمد بن عبدون، المعروف بابن الحاشر، يكنى أبا عبد الله، كثير السماع والرواية، سمعنا منه، وأجاز لنا جميع ما رواه، مات سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة (4).

وفي صه: قال جش: شيخنا (5) المعروف بابن عبدون.

وقال الشيخ: أحمد بن عبدون، ويعرف بابن الحاسر (6)، انتهى.

ويستفاد من كلام العلامة في بيان طرق الشيخ في كتابه (7) توثيقه في مواضع (8).

وفي تعق: وذلك لحكمه بالصحة مع كونه في الطريق. ولا يخلو من

ص: 280

---

1- معالم العلماء: 124/25، وفيه: عامي المذهب إلا أن له كتاب الأربعين.

2- في نسخة (ش): «و قد».

3- رجال النجاشي: 211/87.

4- رجال الشيخ: 69/450.

5- في المصدر: «و كان شيخنا».

6- الخلاصة: 47/20 وفيه: الخاسر بدل: الحاسر.

7- في نسخة (ش): «كتابه».

8- يذكر العلامة طريق الشيخ الطوسي إلى الشيخ الكليني بالصحة، وفي الطريق ابن عبدون، راجع: الخلاصة: 275 و 276، و تهذيب

الأحكام- المشيخة-: 27/10، والاستبصار- المشيخة-: 309/4.



تأمل، سيّما بملاحظة اضطرابه رحمه الله في البناء على الصّحة كما لا يخفى على المتتبّع أحواله.

و العجب من المحقّق البحراني أنّه ذكر في المعراج ما ذكره المصنّف (1)، ونقل بعد ذلك بوريقات حكم العلامة بصحّة حديث أبان بن عثمان مع الاعتراف و التصريح بكونه فطحياً (2).

نعم، كثرة حكمه بالصّحة تشعر بالتوثيق، وكذا كونه شيخ الإجازة، وكذا كونه كثير الرواية، وأولى منه كونه كثير السماع، الظاهر في الأخذ عن كثير من المشايخ.

وبالجملة: الظاهر جلالته بل وثاقته لما ذكر.

وفي البلغة: المعروف من أصحابنا عدّ حديثه في الصحيح، ولعلّه كاف في توثيقه، مع أنّه من مشايخ الإجازة المشاهير.

وفي وجيزة شيخنا المعاصر أنّه ممدوح، ويعدّ حديثه صحيحاً (3)، و عليه سؤال يمكن دفعه بالعناية (4)، انتهى.

وما ذكره من (5) المعروفة من الأصحاب محلّ تأمل، إذ لم يوجد إلا من العلامة رحمه الله و ذلك في مواضع، وربما تبعه بعض غفلة، وهو أيضاً معترف.

و ما ذكره خالي لا غبار عليه أصلاً.

هذا، ويستند جش إلى قوله و يعتمد عليه، منه ما في داود بن كثير (6).6.

ص: 281

1- معراج أهل الكمال:6.

2- معراج أهل الكمال:21.

3- الوجيزة:101/150.

4- بلغة المحدثين:328، وفيها: و عليه سؤال يمكن دفعه بالعبارة.

5- في نسخة (ش): في.

6- رجال النجاشي:410/156.

و كذا الشيخ، ويذكره مترحماً (1)(2).

أقول: ذكره في الحاوي في خاتمة قسم الثقات (3)، وقد عقدها لمن لم ينصّ على توثيقه، لكن يستفاد من قرائن آخر.

و ما مضى من قوله: و كان علوّاً (4)، لعلّ المعروف بالمهملّة، وربما فهم دلالة على المدح، و قرأه في الحاوي بالمعجمة.

و في مشكا: ابن عبد الواحد بن عبدون، بوقوعه في طبقة الشيخ رحمه الله و جش، لأنّهما رويَا عنه و أجاز لهما (5).

## 176- أحمد بن عبيد الله بن يحيى:

ابن خاقان، له مجلس يصف فيه أبا محمّد الحسن بن عليّ العسكري عليهما السلام.

ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عنه، ست (6).

و في الإرشاد: كان شديد النصب و الانحراف عن أهل البيت عليهم السلام (7).

و في تعق: و كذا في الكافي (8)، و كمال الدين (9)(10).

ص: 282

1- الفهرست: 444/103.

2- تعليقة الوحيد البهبهاني: 37.

3- حاوي الأقوال: 698/170.

4- في نسخة «ش»: غلّوا.

5- هداية المحدثين: 14.

6- الفهرست: 102/35.

7- الإرشاد: 321/2.

8- الكافي 1: 421.

9- كمال الدين: 40.

10- لم أجده في نسخة التعليقة المطبوعة و الخطية.

أقول: في مشكا: ابن عبيد الله، عنه جعفر بن عبد الله الحميري (1).

## 177- أحمد بن علوية الأصفهاني:

المعروف بابن الأسود الكاتب، له دعاء الاعتقاد تصنيفه، لم (2).

وفي جش: أحمد بن علوية الأصفهاني، أخبرنا ابن نوح، عن محمد بن علي بن أحمد بن هشام أبو جعفر القمي، قال: حدثنا محمد بن أحمد ابن محمد بن بشير البطال (3) بن بشير الرّحال- قال: وسمي الرّحال لأنه رحل خمسين رحلة من حجّ إلى غزو- قال: حدثنا أحمد بن علوية بكتابه الاعتقاد في الأدعية (4).

وفي تعق: في ضح: له كتاب الاعتقاد في الأدعية، وله النونية المسماة بالألفية والمحبرة (5)، وهي ثمانمائة و ثلاثون بيتا، وقد عرضت على أبي حاتم السجستاني فقال: يا أهل البصرة غلبكم والله شاعر أصفهان في هذه القصيدة وفي (6) أحكامها وكثرة فوائدها (7)، انتهى. ولعله أخو الحسن الثقة.

وقال جدّي: لعلّ المراد بدعاء الاعتقاد دعاء العديلة (8)(9).

ص: 283

- 1- هداية المحدثين: 15.
- 2- رجال الشيخ: 56/447.
- 3- في المصدر: بشر بن البطال.
- 4- رجال النجاشي: 214/88.
- 5- في نسخة «ش»: وبالجمرة، وفي التعليقة: والمجمرة، وفي الإيضاح: والمحبرة.
- 6- في المصدر: في.
- 7- إيضاح الاشتباه: 69/104.
- 8- روضة المتقين: 37/14.
- 9- تعليقة الوحيد البهبهاني: 38.

أقول: في ب كما في ضح بتمامه، إلا قوله: في الأدعية (1).

و ذكره في الخاتمة في شعراء أهل البيت المجاهرين و وصفه بالشيخ (2).

و كون المراد بدعاء الاعتقاد دعاء العديلة، ينافيه قولهم: كتاب الاعتقاد في الأدعية، و كذا ما في لم: دعاء الاعتقاد تصنيفه، فتدبر.

و في مشكا: ابن علوية، عنه محمد بن عامر، و محمد بن أحمد بن بشير البطل بن بشير الرحال (3).

### 178- أحمد بن علي بن إبراهيم:

روى عنه أبو جعفر، لم (4). يعني: ابن بابويه.

و في تعق: هو ابن علي بن إبراهيم بن هاشم المشهور، يروي عنه الصدوق مترضيا (5) مترحما (6)، و قد أكثر من الرواية عنه (7).

أقول: في مشكا: ابن علي بن إبراهيم، عنه أبو جعفر بن بابويه (8).

### 179- أحمد بن علي بن إبراهيم:

ابن محمد بن الحسن بن محمد (9) بن عبيد الله بن الحسين بن علي

ص: 284

---

1- معالم العلماء: 110/23، و فيه: له كتب منها كتاب دعاء، بدل: كتاب الاعتقاد في الأدعية.

2- معالم العلماء: 148، إلا أنه لم يصفه ب: الشيخ.

3- هداية المحدثين: 20/15 و فيه: أحمد بن بشير بن البطل.

4- رجال الشيخ: 61/449.

5- عيون أخبار الرضا 1: 11/88.

6- معاني الأخبار: 3/32، عيون أخبار الرضا: 2/242.

7- تعليقة الوحيد البهبهاني: 38.

8- هداية المحدثين: 173.

9- ابن محمد، لم ترد في المصدر.

ابن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، يكتنّى أبا العباس الكوفي الجوّاني، روى عنه التلعكبري أحاديث يسيرة، وسمع منه دعاء الحريق، وله منه إجازة، لم (1).

وفي تعق: يأتي في الألقاب ما يرشد إليه (2).

وفي ترجمة والده عليّ أنّه الجوّاني.

أقول: في مشكا: ابن عليّ بن إبراهيم بن محمّد، عنه التلعكبري (3).

### 180- أحمد بن عليّ بن أبي طالب الطبرسي:

غير مذكور في الكتابين.

وفي مل: الشيخ أبو منصور، أحمد بن عليّ بن أبي طالب الطبرسي، عالم فاضل (4) محدّث ثقة، له كتاب الاحتجاج على أهل اللجاج، حسن كثير الفوائد. يروي عن السيد العالم العابد أبي جعفر مهدي بن أبي حرب الحسيني المرعشي (5)، انتهى.

وفي ب: شيعي أحمد بن أبي طالب الطبرسي، له: الكافي في الفقه حسن، و الاحتجاج، و مفاخر الطالبية، و تاريخ الأئمة عليهم السلام، و فضائل الزهراء عليها السلام (6).

181- أحمد بن عليّ:

أبو العباس، وقيل: أبو علي، الرازي الخضيب الأيادي، لم يكن

ص: 285

1- رجال الشيخ: 28/441.

2- تعليقة الوحيد البهبهاني: 38.

3- هداية المحدثين: 173.

4- في المصدر زيادة: فقيه.

5- أمل الآمل 2: 36/17.

6- معالم العلماء: 125/25، و أضاف فيه: كتاب الصلاة.

بذاك (1) الثقة في الحديث، ويتهّم (2) بالغلو، وله كتاب الشفاء و الجلاء في الغيبة، حسن.

الحسين بن عبيد الله، عن محمد بن أحمد بن داود و هارون بن موسى جميعا، عنه، ست (3).

وزاد صه بعد في الغيبة: استحسنة الشيخ الطوسي.

قال ابن الغضائري: حدّثني أبي أنّه كان في مذهبه ارتفاع، و حديثه نعرفه تارة و نكره اخرى (4)، انتهى.

و في جش بعد الأيادي: قال أصحابنا: لم يكن بذاك، و قيل: فيه غلوّ و ترفع (5).

و في لم بعد الأيادي: متهم بالغلو (6).

و في تعق: مرّ في الفوائد التأمل منّا، و يومي إليه هنا ظاهر جش، و رواية الأجلّاء عنه تومئ إلى الاعتماد (7).

أقول: في ب بعد الأيادي: يتهم بالغلو، له الجلاء، الشفاء في الغيبة حسن، الفرائض، الآداب (8)، انتهى.

هذا، و دلالة قولهم: لم يكن بذاك الثقة، أو لم يكن بذاك، على المدح أقرب منه إلى الذم، و قد مرّ في الفوائد عن الأستاذ العلامة دام 8.

ص: 286

1- في المصدر: بذلك.

2- في المصدر: و متهم.

3- الفهرست: 91/30 و فيه: أحمد بن عليّ الخضيب الأيادي يكنى أبا العبّاس.

4- الخلاصة: 14/204 و فيه: و حديثه يعرف تارة و ينكر أخرى.

5- رجال النجاشي: 240/97.

6- رجال الشيخ: 101/455.

7- تعليقة الوحيد البهبهاني: 38.

8- معالم العلماء: 82/18.

(2) وفي مشكا: ابن علي أبو العباس، عنه التلعكبري أيضا- و المائز القرينة (2)- وعنه محمد بن أحمد بن داود (3).

### 182- أحمد بن علي بن أحمد النجاشي:

غير مذكور في الكتابين.

وفي كتاب قبس المصباح للصهرشتي: أخبرنا الشيخ الصدوق أبو الحسين أحمد بن علي بن أحمد بن النجاشي الصيرفي المعروف بابن الكوفي ببغداد، في آخر شهر ربيع الأول سنة اثنين وأربعين وأربعمائة، وكان شيخا بهيئا، ثقة، صدوق اللسان عند المخالف والمؤلف، رضي الله عنه.

### 183- أحمد بن علي بن أحمد:

ابن العباس بن محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله النجاشي (4)، الذي ولي الأهواز، وكتب إلى أبي عبد الله عليه السلام يسأله، وكتب إليه رسالة عبد الله بن النجاشي المعروفة، ولم ير لأبي عبد الله عليه السلام مصنف غيره، جش (5).

وزاد صه: وكان أحمد يكنى أبا العباس رحمه الله، ثقة معتمد عليه عندي (6)، له كتاب الرجال، نقلنا عنه في كتابنا هذا وفي غيره (7) أشياء كثيرة.

ص: 287

1- مرّ في المقدمة الخامسة من هذا الكتاب.

2- في المصدر: المائز بينهما القرينة.

3- هداية المحدثين: 173.

4- في المصدر: ابن النجاشي.

5- رجال النجاشي: 253/101.

6- لم ترد في المصدر: عندي.

7- في المصدر: نقلنا منه في كتابنا هذا وغيره.

(و توفي أبو العباس أحمد (1) رحمه الله بمطير آباد (2) في جمادى الأولى سنة أربع مائة و خمسين (3)، و كان مولودة في صفر سنة اثنين و سبعين و ثلاث مائة (4) (5)، انتهى.

ثم ذكره في جش بعد اسم آخر فقال: أحمد بن العباس النجاشي الأسدي، مصنف هذا الكتاب. إلى آخر ما مرّ آنفا (6).

و يحتمل أن يكون ذكره ثانيا في جش إلحاقا من التلامذة، توهمّا منهم عدم دخوله فيما سبق، لاشتهاره بابن العباس دون ابن علي.

أو يكون تكرارا منه و إعادة لذكر الكتب، و يكون نسب إلى الجد الأعلى اختصارا.

أو يكون المراد بابن العباس جدّه فألحق الكتب، و كونه مصنف الكتاب وهما.

أقول: في الوسيط: و كأنه - أي الاسم الثاني - وهم؟ (7).

و هذا الشيخ يوسف البحراني أيضا حذو الميرزا، فزعم أنّ في جش ثلاث تراجم كما زعمه الميرزا، ثم ذكر المحامل المذكورة معتمدا عليها (8).

و ظاهر مل أيضا فهم التعدّد، حيث ذكر في ترجمته ما مرّ آنفا بعنوان: 7.

ص: 288

1- في المصدر لم ترد: أحمد.

2- في المصدر: بمطير آباد.

3- في المصدر: خمسين و أربع مائة.

4- ما بين القوسين لم يرد في نسخة (ش).

5- الخلاصة: 20-21.

6- رجال النجاشي: 101/253.

7- الوسيط: 16.

8- لؤلؤة البحرين: 404-407.



ابن العباس، ثم قال: وثقّه العلامة إلا أنّه قال: أحمد بن عليّ بن أحمد ابن العباس. إلى آخره (1).

ولا يخفى أنّما في مندوحة عن جميع هذه الاحتمالات، والاسم الذي أشار إليه الميرزا بقوله: بعد اسم آخر، وتبعه فيه الشيخ يوسف البحراني لا أصل له أصلاً، فإنّ في جش بعد قوله: مصنّف غيره، هكذا: ابن عثيم بن أبي السّمّال سمعان بن هبيرة الشاعر. إلى آخره. وهو الذي ظلّه الميرزا ومن تبعه اسماً آخر، وليس هو اسماً آخر، بل هو تتمّة للترجمة السابقة، يدلّ عليه ما يأتي في باب العين: عبد الله بن النجاشي بن عثيم بن سمعان، يروي عن أبي عبد الله عليه السلام رسالة منه إليه. إلى آخره (2).

و عثيم كما ترى جدّ عبد الله بن النجاشي، ومن أجداد النجاشي صاحب الترجمة.

وفي بعض النسخ المغلطة قبل ابن عثيم لفظة: أحمد، وهو الذي أوهم من زعمه اسماً برأسه.

ويؤيد ما قلناه خلوّ كتب الرجال من ترجمة لأحمد بن عثيم، فإنّي تصفّحت بمطابّعة من ست و جخ و صه و ضح و د و ب، ولم أجد له أثراً، ولم ينقله أحد عن جش سوى الميرزا.

والذي في النقد (3) و الحاوي (4) و ضح (5)، كما ذكرنا من غير لفظة:

أحمد. وكذا نسخة جش التي لولد الأستاذ العلامة. 2.

ص: 289

1- أمل الآمل 2:30/15.

2- رجال النجاشي: 555/213.

3- نقد الرجال: 93/25.

4- حاوي الأقوال: 72/24.

5- إيضاح الاشتباه: 91/112.

هذا، والاسم السابق أيضا تتمّة له، فإنّ في جش هكذا: أحمد بن عليّ بن أحمد بن العباس. إلى قوله: مصنّف غيره، ثمّ قال: ابن عثيم ابن أبي السّمّال. وساق نسبه إلى معد بن عدنان، ثمّ قال: أحمد بن العباس النجاشي. إلى آخره.

و مراده: أنّ أحمد بن عليّ المذكور المسرود نسبه هو أحمد بن العباس، أي المعروف بهذه النسبة المشتهر بها، فإنّه لا ريب في كون اسم والده عليّا، واشتهاره بجده العباس. وكلمة: أحمد، الثانية ينبغي أن تكتب بالسواد، وبالحمرة سهو.

قال في الحاوي: قد كرّر جش اسمه، فذكره مع نسبه أولاً، وأعادته مع كتبه ثانياً، فلا يتوهم التعدّد بسبب التكرار. وتركه لأبيه وجده لأنّه لمّا أوضح نسبه أولاً اقتصر على نسبه إلى جدّ أبيه ثانياً، إذ المقصود حينئذ إيضاح كونه مصنّف الكتاب، وصاحب الكتب المعدودة، ومثل هذا كثير في العبارات و واقع في المحاورات (1)، انتهى.

وقد قارب رحمه الله من الصواب.

وأجاد في النقد حيث قال: توهم بعض الفضلاء أنّ أحمد بن العباس النجاشي غير أحمد بن عليّ بن أحمد بن العباس النجاشي المصنّف لكتاب الرجال، بل هو جدّه، وليس له كتاب الرجال، وهذا ليس كلام المصنّف بل هو ملحق. وكانّ النسخة (2) التي كانت عنده من جش: أحمد بن العباس النجاشي، كان بالحمرة، فوق ما وقع (3)، انتهى. فتدبر. 5.

ص: 290

1- حاوي الأقوال: 72/24.

2- في المصدر: وكانّ في النسخة.

3- نقد الرجال: 93/25.

## 184-أحمد بن عليّ البلخي:

الرجل الصالح، أجاز التلعكبري، صه (1)، لم (2).

قلت: في الوجيزة: ممدوح (3).

وفي الحاوي ذكره في الحسان (4)، فتدبر.

## 185-أحمد بن عليّ بن الحسن:

ابن شاذان أبو العباس القاضي القميّ، شيخنا الفقيه، حسن المعرفة، صه (5).

وزاد في جش: صنّف كتابين لم يصنّف غيرهما، كتاب زاد المسافر، وكتاب الأمالي، أخبرنا بهما ابنه أبو الحسن رحمهما الله (6)، انتهى.

إلا أنّ في عامّة نسخه حتّى بخطّ طس: الفامي.

وفي ضح أيضا: الفامي، بالفاء و الميم بعد الألف (7).

وفي بعض نسخ لم: العامي.

قلت: في الوجيز: ممدوح (8).

وفي الحاوي ذكره في الضعاف وقال: الرجل مجهول (9)، فتأمل

ص: 291

1- الخلاصة: 35/19.

2- رجال الشيخ: 49/446.

3- الوجيزة: 108/151.

4- حاوي الأقوال: 905/180.

5- الخلاصة: 42/19، وفيه: أحمد بن عليّ بن شاذان، أبو العباس القاضي. انتهى، علما أنّ في النسخة الخطية من الخلاصة: 14، كما في

المتن.

6- رجال النجاشي: 204/84.

7- إيضاح الاشتباه: 63/102.

8- الوجيزة: 105/151.

9- حاوي الأقوال: 1173/225.

وفي مشكا: ابن عليّ بن الحسن، عنه ابنه أبو الحسن (1).

### 186- أحمد بن علي بن سعيد الكوفي:

أبو الحسين (2)، في ترجمة الكليني رحمه الله ما يشير إلى حسن حاله وأنه من مشايخ المرتضى رضي الله عنه، تعق (3).

قلت: هذا هو ابن عليّ الكوفي أبو الحسين الآتي، ولعله سلّمه الله ذكره على حدة لاختلاف عنوانيه، فتأمل.

### 187- أحمد بن علي بن عباس:

ابن نوح (4) السيرافي، نزيل البصرة، كان ثقة في حديثه، متقنا لما يرويه، فقيها بصيرا بالحديث و الرواة (5)، وهو استاذنا و شيخنا و من استفدنا منه.

وله كتب كثيرة، أعرف منها: كتاب المصايح في ذكر من روى عن الأئمة عليهم السلام (6)، كتاب الزيادات على أبي العباس بن سعيد في رجال جعفر بن محمد عليهما السلام مستوفى، جس (7).

صه إلى قوله: و من استفدنا منه، و زاد قبل و هو استاذنا: قال النجاشي (8).

ص: 292

1- هداية المحدثين،، جامع المقال: 98.

2- في المصدر لم يرد: أبو الحسين.

3- تعليقة الوحيد البهبهاني: 38، باختلاف.

4- في المصدر: أحمد بن عليّ بن العباس بن نوح.

5- في المصدر: و الرواية.

6- في المصدر زيادة: لكلّ إمام.

7- رجال النجاشي: 209/86.

8- الخلاصة: 45/19.

و يأتي عن الشيخ وصه: ابن محمّد بن نوح (1)، وهو هذا.

### 188- أحمد بن عليّ العلوي:

مكي، لم (2). وهو ابن عليّ بن محمّد الآتي.

### 189- أحمد بن عليّ الفاندي:

بالفاء و المثناة من تحت بعد الألف و المهملة، أبو عمرو (3) القزويني، شيخ، ثقة، من أصحابنا، وجيه في بلده، صه (4).

ست إلا الترجمة، وكذا جش إلى قوله: وجيه (5).

وزاد ست: له كتاب نوادر، كبير (6)، أخبرنا به أحمد بن عبدون، عن أبي عبد الله الحسين بن عليّ الشيباني (7) القزويني، عن عليّ بن حاتم القزويني، عنه (8).

ثم زاد جش: له كتاب كبير، نوادر، أخبرناه أجازة أبو عبد الله القزويني، عن أبي الحسن عليّ بن حاتم، عنه (9).

و في لم: ثقة، روى عنه ابن حاتم القزويني (10).

أقول: في مشكا: ابن عليّ الفاندي، عنه عليّ بن حاتم (11).

ص: 293

1- الفهرست: 117/37، الخلاصة: 27/18.

2- رجال الشيخ: 90/453 وفيه: العلوي العقيقي مكي.

3- في نسخة «م»: أبو عمر.

4- الخلاصة: 19/16.

5- في نسخة «م» والمصدر: وجه، والموجود في رجال النجاشي بدل أبو عمرو: أبو عمر.

6- في المصدر: له كتاب النوادر وهو كتاب كبير.

7- في المصدر: ابن شيبان.

8- الفهرست: 89/30.

9- رجال النجاشي: 237/95.

10- رجال الشيخ: 99/454.

11- هداية المحدثين: 173.

## 190-أحمد بن علي بن كلثوم:

من أهل سرخس، متهم بالغلو، لم (1).

وزاد صه: قال كش: كان من القوم، وكان مأمونا على الحديث، و الوجه ردّ روايته (2).

و ما نقله عن كش مرّ في إبراهيم بن مهزيار (3).

وفي تعق: قوله: كان من القوم، لا يبعد كونه إشارة إلى الغلاة أو إلى العامة، كما هو المعهود من كتب الحديث (4)، ويحتمل الشيعة. وقال جدّي: أو الفقهاء (5)، فتأمل (6).

قلت: الأقرب في أمثال المقام الأوّل، ويشير إليه أيضا ما في لم.

و كيف كان، فقول كش: كان مأمونا على الحديث، يعطي قبول حديثه، مضافا إلى ما عرفت من عدم إرادة الغلو بمعناه الحقيقي، سيّما وأن يعترفوا بأنّه تهمة.

## 191-أحمد بن علي الكوفي:

أبو الحسين، لم جنح، روى عن الكليني، أخبرنا (7) عنه علي بن الحسين المرتضى رضي الله عنه، د (8).

ص: 294

1- رجال الشيخ: 4/438.

2- الخلاصة: 18/205 وفيه: و الوجه عندي ردّ روايته.

3- رجال الكشي: 1015/531.

4- في المصدر: الأخبار.

5- روضة المتقين: 38/14.

6- تعليقة الوحيد البهبهاني: 39.

7- في المصدر: أخبرنا به.

8- رجال ابن داود: 104/41، وفيه: رحمه الله، بدل: رضي الله عنه.

و الذي في جخ: أحمد بن محمد بن علي الكوفي (1)، كما نقله د أيضا.

نعم في طريق (2)ست: المرتضى، عن أبي الحسين أحمد بن علي ابن سعيد الكوفي، عن محمد بن يعقوب (3)، فتدبر.

### 192- أحمد بن علي الماهابادي:

غير مذكور في الكتابين.

وفي عه: الشيخ الأفضل أحمد بن علي الماهابادي، فاضل متبحر، له كتاب شرح اللمعة (4)، و كتاب البيان في النحو، و كتاب التبيان في التصريف، و المسائل النادرة في الإعراب، أخبرنا بها سبطه الإمام العلامة أفضل الدين الحسن بن علي الماهابادي، عن والده، عنه (5).

### 193- أحمد بن علي بن محمد:

ابن جعفر بن عبد الله بن الحسين بن علي بن الحسين بن أبي طالب عليهم السلام العلوي العقيقي.

كان مقيما بمكة، و سمع أصحابنا الكوفيين و أكثر منهم، و صنف كتبا، و وقع إلينا منها كتاب المعرفة، كتاب فضل المؤمن، كتاب تاريخ الرجال، كتاب مثالب الرجلين و المرأتين، جش (6).

ست، و فيه بدل وقع إلينا: كثيرة، و بدل مثالب الرجلين و المرأتين:

ص: 295

1- رجال الشيخ: 70/450.

2- في نسخة «ش»: طرق.

3- الفهرست: 601/136.

4- في المصدر: شرح اللمع.

5- فهرست منتجب الدين: 14/14.

6- رجال النجاشي: 196/81.

الوصايا (1). وزاد: أخبرنا بكتبه و سائر رواياته أحمد بن عبدون، قال: أخبرنا أبو محمد الحسن بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا أبو الحسن علي بن أحمد العقيلي، عن أبيه (2).

وفي تعق: في الوجيزة: ممدوح (3).

وفي المعراج: ربما يظهر المدح من العبارة (4).

قلت: يشير إليه كونه كثير التصنيف، وكذا كونه كثير السماع، ويؤيده ملاحظة أسامي كتبه (5).

قلت: بعد ما عرفت أنّ الشيخ وجش إذا ذكرا الرجل من دون تعرّض لفساد المذهب هو عندهما إمامي، وأضيف إلى ذلك كونه ذا تصانيف.

فالرجل من العلماء الإمامية و الفضلاء الاثني عشرية، مضافا إلى ما ذكره في تعق.

وفي مشكا: ابن علي بن محمد بن جعفر، عنه علي بن أحمد ابنه (6).

### 194- أحمد بن علي بن مهدي:

ابن صدقة بن هشام بن غالب بن محمد بن علي البرقي الأنصاري، يكنى أبا علي، سمع منه التلعكبري بمصر سنة أربعين و ثلاثمائة، عن أبيه، عن الرضا عليه السلام، وله منه إجازة، لم (7).

ص: 296

---

1- في الفهرست ذكر كتاب مثالب الرجلين و المرأتين، إلا أنّه قدّمه على كتاب تاريخ الرجال، ثم قال: وله كتاب الوصايا.

2- الفهرست: 73/24.

3- الوجيزة: 109/151.

4- معراج أهل الكمال: 65/138.

5- تعليقة الوحيد البهبهاني: 39.

6- هداية المحدثين: 173.

7- رجال الشيخ: 33/443.



وفي تعق: كونه شيخ الإجازة يشير إلى الوثاقفة (1).

قلت: يظهر من هذه الترجمة رواية التلعكبري عن الرضا عليه السلام بواسطتين، وهو في غاية البعد، فإنه عليه السلام توفي سنة ثلاث و مائتين، قبل تاريخ هذا السماع بمائتين و سبع و عشرين سنة (2)، وفي السند سقط ظاهراً، فلاحظ! وفي مشكا: ابن علي بن مهدي، عنه التلعكبري (3).

### 195- أحمد بن علي النحاس:

غير مذكور في الكتابين.

وفي مل: أبو الحسن علي بن أحمد النحاس (4)، ذكره العلامة في إجازته (5): من مشايخ الشيخ الطوسي، من رجال الخاصة (6).

### 196- أحمد بن علي بن نوح:

هو أحمد بن علي بن العباس، تعق (7).

### 197- أحمد بن عمرو بن سعيد:

يروى عنه عبد الله بن المغيرة، وفيها (8) إشعار بالاعتماد عليه، تعق (9).

ص: 297

1- تعليقة الوحيد البهبهاني: 39.

2- الصواب: مائة و سبع و ثلاثين.

3- هداية المحدثين: 173.

4- في المصدر: أحمد بن علي بن النحاس.

5- في المصدر: في إجازته.

6- أمل الآمل 2/47: 2.

7- تعليقة الوحيد البهبهاني: 39.

8- في المصدر: وفيه.

9- تعليقة الوحيد البهبهاني: 39.

## 198-أحمد بن عمرو بن المنهال:

لا أعرف غير هذا. له كتاب نوادر، أحمد بن ميثم بن أبي نعيم، عنه، به، جش (1).

وفي ست: له روايات، رويناها بالإسناد الأول، عن حميد، عن أحمد بن ميثم، عنه (2).

و الإسناد: أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عن حميد (3).

قلت: ظاهرهما كونه من الإمامية، ويأتي في أبيه: له ولدان أحمد والحسن من أهل الحديث، فتدبر.

وفي مشكا: ابن عمرو المنهال، عنه أحمد بن ميثم (4).

## 199-أحمد بن عمر بن أبي شعبة الحلبي:

ثقة، روى عن أبي الحسن الرضا عليه السلام وعن أبيه عليه السلام من قبل. وهو ابن عمّ عبيد الله وعبد الأعلى وعمران ومحمد الحلبيين، روى أبوهم عن أبي عبد الله عليه السلام، وكانوا ثقات، صه (5).

وزاد جش: الحسن بن علي بن فضال، عنه، بكتابه (6).

وفي كش: خلف بن حماد، عن أبي سعيد الآدمي، عنه، قال:

دخلت على الرضا عليه السلام بمنى، فقلت له: جعلت فداك، كُتِّبَ أهل

ص: 298

1- رجال النجاشي: 191/80.

2- الفهرست: 116/37.

3- ذكر الإسناد في الفهرست: 112/36.

4- هداية المحدثين: 174.

5- الخلاصة: 50/20.

6- رجال النجاشي: 245/98.

بيت عطية (1) و سرور و نعمة، وأنّ الله تعالى قد أذهب ذلك (2) كلّهُ، حتّى احتجت (3) إلى من كان يحتاج إلينا.

فقال لي: يا أحمد ما أحسن حالك.

قلت: جعلت فداك، حالي ما أخبرتك.

فقال لي: يا أحمد أيسرّك أنّك على بعض ما عليه هؤلاء (4) و لك الدنيا مملوءة ذهباً؟ فقلت: لا و الله يا بن رسول الله.

فضحك، ثمّ قال: فمن أحسن حالا منك و بيدك صناعة لا تبيعها بملء الأرض (5) ذهباً، ألا أبشرك؟ قلت: نعم سرّني (6) الله بك و بآبائك. إلى أن قال: رضيت يا أحمد؟ قلت: عن الله تعالى و عنكم أهل البيت (7).

أقول: في مشكا: ابن عمر بن أبي شعبة الحلبي الثقة، عنه الحسن ابن عليّ بن فضال، و الحسن بن عليّ الوشاء، و يعقوب بن يزيد (8).

## 200- أحمد بن عمر الحلال:

يبيع الحل - يعني الشيرج - روى عن الرضا عليه السلام، و له عنه

ص: 299

1- في المصدر: غبطة.

2- في المصدر: بذلك.

3- في المصدر: احتجنا.

4- في المصدر زيادة: الجبارون.

5- في المصدر: الدنيا.

6- في المصدر: فقد سرّني، بدل: قلت: نعم سرّني.

7- رجال الكشي: 1116/597.

8- هداية المحدثين: 173.

مسائل، عنه عبد الله بن محمد، جش (1).

وفي صنا بعد الحل: كوفي، أنماطي، ثقة، رديّ الأصل (2).

وفي صه بعد الحل: وهو الشيرج، ثقة، قاله الشيخ، وقال: إنّه رديّ الأصل، فعندي توقّف في قبول روايته (3).

وفي لم: روى عنه محمد بن عيسى اليقطيني (4).

وفي ست: له كتاب، ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن أبي القاسم، عن محمد بن عليّ الكوفي، عنه (5).

وفي تعق: الظاهر أنّ الرداءة من أنّ فيه أغلطا كثيرة، من تصحيف و تحريف و سقط و غيرها، ولعلّها من النسخ، على قياس ما ذكره في رجال كش و نشاهده. فظهر وجه إيراده العلامة في القسم الأول.

و توقّفه في روايته لاحتمال كونها من أصله، بل لعلّ هذا هو الراجح وإن كان هو في نفسه معتمدا.

وقيل: المراد عدم الاعتماد عليه لانتفاء القرائن الموجبة له.

وقيل: المراد عدم استقامة الترتيب، أو جمعه للصحيح والضعيف.

ويحتمل كون المراد فساد أصله ممّا ظهر من الخارج، وهو أقرب منهما.

وفي المعراج: يحتمل أن يريد به أنّه غير شريف النسب. وقربه بأنّ المذكور في ست: أنّ له كتابا، فلو أراد رداءة كتابه لوجب أن يقول: رديّ (6). 1.

ص: 300

1- رجال النجاشي: 248/99.

2- رجال الشيخ: 19/368.

3- الخلاصة: 4/14.

4- رجال الشيخ: 51/447.

5- الفهرست: 103/35.

6- معراج أهل الكمال: 140-141.

و لا يخفى ما فيه (1).

أقول: في مشكا: ابن عمر الحلال، عنه عبد الله بن محمد، و محمد ابن علي الكوفي، و محمد بن عيسى، و موسى بن القاسم، و الحسين بن سعيد (2).

### 201- أحمد بن عمران الحلبي:

يأتي في عمّه عبيد الله بن علي أن آل أبي شعبة بيت مشهور في أصحابنا. إلى أن قال: كانوا جميعا ثقات، مرجوعا إليهم فيما يقولون.

وفي المتوسط في ترجمة عمر بن أبي شعبة قال: و توثيق آل أبي شعبة مجملا يظهر منه توثيقه (3).

و سنشير إلى تحقيق الحال فيه، تعق (4).

قلت: في المجمع كما في المتوسط (5).

### 202- أحمد بن عيسى بن جعفر:

العلوي، ثقة، من أصحاب العياشي، صه (6)، لم (7).

و المعروف وصفه بالزاهد، و الله العالم.

و في تعق: منه ما يأتي في علي بن محمد بن عبد الله القزويني و غيره (8).

ص: 301

1- تعليقة الوحيد البهبهاني: 39، باختلاف.

2- هداية المحدثين: 174.

3- الوسيط: 177.

4- تعليقة الوحيد البهبهاني: 40.

5- مجمع الرجال: 132/1.

6- الخلاصة: 32/18، وفيه: العلوي العمري.

7- رجال الشيخ: 7/439، وفيه: العلوي العمري.

8- تعليقة الوحيد البهبهاني: 40.

## 203-أحمد بن عيسى بن محمد:

الخشاب، الحلبي، أبو الفتح، فقيه دين، عه (1).

و هو غير مذكور في الكتابين.

## 204-أحمد بن فارس بن زكريا:

له كتب، منها: كتاب المعاش و الكسب، و كتاب الميرة، و كتاب ما جاء في أخلاق المؤمنين، ست (2).

وقال ابن خلكان: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب الرازي اللغوي، كان إماما في علوم شتى، خصوصا اللغة فإنه أتقنها، و ألف كتابه المجمل في اللغة، و هو على اختصاره جمع شيئا كثيرا، و له كتاب حلية الفقهاء (3).

و في تعق: ربما يحتمل من هذا كونه من العامة، فما في البلغة من أنه ممدوح (4)، لا- يخلو من نظر بعد ملاحظة الاصطلاح في الممدوح، نعم ربما يستفاد تشييعه من ست، فتأمل (5).

قلت: لعل استفادة تشييعه منه لما ذكرناه غير مرة من ذكره فيه من دون تعرض لفساد المذهب، و كذا: ب، فإنه ذكره فيه أيضا كما في ست (6).

و في كمال الدين: سمعت شيئا من أصحاب الحديث يقال له:

أحمد بن فارس الأديب (7)، فتدبر.

ص: 302

1- فهرست منتجب الدين: 9/12.

2- الفهرست: 109/36.

3- وفيات الأعيان 1: 49/118.

4- بلغة المحدثين: 329.

5- تعليقة الوحيد البهبهاني.

6- معالم العلماء: 99/21.

7- كمال الدين: 20/453 و فيه: وسمعنا.

غير مذكور في الكتابين.

وفي مل: الشيخ جمال الدين أحمد بن فهد الحلبي، عالم فاضل ثقة صالح زاهد عابد، ورع، جليل القدر. له كتب، منها: المهذب شرح المختصر النافع، وعدة الداعي، والمقتصر، والموجز، وشرح الألفية للشهيد، والمحزر، والتحصيل، والدرّ الفريد في التوحيد.

روى (1) عن تلامذة الشهيد، رحمه الله (2)، انتهى.

وقال الشيخ يوسف البحراني: الشيخ جمال الدين أبو العباس أحمد ابن شمس الدين محمد بن فهد الحلبي الأسدي، فاضل عالم (3) فقيه مجتهد زاهد عابد ورع نقي نقي، إلا أن له ميلا إلى مذهب الصوفية، بل تفوّه به في بعض مصنّفاته. إلى أن قال: توفي رحمه الله في السنة الحادية والأربعين بعد الثمانمائة، وقد بلغ من العمر خمسا وثمانين سنة.

ثم ذكر مصنّفاته، وزاد: ورسالة في معاني أفعال الصلاة (4) و ترجمة أذكّارها حسنة الفوائد، ورسالة اللمعة الجليلة في معرفة النية - وربما تصحّف بالمهملة و هو غلط - ورسالة نبذة الباغي (5) فيما لا بدّ منه من آداب الداعي - و هو ملخص كتاب عدّة الداعي - ورسالة مصباح المبتدي و هداية المقتدي في فقه الصلاة - على ما نسبه إليه بعض الفضلاء - ورسالة كفاية المحتاج (6).

ص: 303

1- في المصدر: يروي.

2- أمل الآمل 21/50:2، ولم يرد فيه الترحم.

3- عالم، لم ترد في المصدر.

4- في المصدر: ورسالة في معاني الصلاة.

5- في المصدر: نبذة الباقي.

6- في المصدر: ورسالة في كفاية المحتاج.

في مناسك الحاج، ورسالة موجزة في نيات الحج (1)، ورسالة مختصرة في واجبات الصلاة، ورسالة في تعقيبات الصلاة (2)، انتهى.

أقول: وقبره قدس سرّه في كربلاء المشرفة، مزار معروف (3) و عليه قبّة، وهو بالقرب من موضع مخيم سيّد الشهداء عليه السلام، في بستان لنقيب العلويين في البلدة المشرفة المزبورة.

وقوله: إلا أنّ له ميلا. إلى آخره، يأتي ما فيه عن تعق في أحمد بن محمد بن نوح (4)، فلاحظ.

## 206- أحمد بن الفضل الخزاعي:

واقفي، ظم (5).

وزاد في صه: من أصحاب الكاظم عليه السلام (6).

وفي كش: حمدويه، عن بعض أشياخه: أحمد بن الفضل الخزاعي قيل: إنّه واقفي (7).

## 207- أحمد بن القاسم:

رجل من أصحابنا، رأينا بخطّ الحسين بن عبيد الله كتابا له: إيمان أبي طالب، جش (8).

أقول: ظاهره كونه من العلماء الإمامية، ولا يبعد اتّحاده مع الآتي

ص: 304

---

1- في هامش النسخ الخطية و المصدر: منايات الحج.

2- لؤلؤة البحرين: 155.

3- في نسخة «ش»: يعرف.

4- تعليقة الوحيد البهبهاني: 47.

5- رجال الشيخ: 29/344.

6- الخلاصة: 3/201.

7- رجال الكشي: 1049/556 ولم يرد فيه: قيل إنه.

8- رجال النجاشي: 234/95.



### 208- أحمد بن القاسم بن أبي كعب:

يكنى أبا جعفر، روى عنه التلعكبري وسمع منه سنة ثمان وعشرين و ما بعدها- أي بعد الثلاثمائة- وله منه إجازة، لم (1).

قلت (2): في مشكا: ابن القاسم بن أبي كعب، عنه التلعكبري (3).

### 209- أحمد بن القاسم بن طرخان:

قال ابن الغضائري: إنه ضعيف، صه (4).

ولا يبعد كونه المتقدم، إلا أن في د: أن هذا أبو السراج (5)، وفي لم:

أن ذلك أبو جعفر (6)، فتدبر.

### 210- أحمد بن كلثوم:

مضى بعنوان ابن علي بن كلثوم، تعق (7).

### 211- أحمد بن محمد بن إبراهيم:

ابن أحمد بن المعلّى بن أسد، هو ابن إبراهيم بن أحمد.

### 212- أحمد بن محمد بن إبراهيم العجلي:

يروى عنه الصدوق مترصّيا (8)، ويحتمل كونه المتقدم، تعق (9).

ص: 305

---

1- رجال الشيخ: 40/444 وفيه: سمع منه سنة ثمان وعشرين و ثلاثمائة و ما بعدها.

2- في نسخة «ش»: أقول.

3- هداية المحدثين: 15.

4- الخلاصة: 23/205.

5- رجال ابن داود: 36/229.

6- رجال الشيخ: 40/444.

7- تعليقة الوحيد البهبهاني: 40.

8- الخصال: 203/158، وفيه: أحمد بن محمد بن هيثم العجلي، إلا أن في وسائل الشيعة 6:8/352 نقل الحديث عن الخصال وفيه: ابن

إبراهيم، فتأمل.



- أبو بشر السراج، أخبرنا ابن شاذان، عن العطار، عن الحميري، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عنه، جش (1).  
وفي تعق: الظاهر أنّ الواو سهو من الناسخ، لما مرّ من أنّه ابن أبي بشر، ويأتي في معاوية بن ميسرة وفي باب المصدر بابن (2).  
قلت: ما يأتي فيهما ليس فيه زيادة على ما ذكره دام فضله.  
ولا يخفى أنّ ابن أبي بشر يروي عنه ابن سماعة، وهو ظم (3). وهذا يروي عنه ابن أبي الخطاب، وهو ج (4)، دي (5)، فتأمل.  
وفي مشكا: ابن محمد أبو بشر السراج، عنه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب (6).

- أبو عبد الله الأملي الطبري، ضعيف جدًّا، لا يلتفت إليه. له كتاب الوصول إلى علم (7) الأصول، وكتاب الكشف، أخبرناه إجازة ابن عبدون،  
عن محمد بن محمد بن هارون الطحان الكندي، عنه، جش (8).  
صه، إلى: إليه، وزاد قبل الأملي: الخليلي، الذي يقال له: غلام

- 
- 1- رجال النجاشي: 219/89.
  - 2- تعليقة الوحيد البهبهاني: 40، باختلاف.
  - 3- رجال الشيخ: 24/348.
  - 4- رجال الشيخ: 28/407.
  - 5- رجال الشيخ: 23/423.
  - 6- هداية المحدثين: 176.
  - 7- المصدر: معرفة.
  - 8- رجال النجاشي: 238/96، وفيه: أخبرنا إجازة.

خليل، وبعده إليه: كذاب، وصناع للحديث، فاسد (1).

وفي بعض نسخ جش: أبي عبد الله (2). ونسخ د (3). لذلك مختلفة.

أقول: في مشكا: ابن محمد أبو عبد الله الأملي، عنه محمد بن محمد بن هارون الطحان (4).

### 215- أحمد بن محمد:

أبي الغريب الصيني (5)، يكتب أبا الحسن، نزل (6) بغداد، روى عنه التلعكبري، وسمع منه سنة اثنين وعشرين وثلاثمائة، وله منه إجازة، لم (7).

أقول: في مشكا: ابن محمد بن أبي الغريب، عنه التلعكبري (8).

### 216- أحمد بن محمد بن أبي نصر:

زيد، مولى السكون، أبو جعفر المعروف بالبزنطي، كوفي، لقي الرضا عليه السلام وأبا جعفر عليه السلام، وكان عظيم المنزلة عندهما. وله كتب، منها: الجامع.

مات سنة إحدى وعشرين ومائتين بعد وفاة الحسن بن علي بن فضال بثمانية أشهر، جش (9).

وفي ست بعد أبو جعفر: وقيل أبو علي، وبعد الرضا عليه السلام:

ص: 307

1- الخلاصة: 20/205 وفيه: فاسد المذهب.

2- الظاهر أنّ الصواب: ابن عبد الله، راجع منهج المقال: 40.

3- رجال بن داود: 42/230.

4- هداية المحدثين: 176 وفيه: محمد بن هارون الطحان.

5- في المصدر: أحمد بن محمد بن أبي الغريب الضبي.

6- في المصدر: نزيل.

7- رجال الشيخ: 32/442.

8- هداية المحدثين: 176.

9- رجال النجاشي: 180/75.

و كان عظيم المنزلة عنده، و روى عنه كتابا.

و له من الكتب كتاب الجامع، أخبرنا به عدّة من أصحابنا منهم:

الشيخ و ابن عبدون و الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمّد بن سليمان الرازي (1)، قال: حدّثنا (2) خال أبي محمّد بن جعفر و عمّ أبي عليّ بن سليمان، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عنه.

و ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن بن الوليد (3)، عن محمّد بن الحسن الصّفّار، عن أحمد بن محمّد بن عيسى و محمّد بن عبد الحميد العطار جميعا، عنه.

و له كتاب النوادر، أحمد بن محمّد بن موسى، عن أحمد بن محمّد ابن سعيد، عن يحيى بن زكريّا بن شيبان، عنه.

و مات سنة إحدى و عشرين و مائتين (4).

إلا أنّ في جش، ابن محمّد بن عمرو بن أبي نصر (5).

و صه كست إلى قوله: عنده، و زاد: و هو ثقة (6)، جليل القدر، و كان له اختصاص بأبي الحسن الرضا عليه السلام و أبي جعفر عليه السلام، أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصحّ عنه و أقرّوا له بالفقه.

مات رحمه الله سنة إحدى و عشرين و مائتين بعد وفاة الحسن بن عليّ ابن فضّال بثمانية أشهر (7). 3.

ص: 308

1- في المصدر: الزراري.

2- في المصدر: حدّثنا به.

3- محمّد بن الحسن بن الوليد، لم ترد في المصدر.

4- الفهرست: 63/19.

5- رجال النجاشي: 180/75.

6- و الفهرست أيضا زاد: ثقة، بعد قوله: كوفي.

7- الخلاصة: 1/13.

و تبع في ذلك جش. وقد ذكر أنّ الحسن بن عليّ بن فضال مات سنة أربع و عشرين و مائتين (1)، و كذا د (2).

و على هذا تكون وفاته قبل وفاة الحسن بثلاث سنين، لا بعدها بثمانية أشهر.

و الظاهر أنّ هذه نسبة وفاة الحسن بن محبوب إلى وفاة ابن فضال ذكرت هنا سهواً، و الله العالم.

و في ضا: ثقة (3). و زاد ظم: جليل القدر (4).

و في كش حكاية الإجماع (5)، و أحاديث كثيرة في جلالته (6).

و في تعق: في العيون، في الصحيح عنه، قال: كنت شاكاً في أبي الحسن الرضا عليه السلام، فكتبت إليه كتاباً أسأله فيه الاذن عليه، و قد أضمرت في نفسي إذا دخلت عليه أسأله عن ثلاث آيات. إلى أن قال:

و كتب عليه السلام بجواب ما أردت أن أسأله عنه من الآيات الثلاث (7).

و عن العدة: إنّه لا يروي إلا عن الثقة (8).

و في أوائل الذكرى: إنّ الأصحاب أجمعوا على قبول مراسيله، كابن 1.

ص: 309

1- الخلاصة: 2/39.

2- رجال ابن داود: 442/76.

3- رجال الشيخ: 2/366.

4- رجال الشيخ: 34/344.

5- رجال الكشي: 1050/556.

6- رجال الكشي: 1100/588، 1099/587 و 1101.

7- عيون أخبار الرضا عليه السلام 2: 18/212.

8- عدة الأصول: 387/1.

أبي عمير و صفوان بن يحيى (1).

و عن السرائر: البزنت: ثياب معروفة (2).

و السكون-بفتح السين-حيّ باليمن (3)(4).

أقول: في مشكا: يعرف ابن أبي نصر بوقوعه آخر السند مقارنا للرضا و الجواد عليهما السلام، و برواية الحسين بن سعيد عنه، و محمد بن الحسين ابن أبي الخطاب، و أبي طالب عبد الله بن الصلت، و أحمد بن هلال، و يحيى ابن سعيد الأهوازي، و محمد بن عبد الله بن زرارة.

و في التهذيب: عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن محمد بن عليّ ابن أبي عبد الله، عن أبي الحسن عليه السلام (5).

فقال في المدارك: الجواب بالطعن في السند بجهالة الراوي (6)، انتهى.

و عن؟؟؟ محمد بن عيسى، و محمد بن عبد الحميد العطار، و محمد بن عبد الله بن مهران، و محمد بن يحيى، و أحمد بن محمد بن خالد، و أحمد ابن محمد بن عيسى، و يحيى بن زكريّا بن شيبان، و محمد بن يزداد، و الحسن ابن عليّ بن النعمان، و عليّ بن مهزيار، و موسى بن عمر بن يزيد الصيقل، و يعقوب بن يزيد، و إبراهيم بن هاشم.

و هو عن أبان بن عثمان الأحمر، و عن عبد الله بن المغيرة، و محمد بن 5.

ص: 310

1- ذكرى الشيعة: 4.

2- السرائر: 3/553.

3- لسان العرب: 13/218.

4- تعليقة الوحيد البهبهاني: 40.

5- التهذيب 4: 356/124.

6- مدارك الاحكام: 5/375.

حمران. ووقع في أسانيد الشيخ رواية محمد بن أحمد بن يحيى، عن ابن أبي نصر (1).

و الظاهر أنّ الواسطة ساقطة، مثل أحمد بن محمد بن عيسى، لأنّه ليس من طبقة من يروي عنه (2).

### 217- أحمد بن محمد الأردبيلي:

أمره في الجلالة والثقة والأمانة أشهر من أن يذكر، وفوق ما تحوم (3) حوله العبارة، كان متكلماً، فقيهاً، عظيم الشأن، جليل القدر، رفيع المنزلة، أروع أهل زمانه وأعبدهم وأتقاهم. له مصنفات، منها كتاب آيات الأحكام.

توفّي رحمه الله في شهر صفر سنة ثلاث وتسعين وتسعمائة، في المشهد المقدّس الغروي، نقد (4).

عنه تعق، وقال: قلت: من مصنفاته شرحه على الإرشاد لم يصنّف مثله، وحاشيته على شرح المختصر العضدي، وغير ذلك (5).

أقول: في مل: كان عالماً فاضلاً مدقّقاً عابداً ثقة ورعاً، جليل القدر عظيم الشأن. ثم ذكر من جملة كتبه: حديقة الشيعة (6).

وفي إجازة الشيخ يوسف البحراني: كان عالماً عاملاً مدقّقاً

ص: 311

1- التهذيب 3:197/57.

2- هداية المحدثين: 174.

3- في نسخة «م»: يحوم.

4- نقد الرجال: 126/29.

5- تعليقة الوحيد البهبهاني: 126/29.

6- أمل الآمل 2:57/23.



زاهدا (1) ورعا، لم يسمع بمثله في الزهد و الورع، له مقامات و كرامات (2).

ذكره شيخنا المجلسي في البحار في جملة من رأى القائم عليه السلام (3) و أنه قد انفتحت له أفعال الروضة المقدسة الغروية و كلمه الإمام عليه السلام، في حكاية طويلة. إلى أن قال:

و الذي وقفنا عليه- يعني من شرح الإرشاد- ما يتعلّق بالعبادات كملا، و المتاجر كملا، و كتاب الصيد و الذباجة إلى آخر الكتاب. و أمّا ما يتعلّق بالنكاح و توابعه فلم نقف عليه و لم نسمع به، و الظاهر أنّ هذا هو الذي برز في قالب التصنيف.

و كان رحمه الله مجتهدا صرفا كالعلامة الحلّي و نحوه، عطر الله مراقدهم. و له أيضا كتاب حديقة الشيعة. إلى آخر كلامه رحمه الله (4).

و في كتاب الأنوار النعمانية للسيد نعمة الله الجزائري: حدّثني أوثق مشايخي علما و عملا أنّ لهذا الرجل - و هو المولى الأردبيلي رحمه الله - تلميذا من أهل تفرّيش اسمه مير علام (5)، و قد كان بمكان من الفضل و الورع.

قال ذلك التلميذ (6): قد كانت لي حجرة في المدرسة المحيطة بالقبة الشريفة، فانّفق أنّي فرغت من مطالعتي و قد مضى جانب كثير من الليل، فخرجت من الحجرة أنظر في حوش الحضرة، و كانت ليلة شديدة الظلام، ه.

ص: 312

1- في المصدر زيادة: عابدا.

2- في اللؤلؤة: له كرامات و مقامات.

3- بحار الأنوار: 174/52.

4- لؤلؤة البحرين: 61/148.

5- في المصدر: فيض الله، (خ ل).

6- في المصدر زيادة: أنّه.

فرايت رجلا- مقبلا إلى الحضرة الشريفة، فقلت: لعل هذا سارق جاء ليسرق شيئا من القناديل. فنزلت و أتيت إلى قربه (1) و هو لا- يراني فمضى إلى الباب و وقف، فرايت القف و قد (2) سقط و فتح له الباب الثاني و الثالث على هذا الحال، فأشرف على القبر فسلم و أتى من جانب القبر ردّ السلام، فعرفت صوته، فإذا هو يتكلّم مع الإمام عليه السلام في مسألة علمية.

ثمّ خرج من البلدة (3) متوجّها إلى مسجد الكوفة، فخرجت خلفه و هو لا يراني، فلما وصل إلى محراب المسجد، سمعته يتكلّم مع رجل آخر بتلك المسألة.

فرجع و رجعت خلفه و هو لا- يراني (4). فلما بلغ إلى باب البلد أضاء الصبح، فأعلنت نفسي له و قلت (5): يا مولانا كنت معك من الأول إلى الآخر، فأعلمني من كان الرجل الأوّل الذي كلّمته في القبّة، و من الرجل الآخر الذي كلّمك في (6) الكوفة. فأخذ عليّ المواثيق أنّي لا أخبر أحدا بسرّه حتّى يموت.

فقال لي: يا ولدي، إنّ بعض المسائل تشبه عليّ، فربما خرجت (7) بعض الليل إلى قبر مولانا أمير المؤمنين عليه السلام، و كلّمته في المسألة، و سمعت الجواب. ي.

ص: 313

1- في المصدر زيادة: فرأيته.

2- في المصدر: قد.

3- في المصدر: البلد.

4- و هو لا يراني، لم ترد في المصدر.

5- في المصدر زيادة: له.

6- في المصدر زيادة: مسجد.

7- في المصدر زيادة: في.

وفي هذه الليلة أحالني على مولانا صاحب الزمان عليه السلام، وقال لي: إنَّ ولدنا المهدي عليه السلام هذه الليلة في مسجد الكوفة، فامض إليه وسله عن هذه المسألة، وكان ذلك الرجل هو المهدي عليه السلام (1)، انتهى.

### 218- أحمد بن محمد بن أحمد:

الجرجاني (2)، نزيل مصر، كان ثقة في حديثه، ورعا، لا يطعن عليه، صه (3).

وزاد جش: سمع الحديث، وأكثر من أصحابنا و العامة (4).

### 219- أحمد بن محمد بن أحمد:

السناني، يروي عنه الصدوق مترضياً (5).

ويأتي محمد بن أحمد السناني، روى عنه الصدوق (6)، ولعلَّ هذا ابنه. واحتمال الاتِّحاد في غاية البعد، تعق (7).

### 220- أحمد بن محمد بن أحمد:

ابن طرخان الكندي، أبو الحسين الجرجاني الكاتب، ثقة، صحيح السماع، صه (8).

وزاد جش: كان صديقنا، قتله إنسان يعرف بابن أبي العباس -يزعم

ص: 314

1- الأنوار النعمانية: 303/2.

2- في الخلاصة زيادة: أبو علي.

3- الخلاصة: 44/19.

4- رجال النجاشي: 208/86.

5- أمالي الصدوق: 4/334، ولم يرد فيه الترضي.

6- كما في الخصال: 259/188 وغيره.

7- تعليقة الوحيد البهبهاني: 42.

8- الخلاصة: 46/20.

أنه علويّ -لأنه أنكر عليه نكرة، رحمه الله، وله كتاب إيمان أبي طالب (1).

## 221- أحمد بن محمد بن أحمد:

ابن طلحة، أبو عبد الله - وهو ابن أخي أبي الحسن عليّ بن عاصم المحدث - يقال له: العاصمي، كان ثقة في الحديث، سالما، خيرا، أصله كوفي وسكن بغداد. روى عن الشيوخ الكوفيين.

أحمد بن عليّ بن نوح، عن الحسين بن عليّ بن سفيان، عن العاصمي، جش (2).

صه. إلى: عن جميع شيوخ الكوفيين، وقبل أبو عبد الله: ابن عاصم، وليس فيها: أبي الحسن، ولا: كان، وبدل سالما خيرا: سالم الجنبه (3).

و يأتي عن الشيخ بعنوان: ابن محمد بن عاصم (4).

وفي تعق: ونذكر (5) هناك بعض ما فيه (6).

أقول: في مشكا: ابن محمد بن أحمد بن طلحة بن عاصم (7) العاصمي الثقة، عنه الحسين بن عليّ بن سفيان، وابن الجنيد (8).

## 222- أحمد بن محمد بن إسحاق:

روى عنه الصدوق مترصيا، تعق (9).

ص: 315

1- رجال النجاشي: 210/87، وفيه: الجرجاني.

2- رجال النجاشي: 232/93.

3- الخلاصة: 16/16، وورد فيها: أحمد بن محمد بن طلحة بن عاصم.

4- رجال الشيخ: 97/454.

5- في المصدر: وسنذكر.

6- تعليقة الوحيد البهبهاني: 42.

7- في المصدر: العاصم.

8- هداية المحدثين: 176.

9- تعليقة الوحيد البهبهاني: 42.

قلت: كآئه أحمد بن محمّد بن إسحاق المعاذي، الذي يذكره في كمال الدين مترصّيا (1).

### 223- أحمد بن محمّد بن جعفر:

أبو عليّ الصولي، بصريّ، صحب الجلودي عمره، وقدم بغداد سنة ثلاث و خمسين و ثلاثمائة، و سمع الناس منه، و كان ثقة في حديثه مسكونا إلى روايته، غير أنه قيل: إنّه يروي عن الضعفاء، جش (2).

صه، إلاّ: بصري، و بعد الجلودي: بالجيم المفتوحة و اللام الساكنة و الواو المفتوحة، و قيل: بضمّ اللام و إسكان الواو و الدال المهملة بعد الواو، و صحبه (3). إلى آخره.

و ست كجش إلى: إلى روايته، و زاد: أحمد بن عبدون، عن محمّد ابن موسى أبي الفرج، عنه. و أخبرنا الشيخ، عنه (4).

قلت: ما ذكره العلامة في ترجمة الجلودي من سكن اللام و فتح الواو غير معروف. و في القاموس: جلود- كقبول- قرية بالأندلس (5).

و أمّا الصولي، ففي ضح: بالمهملة المضمومة (6).

و في القاموس: صول: قرية بصعيد مصر، و بالضم رجل، و موضع (7).

و في مشكا: ابن محمّد بن جعفر أبو عليّ الصولي الثقة، عنه محمّد

ص: 316

1- كمال الدين: 2/317.

2- رجال النجاشي: 202/84.

3- الخلاصة: 23/17.

4- الفهرست: 95/32.

5- القاموس المحيط: 284/1.

6- إيضاح الاشتباه: 61/101.

7- القاموس المحيط: 4/4.

## 224-أحمد بن محمّد بن الحسن:

ابن الوليد. حكم بصحة حديثه في المختلف (2)، وكذا في طريق الشيخ إلى الحسن بن محبوب (3)، وهو فيه.

وفي الوجيزة: إنّه أستاذ المفيد، يعدّ حديثه صحيحا لكونه من مشايخ الإجازة. وثقّه الشهيد الثاني (4).

وربما أشرنا إلى ما فيه في أحمد بن محمّد بن يحيى العطار، تعق (5).

أقول: ذكره في الحاوي في خاتمة قسم الثقات (6)، وقد عقدها لمن لم ينصّ على توثيقه، بل يستفاد من قرائن آخر.

وفي مل: من مشايخ المفيد، وثقّه الشهيد الثاني في الدراية (7)، ويعدّ العلامة وغيره من علمائنا حديثه صحيحا، ومعلوم أنّه من مشايخ الإجازة (8)، انتهى.

وفي المتوسط: من المشايخ المعبرين، وقد صحّح العلامة كثيرا من الروايات وهو في الطريق، بحيث لا يحتمل الغفلة، ولم أر (9) إلى الآن ولم

ص: 317

1- هداية المحدثين: 176.

2- مختلف الشيعة: 258/1، حكم بصحة حديث زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام، وهو في الطريق، راجع التهذيب 1: 16/10.

3- الخلاصة: 276.

4- الوجيزة: 120/153.

5- تعليقة الوحيد البهبهاني: 42.

6- حاوي الأقوال: 700/170.

7- الرعاية في علم الدراية: 370.

8- أمل الآمل 2: 63/24.

9- في نسخة «ش»: ولم أدر.

أسمع من أحد يتأمل في توثيقه (1).

وفي مشكا: ابن الوليد، يقع في أوّل السند كالمفيد و أقرانه، وهو عن أبيه، عن الحسين بن الحسن بن أبان، وعن أبيه، عن سعد بن عبد الله و محمّد بن الحسن الصّفّار (2).

## 225-أحمد بن محمّد بن الحسين:

ابن الحسن بن دول القمّي، له مائة كتاب. ثمّ عدّها و عدّ منها كتب فروع الفقه من الوضوء إلى الديات، ثمّ عدّ كتاب خصائص النبيّ صلّى الله عليه وآله و سلّم، كتاب شواهد أمير المؤمنين عليه السلام و فضائله، كتاب المناقب، كتاب المثالب. ثمّ قال:

قال أبو محمّد عبد الله بن محمّد الدعلجي رحمه الله: أخبرنا عنه أبو علي أحمد بن علي.

و جاء وفاته سنة خمسين و ثلاثمائة، جش (3).

وفي تعق: الظاهر ممّا ذكر كونه ممدوحا، سيّما بعد ملاحظة ما ذكرناه (4) في الفوائد (5).

أقول: في مشكا: ابن محمّد بن الحسين بن الحسن بن دول، عنه أبو علي أحمد بن علي (6).

ص: 318

1- الوسيط: 18.

2- هداية المحدثين: 174.

3- رجال النجاشي: 223/89.

4- في نسخة «ش»: ما ذكرناه.

5- تعليقة الوحيد البهبهاني: 43.

6- هداية المحدثين: 176، و ما ذكر عن المشتركات لم يرد في نسخة «ش».

ابن عبد الرحمن بن محمد بن عليّ البرقي، أبو جعفر، أصله كوفي.

وكان جدّه محمد بن علي حبسه يوسف بن عمر بعد قتل زيد (1)، ثمّ قتله.

وكان خالد صغير السن، فهرب مع أبيه عبد الرحمن إلى برق رود (2).

وكان ثقة في نفسه، يروي عن الضعفاء و اعتمد (3) المراسيل، وصنّف كتباً (4) المحاسن وغيرها. وقد زيد في المحاسن و نقص، جش (5).

ست، وزاد بعد عمر: والي العراق، وبعد زيد: ابن علي، و بدل رود: قم (6)، وزاد: وأقاموا بها، وبعد في نفسه: غير أنّه، وبعد كتباً: كثيرة منها.

ثمّ ذكرنا كتبه، وقالنا: أخبرنا بها الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمد بن سليمان الزراري، قال: حدّثني مؤدّبني عليّ بن الحسين السعدآبادي أبو الحسن القميّ، عنه.

إلا أنّ في ست في أوّل السند بزيادة: المفيد و ابن عبدون، ثمّ قال:

وأخبرنا هؤلاء عن الحسن بن حمزة العلوي الطبري، عن أحمد بن عبد الله ابن بنت البرقي، قال: حدّثنا جدّي أحمد بن محمد.

وأخبرنا ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن سعد، عنه (7).

ص: 319

1- في المصدر زيادة: عليه السلام.

2- في المصدر: برق رود.

3- في نسخة (ش) زيادة: على.

4- في المصدر زيادة: منها.

5- رجال النجاشي: 182/76.

6- في الفهرست: برقة قم.

7- الفهرست: 65/20.



وزاد جش على ما مرّ قال أحمد بن الحسين رحمه الله في تاريخه:

توفي أحمد في سنة أربع و سبعين و مائتين، وقال علي بن محمد ماجيلويه:

سنة ثمانين و مائتين.

وفي صه، بعد البرقي: منسوب إلى برقة قم، وبعد كوفي: ثقة، غير أنه أكثر الرواية عن الضعفاء و اعتمد المراسيل، قال ابن الغضائري: طعن عليه القمّيون، و ليس الطعن فيه إنّما الطعن فيمن يروي عنه، فإنّه كان لا يبالي عمّن أخذ، على طريقة أهل الأخبار.

و كان أحمد بن محمد بن عيسى أبعدّه عن قم، ثمّ أعاده إليها و اعتذر إليه.

قال: و وجدت (1) كتابا فيه وساطة بين أحمد بن محمد بن عيسى و أحمد بن محمد بن خالد، لمّا توفي مشى أحمد بن محمد بن عيسى في جنازته حافيا حاسرا ليبرئ نفسه ممّا قذفه به.

و عندي أنّ روايته مقبولة (2).

و في تعق: في المعراج: إنّ في المختلف في غير موضع أنّ فيه قولاً بالقدح، و جعل ذلك طعنا في الرواية (3).

و في المسالك في بحث إرث نكاح المنقطع، طعن في صحيحة سعيد (4) باشتمالها على البرقي. إلى أن قال: و ابنه أحمد، فقد طعن عليه كما طعن على أبيه (5). 1.

ص: 320

1- في المصدر: و قال وجدت.

2- الخلاصة: 7/14.

3- المختلف.

4- في نسخة (م): سعد، و في المعراج: سعيد بن عباد، و في المسالك: سعيد بن يسار.

5- معراج أهل الكمال: 161، المسالك: 405/1.

وفيما ذكره نظر ظاهر، يظهر بملاحظة ما مرّ في الفوائد.

وبالجملة: التوثيق ثابت من العدول، والقدح غير معلوم، بل ولا ظاهر، وغاية ما ثبت الطعن في طريقته، وهو قدح بالنسبة إلى رؤية بعض القدماء.

وقال جدّي رحمه الله (1): لو جعل هذا-أي إخراج أحمد بن محمّد بن عيسى إياه-قدحا (2) في ابن عيسى كان أظهر، لكن كان ورعا وتلافي ما وقع منه (3)، انتهى (4).

أقول: في مشكا: يعرف ابن محمّد بن خالد بوقوعه في وسط السند، ويروي عنه محمّد بن جعفر بن بطّة، وعليّ بن إبراهيم-كما في المنتقى (5)- وعليّ بن الحسين السعدآبادي، وأحمد بن عبد الله ابن بنت (6) البرقي، وسعد بن عبد الله، ومحمّد بن الحسن الصفّار، وعبد الله بن جعفر الحميري (7).

### 227-أحمد بن محمّد بن الربيع:

الأفرع الكندي، له كتاب النوادر.

أحمد بن عبد الواحد، عن عليّ بن محمّد القرشي، عن عليّ بن الحسن، عنه.

ص: 321

- 1- رحمه الله، لم ترد في نسخة «ش».
- 2- في التعليقة و الروضة: خطأ.
- 3- روضة المتقين: 42/14.
- 4- تعليقة الوحيد البهبهاني: 43.
- 5- منتقى الجمان:.
- 6- في المصدر زيادة: إلياس.
- 7- هداية المحدثين: 175.

قال أبو الحسين محمد بن هارون رحمه الله: قال أبي: قال أبو عليّ ابن همام: حدّثنا عبد الله بن العلاء، قال: كان أحمد بن محمد بن الربيع عالما بالرجال، جش (1).

قلت: في الوجيزة: ممدوح (2). وهو الظاهر ممّا ذكر.

وفي مشكا: ابن محمد بن الربيع، عنه عليّ بن الحسن بن فضال (3).

### 228- أحمد بن محمد بن زيد الخزاعي:

يكنى أبا جعفر، روى عنه حميد أصولا كثيرة، ومات سنة اثنين وستين ومائتين، وصلى عليه الحسن بن محمد بن سماعة الصيرفي، لم (4).

وفي تعق: ربما يومي هذان الوصفان إلى فساد عقيدته، فتأمل (5).

### 229- أحمد بن محمد الزراري:

غير المذكور في الكتابين بهذا العنوان. وهو ابن محمد بن سليمان بن الحسن بن الجهم بن بكير، وسيأتي.

### 230- أحمد بن محمد السري:

المعروف بابن أبي دارم، يكنى أبا بكر، كوفي، روى عنه التلعكبري وسمع منه سنة ثلاث و ثلاثين و ثلاثمائة و ما بعدها، وله منه إجازة، لم (6).

أقول: في مشكا: ابن محمد السري، عنه التلعكبري، كأحمد بن محمد بن أبي الغريب (7).

ص: 322

1- رجال النجاشي: 189/79.

2- الوجيزة: 122/153.

3- هداية المحدثين: 177.

4- رجال الشيخ: 23/440.

5- تعليقة الوحيد البهبهاني: 44.

6- رجال الشيخ: 42/445.

7- هداية المحدثين: 177.

ابن عبد الرحمن بن زياد بن عبيد الله بن زياد بن عجلان-مولى عبد الرحمن بن سعيد بن قيس السبيعي الهمداني-المعروف بابن عقدة (1)، أخبرنا بكتبه (2) أحمد بن عبدون، عن محمد بن أحمد بن الجنيد.

وأمره في الثقة والجلالة وعظم الحفظ أشهر من أن يذكر، وكان زيدا جاروديا، وعلى ذلك مات، وإنما ذكرناه في جملة أصحابنا لكثرة رواياته عنهم، وخلطته بهم، وتصنيفه لهم.

وله كتب كثيرة، منها: كتاب التاريخ- وهو (3) ذكر من روى الحديث من الناس كلهم العامة والشيعة وأخبارهم، خرج منه شيء كثير، لم (4) يتمه- كتاب من روى عن أمير المؤمنين عليه السلام ومسنده، كتاب من روى عن الحسن والحسين عليهما السلام، كتاب من روى عن علي بن الحسين عليه السلام وأخباره، كتاب من روى عن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام وأخباره، كتاب من روى عن زيد بن علي عليه السلام ومسنده، كتاب الرجال- وهو كتاب من روى عن جعفر بن محمد عليه السلام- إلى أن قال:

أخبرنا بجميع (5) كتبه أبو الحسن أحمد بن محمد بن موسى الأهوازي، عنه.

ومات بالكوفة سنة ثلاث و ثلاثين و ثلاثمائة، ست (6).

وفي جش: بعد الهمداني: هذا رجل جليل في أصحاب الحديث،

ص: 323

1- في المصدر زيادة: الحافظ.

2- في المصدر: بنسبه.

3- في المصدر زيادة: في.

4- في المصدر: ولم.

5- في المصدر زيادة: رواياته و.

6- الفهرست: 86/28.

مشهور بالحفظ، والحكايات تختلف عنه في الحفظ وعظمه، وكان كوفيًا زيديًا جاروديًا، وعلى ذلك مات (1).

وذكره أصحابنا لاختلاطه بهم ومداخلته إيّاهم، وعظم محلّه وثقته وأمانته.

ثمّ قال بعد ذكر كتبه: وقد لقيت جماعة ممّن لقيه وسمع منه.

ومات سنة ثلاث و ثلاثين و ثلاثمائة (2).

وفي صه إلى قوله: بابن عقدة، وليس فيها: مولى عبد الرحمن، ثمّ قال: يكتّى أبا العباس، جليل القدر، عظيم المنزلة، وكان زيديًا. إلى قوله: وتصنيفه لهم، روى جميع كتب أصحابنا وصنّف لهم وذكر أصولهم، وكان حفظة.

قال الشيخ الطوسي رحمه الله: سمعت جماعة يحكون عنه أنّه قال:

أحفظ مائة وعشرين ألف حديث بأسانيدها، وذاكر بثلاثمائة (3) ألف حديث.

له كتب ذكرناها في كتابنا الكبير، منها: كتاب أسماء الرجال الذين رروا عن الصادق عليه السلام أربعة آلاف رجل، وأخرج فيه لكلّ رجل الحديث الذي رواه.

ومات بالكوفة سنة ثلاث و ثلاثين و ثلاثمائة (4).

وفي لم: جليل القدر، عظيم المنزلة، له تصانيف كثيرة ذكرناها في ست. كان زيديًا جاروديًا إلاّ أنّه يروي (5) جميع كتب أصحابنا، وصنّف لهمي.

ص: 324

1- في المصدر: على ذلك حتّى مات.

2- رجال النجاشي: 233/94.

3- في المصدر: في ثلاثمائة.

4- الخلاصة: 13/203.

5- في المصدر: روى.

وذكر أصولهم، وكان حفظة، سمعت جماعة. إلى آخر ما نقله صه. ثم قال:

روى عنه التلعكبري من شيوخنا وغيره، سمعنا من ابن المهدي (1) و من أحمد بن محمد-المعروف بابن الصلت-رويا عنه. وأجاز لنا ابن الصلت جميع (2) رواياته (3).

وفي تعق: يأتي ترجمة همدان في الحارث بن عبد الله (4).

أقول: في مشكا: ابن عقدة، عنه أحمد بن موسى الأهوازي، و التلعكبري، و محمد بن جعفر النحوي، و أبو الحسن التميمي، و محمد بن جعفر الأديب و لعله النحوي، و ابن المهدي، و أحمد بن محمد المعروف بابن الصلت، و محمد بن أحمد بن الجنيد (5).

### 232-أحمد بن محمد بن سليمان:

ابن الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين بن سنسن، أبو غالب الزراري، و هم البكريون. و بذلك كان يعرف (6)، إلى أن خرج توقيع من أبي محمد الحسن عليه السلام فيه ذكر أبي طاهر الزراري: و أما (7) الزراري رعاه الله تعالى (8). فذكروا أنفسهم بذلك.

و كان شيخ أصحابنا في عصره، و أستاذهم و ثقتهم، و صنّف كتابا. ثم

ص: 325

1- في المصدر: المهدي.

2- في المصدر: عنه بجميع.

3- رجال الشيخ: 30/441.

4- تعليقة الوحيد البهبهاني: 44.

5- هداية المحدثين: 177.

6- في المصدر: كانوا يعرفون.

7- في المصدر: فأما.

8- تعالى، لم ترد في المصدر.

عدّ: كتاب الرسالة إلى ابن ابنه أبي طاهر في ذكر آل أعين، الشيخ والحسين بن عبيد الله و ابن عبدون، عنه، بها.

ومات (1) سنة ثمان و ستين و ثلاثمائة، ست (2).

صه، إلى قوله: و نقيبهم (3)، مات رضي الله عنه سنة ثمان و ستين و ثلاثمائة، وفيها: الرازي، بدل: الزراري، في جميع المواضع (4).

و في جش: بعد أبو غالب الزراري: وقد جمعت أخبار بني سنسن، و كان أبو غالب شيخ العصابة في زمنه و وجههم. إلى أن قال: انقرض ولده إلا من ابنة ابنه. و كان مولده سنة خمس و ثمانين و مائتين (5).

و في لم: جليل القدر، كثير الرواية، ثقة، روى عنه التلعكبري (6).

و في تعق: سنشير في محمد بن سليمان إلى أنه جدّه نسب إليه، و أنّ أباه: محمد بن محمد.

و قوله: فيه ذكر أبي طاهر الزراري، أبو طاهر هذا: محمد بن سليمان جدّ أبي غالب، و توهم بعض كونه ابن ابنه محمد بن عبيد الله، فلاحظ ترجمة محمد بن سليمان و لاحظ الطبقة، و ترجمة محمد بن عبيد الله أيضا.

هذا، و في المعراج (7): إنّ المفهوم من رسالة أبي غالب في ذكر آلج.

ص: 326

- 
- 1- في المصدر زيادة: رضي الله عنه.
  - 2- الفهرست: 94/31.
  - 3- في نسخة «ش»: و فقيهم، (خ ل).
  - 4- الخلاصة: 22/17، و في الخلاصة: الزراري في جميع المواضع، و لم يرد لفظ: الرازي إلاّ أنه في نسخة خطيّة من الخلاصة ورد بلفظ: الرازي.
  - 5- رجال النجاشي: 201/83.
  - 6- رجال الشيخ: 34/443.
  - 7- في نسخة «ش»: و زاد في المعراج.

أعين (1): أن نسبتهم إلى زرارة متقدمة على زمن أبي طاهر، وأن أول من نسب إليه: سليمان بن الحسن (2)، حيث قال: وأول من نسب إلى زرارة جدنا سليمان، نسبه إليه سيدنا أبو الحسن علي بن محمد العسكري عليه السلام، وكان إذا ذكره في توقيعاته إلى غيره قال: الزراري، تورية له (3) وستر له.

إلى آخره.

قال: و الرسالة عندي بنسخة صحيحة، وفي آخرها حكاية عن الشيخ الجليل الحسين بن عبيد الله الغضائري ما نصّه: وتوفي أحمد بن محمد الزراري الشيخ الصالح رضي الله عنه في جمادى الأولى سنة ثمان و ستين و ثلاثمائة، وتوليت جهازه، وحملته إلى مقابر قريش على صاحبها السلام، ثم إلى الكوفة، وأنفذت ما أوصى بإفناذه، وأعاني على ذلك هلال بن محمد رضي الله عنه (4)(5).

أقول: في نسختي من جش: أحمد بن محمد بن محمد بن سليمان، وكذا في ضح (6)، والظاهر سقوطه من ست و صه سهوا من السّاخ لزعم التكرار.

وفي ضح: الزراري، كما في جش و ست، وغيرهما.

هذا، ويأتي في جعفر بن محمد بن مالك تصريح جش بوثاقته (7).2.

ص: 327

- 1- في ذكر آل أعين، لم ترد في المعراج.
- 2- في التعليقة و المعراج زيادة: للتوقيعات الواردة.
- 3- في المعراج: عنه.
- 4- معراج أهل الكمال: 184-186، باختلاف يسير.
- 5- تعليقة الوحيد البهبهاني: 44.
- 6- إيضاح الاشتباه: 60/101 وفيه: أحمد بن محمد بن سليمان.
- 7- رجال النجاشي: 313/122.



وفي مشكا: ابن محمّد بن سليمان الثقة- كما صرّح به جش في جعفر ابن محمّد بن مالك و الشيخ في رجاله-، عنه المفيد، و الحسين بن عبيد الله، و أحمد بن عبدون، و التلعكبري، و ابن عزور (1).

### 233- أحمد بن محمّد بن سيّار:

أبو عبد الله الكاتب، بصري، كان من كتّاب آل طاهر في زمن أبي محمّد عليه السلام، و يعرف بالسيّاري. ضعيف الحديث، فاسد المذهب، مجفوّ الرواية، كثير المراسيل، ست (2)، جش (3).

و زاد صه: حكى محمّد بن محبوب (4) عنه في كتاب (5) النوادر المصنّف (6) أنّه قال بالتناسخ (7).

ثمّ زاد ست: و صنّف كتبا، أخبرنا بالنوادر خاصّة الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمّد بن يحيى، عن أبيه، قال: حدّثنا السيّاري إلّا بما كان من غلوّ أو تخليط (8).

و زاد جش بعد فاسد المذهب: ذكر ذلك لنا الحسين بن عبيد الله.

و في كش أيضا ذمّه (9).

و في كر: ابن محمّد السيّاري البصري (10).

ص: 328

1- هداية المحدثين: 177.

2- الفهرست: 70/23.

3- رجال النجاشي: 192/80.

4- في المصدر: محمّد بن علي بن محبوب.

5- في نسخة «ش»: كتابه.

6- في المصدر: للمصنّف.

7- الخلاصة: 9/203.

8- في المصدر: إلّا بما كان فيه من غلوّ و تخليط.

9- رجال الكشي: 1128/606.

10- رجال الشيخ: 3/427.

أقول: في مشكا: ابن محمّد بن سيّار، عنه محمّد بن يحيى، وعليّ ابن محمّد الجنابي (1).

### 234- أحمد بن محمّد بن الصقر:

الصائغ، المعدّل، كما ذكره الصدوق في أماليه مرارا، وقال: حدّثنا أحمد. إلى آخره (2).

### 235- أحمد بن محمّد بن عاصم:

أبو عبد الله، هو ابن أخي عليّ بن عاصم المحدث، ويقال له:

العاصمي، ثقة في الحديث، سالم الجنبية، أصله الكوفة، سكن بغداد، وروى عن شيوخ الكوفيّين.

وله كتب منها: كتاب النجوم، أخبرني (3) به الشيخ و ابن عبدون، عن محمّد بن أحمد بن الجنيد أبي علي، عنه، ست (4).

وفي لم: عنه ابن الجنيد و ابن داود (5).

و مر عن جش و صه بعنوان: ابن محمّد بن أحمد بن طلحة.

وفي تعق: في ترجمة الحسن بن الجهم، عن أبي غالب الزراري رضي الله عنه: أنّه ابن أخت عليّ بن عاصم، لقب بالعاصمي من جهته.

هذا، و وصفه خالي (6) و المحقّق البحراني (7) بأنّه أستاذ الكليني.

ص: 329

1- هداية المحدثين: 177.

2- أمالي الصدوق: 5/453، 5/144، وفيه بدل المعدّل: العدل.

3- في المصدر: أخبرنا.

4- الفهرست: 85/28.

5- رجال الشيخ: 97/454.

6- الوجيزة: 136/155.

7- معراج أهل الكمال: 73/189، و بلغة المحدثين: 329.

ويأتي في آخر الكتاب أنّ العاصمي من الوكلاء الذين رأوا الصاحب عليه السلام ووقفوا على معجزته (1)، فلعلّه هو، فتأمل (2).

### 236- أحمد بن محمد بن عبيد الله:

الأشعري، ج (3).

وزاد صه: القميّ، شيخ من أصحابنا، ثقة، روى عن أبي الحسن الثالث عليه السلام (4).

وزاد جش: وابنه عبيد الله بن أحمد، روى عنه محمد بن عليّ بن محبوب.

له كتاب نوادر، محمد بن عليّ بن محبوب، عن عبيد الله بن أحمد، عن أبيه (5).

أقول: في مشكا: ابن محمد بن عبيد الله الأشعري الثقة، عنه ابنه عبيد الله (6).

### 237- أحمد بن محمد بن عبيد الله:

ابن الحسن بن عيّاš-بالشّين المعجّمة- ابن إبراهيم بن أيّوب الجوهري، أبو عبد الله، كان سمع الحديث وأكثر، واختلّ واضطرب في آخر عمره، صه (7)، ست إلا الترجمة، و: واضطرب (8).

ص: 330

1- منهج المقال: 407.

2- تعليقة الوحيد البهبهاني: 45.

3- رجال الشيخ: 7/397.

4- الخلاصة: 39/19.

5- رجال النجاشي: 190/79.

6- هداية المحدثين: 177.

7- الخلاصة: 15/204.

8- الفهرست: 99/33.

وفي جش بعد أبو عبد الله: وأمه سكينه بنت الحسين بن يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن إسحاق بنت أخي القاضي أبي عمر محمد بن يوسف، كان سمع. إلى آخره.

وزاد: وكان جدّه (1) وأبوه من وجوه أهل بغداد أيام آل حمّاد (2).

ونحوه ست، وزاد: وأمه سكينه. إلى آخر ما مرّ.

ثم ذكر من كتبه: كتاب مقتضب الأثر في عدد الأئمّة الاثني عشر عليهم السلام، كتاب الاشتمال على معرفة الرجال و من روى عن إمام (3)، كتاب ما نزل من القرآن في صاحب الأمر عليه السلام.

وزاد جش: رأيت هذا الشيخ، وكان صديقاً لي ولوالدي، وسمعت منه شيئاً كثيراً، ورأيت شيوخنا يضعفونه، فلم أر عنه شيئاً وتجنّبته، وكان من أهل العلم والأدب القوي، وطيب الشعر، وحسن الخط رحمه الله وسامحه.

ومات سنة إحدى وأربعمئة (4).

وفي لم: كثير الرواية، إلا أنه اختلّ في آخر عمره (5).

وفي تعق: في الوجيزة: ضعيف، وفيه مدح (6)(7).

### 238- أحمد بن محمد بن علي:

ابن عمر بن رباح بن قيس بن سالم (8) القلاء السواق، أبو الحسن،

ص: 331

1- في نسخة (ش) زيادة: وعمه.

2- رجال النجاشي: 207/85.

3- في الفهرست: ذكر فيه من روى عن كل إمام، وفي رجال النجاشي: و من روى عن إمام إمام.

4- رجال النجاشي: 207/85.

5- رجال الشيخ: 64/449.

6- الوجيزة: 129/154.

7- تعليقة الوحيد البهبهاني: 45.

8- ابن قيس بن سالم، لم يرد في رجال النجاشي.

مولي آل سعد بن أبي وقاص. وهم ثلاثة إخوة: أبو الحسن هذا وهو الأكبر، وأبو الحسين محمّد وهو الأوسط، ولم يكن من أهل العلم (1)، وأبو القاسم علي وهو الأصغر، وهو أكثرهم حديثاً.

و جدّهم عمر بن رباح القلاء، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن موسى عليهما السلام، ووقف. وكلّ أولاده واقفة. وآخر من بقي منهم أبو عبد الله محمّد بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن عمر بن رباح، وكان (2) شديد العناد في المذهب.

و كان أبو الحسن أحمد بن محمّد ثقة في الحديث، جش (3)، ست - وزاد صه: ولست أرى قبول روايته منفرداً، وليس فيها محمّد بن علي مكرّراً (4) (5) - وزاد: أخبرنا بكتبه أحمد بن عبد الواحد (6) قال: حدّثنا عبید الله بن أحمد بن أبي زيد الأنباري أبو طالب، عنه (7).

وفي تعق: في المعراج عن رسالة أبي غالب في ذكر آل أعين:

وسمعت من حميد بن زياد وأبي عبد الله بن ثابت وأحمد بن محمّد بن رباح، وهؤلاء من رجال الواقفة إلا أنّهم كانوا فقهاء، ثقات في حديثهم، كثيري الرواية (8). 0.

ص: 332

1- في رجال النجاشي: ولم يكن من العلم في شيء.

2- في رجال النجاشي: كان.

3- رجال النجاشي: 229/92.

4- في نسخة «ش»: متكرّراً.

5- الخلاصة: 12/203.

6- في الفهرست: أحمد بن عبدون.

7- الفهرست: 82/26.

8- تعليقة الوحيد البهبهاني: 45، المعراج: 75/192، رسالة أبي غالب الزراري: 150.

أقول: ذكره في الحاوي في الموثقين (1).

وفي الوجيزة: ثقة غير إمامي (2).

وفي مشكا: ابن محمّد بن عليّ بن عمر بن رباح، عنه عبيد الله بن أحمد بن أبي زيد، وأحمد بن محمّد الرازي (3).

### 239- أحمد بن محمّد بن عليّ الكوفي:

يكتى أبا الحسين، روى عن الكليني، أخبرنا عنه عليّ بن الحسين الموسوي المرتضى، لم (4).

و مرّ عن د بعنوان: ابن عليّ (5). إلى آخره.

وفي تعق: في ست: أخبرنا الأجل المرتضى، عن أبي الحسين أحمد ابن عليّ بن سعيد الكوفي، عن محمّد بن يعقوب (6).

قلت: ذكر ذلك في ترجمة الكليني رحمه الله (7).

و مرّ عن تعق: أحمد بن عليّ بن سعيد الكوفي، والظاهر اتّحاد الكل.

وفي مشكا: ابن محمّد بن عليّ الكوفي، روى (8) عنه الكليني (9).

ص: 333

---

1- حاوي الأقوال: 1045/197.

2- الوجيزة: 126/153.

3- هداية المحدثين: 177، وفيه بدل الرازي: الزراري.

4- رجال الطوسي: 70/450، وفيه المرتضى رضي الله عنه.

5- رجال ابن داود: 104/41.

6- تعليقة الوحيد البهبهاني: 38.

7- الفهرست: 601/136.

8- في نسخة (م): يروي.

9- هداية المحدثين: 178، وفيه بروايته عن الكليني.

أبو علي الكوفي، شيخ من أصحابنا، ثقة، جليل، كثير الحديث و الأصول، صه (1).

وزاد ست: له كتب منها: كتاب أخبار آباء النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ و فضائلهم (2)، وإيمان أبي طالب (3).

الحسين بن عبيد الله، عن أبي الحسن محمد بن أحمد بن داود، عنه.

وقال الحسين بن عبيد الله: توفي سنة ست و أربعين و ثلاثمائة (4).

و في جش بعد الكوفي: ثقة جليل من أصحابنا، ثم ذكر كتبه و السند كما مرّ (5).

ثم في صه تاريخ وفاته كما مرّ، وقال: روى عنه أبو حاتم (6) الهروي (7) (8).

و الظاهر أنّه سهو من قلم الناسخ.

و في لم بعد عمّار: كوفي ثقة، روى عنه ابن داود (9).

أقول: أبو حاتم أو ابن حاتم الهروي غير معروف أصلاً، نعم ابن

ص: 334

---

1- الخلاصة: 18/16.

2- في المصدر زيادة: وإيمانهم.

3- في المصدر زيادة: عليه السلام.

4- الفهرست: 88/29.

5- رجال النجاشي: 236/95.

6- في هامش النسخ الخطية: ابن حاتم.

7- في المصدر زيادة: القزويني «خ ل».

8- الخلاصة: 18/16.

9- رجال الشيخ: 98/454.

حاتم القزويني موجود، لكن روايته عن أحمد هذا غير معلومة (1)، نعم في ست بعد هذه الترجمة ترجمة أحمد بن عليّ الفاندي، وذكر أنّه يروي عنه عليّ بن حاتم القزويني (2). فلعلّ العلامة وقع نظره عليه سهواً، أو كان مكتوباً في نسخته في الحاشية فظنّه رحمه الله تتمّة لابن محمّد.

قال في الحاوي: ويؤيد ذلك ذكره في صه لأحمد بن عليّ الفاندي -أي عقيب هذا الرجل- ولم يذكر أنّه روى عنه ابن حاتم (3)، انتهى. وهو جيّد.

وفي مشكا: ابن محمّد بن عمّار، عنه التلعكبري، ومحمّد بن أحمد ابن داود (4).

### 241- أحمد بن محمّد بن عمرو:

ابن أبي نصر، كما في جش (5). مرّ بعنوان ابن محمّد بن أبي نصر.

### 242- أحمد بن محمّد بن عمران:

ابن موسى، أبو الحسن المعروف بابن الجندي، استاذنا رحمه الله، ألحقنا بالشيوخ في زمانه، له كتب، جش (6).

صه، في القسم الأوّل، إلى: في زمانه، وزاد قبل استاذنا: قال جش: إنّه، ثمّ زاد: وليس هذا نصّاً في تعديله (7).

ص: 335

---

1- في هامش النسخ الخطية: مذكورة.

2- الفهرست: 89/30.

3- حاوي الأقوال: 85/29.

4- هداية المحدثين: 178.

5- رجال النجاشي: 180/75.

6- رجال النجاشي: 206/85.

7- الخلاصة: 43/19.



وفي لم وست، إلى قوله: بابن الجندي (1).

وزاد ست: صنّف كتباً، منها: كتاب الأنواع، وهو كتاب كبير حسن، أخبرنا بجميع رواياته أبو طالب بن عزور (2)، عنه (3).

وفيهما: ابن عمر، بلا ألف و نون، وبعد موسى: الجراح (4).

وفي تعق: يأتي أيضا عن جش في صالح بن محمّد الصراي: بالألف و النون، وأنه شيخه (5).

وقوله: ليس نصّا في تعديله.

ظاهره أنه ظاهر فيه، وهو كذلك. و جش ينقل عنه كثيرا معتمدا عليه، منه في أحمد بن عامر (6)، ويأتي في عبد الله ابنه أنه أجازه (7).

وبالجملة، لا شبهة في أنه شيخ إجازته، بل من أجلائهم (8).

أقول: في الوجيزة: ممدوح (9).

وعن كتاب ميزان الاعتدال أيضا: بالألف و النون، وأنه شيعي (10).

إلا أن في ب: ابن عمر (11)، وهو في الأكثر يحذو حذو ست، فتدبر. و.

ص: 336

---

1- رجال الشيخ: 106/456، وزاد: روى عنه ابن عزور.

2- في المصدر: غرور.

3- الفهرست: 98/33.

4- في الفهرست: ابن الجراح.

5- رجال النجاشي: 528/199، ترجمة صالح بن محمّد الصرامي.

6- رجال النجاشي: 250/100.

7- رجال النجاشي: 606/229.

8- تعليقة الوحيد البهبهاني: 45.

9- الوجيزة: 128/154.

10- ميزان الاعتدال 1: 575/147.

11- معالم العلماء: 89/20 وفيه: ابن عمرو.

وفي مشكا: ابن محمّد بن عمر بن موسى المعروف بابن الجندي، عنه أبو طالب بن عزور (1).

### 243-أحمد بن محمّد بن عيسى:

ابن عبد الله بن سعد بن مالك بن الأحوص بن السائب بن مالك بن عامر الأشعري، من بني ذخران بن عوف بن الجماهر بن الأشعر، يكتنى أبا جعفر (2). أول من سكن قم من آباءه سعد بن مالك بن الأحوص. إلى أن قال:

وأبو جعفر رحمه الله شيخ القميين ووجههم وفتيهم، غير مدافع، وكان أيضا الرئيس الذي يلقي السلطان (3). ولقي الرضا عليه السلام.

وله كتب. ولقي أبا جعفر الثاني عليه السلام وأبا الحسن العسكري عليه السلام، جش (4)، ست (5)، صه (6).

وفي الأخيرين بدل الأشعر: الأشعث، وشيخ قم ووجهها وفتيها.

وفي ست: ولقي أبا الحسن الرضا عليه السلام، وصنّف كتابا. ولم يذكر الأخيرين عليهما السلام (7).

وزاد صه: وكان ثقة، وفيها: وله كتب، ذكرناها في الكتاب الكبير.

ثم زاد ست: عدّة من أصحابنا، منهم: الحسين بن عبيد الله وابن أبي

ص: 337

1- هداية المحدثين: 178.

2- في الفهرست و الخلاصة زيادة: القمي.

3- في الخلاصة ورجال النجاشي زيادة: بها.

4- رجال النجاشي: 189/81.

5- الفهرست: 75/25.

6- الخلاصة: 2/13.

7- عليهما السلام أثبتناها من نسخة (م).

جيد، عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار، عن أبيه وسعد، عنه (1).

وفي ضا: ثقة، وله كتب (2).

وفي ج: من أصحاب الرضا عليه السلام (3).

وفي دي: قمّي (4).

وفي كش: قال نصر بن الصباح: أحمد بن محمد بن عيسى لا يروي عن ابن محبوب من أجل أنّ أصحابنا يتّهمون ابن محبوب في روايته عن أبي حمزة، ثمّ مات (5) أحمد بن محمد فرجع قبل ما مات، وكان يروي عمّن كان أصغر سنّاً منه.

ثمّ قال: وما روى أحمد قط عن ابن المغيرة ولا عن حسن بن خرزاذ (6).

وعبد الله بن محمد بن عيسى -الملقب ببنان- أخو أحمد بن محمد بن عيسى (7).

وفي الإرشاد: أخبرني أبو القاسم جعفر بن محمد، عن محمد بن يعقوب، عن الحسن (8) بن محمد، عن الخيراني، عن أبيه أنّه قال: كنت ألزم باب أبي جعفر عليه السلام للخدمة التي وكّلت بها، وكان أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري يجيء في السّحر من آخر كلّ ليلة ليتعرّف خبرن.

ص: 338

1- الفهرست: 75/25.

2- رجال الشيخ: 3/366.

3- رجال الشيخ: 6/397.

4- رجال الشيخ: 3/409، وفيه: القمي.

5- في المصدر: تاب.

6- في نسخة (م): خرزاد.

7- رجال الكشي: 989/512.

8- في المصدر: الحسين.

علّة أبي جعفر عليه السلام، وكان الرسول الذي يختلف بين أبي جعفر وبين خيران (1) إذا حضر قام أحمد و خلا به.

قال الخيرياني: فخرج ذات ليلة وقام أحمد عن المجلس، و خلا بي الرسول و استدار أحمد فوقف حيث يسمع الكلام، فقال الرسول: إن مولاك يقرأ عليك السلام، و يقول لك: إنّي ماض، و الأمر صائر إلى ابني علي، و له عليكم بعدي ما كان لي عليكم بعد أبي.

ثمّ مضى الرسول و رجع أحمد إلى موضعه، فقال (2): ما الذي قال لك؟ قلت: خيرا، قال: قد سمعت ما قال، و أعاد (3) ما سمع، فقلت له: إنّ الله تعالى يقول: (وَلَا تَجَسَّسُوا) (4) فإذا سمعت فاحفظ الشهادة لكي تحتاج إليها يوما (5)، و إياك أن تظهرها إلى وقتها.

قال: فأصبحت و كتبت نسخة الرسالة في عشر رقايع، و ختمتها و دفعتها إلى عشرة من وجوه أصحابنا، و قلت: إن حدث بي حدث الموت قبل أن اطالبكم بها فافتحوها و اعملوا بما فيها.

فلما مضى أبو جعفر عليه السلام لم أخرج من منزلي، حتّى عرفت أنّ رؤساء العصابة قد اجتمعوا عند محمّد بن الفرّج يتفاوضون في الأمر. فكتب إليّ محمّد بن الفرّج يعلمني اجتماعهم (6) عنده و يقول: لو لا مخافة الشهرة لصرت معهم إليك، فأحبّ أن تركب إليّ.م.

ص: 339

1- في المصدر: الخيرياني.

2- في المصدر زيادة: لي.

3- في المصدر زيادة: عليّ.

4- سورة الحجرات آية: 12.

5- في المصدر: لعلنا نحتاج إليها يوما ما.

6- في المصدر: باجتماعهم.

فركبت و صرت إليه، فوجدت القوم مجتمعين عنده، فتجارينا في الأمر (1)، فوجدت أكثرهم قد شكوا، فقلت لمن عندهم (2) الرقاع- وهم حضور-: أخرجوا تلك الرقاع، فأخرجوها، فقلت لهم: هذا ما أمرت به.

فقال بعضهم: قد كنا نحب أن يكون معك في هذا الأمر آخر ليتأكد القول.

فقلت لهم: قد أتاكم الله بما تحبون، هذا أبو جعفر الأشعري يشهد لي سماع (3) هذه الرسالة، فاسأله، فسأله القوم فتوقف عن الشهادة، فدعوته إلى المباهلة، فخاف منها فقال (4): قد سمعت ذلك، وهي مكرمة كنت أحب أن تكون لرجل من العرب، فأما مع المباهلة فلا طريق إلى كتمان الشهادة.

فلم يبرح القوم حتى سلّموا لأبي الحسن عليه السلام (5).

وفي تعق: ذكر هذه الرواية في الكافي في باب الإشارة و النص على أبي الحسن الثالث عليه السلام (6).

لكن في قبول مثلها في شأن مثل هذا الثقة الجليل تأمل.

وربما كان هذا هو الداعي لعدم توثيق جش له. وفي بعض المواضع ينقل عنه كلاما وربما يظهر منه تكذيبه، كما في علي بن محمد بن شيرة (7)، فلاحظ. 5.

ص: 340

1- في المصدر: الباب.

2- في المصدر: عنده.

3- في المصدر: بسماع.

4- في المصدر: وقال.

5- الإرشاد: 298/2.

6- الكافي 1: 2/260، باختلاف يسير.

7- رجال النجاشي: 669/255.

و الظاهر أنه لا ينبغي التأمل في وثاقته، ولعله كان زلة صدرت فتاب، فإن الظاهر عدم تأمل المشايخ في وثاقته وعلوّ شأنه، وديدنهم الاستناد إلى قوله.

وفي الحسن بن سعيد ما يظهر منه اعتماد ابن نوح، بل اعتماد الكل عليه (1).

وقال الصدوق في أول كمال الدين: كان أحمد بن محمد بن عيسى في فضله وجلالته يروي عن أبي طالب عبد الله بن الصلت، وبقي حتى لقيه محمد بن الحسن الصفار وروى عنه (2).

هذا، وفي النقد: رأينا في كتب الأخبار رواية أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن المغيرة، كما في صلاة الجمعة من التهذيب (3) وغيره (4)(5).

ومنه في باب أن النوم ناقض للوضوء (6) فتأمل، انتهى.

وأبوه وجدّه وعمران عمّه، وكذا إدريس بن عبد الله، وأولاد أعمامه:

زكريّا بن آدم وزكريّا بن إدريس و آدم بن إسحاق وغيرهم، وجوه أجلة رواة الحديث المذكورون (7).

أقول: في مشكا: يعرف ابن محمد بن عيسى بوقوعه في وسط السند، ويروي عنه أحمد بن عليّ بن (8) أبان، و محمد بن يحيى (العطار)،.

ص: 341

1- رجال النجاشي: 136/58.

2- كمال الدين: 3.

3- التهذيب 3: 28/9.

4- الاستبصار 1: 1865/482.

5- نقد الرجال: 157/33.

6- التهذيب 1: 4/6.

7- تعليقة الوحيد البهبهاني: 45.

8- ابن، لم ترد في نسخة «م».

وسعد بن عبد الله، والحسن بن محمد بن إسماعيل، وأحمد بن إدريس، وعلي بن موسى بن جعفر، ومحمد بن أحمد بن يحيى (1)، ومحمد بن علي بن محبوب، وعبد الله بن جعفر الحميري، ومحمد بن الحسن الصفار، ومحمد بن الحسن بن الوليد.

ووقع في الكافي (2) والتهديب (3) رواية سهل بن زياد عن أحمد بن محمد بن عيسى.

وصوابه: وأحمد، كما هو المعهود، وقاله في المنتقى (4) أيضا (5).

#### 244- أحمد بن محمد بن عيسى القسري:

يكنى أبا الحسن، روى عن أبي جعفر محمد بن العلاء بشيراز، وكان أديبا فاضلا بالتوقيع الذي خرج في سنة إحدى وثمانين ومائتين في الصلاة على النبي محمد صلى الله عليه وآله، لم (6).

صه، إلا أن فيها: النسوي- بالنون المفتوحة و السين المهملة المفتوحة-، وليس فيها: أبو جعفر (7).

وفي د أيضا القسري- بالقاف والراء- (8).

أقول: في القاموس: قسر، بطن من بجيلة، وجبل السراة، ورجل (9).

ص: 342

1- ما بين القوسين لم يرد في نسخة (ش).

2- الكافي 3:3/551.

3- التهديب 4:147/55.

4- منتقى الجمال: 404/2.

5- هداية المحدثين: 175.

6- رجال الشيخ: 63/449.

7- الخلاصة: 34/18.

8- رجال ابن داود: 132/44.

9- القاموس المحيط: 116/2.

هذا، وتبع صه لم في قوله: بالتوقيع، ولا أعرف له معنى صالحا. ولو كان التوقيع بغير ياء (1) لكان وجهها.

وذكره في الحاوي في الضعاف (2).

وفي الوجيزة: ممدوح (3).

وفي مشكا: ابن محمّد بن عيسى القسري، عنه أبو جعفر (4) محمّد ابن العلاء (5) (6).

## 245- أحمد بن محمّد الكوفي:

أخو كامل بن محمّد، ظم (7).

وفي تعق، عن المحقق الشيخ محمّد: إنّ أحمد بن محمّد الكوفي يطلق على البرقي، يعني: أنّ مطلقه ينصرف إليه، وربما يقال أنّه ينصرف إلى العاصمي.

و مضى ابن محمّد بن علي، وابن محمّد بن عمّار، وغيرهما من الكوفيين، فتأمّل (8).

## 246- أحمد بن محمّد المقرئ:

صاحب ابن بديل (9)، روى عنه التلعكبري إجازة، لم (10).

ص: 343

1- ظاهر نسخة «ش»: بغير باء.

2- حاوي الأقوال: 1191/227.

3- الوجيزة: 131/154.

4- في المشتركات: بروايته عن أبي جعفر.

5- في نسخة «ش»: القلاء.

6- هداية المحدثين: 178.

7- رجال الشيخ: 17/343.

8- تعليقة الوحيد البهبهاني: 46.

9- في المصدر: أحمد بن بديل.

10- رجال الشيخ: 46/446.



## 247-أحمد بن محمد بن موسى:

الجندي، أبو الحسن، هو ابن محمد بن عمران بن موسى، تعق (1).

## 248-أحمد بن محمد بن موسى:

المعروف بابن الصلت الأهوازي، أبو الحسن، روى الشيخ الطوسي عنه عن ابن عقدة جميع رواياته وكتبه، قال: وكان معه خط أبي العباس بإجازته وشرح رواياته وكتبه (2).

وهذا يدل في الجملة على اعتباره وصحة روايته عنه بخصوصه، فتدبر.

وفي تعق: قال المحقق البحراني: وجدت في إجازة العلامة لأولاد زهرة أنه من رجال العامة (3). ولم أجده في كلام غيره (4).

قلت: عن كتاب ميزان الاعتدال: أحمد بن محمد بن أحمد بن موسى بن الصلت (5) الأهوازي، سمع المحاملي و ابن عقدة، وعنه الخطيب، وكان صدوقا صالحا (6)، انتهى، فتأمل.

وفي مشكا: ابن محمد بن موسى المعروف بابن الصلت، عنه ابن عقدة (7).

ص: 344

1- تعليقة الوحيد البهبهاني: 46.

2- الفهرست: 28-29/86.

3- بحار الأنوار: 136/104، معراج أهل الكمال: 77.

4- تعليقة الوحيد البهبهاني: 46.

5- في المصدر: موسى بن هارون بن الصلت.

6- ميزان الاعتدال 1: 533/132.

7- هداية المحدثين: 178، ولا يخفى أن قول المشتركات: عنه ابن عقدة، اشتباه، والصواب: روى عن ابن عقدة.

يكنى أبا العباس السيرافي، سكن البصرة، واسع الرواية، ثقة في روايته، غير أنه حكى عنه مذاهب فاسدة في الأصول، مثل القول بالرؤية و غيرها، صه (1).

وزاد ست: وله تصانيف، منها: كتاب الرجال الذين رووا عن أبي عبد الله عليه السلام، وزاد على ما ذكره ابن عقدة كثيرا، وله كتب في الفقه.

أخبرنا عنه جماعة من أصحابنا (2). ومات عن قرب، إلا أنه كان بالبصرة ولم يتفق لقائي إياه (3).

وفي لم: ابن محمد بن نوح البصري السيرافي، يكنى أبا العباس، ثقة (4)، انتهى.

وعندي أن هذا هو ابن علي بن العباس المتقدم عن جش وصه، لكن حكاية المذاهب الفاسدة كأنها لم تصح عنه، وإلا لم تخف على جش، ولذا لم يشر إلى شيء منها.

وفي تعق: الأمر كما قاله، فإن جش مع التصريح بقوله: شيخنا ومن استفدنا منه -المدال على معاشرته معه و مخالطته و اشتغاله عليه مدّة، المشير إلى كونه مفيدا لجماعة و مرجعا لهم -عظمه و بجله غاية التعظيم و التبجيل، و لم يشر إلى فساد في عقيدة أو حزاة في رأي، و ذلك يدل على عدم صحّة الحكاية، و يؤيده كثرة استناد جش، بل و غيره من الأعظم إلى قوله، و كذا توثيق الشيخ إياه في لم من دون إشارة إلى الحكاية.

ص: 345

1- الخلاصة: 27/18.

2- في الفهرست زيادة: بجميع رواياته.

3- الفهرست: 117/37.

4- رجال الشيخ: 108/456.

على أنا نقول: التوثيق ثابت معلوم، والحكاية عن حاك غير معلوم، فلم يثبت بذلك جرح.

وفي المعراج: حكى في صه عن الشيخ أنه كان يذهب إلى مذاهب (1) الوعيدية (2).

وهو و شيخه المفيد إلى أنه تعالى لا يقدر على غير (3) مقدور العبد، كما هو مذهب الجبائي.

و السيد المرتضى رضي الله عنه إلى مذهب البهشمية، من أن إرادته تعالى عرض لا في محل.

و الشيخ الجليل أبو إسحاق إبراهيم بن نوبخت إلى جواز اللذة العقلية عليه سبحانه، وأن ماهيته تعالى معلومة كوجوده، وأن ماهيته الوجود المعلوم، وأن المخالفين يخرجون من النار ولا يدخلون الجنة.

و الصدوق (4) و شيخه ابن الوليد (5) و الطبرسي في مجمع البيان (6) إلى جواز السهو عن (7) النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

و محمد بن أبي عبد الله الأسدي إلى الجبر و التشبيه (8).

و غير ذلك مما يطول تعداده. و الحكم بعدم عدالة هؤلاء لا يلتزمه أحد.

ص: 346

1- في المصدر: مذهب.

2- الخلاصة: 46/148.

3- في المعراج: عين.

4- الفقيه: 234/1.

5- الفقيه: 235/1.

6- مجمع البيان: 317/2، سورة الأنعام: 68، في تفسير قوله تعالى: (وَإِنَّمَا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ).

7- في المعراج: على.

8- رجال النجاشي: 1020/373.

يؤمن بالله.

والذي ظهر لي من كلمات أصحابنا المتقدمين وسيرة أساطين المحدثين: أن المخالفة في غير الأصول الخمسة لا توجب الفسق، إلا أن تستلزم إنكار ضروري الدين كالتجسيم بالحقيقة لا بالتسمية، والقول بالرؤية بالانطباع أو الانعكاس، وأما القول بها لا معهما فلا، لأنه لا يبعد؟؟؟ حمله على إرادة اليقين التام وشدّة الانكشاف العلمي.

وأما تجويز السهو عليه صلى الله عليه وآله، واللذة العقلية عليه تعالى مع تفسيرها بإدراك الكمال من حيث أنه كمال فلا يوجب فسقا.

وأما الجبر والتشبيه فالبحت في ذلك عريض أفردنا له رسالة (1)، انتهى.

أقول: ونسب ابن طاوس، والخواجه نصير الدين (2)، و ابن فهد (3)، والشهيد الثاني، و شيخنا البهائي (4)، و جدّي العلامة، وغيرهم من الأجلّة، إلى التصوّف.

وغير خفيّ أنّ ضرر التصوّف إنّما هو فساد الاعتقاد-من القول بالحلول أو الوحدة في الوجود أو الاتّحاد-أو فساد الأعمال-كالأعمال المخالفة للشرع التي يرتكبها كثير من المتصوّفة في مقام الرياضة أو العبادة- وغير خفيّ على المطلّعين على أحوال هؤلاء الأجلّة أنّهم منزّهون عن كلا الفسادين قطعا.

ونسب جدّي العالم الربّاني مولانا محمّد صالح المازندراني وغيره من 9.

ص: 347

1- معراج أهل الكمال: 202-204، باختلاف.

2- مجالس المؤمنين: 208/2.

3- لؤلؤة البحرين: 155-156.

4- لؤلؤة البحرين: 19.

الأجلة إلى القول باشتراك اللفظ، وفيه أيضا نظير ما أشرنا.

ونسب المحمّدون الثلاثة كابن الوليد إلى القول بتجويز السهو على النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

ونسب الصدوق بل وابن الوليد منكر السهو إلى الغلو.

وبالجملة: أكثر الأجلة ليسوا بخالصين عن أمثال ما أشرنا إليه. ومن هنا يظهر التأمل في ثبوت الغلوّ وفساد المذهب بمجرد رمي علماء الرجال من دون ظهور الحال، وقد أشير إليه مرارا (1).

### 250- أحمد بن محمد بن هيثم:

العجلي، ثقة، صه (2). وفي د: هيثمة (3).

ويأتي توثيقه عن جش في ابنه الحسن (4).

وفي تعق: يروي عنه الصدوق مترصيا (5)، والظاهر أنّه من مشايخه (6).

### 251- أحمد بن محمد بن يحيى:

العطار القمي، روى عنه التلعكبري- وأخبرنا عنه الحسين بن عبيد الله وأبو الحسين بن أبي جيد القمي- وسمع منه سنة ستّ وخمسين و ثلاثمائة، وله منه إجازة، لم (7).

وربما استفيد من تصحيح بعض طرق الشيخ في الكتابين- كطريق

ص: 348

1- تعليقة الوحيد البهبهاني: 47.

2- الخلاصة: 52/20 وفيه: ابن الهيثم.

3- رجال ابن داود: 135/45.

4- رجال النجاشي: 151/65.

5- الخصال: 203/158.

6- تعليقة الوحيد البهبهاني.

7- رجال الشيخ: 36/444.

الحسين بن سعيد (1)-توثيقه.

و في تعق: كنيته أبو علي (2)، وسيدذكر المصنّف في طريق الصدوق إلى ابن أبي يعفور أنّ العلامة بنى على توثيقه بحيث لا يحتمل الغفلة كما لا يخفى، بل الأصحاب أيضا (3).

أقول: تصحيح حديثه لا يستلزم التوثيق- ولو بنى على عدم الغفلة- كما مرّ في الفوائد، لجواز إطلاقهم الصحّة عليه بناء على ما قلناه، نعم في إكثار الإطلاق و جعل ذلك ديدنا و طريقة إشعار بالبناء عليها.

وبالجملة: مرّ الكلام في الفوائد مشروحا (4).

أقول: ذكره في الحاوي في خاتمة قسم الثقات- وقد عقدها لمن لم ينصّ على توثيقه بل يستفاد من قرائن آخر- وقال بعد نقل ما في لم: قلت:

قد وصف العلامة طريق الشيخ في التهذيب والاستبصار إلى محمّد بن عليّ ابن محبوب بالصحّة (5)، وهو في الطريق ولا- طريق غيره (6)، وذلك يقتضي الحكم بعدالته.

و كذا وصف طريقه في التهذيب إلى عليّ بن جعفر بالصحّة (7)، وهو فيه، ولا طريق سواه (8).0.

ص: 349

1- الخلاصة: 276.

2- كنيته أبو علي، لم ترد في نسخة «ش».

3- منهج المقال: 412.

4- تعليقة الوحيد البهبهاني: 48.

5- الخلاصة: 276.

6- التهذيب- المشيخة-: 72/10، الاستبصار: 324/4.

7- الخلاصة: 276.

8- مشيخة التهذيب: 86/10.

وكذا وصف طريق الصدوق إلى عبد الرحمن بن الحجّاج (1)، وهو فيه (2).

ووثقه الشهيد الثاني في الدراية (3)(4)، انتهى.

وفي الوجيزة: من مشايخ الإجازة، وحكم الأصحاب بصحة حديثه (5).

وفي مشكا: ابن محمّد بن يحيى العطار-المستفاد توثيقه من تصحيح بعض الطرق إليه-عنه التلعكبري، والحسين بن عبيد الله، وأبو الحسين بن أبي جيد (6).

## 252-أحمد بن محمّد بن يحيى:

الفارسي، يكتى أبا علي، روى عنه التلعكبري وسمع منه سنة ثمان وعشرين و ثلاثمائة، وخرج إلى قزوين، وليس له منه إجازة، لم (7).

وفي تعق: الظاهر أنه من مشايخ الإجازة، ورواية التلعكبري عنه و ملاحظة الطبقة و الكنية ربما تشير إلى الاتّحاد مع السابق، لكن لا يخلو عن البعد، فتأمّل (8).

ص: 350

1- الخلاصة: 278.

2- مشيخة الفقيه: 41/4.

3- الرعاية في علم الدراية: 370، فإنّه ذكر أحمد بن محمّد وقال: بأنّ هذا الاسم مشترك، ثم عدّ أربعة منهم، ثم قال: وجماعة أخرى من أفاضل أصحابنا.

4- حاوي الأقوال: 699/170.

5- الوجيزة 133/154.

6- هداية المحدثين: 178.

7- رجال الشيخ: 39/444.

8- تعليقة الوحيد البهبهاني: 48.

### 253-أحمد بن محمد بن يعقوب:

أبو علي البيهقي، سيجيء في ترجمة الفضل بن شاذان جلالته و نباهة شأنه، تعق (1).

أقول (2): في المتوسط: أحمد بن محمد بن يعقوب، أبو علي (3) البيهقي رحمه الله، روى عنه كش هكذا مترحماً، وقال عنه أنه قال: صلّيت على الفضل بن شاذان. ودفع عنه ما روي من القدح فيه (4)، فليتدبر (5). انتهى.

### 254-أحمد بن معافي:

جعلته د من أصحاب الجواد عليه السلام و وثّقه نقلا عن رجال الشيخ (6)، ولم نجده فيه ولا في غيره.

### 255-أحمد بن معروف:

قمي، له كتاب نوادر، أخبرناه أبو عبد الله بن شاذان القزويني، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن محمد بن علي بن محبوب، عنه، به، جش (7).

وفي ست: له كتاب، الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عنه (8).

ص: 351

1- تعليقة الوحيد البهبهاني: 48.

2- في نسخة «ش»: قلت.

3- أبو علي، لم يرد في نسخة «ش».

4- رجال الكشي: 1028/542، وفيه: أحمد بن يعقوب.

5- الوسيط: 21.

6- رجال ابن داود: 138/45.

7- رجال النجاشي: 188/79.

8- الفهرست: 108/36.



وفي تعق: في المعراج: لا يبعد انتظامه في سلك مشايخ الإجازة (1).

انتهى، فتأمل (2).

أقول: في مشكا: ابن معروف، عنه محمد بن علي بن محبوب، وأحمد بن محمد بن يحيى عن أبيه عنه (3).

### 256- أحمد بن موسى الأشعري:

مضى بعنوان ابن أبي زاهر، تعق (4).

### 257- أحمد بن موسى بن جعفر:

ابن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن طاوس (5) العلوي الحسني، سيدنا الطاهر الإمام المعظم فقيه أهل البيت (6) جمال الدين أبو الفضائل، مات سنة ثلاث و سبعين و ستمائة. مصنف مجتهد، كان أروع فضلاء زمانه.

قرأت عليه أكثر البشري و الملاذ و غير ذلك من تصانيفه، و أجاز لي جميع تصانيفه و رواياته، و كان شاعرا مصقعا بليغا منشدا (7) مجيدا.

من تصانيفه: كتاب البشري (8) في الفقه، ست مجلدات، كتاب الملاذ في الفقه، أربع مجلدات، كتاب الكر، كتاب السهم السريع في

ص: 352

---

1- لم نجده في نسختنا من المعراج، و أورده المامقاني في تنقيح المقال: 97/1 نقلا عن المعراج.

2- تعليقة الوحيد البهبهاني: 48.

3- هداية المحدثين: 15.

4- تعليقة الوحيد البهبهاني: 48.

5- في المصدر: ابن محمد الطاووسي، بدل ابن طاوس.

6- في نسخة «ش» زيادة: عليهم السلام.

7- في المصدر: منشأ.

8- في المصدر: كتاب بشري المحققين.

تحليل المدائنة (1) مع القرض، كتاب الفوائد، كتاب العدة (2) في أصول الفقه، كتاب الثاقب للسحر (3) في أصول الدين، كتاب الروح، نقضا على ابن أبي الحديد، كتاب شواهد القرآن، مجلّدان، كتاب بناء المقالة العلويّة في نقض الرسالة العثمانيّة، كتاب المسائل في أصول الدين، كتاب عين العبرة في غبن العترة، كتاب زهرة الرياض في المواعظ، كتاب الاختيار في أدعية الليل و النهار، كتاب الاذخار (4) في شرح لامية مهيار، مجلّدان، كتاب عمل اليوم و الليلة. و له غير ذلك تمام اثنين و ثمانين مجلّدا، من أحسن التصانيف و أحقّها.

حقّق الرجال و الرواية (5) تحقيقا لا مزيد عليه.

ربّاني و علّمني و أحسن إليّ، و أكثر فوائد هذا الكتاب و نكتة من إشاراته و تحقيقه (6)، جزاه الله عنّي أفضل جزاء المحسنين، د (7).

أقول: من جملة كتبه رحمه الله: حلّ الإشكال في معرفة الرجال.

قال الشهيد الثاني في إجازته للشيخ حسين بن عبد الصمد: و هذا الكتاب عندنا موجود بخطّه المبارك (8)، انتهى.

و قد حرّره ولده (9) المحقّق الشيخ حسن فسّمّاه: التحرير الطاووسي د.

ص: 353

1- في المصدر: المبيعة.

2- في المصدر: كتاب الفوائد العدة.

3- في المصدر: كتاب الثاقب المسخر على نقض المشجر.

4- في المصدر: الأزهار.

5- في المصدر زيادة: و التفسير.

6- في المصدر: و تحقيقاته.

7- رجال ابن داود: 140/45.

8- بحار الأنوار: 154/108.

9- في نسخة (ش): و ولد.

وعندي منه نسخة، وهو الذي رمزت له: طس.

وفي إجازة العلامة الكبيرة المشهورة عند ذكر من أجازته هكذا: ومن ذلك جميع ما صنّفه السيّدان الكبيران السعيدان رضيّ الدين علي وجمال الدين أحمد ابنا موسى بن طاوس الحسنيّان قدّس الله روحهما وروياه وقرأه وأجيز لهما روايته، عنهما.

وهذان السيّدان زاهدان عابدان ورعان.

وكان رضيّ الدين علي (1) صاحب كرامات، حكى لي بعضها، وروى لي (2) والدي رحمه الله (3) البعض الآخر (4)، انتهى.

وأمّ هذا السيد رضيّ الله عنه على ما نقله الشيخ يوسف البحراني رحمه الله بنت الشيخ مسعود وّرام بن أبي فراس - وهي أمّ أخيه أيضا - وأمّها بنت الشيخ، وقد أجاز لها ولأختها أمّ ابن إدريس جميع مصنّفاته ومصنّفات الأصحاب، قال: ويؤيده تصريح السيّد رضيّ الله عنه (5) عن الشيخ وكذا عن الشيخ وّرام بلفظ: جدّي، وهو أكثر كثير في كلامه (6)، انتهى.

وأبو الفضائل أحمد هذا قبره في الحلة مزار معروف مشهور كالنور على الطور، يقصدونه من الأمكنة البعيدة، ويأتون إليه بالندور، وتحجّج العامة - فضلا عن الخاصة - عن الحلف به كذبا، خوفا، وتسميه العوام:

السّيّد عبد الله.6.

ص: 354

1- في المصدر زيادة: رحمه الله.

2- لي، لم ترد في نسخة «م».

3- في المصدر زيادة: عنه.

4- بحار الأنوار: 63/107.

5- في المصدر: السيّد رضيّ الدين - رضيّ الله عنه -.

6- لؤلؤة البحرين: 236.

هذا، وفي الوجيزة: ثقة جليل القدر (1).

## 258- أحمد بن موسى بن جعفر:

ابن محمّد (2) بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

في الإرشاد: كان كريما جليلا ورعا، وكان أبو الحسن موسى عليه السلام يحبه و يقدمه، و وهب له ضيعته المعروفة باليسرة (3)، و يقال: إنّه - رضي الله عنه - أعتق ألف مملوك.

أخبرني أبو محمّد الحسن بن محمّد بن يحيى، قال: حدّثنا جدّي، قال: سمعت إسماعيل بن موسى عليه السلام (4) يقول: خرج أبي بولده إلى بعض أمواله بالمدينة، فكنا في ذلك المكان، وكان مع أحمد بن موسى عشرون من خدام (5) أبي و حشمه، إن قام أحمد قاموا معه و إن جلس جلسوا معه، و أبي بعد ذلك يرعاه ببصره ما يغفل عنه، فما انقلبنا حتّى تشيخ (6) أحمد ابن موسى بيننا (7).

و في تعق: في البلغة (8): هو المدفون بشيراز، المسمّى (9) بسيد السادات (10).

ص: 355

1- الوجيزة 137/155، وفيه ثقة جليل.

2- ابن محمّد، لم ترد في نسخة (م).

3- في المصدر: باليسيرة.

4- عليه السلام، لم ترد في نسخة (ش) و المصدر.

5- في المصدر: خدام.

6- في المصدر: انشج.

7- إرشاد المفيد: 244/2.

8- في البلغة، لم ترد في التعليقة.

9- في التعليقة: الملقب.

10- بلغة المحدثين: 331.

قلت: وكأته المعروف الآن بشاة چراغ (1).

أقول: جزم ولده الفاضل دام فضلهما بأنه هو، ونقله عن المستوفي في نزهة القلوب.

وصرح بذلك أيضا شيخنا الشيخ يوسف البحراني في مواضع من إجازته (2).

وفي الوجيزة: أحمد بن موسى الكاظم عليه السلام، ممدوح (3).

## 259- أحمد بن مهران:

روى عنه الكليني في كتاب الكافي.

وقال ابن الغضائري: إنه ضعيف، صه (4).

وفي تعق: ترحم عليه (5) في باب مولد الزهراء عليها السلام (6)، و باب مولد الكاظم عليه السلام (7)، و باب نكت التنزيل في الولاية مكررا (8)، وغير ذلك من المواضع (9)، وأكثر من الرواية عنه، وهو عن عبد العظيم الحسيني الجليل.

وفي الوجيزة: أستاذ الكليني، ضعيف (10).

ص: 356

1- تعليقة الوحيد البهبهاني: 48.

2- لؤلؤة البحرين: 73.

3- الوجيزة: 138/155.

4- الخلاصة: 22/205.

5- في المصدر زيادة: في الكافي.

6- الكافي 1:3/381.

7- الكافي 1:7/404.

8- الكافي 1:60/351.

9- الكافي 1:3/407.

10- الوجيزة: 139/155.

وفي التضعيف ضعف، لكونه من ابن الغضائري، مع مصادمته لما ذكر (1).

قلت: لا ريب أن ثقة الإسلام أعرف بحاله من ابن الغضائري البعيد العهد عنه، مضافا إلى ارتفاع الوثوق عن تضعيفاته.

## 260- أحمد بن ميثم:

بالمثناة من تحت الساكنة بعد الميم المفتوحة بعدها الثاء المثناة، ابن أبي نعيم -بضمّ النون وفتح المهملة، واسم أبي نعيم: الفضل بن عمرو (2)، ولقبه: دكين، بالمهملة المضمومة -ابن حمّاد بن زهير مولى آل طلحة بن عبيد الله، أبو الحسين (3)، كان من ثقاة أصحابنا الكوفيين و فقهاءهم، صه (4).

ست، إلا الترجمة و: واسم أبي نعيم.

وكست جش إلا: ابن زهير (5).

وزاد ست: له مصنفات، الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن جعفر، عن حميد بن زياد، عنه (6).

واعلم أنّ دكين، لقب عمرو لا الفضل. والفضل بن دكين رجل مشهور من علماء الحديث.

وفي تعق: في ضح: أحمد بن ميثم، بكسر الميم وإسكان الياء وفتح

ص: 357

---

1- تعليقة الوحيد البهبهاني: 49.

2- في الخلاصة و الفهرست و رجال النجاشي: عمر.

3- في الخلاصة و الفهرست: أبو الحسن.

4- الخلاصة: 12/15.

5- رجال النجاشي: 216/88.

6- الفهرست: 77/25.

ثمّ فيه كذلك، وبدل وفتح المثلثة:فتح المشناة من فوق (2).

ثمّ فيه:أحمد بن ميثم، بكسر الميم (3).

و الظاهر اتّحاد الكل، و توهم بعض أنّهم ثلاث.

و في شرح البداية للشهيد الثاني: إنّ أحمد بن ميثم بالثاء المثلثة غيره بالمشناة من فوق، و الأوّل هو ابن الفضل بن دكين، و الثاني مطلق، أوّده في ضح (4)، انتهى.

قلت: في ضح عكس ما ذكره رحمه الله (5).

أقول: في نسختين عندي من الإيضاح إحداهما مصحّحة أيضا عكس ما ذكره الشهيد الثاني، فإنّه جعل الثاني ابن دكين، و الأوّل مطلقا، فلاحظ.

بل في حواشي الشهيد الثاني نفسه على صه عن ضح جعل الثاني ابن دكين.

إلا أنّهما (6) ليس فيهما (7) ابن ميثم ثالثا كما ذكره سلّمه الله تعالى، نعم فيهما: إسماعيل بن ميثم بكسر الميم، فراجع.

و ما مرّ عن الميرزا من قوله: و اعلم أنّ دكين. إلى آخره، صرّح بهن.

ص: 358

1- إيضاح الاشتباه: 93/113.

2- إيضاح الاشتباه: 70/105.

3- إيضاح الاشتباه: 98/114 إلا أنّ في النسخة المطبوعة: إسماعيل بن ميثم، و ذكر في الحاشية عن بعض النسخ أنّه: أحمد، بدل: إسماعيل.

4- الرعاية في علم الدراية: 381.

5- تعليقة الوحيد البهبهاني: 49.

6- في نسخة (ش): إلا أنّه.

7- في هامش نسخة (م): في النسختين.

الشهيد الثاني قبله، قال: لأنّ ما ذكرناه هو المطابق للواقع، فإنّ الفضل بن دكين رجل مشهور من علماء الحديث، وعبارة ضح وغيره موهمة خلاف الواقع (1)، انتهى.

وفي مشكا: ابن ميثم الثقة، عنه حميد بن زياد (2).

### 261- أحمد بن نصر بن سعيد:

الباهلي، المعروف بابن أبي هراسة، يلقب أبوه: هوزة، سمع منه التلعكبري سنة إحدى و ثلاثين و ثلاثمائة، وله منه إجازة.

مات في ذي الحجة سنة ثلاث و ثلاثين و ثلاثمائة يوم التروية بجسر النهروان، ودفن بها، لم (3).

و مرّ: إبراهيم بن رجاء الشيباني أبو إسحاق المعروف بابن أبي هراسة عن جش (4) و صه (5). لكن على قول الشيخ ذاك ابن هراسة (6)، وهذا ابن أبي هراسة.

وفي تعق: يظهر من الكفاية في النصوص أنّ أبا هراسة كنية لسعيد جد أحمد، وأنّ أحمد يكتى بأبي سليمان الباهلي (7).

و سيجيء هذا عن المصنّف في آخر الكتاب (8)، و مرّ في إبراهيم بن

ص: 359

---

1- ذكره في تنقيح المقال: 98/1 عن حاشية الشهيد الثاني على الخلاصة، ولم يرد في نسختنا من الحاشية.

2- هداية المحدثين: 15.

3- رجال الشيخ: 31/442، وفيه: أحمد بن النصر.

4- رجال النجاشي: 34/23.

5- الخلاصة: 5/198.

6- رجال الشيخ: 70/146.

7- كفاية الأثر: 250.

8- منهج المقال: 397.



قلت: لم يظهر من لم أن أبا هراسة كنية لغير سعيد، بل الظاهر من العبارة أنه كنية سعيد، وما في الكفاية موافق له، وإرجاع ضمير أبوه إلى أحمد غير مضر لكونه هو صاحب الترجمة.

ثم إنه لا بعد في كون ابن أبي هراسة كنية لكلّ منهما بل وكلّ منهم، كابن بابويه وابن طاوس.

هذا، وذكره في مل في علمائنا (3)، فتدبر.

وفي مشكا: ابن نصر بن سعيد، عنه التلعكبري (4).

### 262- أحمد بن النضر:

بالنون والمعجمة، أبو الحسن الجعفي، مولى، كوفي، ثقة، صه (5).

جش، إلا الترجمة، وبعد الجعفي: الخزّاز (6)، ثم زاد: له كتاب يرويه جماعة. أخبرنا جماعة، عن أبي العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن يحيى الخارقي، عن أبيه، عنه بكتابه (7).

وفي ست: له كتاب، عدّة من أصحابنا، عن محمد بن عليّ بن الحسين بن بابويه، عن أبيه و محمد بن الحسن (8)، عن سعد و الحميري،

ص: 360

1- منهج المقال: 20.

2- تعليقة الوحيد البهبهاني: 49.

3- أمل الآمل 2: 80/30.

4- هداية المحدثين: 15.

5- الخلاصة: 49/20.

6- في المصدر: الخزّاز، بعد: النضر.

7- رجال النجاشي: 244/98 وفيه: الخازمي، بدل: الخارقي.

8- في المصدر: و محمد بن الحسين.

عن أحمد بن محمد بن عيسى وأحمد بن أبي عبد الله، عن محمد بن خالد البرقي، عنه.

وعنه: محمد بن سالم أيضا (1).

أقول: في مشكا: ابن النصر، عنه محمد بن يحيى الخارقي (2)، وأحمد بن محمد بن عيسى، و محمد بن خالد، و محمد بن سالم (3).

### 263-أحمد بن هارون الفامي:

روى عنه أبو جعفر بن بابويه، لم (4).

و في تعق: كثيرا، مترصيا (5)(6).

قلت: في البحار: أنه أستاذ الصدوق (7).

و في نسختي من كمال الدين: أحمد بن هارون القاضي، مترصيا مكررا (8)، بل لم أجده فيها إلا هكذا.

و في مشكا: ابن هارون، عنه محمد بن بابويه (9).

ص: 361

- 
- 1- الفهرست: 101/34.
  - 2- في المصدر: الحازمي.
  - 3- هداية المحدثين: 15.
  - 4- في رجال الشيخ: 59/448: أحمد بن هارون الفامي، وفي 60/449: أحمد بن محمد بن يحيى روى عنه أبو جعفر بن بابويه، وعن القهبائي في مجمع الرجال: 171/1: أحمد بن هارون القاضي (الفامي خ-ل) وأحمد بن محمد بن يحيى روى عنهما أبو جعفر بن بابويه.
  - 5- الخصال: 29/282، 54/223، 271/195، 198/156، 103/69، 1/33، 37/285.
  - 6- تعليقة الوحيد البهبهاني: 49.
  - 7- بحار الأنوار: 59/1.
  - 8- كمال الدين: 1/656، 40/510.
  - 9- هداية المحدثين: 15.

## 264-أحمد بن هارون المدائني:

غير مذکور في الكتابين، وذكره في كمال الدين مترصيا (1).

## 265-أحمد بن هلال العبرثائي:

وعبرثاء قرية بناحية إسكاف بني جنيد (2)، ولد سنة ثمانين و مائة، و مات سنة سبع و ستين و مائتين. كان غالیا متهما في دينه، ست (3).

وفي جش قبل العبرثائي: أبو جعفر، وبعده: صالح الرواية، يعرف منها و ينكر، و قد روي فيه ذموم من سيدنا أبي محمد العسكري عليه السلام (4).

وفي صه بعد بني جنيد (5): من قرى النهروان، غال، ورد فيه ذم كثير من سيدنا أبي محمد العسكري عليه السلام.

قال أبو علي بن همام. ثم نقل عنه ولادته و موته - كما مرّ - و قول جش.

وقال: توقّف ابن الغضائري في حديثه إلا فيما يرويه عن الحسن بن محبوب من كتاب المشيخة، و محمد بن أبي عمير من نوادره، و قد سمع هذين الكتابين جلّ أصحاب الحديث و اعتمدوه فيها، و عندي أنّ روايته غير مقبولة (6).

وفي كش: علي بن محمد بن قتيبة، قال: حدّثني أبو حامد أحمد بن إبراهيم المراغي، قال: ورد على القاسم بن العلاء نسخة ما كان خرج (7) من

ص: 362

1- كمال الدين.

2- في المصدر: و عبرثاء قرية بنواحي بلد إسكاف و هو من بني جنيد.

3- الفهرست: 107/36.

4- رجال النجاشي: 199/83.

5- في الخلاصة: بني خندف.

6- الخلاصة: 6/202، و فيه: مات سنة تسع و ستين.

7- في المصدر: ما خرج.

لعن ابن هلال، و كان ابتداء ذلك أن كتب عليه السلام إلى قوامه بالعراق:

احذروا الصوفي المتصنّع.

قال: و كان من شأن أحمد بن هلال أنه قد كان حجّ أربعاً و خمسين حجّة، عشرون منها على قدميه.

قال: و قد كان رواية أصحابنا بالعراق لقوه و كتبوا منه، و أنكروا ما ورد في مذمّته، فحملوا القاسم بن العلاء على أن يراجع في أمره، فخرج إليه: قد كان أمرنا نفذ إليك في المتصنّع ابن هلال لا رحمه الله، بما قد علمت لم يزل، لا غفر الله له ذنبه و لا أقاله عثرته، يدخل (1) في أمرنا بلا إذن منا و لا رضي، إلى أن قال:

و اعلم الاسحاقي سلّمه الله (2) و أهل بيته بما (3) أعلمناك من حال هذا الفاجر. الحديث (4).

و في تعق: في كمال الدين: حدّثنا شيخنا محمّد بن الحسن بن الوليد رضي الله عنه، قال: سمعت سعد بن عبد الله يقول: ما رأينا و لا سمعنا بمتشيع رجع عن التشيع إلى النصب إلاّ أحمد بن هلال، و كانوا يقولون:

أيّما (5) تقرّد بروايته أحمد بن هلال فلا يجوز استعماله (6)، انتهى.

و في موضع آخر (7) منه: حدّثنا يعقوب بن يزيد، عن أحمد بن هلال.

ص: 363

1- في المصدر: يداخل.

2- في نسخة «م» زيادة: تعالى.

3- في المصدر: ممّا.

4- رجال الكشي: 1020/535.

5- في كمال الدين و التعليقة: إنّ ما.

6- كمال الدين: 76.

7- في نسخة «ش»: مواضع آخر.

في حال استقامته، عن ابن أبي عمير. الحديث (1).

وعن الشيخ في كتاب الغيبة ما يظهر منه أنه رجع عن القول بالإمامة ووقف على أبي جعفر عليه السلام (2).

وبالجملة: الظاهر المنافاة بين كلمات الأصحاب فيه.

ويحتمل أن يكون غلوه بالنسبة إلى بعض الأئمة عليهم السلام (3)، ونصبه بالنسبة إلى بعض.

ويحتمل أن يكون لعدم تدينه، في الباطن ناصبا وفي الظاهر متصنعا، يظهر أمورا لإضلال الشيعة وردّهم إلى الغلو، لتعدّر ردّهم إلى النصب.

وفي آخر توقيع ورد في لعن الشلمغاني: إننا في التوقي والمحاذرة منه على مثل ما كذا عليه ممّن تقدّمه من نظرائه من: السريعي (4) والنميري والهاللي والبلالي وغيرهم. الحديث (5).

وفي حواشي السيّد الداماد على التهذيب عند ذكر رواية عنه عن ابن أبي عمير: روايته عنه وعن ابن محبوب معدودة من الصحاح على ما حكم به جش وغيره، وأوردناه في الرواشح (6)، انتهى.

وفيه ما ذكرناه في الفوائد (7).

وأيضا ما مرّ عن كمال الدين ربما كان ظاهرا في خلافه (8)، على أنّه 6.

ص: 364

1- كمال الدين: 13/204.

2- الغيبة: 374/399.

3- عليهم السلام، لم ترد في نسخة «ش».

4- في التعليقة: السريعي، وفي الغيبة: السريعي.

5- الغيبة للطوسي: 384/411.

6- الرواشح السماوية: 109.

7- في التعليقة: الفائدة الثالثة.

8- كمال الدين: 76.

لم يقل مطلق ما رواه عنهما مقبول، بل ما روى عن المشيخة و النوادر.

وفي المعراج: وجهه استفاضة هذين الكتابين بين أصحابنا (1) حتى قال الطبرسي: كتاب المشيخة في أصول الشيعة أشهر من كتاب المزني عند المخالفين (2).

وعدّ النوادر الصدوق في ديباجة من لا يحضره الفقيه من الكتب التي عليها المعوّل وإيها المرجع (3).

وأما توقّفه في الباقي فلعلّ وجهه. إلى أن قال:

وروى الراوندي عن الصادق عليه السلام: لا تكذبوا حديثاً أتى به مرجئ ولا خارجي ولا قدرى فنسبه إلينا، فإنكم لا تدرون لعلّه شيء من الحق فتكذبوا الله تعالى (4)(5).

ورواه الصدوق مسنداً في علل الشرائع (6).

والتوقّف على الوجه المذكور لا ينافي ترك العمل، انتهى. وفيه بعد.

وفي إبراهيم بن صالح ما يظهر منه الحال (7)(8).

أقول: ما مرّ من قول المحقّق الداماد: على ما حكم به جش وغيره، لعلّ الصواب: ابن الغضائري، بدل جش، و لعلّ الغلط في نسخته 0.

ص: 365

1- معراج أهل الكمال:.

2- إعلام الوری: 488.

3- الفقيه: 4/1.

4- تعالى: لم ترد في نسخة «ش».

5- راجع معراج أهل الكمال: 256.

6- علل الشرائع: 13/395.

7- تعليقة الوحيد البهبهاني: 22.

8- تعليقة الوحيد البهبهاني: 49-50.

سَلَّمَهُ اللهُ تَعَالَى (1). وَيَكُونُ نَظَرُهُ إِلَى مَا مَرَّ مِنْ اسْتِثْنَائِهِ عَنِ التَّوَقُّفِ مَا يَرُوهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ مِنْ كِتَابِهِ الْمَشِيخَةِ وَمَحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ مِنْ نَوَادِرِهِ، فَتَأْمَلُ جَدًّا.

وَفِي الْحَاوِي: لَعَلَّ قَبُولَ ابْنِ الْغَضَائِرِيِّ وَالْجَمَاعَةَ لَمَّا يَرُوهُ مِنَ الْكِتَابَيْنِ لِتَوَاتُرِهِمَا عِنْدَهُمْ وَشَهْرَتِهِمَا، وَحِينَئِذٍ فَلَا يَضُرُّ ضَعْفَ الطَّرِيقِ إِلَيْهِمَا، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ صَنَّفَهُمَا فِي حَالِ اسْتِقَامَتِهِ، فَآتَى وَجَدَتْ فِي كَمَالِ الدِّينِ.

ثُمَّ نَقَلَ مَا مَرَّ عَنْ تَعَقُّقٍ، وَقَالَ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مُسْتَقِيمًا (2)، أَنْتَهَى.

وَفِي مَجْمُوعِ مَا ذَكَرَهُ رَحِمَهُ اللهُ (3) مَا لَا يَخْفَى (4).

وَفِي مَشْكَائِ: ابْنُ هَلَالِ الْعَبْرَتَائِيِّ الضَّعِيفِ، عَنْهُ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ (5)، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ الْمَذَارِيِّ، وَمُوسَى بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَامِرٍ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمَغْيِرَةِ (6).

## 266-أحمد بن هودة:

هُوَ ابْنُ نَصْرِ، تَعَقَّقَ (7).

## 267-أحمد بن يحيى:

يَكْتَبُ أَبَا نَصْرِ، مِنْ غُلَمَانَ الْعِيَّاشِيِّ، لَمْ (8).

ص: 366

- 
- 1- تَعَالَى، لَمْ تَرُدْ فِي نَسْخَةِ «ش».
  - 2- حَاوِي الْأَقْوَال: 1198/228.
  - 3- رَحِمَهُ اللهُ، لَمْ تَرُدْ فِي نَسْخَةِ «م».
  - 4- الظَّاهِرُ أَنَّ نَظَرَهُ إِلَى قَوْلِهِ: وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ صَنَّفَهُمَا فِي حَالِ اسْتِقَامَتِهِ، فَإِنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْكِتَابَيْنِ-الْمَشِيخَةَ وَالنَّوَادِرَ-لَيْسَتْ لِأَحْمَدَ بْنِ هَلَالٍ حَتَّى يَتَّجِهَ عَلَيْهِ هَذَا الْقَوْلُ.
  - 5- عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ، لَمْ يَرُدْ فِي الْهَدَايَةِ.
  - 6- هَدَايَةِ الْمُحَدَّثِينَ: 16، وَفِيهِ: عَبْدِ اللهِ بْنِ الْعَلَاءِ الْمَذَارِيِّ.
  - 7- تَعْلِيقَةُ الْوَحِيدِ الْبَهْبَهَانِيِّ: 50.
  - 8- رِجَالُ الشَّيْخِ: 13/439.

قلت: يأتي في الكنى: أبو نصر بن يحيى الفقيه- من أهل سمرقند- عن لم موثقاً (1)، وهو هذا وفاقاً للمجمع (2). وغفل عنه الميرزا.

وفي الوجيزة: أحمد بن يحيى أبو نصر الفقيه السمرقندي، ثقة (3)، انتهى. فتدبر.

### 268- أحمد بن يحيى بن حكيم:

الأودي- بالمهملة بعد الواو- الصوفي، كوفي، أبو جعفر ابن أخي ذبيان- بالمعجمة المضمومة و الباء الموحدة الساكنة- ثقة، صه (4).

جش، إلا الترجمة، وزاد: له كتاب دلائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم، رواه عنه جعفر بن محمد بن مالك الفزاري (5).

أقول: في مشكا: ابن يحيى بن حكيم الثقة، عنه جعفر بن محمد ابن مالك (6).

### 269- أحمد بن يحيى المكتب:

غير المذكور في الكتابين، ويروي عنه في كمال الدين مترصياً (7).

### 270- أحمد بن اليسع بن عبد الله:

القمي، لم، جش، روى أبوه عن الرضا عليه السلام، ثقة ثقة، د (8).

ص: 367

1- رجال الشيخ: 18/520، و منهج المقال: 395.

2- مجمع الرجال: 174/1.

3- الوجيزة: 143/155.

4- الخلاصة: 40/19، وفيه: أحمد بن يحيى بن الحكيم.

5- رجال النجاشي: 195/81.

6- هداية المحدثين: 178.

7- كمال الدين: 1/550.

8- رجال ابن داود: 145/46، وفيه: أحمد بن حمزة بن اليسع، و الظاهر أن النسخة المطبوعة اشتباه حسب تسلسل الحروف الهجائية.



و الظاهر أنه ابن حمزة بن اليسع المذكور، وكأه قد نسب إلى الجد فذكر لذلك، والله العالم.

### 271- أحمد بن يوسف:

مولى بني تيم الله، كوفي، كان منزله بالبصرة و مات ببغداد، ثقة، ضا (1).

و زاد صه: من أصحاب الرضا عليه السلام (2).

أقول: في مشكا: ابن يوسف-مولى بني تيم-الثقة، يعرف بمقارنته لزم الرضا عليه السلام (3).

### 272- أحمد بن يوسف بن أحمد:

العريضي العلوي الحسيني، في طريق العلامة إلى الشيخ وغيره المحكوم بالصحة المذكور في صه (4)، فتدبر.

قلت: في مل: السيد أحمد بن يوسف الحسيني العريضي، كان فاضلا فقيها صالحا عابدا، روى عنه والد العلامة (5).

و في الوجيزة: حكم العلامة بصحة حديثه (6).

### 273- أحمد بن يوسف بن يعقوب:

الجعفي، روى عن محمد بن إسماعيل الزعفراني، وفيه إشعار بوثاقته كما مرّ في الفوائد، وفي جميل بن درّاج ما يشير إلى كونه ذا كتاب و أصل،

ص: 368

---

1- رجال الشيخ: 11/367.

2- الخلاصة: 3/14.

3- هداية المحدثين: 179، و ما نقله عن المشتركات لم يرد في نسخة (ش).

4- الخلاصة: 282.

5- أمل الآمل: 2: 82/31.

6- الوجيزة: 145/156.

بل و من المشايخ، و والده يوسف يذكر في ترجمته، تعق (1).

أقول: ما في ترجمة جميل فهو قول جش عند ذكر طريقه إليه: أخبرنا محمد بن جعفر التميمي، عن أحمد بن محمد بن سعيد، عن أحمد بن يوسف بن يعقوب الجعفي من كتابه و أصله. إلى آخره (2)، فتأمل.

#### 274- إدريس بن زياد الكفرثوثاني:

بالفاء بعد الكاف و الراء بعدها و الاء المنقطة فوقها ثلاث نقط و بعد الواو ثاء أيضا، يكتى أبا الفضل، ثقة، أدرك أصحاب أبي عبد الله عليه السلام و روى عنهم، صه (3).

جش إلا الترجمة، وفيه: الكفرثوثي (4)، و زاد: له كتاب، عمران بن طاوس بن محسن بن طاوس - مولى جعفر بن محمد - عنه به.

و جعفر الحسني، عنه به (5).

ثم زاد في صه: و قال ابن الغضائري: إنه خوزي الام، يروي عن الضعفاء.

و الأقرب عندي قبول روايته لتعديل النجاشي له، و قول ابن الغضائري لا يعارضه، لأنه لم يجرحه في نفسه و لا طعن في عدالته.

و في د جعله بالمشثاة ثم المثثة، و نسب ما في صه إلى التصحيف، و قال: إن كفرتوث قرية بخراسان (6).

ص: 369

1- تعليقة الوحيد البهبهاني: 50.

2- رجال النجاشي: 328/127.

3- الخلاصة: 2/12، و فيها و كذا في نسخة «ش»: الكفرثوثاني، و في هامش نسخة «م»: الكفرثوثي (خ ل).

4- في نسخة «ش»: الكفرثوثي، و في المصدر: الكفرثوثي.

5- رجال النجاشي: 257/103.

6- رجال ابن داود: 148/47.

وفي ست: ابن زياد، له روايات، ابن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عن حميد، عنه (1).

أقول: في ضح جعله: الكفرثوثي، بالمثلثين. قال: وكفرثوث قرية من خراسان (2).

وفي حواشي الشهيد الثاني على صه: في الصحاح: كفرثوثا- بالمثلثة فيهما- قرية (3).

فما ذكره المصنّف من النسبة صحيح، انتهى، فتأمل.

وفي القاموس: كفرثوثا بالمشثاة أولاً موضع (4).

ونقل الشهيد الثاني عن ابن قتيبة أنّه ضبطها بسكون الفاء و المشثاة ثمّ المثلثة (5)، فتدبر.

وقوله: خوزي الام، أي امّه خوزيّة.

وفي الصحاح: الخوز جيل من الناس (6).

وزاد في القاموس: واسم لجميع بلاد خوزستان (7).

وقال في حواشي المجمع: خوزستان قرية بخراسان (8).

وأكره ولد الأستاذ العلامة دام علاهما وقال: هي المحال المعروفة 1.

ص: 370

1- الفهرست: 124/39.

2- إيضاح الاشتباه: 5/82.

3- حاشية الشهيد على الخلاصة: 10، ولم يرد هذا النص فيه، بل الموجود: الكفرثوث: قرية من خراسان. وفي الصحاح: 807/2: كفرثوثا.

4- القاموس المحيط: 163/1.

5- أدب الكاتب: 330.

6- صحاح اللغة: 878/3.

7- القاموس المحيط: 175/2.

8- مجمع الرجال: 177/1.

في أرض فارس و كوهكيلويه و الأهواز، و يعرف الآن بحويزة و دورق.

و في الحديث: احذر مكر خوزي الأهوازي، فإنّ أبي أخبرني عن آبائه عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: لا يثبت الايمان في قلب يهودي و لا خوزي أبدا (1)، انتهى، فتتبع.

و يؤيده تصريحهم أنّ تستر مدينة بخوزستان (2)، كما يأتي في البراء بن مالك، فتتبع.

هذا، و قول صه: و قول ابن الغضائري لا يعارضه. إلى آخره، صريح في معارضة ابن الغضائري للنجاشي لو كان جرحه في نفسه، فيدلّ على مقاومته له عنده، تبه عليه ولد الأستاذ العلامة.

و في مشكا: ابن زياد الثقة، عنه أحمد بن ميثم، و عمران بن طاوس ابن محسن، و جعفر الحسني (3)(4).

### 275- إدريس بن زيد:

وصفه الصدوق في الفقيه بصاحب الرضا عليه السلام (5). و هو يدلّ على مدح.

و وصف العلامة طريق الصدوق إليه بالحسن (6) ربما يشعر بالمدح، فتأمل.

و في تعق: حكم بعض المعاصرين باتّحاده مع ابن زياد

ص: 371

1- كشف الريبة: 124.

2- معجم البلدان: 29/2.

3- في نسخة «ش»: الحسيني.

4- هداية المحدثين: 16.

5- مشيخة الفقيه: 89/4.

6- الخلاصة: 281.

الكفرتوثي (1)، بقرينة رواية إبراهيم بن هاشم عنه، فتأمل (2).

## 276- إدريس بن عبد الله بن سعد:

الأشعري، ثقة، له كتاب. وأبو جرير القمي هو زكريا بن إدريس هذا، وكان وجيها (3)، يروي عن الرضا عليه السلام، صه (4).

جش، وفيه: وجهها، وزاد: له كتاب، أخبرناه أبو الحسين علي بن أحمد بن محمد بن طاهر الأشعري، عن محمد بن الحسن بن الوليد. إلى أن قال: شنبولة، عنه (5).

وفي ست: له مسائل، ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن سعد والحميري، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن محمد بن الحسن شنبولة، عنه (6).

وفي تعق: لعلّ فاعل يروي هو زكريا لا - سعد، كما هو الظاهر من صه، ويؤيده أن زكريا يروي عن الصادق عليه السلام والكاظم عليه السلام، فكيف يروي أبوه عن الرضا عليه السلام (7).

أقول: الظاهر بدل لا سعد: لا إدريس، وقد سها قلمه سلمه الله تعالى (8).

وينبغي إرجاع الضمير في: كان وجهها، أيضا إلى زكريا كما فعله

ص: 372

1- في نسخة «ش»: الكفرتوثي.

2- تعليقة الوحيد البهبهاني: 50.

3- في نسخة «ش» والمصدر: وجهها.

4- الخلاصة: 3/13.

5- رجال النجاشي: 259/104، وفيه: شنبولة.

6- الفهرست: 119/38، وما نقله عن الفهرست لم يرد في نسخة «ش».

7- لم نجده في نسخنا من التعليقة.

8- تعالى، لم ترد في نسخة «ش».

العلامة، ويأتي في ترجمته.

وفي مشكا: ابن عبد الله الأشعري الثقة، عنه حماد بن عثمان، ومحمد بن الحسن بن أبي خالد، وهو عن الرضا عليه السلام. ولم نظفر لمن عده بأصل ولا كتاب (1).

### 277- إدريس بن عيسى الأشعري:

دخل على مولانا أبي الحسن الرضا عليه السلام وروى عنه حديثا واحدا، ثقة، صه (2). وفي ضا: دخل عليه. إلى آخره (3).

### 278- إدريس بن الفضل بن سليمان:

الخولاني، أبو الفضل، كوفي، واقف، ثقة، جش (4).

وفي تعق: في نسختي من الوجيزة: ثقة، و الظاهر وقوع اشتباه فيه (5).

قلت: الظاهر اختصاصه بها، والذي في سائر النسخ: ثقة غير إمامي (6).

وفي ضح: الخولاني: بالمعجمة و الواو و النون بعد الألف (7).

ص: 373

---

1- هداية المحدثين: 179، وفيها: الثقة القمي.

2- الخلاصة: 1/12، وفيها: الأشعري القمي.

3- رجال الشيخ: 9/367.

4- رجال النجاشي: 258/103.

5- تعليقة الوحيد البهبهاني: 50.

6- الوجيزة: 153/156.

7- إيضاح الاشتباه: 6/83.

## 279- إدريس القمي:

يكنى أبا القاسم، ج (1).

وفي تعق: يحتمل اتّحاده مع الأشعريين المتقدمين. وجعله خالي من الممدوحين (2).

قلت: لعلّه في غير الوجيزة.

وأما ابن عبد الله فقد مرّ رواية ابنه عن الرضا عليه السلام، فتأمل.

## 280- أديم بن الحر الجعفي:

مولا هم، كوفي، ثقة، له أصل، جش (3).

وزاد صه بعد مولا هم: الحداء، صاحب أبي عبد الله عليه السلام، يروي نيفا وأربعين حديثا عنه عليه السلام (4).

وفي ق: ابن الحر الكوفي الخثعمي (5).

وفي كش: ما روي في أديم بن الحر أبي الحسن (6) الحداء.

قال نصر بن الصباح: أبو الحسن (7) اسمه أديم بن الحر وهو حداء، صاحب أبي عبد الله عليه السلام، يروي نيفا وأربعين حديثا عن أبي عبد الله عليه السلام (8).

ص: 374

1- رجال الشيخ: 10/398.

2- تعليقة الوحيد البهبهاني: 50.

3- رجال النجاشي: 267/106.

4- الخلاصة: 10/24.

5- رجال الشيخ: 20/143، وفيه: آدم، بدل أديم.

6- في المصدر: أبي الحر.

7- في المصدر: أبو الحر.

8- رجال الكشي: 645/347. وعبارة: يروي نيفا وأربعين حديثا عن أبي عبد الله عليه السلام، وردت عن بعض نسخ الكشي.

أقول: لا يخفى عليك أنّ العلامة رحمه الله أخذ ما زاده على جش بتمامه من كلام نصر، وهذا أحد المواضع التي اعتمد رحمه الله عليه، وقبله الكشي المصرح بعلوه، إذ لا ريب أنّ أمثال هذا النقل للاستناد والاعتداد.

### 281-أرطاة بن حبيب الأسدي:

كوفي، ثقة، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، صه (1).

وزاد جش: له كتاب، عنه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب (2).

أقول: في مشكا: ابن حبيب الثقة، عنه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب (3).

### 282-أرقم بن شرحبيل:

ذكره الشهيد الثاني في درايته (4).

وفي قب: ثقة (5).

وفي تعق: في البلغة: ممدوح (6)، وفي حاشيتها: تابعي فاضل ذكره الشهيد الثاني في درايته، ميرزا (7)، انتهى، فتأمل.

وفي الوجيزة: ممدوح (8).

وفي النقد كما في حاشية البلغة (9)(10).

ص: 375

1- الخلاصة: 11/24.

2- رجال النجاشي: 270/107.

3- هداية المحدثين: 16.

4- الرعاية في علم الدراية: 395.

5- تقريب التهذيب 1: 340/51.

6- بلغة المحدثين: 8/331.

7- لم ترد هذه الحاشية في النسخة المطبوعة من البلغة.

8- الوجيزة: 158/157.

9- نقد الرجال: 38.

10- تعليقة الوحيد البهبهاني: 50.



قلت: الظاهر أنّ وجه تأمّله سلّمه الله (1) عدم ذكر الميرزا- كما مرّ- ما نسبه إليه من قوله: تابعي فاضل.

ولا يخفى أنّه ذكر ذلك في المتوسط (2) كما نقله، فلاحظ. 2.

ص: 376

---

1- في نسخة «ش»: سلّمه الله تعالى.

2- الوسيط: 22.

## تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم  
جَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ  
(التوبة : 41)

منذ عدة سنوات حتى الآن ، يقوم مركز القائمة لأبحاث الكمبيوتر بإنتاج برامج الهاتف المحمول والمكتبات الرقمية وتقديمها مجاناً. يحظى هذا المركز بشعبية كبيرة ويدعمه الهدايا والندور والأوقاف وتخصيص النصيب المبارك للإمام عليه السلام. لمزيد من الخدمة ، يمكنك أيضاً الانضمام إلى الأشخاص الخيريين في المركز أينما كنت.

هل تعلم أن ليس كل مال يستحق أن ينفق على طريق أهل البيت عليهم السلام؟  
ولن ينال كل شخص هذا النجاح؟  
تهانينا لكم.

رقم البطاقة :

6104-3388-0008-7732

رقم حساب بنك ميلا:

9586839652

رقم حساب شيبا:

IR390120020000009586839652

المسمى: (معهد الغيمية لبحوث الحاسوب).

قم بإيداع مبالغ الهدية الخاصة بك.

عنوان المكتب المركزي :

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم 129، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي 03134490125

هاتف المكتب في طهران 021 - 88318722

قسم البيع 09132000109 شؤون المستخدمين 09132000109.

مركز  
الغمامة  
اصبحان  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

